

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
مسلسلة الدرامات التاريخية

الانقلابات الدستورية في مصر

١٩٢٢ - ١٩٣٦

د. علي شلبي

د. مصطفى النحاس جبر

إشراف وتقديم:

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى



الهيئة العامة للكتاب

إهداء ٢٠٠٦
الكتورة / ضياء محمود أبو غازي
القاهرة

مركز وثائق وتاريخ مصر للمقاصد
سلسلة الدراسات التاريخية

الانفلاق بالدراسة في مصر

١٩٢٣ - ١٩٣٦

إعداد

دكتور : على شلبي دكتور : مصطفى النحاس جبر

إشراف وتقديم

دكتور

أحمد عبد الرحيم مصطفى



مركز وثائق وتاريخ مصر للمقاصد

١٩٨١

مقدمة

منذ تقوىت أوروبا الغربية وسيطرت على معظم العالم القديم سياسيا وعسكريا وحضاريا أخذ القادة فى البلدان التى تعرضت للضغط والعدوان الأوروبيين يقارنون ضعف بلادهم وتخلفها بقوة أوروبا وتقدمها ويبحثون عن برامج كفيفة بتحرير بلادهم من التخلف والسيطرة الأجنبية ومن الطبيعي أن يجب بعضهم بأوروبا الغربية وأن يعزوا حيوتها الى نظامها البرلماني الديمقراطي وأن يجعلوا نقطة البدء فى حل مشكلة بلادهم أن يحددوا سلطة الحكام المطلقة ويمثلوا الدستور ويقوموا البرلمان المنتخب الذى تصوروا أن وجوده هو والدستور كفيل بالتغلب على كل مشاكل التخلف وكأنه مصباح علاء الدين .

وحين تحقق حلم المصلحين الشرقيين ووضعت الدساتير وانتخبت البرلمانات ، بدأت المؤسسات الجديدة تعمل جنبا الى جنب مع المؤسسات القديمة التى لم يضعف ارتباط الناس بها ، مما أدى الى وجود هوة بينهما أخذت تتسع حين بدأت المصالح الجديدة تصطدم بالقديمة فى الوقت الذى لم يسمح فيه للمؤسسات الجديدة بأن تعمل بحرية بحيث يمكنها أن تتكيف مع الأوضاع القائمة . فنظام سياسى أخذ كما هو ليس فقط من بلد آخر ، بل من حضارة أخرى وفرضه حكام متشبهون بالأفكار الغربية من أعلى ومن الخارج ، لم يكن باستطاعته أن يتمشى بما فيه الكفاية مع أحوال مجتمعات كانت لا تزال محصورة بوجه عام الا فى الطبقة الدينية القديمة ، غارقة أغلبية سكانها فى الفقر والامية دون أن تلتفت أوليات

الخيزد ديمقراطية المستندة الى معرفة الحقوق وانواجبات في ظل المساواة
التساوتيه والاجتماعية . وهكذا أدى الصراع بين الميول الاستبدادية
واخضع الديمقراطية الى أنظمة توفيقية أضعفت النظام السياسي ذاته
وانضمت كل من تاقوا الى ديمقراطية حقيقية وبالإضافة الى ذلك فقد سعى
القادة المتنافسون على السلطة الى استغلال الرأي العام بدلا من جعله حكما
في هذا التناقض فلم يسعوا الى تهيئة الجماهير للاشتراك الفعّال في
العمليات الديمقراطية ، بل أخفوا عنها المسائل الصامة ولم يصارحوها
بالحقائق .. وهكذا ظلت الجماهير مضللة لا تسمع الا تراشق الاتهامات بين
القادة دون ادراك للخلافات التي تفرق بينهم . ولما كانت الأغلبية الساحقة
من هذه الجماهير فقيرة وجاهلة وأسيرة للخرافات والمعتقدات البالية .
فقد قصرت عن فهم الشعارات المعقدة التي كان يطلقها المصلحون أو
الناوورات التي كان يقوم بها الساسة المحترفون ، مما باعد بينها وبين
المشاركة الفعّالة في الأجهزة الديمقراطية أو ادراك قيمة أساليبها
المعقدة .

ويعتبر نظام تعدد الأحزاب في الغرب - وهو نظام يمكن الشعب
من المشاركة في الممارسة الديمقراطية شرطا ضروريا لضمان انتظام عمل
المؤسسات الديمقراطية . اما في البلدان التي شاء قادتها ان يقلدوا
الغرب وبدفعوا سيطرته فقد انغمست الأحزاب في النضال الوطني من
أجل الاستقلال بدلا من العمل على اعداد شعب واع بإمكانه المشاركة
الحقيقية في الحياة النيابية . لهذا أيد الشعب التكتلات الوطنية المتطرفة
مما أدى الى فشل النظام الغربي القائم على تمسّد الأحزاب وان أمنت
الديمقراطية لقادة المعارضة منبرا يهاجمون منه السيطرة الأجنبية هذا
الى أن الوجود الأجنبي في البلدان الخاضعة للسيطرة الغربية قد لمب دوره
في فشل المؤسسات الديمقراطية التي أوصى بإنشائها وذلك بسبب تدخله
بين آن وآخر في شئون البلاد صيانة لوجوده ومصالحه .

لكل هذا ثعثرت التجارب البرلمانية في البلدان الشرقية التي شاعت
أن تأخذ بها مما أفسح المجال اما للأنظمة العسكرية أو لمختلف أنماط
الاستبداد السافر أو المقتنع أو للقوى الدينية والتقليدية التي هي أقرب
للجماهير وأكثر تأثيرا فيها . ولأنّ لم تستقر هذه البلدان على أوضاع
ناجحة مستقرة بإمكانها أن تحتاز ببلدانها وجماهيرها الهوية السحيقة التي
تفصلها عن العالم المتقسم .

ومصر من أسبق البلدان العربية في التعرض للمؤثرات الغربية والسيطرة الأجنبية - كما كانت من أسبقها أحداً بدخول النيابي منذ عام ١٨٦٦ وبالدستور منذ عام ١٨٨٢ - إلا أن خضوعها للاحتلال البريطاني قد عرقل تطور الأنظمة الديمقراطية فيها ، مما جعل الحركة الوطنية المصرية منذ أواسط القرن العشرين تضيع الخشاب بالدستور في صدارة قائمة مطالبها إلى جانب الاستقلال التام وحين نشبت ثورة ١٩١٩ نشى عمت البلاد من أقصاها إلى أقصاها واشتركت فيها جميع طوائف الشعب وطبقاته انتشقت من الجماهير لجان شعبية تصب في « انوند » الذي لم يكن منذ البداية حزبا بالمعنى الأوروبي للكلمة ، بقدر ما كان حركة سياسية تمثل الأمة التي سلمت مقاليدها لزعيم (سعد زغلول) كان يتسدها في انطلاقة الجلاء والضرب على يد أوتوقراطية انقصر - كان انوند - حركة شعبية تضم الاقباط والمسلمين ولا تلتى اعتبارا للنسب الطبقي - ومن ثم قوة سعد زغلول وعظمة الوفد وضعفه معا - فلكى يحقق الوفد أهدافه الخاصة بتحديد السلطة الملكية ومواصلة الكفاح ضد بريطانيا لم يكن لديه سوى طريق واحد هو حيازة الجماهير التي كانت تتبعه ، وهي حيازة لم تكن تكفي في مواجهة الوسائل التي كانت في يد كل من القصر وبريطانيا - ولم يكن مكن الخطر الذي يتعرض له الوفد هو القصر أو بريطانيا بقدر ما كان مرجعه التناقضات الكامنة في تكوينه ذاته - فأعضاؤه مسلمون وأقباط ، كانوا ينحدرون من طبقات اجتماعية جد مختلفة تمتد من كبار ملاك الأراضي إلى الفلاحين والحرفيين والعمال والطلبة ، وكلهم يمثلون اتجاهات مختلفة وأحيانا متعارضة - في هذه الطبقات قد جمعتها في البداية الروح الوطنية المتدفقة ، ثم لم تلبث أن فقدت تماسكها بالتدرج بفعل التكتسبات وضعف الحيازة للنضال التي تميزت بها السنوات الأولى - استطاع سعد زغلول حقيقة أن يجمع الشعب تحت زعامته أثناء الثورة ، وأصبحت الحركة الوطنية بتوجيهه حركة مستقلة بذاتها تحتل مكان الصدارة من الحياة السياسية المصرية - ولكن كان من الصعب عليه أن يحافظ على زعامة كل الفئات التي تصدت للعمل السياسي فكان تكون الأحزاب بعد الثورة أمرا طبيعيا ، إذ هو في طي الكتل الاجتماعية التي اشتركت في الثورة إلى جانب الاختلاف الكامن بين الزعماء في الطبائع والأمزجة - فعلى حين بقيت الجماهير على إخلاصها له ، انضمت إليه الطبقة الوسطى وفئات المثقفين وبعض كبار الملاك ، على حين انشق عن زعامته أفراد الأمر التركية - الشركسية القديمة وقسط كبير من أوتوقراطية الأرض المصرية وكونوا حزب الأحرار الدستوريين

الذى كان منذ البداية على علاقة بالتصر ، ولم يكن يمانع من حيث المبدأ فى التعاون مع الملكية أو فى عقد اتفاق مناسب مع إنجلترا - اذ من الطبيعى ان تميل الطبقات الاجتماعية التى قام عليها الحزب الى شيء من التفاهم مع الانجليز بإمكانهم - عند الاقتضاء - أن يحسومهم من تورية الجماهير . ومن الطبيعى أيضا أن يلجأ الأحرار الدستوريين وغيرهم من « أحزاب الأقلية » التى عرفتها مصر فيما بعد ، الى اتباع طرق غير مشروعة تضمن لهم مواجهة جماهيرية مسعد زغلول وتنظيم الوفد .

أما السلطات البريطانية فقد عملت على مواجهة ثورة ١٩١٩ بشيء من المرونة والمزج بين اللين والشدّة كل فى موضعه ، الى أن اتضح الانقسام فى صفوف قادة الثورة حول أسلوب متابعة العمل الوطنى ، وهو الانقسام الذى عملت هذه السلطات الى تعميقه . وفى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ صدر تصريح بريطانى من جانب واحد اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وائبنى الحماية ، وإن احتفظت بريطانيا لنفسها بصورة مطلقة بأمور معينة حتى يحين وقت الاتفاق عليها طبقا لمفاوضات جديدة .

هذه الأمور هى ما عرف بالتحفظات الأربعة وهى :

أولا - تأمين المواصلات الامبراطورية فى مصر .

ثانيا - الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .

ثالثا - حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات .

رابعا - السودان .

وفى مذكرة ملحقة بالتصريح بحث بها المندوب السامى الى السلطان فؤاد ذكر ان انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية الأمر فيه يرجع الى عظمته وإلى الشعب المصرى .

ولم يحل تصريح ٢٨ فبراير مسألة العلاقات المصرية - البريطانية اذ لم يتصد ما جاء فيه أن يكون تضييقا لشقة الخلاف وحصره فى التحفظات الأربعة . حصلت مصر حقيقة على نوع من الاستقلال الذاتى ولكنه كان مقيد بشروط محددة تماما . فدمثل بريطانيا يستطيع - باسم التحفظات - أن يتدخل فيما يشاء من شئون البلاد الداخلية ،

وأن يفرض ما تريده دولته بالتلويح الصريح أو الضمني بقوة الاحتلال أو بالقوة البحرية البريطانية في البحر المتوسط . وبريطانيا يكفها أن اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وحسبها أن شغل المصريون بمنازعاتهم الحزبية وتسابقهم على الحكم . ورأت في كل الظروف ما يسمح لها بأن تفسدت في كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل المعلقة ، وألا تصل من المفاوضة إلى ما يرضى المصريين وأن تشغلهم بعد ذلك بمشكلة داخلية حول الانتخاب أو حول الدستور . وبصدد التصريح وإعلان فؤاد نفسه ملكاً في مارس ١٩٢٢ احتدم النضال من جديد بين الشعب الذي لم يحن كل ما علقه على الثورة من آمال ، والملكية التي انتهزت فرصة تحقيق البلاد الحكم الذاتي لتحجى أوتوقراطية محمد علي وإسماعيل ، والمحتل الذي كان يلعب أحياناً من وراء ستار - وأحياناً بشكل سافر ، لكي يقيم توازناً بين الشعب والملكية يجعله قطب الرعي في شئون البلاد .

فاستجابة للمذكرة الملحقه بتصريح ٢٨ فبراير التي بعث بها المنسوب السامي إلى السلطان « فؤاد » بصدد إنشاء « برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية » تألفت لوضع الدستور لجنة من ثلاثين عضواً ضمت بعض رجال القانون وبعض شباب الموظفين المتأثرين وممثلين عن الأقباط إلى جانب أشخاص لاهلقة لهم بالفقه الدستوري ، ومنهم بطريك الأقباط ومفتي الديار المصرية وممثل عن البدو وجماعة من كبار الأعيان قصد باختيارهم إرضاء أصحاب المصالح الواسعة في البلاد ، واستطاع الملك فؤاد - بتدخله في أعمال لجنة الثلاثين - أن يحرز لنفسه وللنصر قسماً وافراً من الصلاحيات التشريعية والتنفيذية : فقد منح حق اقالة الوزارة وحل البرلمان وتعيين خمس الشيوخ وإصدار مراسيم بقوانين خلال العطلة البرلمانية ، واختيار بعض كبار الموظفين .

وحين تولى سعد زغلول الحكم في عام ١٩٢٤ على أثر أول انتخابات جرت طيفاً للدستور الجديد ، حاول أن يثبت دعائم الحياة الدستورية عن طريق فرض شخصيته واستغلال الشعبية التي أحاطت به وتصديه لمقاومة رغبات القصر غير المشروعة إلا أن الملك فؤاد قاوم سعد ماوسسته المقاومة وقام بوضع مختلف العراقيل في وجه « وزارة الشعب » - إلى أن جاء مقتل السردار في أواخر عام ١٩٢٤ ليؤذن بتدخل بريطانيا السافر ، ولما تستقر بعد دعائم الحكم النيابي واستقال سعد وتألفت وزارة زيور التي قبلت الإنذار البريطاني المرتبط بمقتل السردار وحلت

البرلمان وأوقفت الدستور • وهكذا بدأت سلسلة الانقلابات الدستورية التي يرويها الكتاب الذي تقدمه الى القراء والذي حاول مؤلفاه الدكتور علي محمد حامد شلبي والدكتور مصطفى النحاس جبر أن يتوخيا الموضوعية التاريخية وأن يسلطا الأضواء على هذه الفترة الهبئمة من تاريخ مصر المعاصر التي شهدت بوادر انهيار النظام البرلماني الذي أوجده دستور ١٩٢٣ •

د • أحمد عبد الرحيم مصطفى

القِسْمُ الْأَوَّلُ

١- الانقلاب الدستوري في عهد أحمد زبور

٢- الانقلاب الدستوري في عهد محمد محمود

إعداد

د. علي محمد حامد شابي

الفصل الأول

وضع دستور ١٩٢٣ والعمل به

منح تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ مصر استقلالها فاعترف بانها دولة مستقلة ذات سيادة وإن كان ذلك من ناحية الشكل فقط - وفي نفس الوقت منحت البلاد حق انشاء برلمان (١) فجاء في خطاب اللبني الى السلطان فؤاد الملحق بالتصريح « أما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم وإلى الشعب المصري » (٢) .

وفي أول مارس ١٩٢٢ عهد السلطان فؤاد الى عبد الحالق ثروت باشا تأليف الوزارة واتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع دستور للبلاد . فجاء في خطابه اليه « ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري يحقق التعاون بين الأمة والحكومة ، لذلك يكون أول ما تعني به الوزارة اعداد مشروع ذلك النظام (٣) وبناء على ذلك التكليف ألفت الوزارة لجنة للقيام بهذا العمل في ٣ أبريل عام ١٩٢٢ عرفت بلجنة

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاخلال الى المعاهدة . القاهرة دار المعارف ١٩٦٧ ، ص ١٣٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ١ ، ط ٢ القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩ ، ص ٤٦ .

(٣) نفسه ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

الثلاثين نسبة الى عدد اعضائها ، وقد تم تشكيلها عن طريق التعمين ولم تكن لجنة منتخبة من الشعب (١) .

ولقد شمت لجنة الدستور التي راسها حسين رشدي باشا عددا من المفكرين وذوى الرأي ورجال انقسانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين ولاعيان والتجار والماليين (٢) . ولم تكن لجنة الثلاثين تمثل الشعب تمثيلا صحيحا ، وان عني المشرفون عليها بان تضم عددا غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية التي كانت لاتزال قائمة بحكم ان جلساتها قد اجلت دون ان يصدر مرسوم بعلمها (٣) . ولا كانت لجنة الدستور لجنة حكومية فقد رفض الوفد - وعلى رأسه سعد زغلول - الاشتراك في عضويتها وحججه في ذلك ان وضع دستور للبلاد لابد وان يجرى على يد جمعية منتخبة حتى لا يكون منحة يسهل التلاعب بها ، واطلق سعد زغلول على تلك اللجنة « لجنة الاشقياء » كما رفض الحزب الوطني الاشتراك في عضويتها (٤) .

وعلى كل حال - عقلت اللجنة جلساتها فيما بين أبريل وأكتوبر ١٩٢٢ فاستمر عملها ستة أشهر متوالية ، وقد حفلت تلك الجلسات بالمناقشات القانونية المستفيضة ، التي كانت تخفي وراءها صراعا بين تيارين : الأول تيار ديمقراطي يضم تحت لوائه على درجات متفاوتة أنصار حكمة ثروت باشا ، والثاني تيار أوتوقراطي يضم أنصار الملك فؤاد - وبرغم ما ثار من خلافات وما ظهر من انقسامات بين هذين التيارين حول وضع المبادئ العامة للدستور ١٩٢٣ ، فقد استطاع حسين رشدي باشا ، رئيس اللجنة الذي كان على اتصال وثيق بثروت باشا ،

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى . المرجع السابق ص ١٥٤ .

(٢) تكونت لجنة الدستور من كثر من حسين رشدي باشا (الرئيس) أحمد حشمت

باشا (نائب الرئيس) يوسف سابا باشا ، أحمد طلعت باشا ، محمد توفيق رفعت باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا السيد عبد الحميد البكري ، الشيخ محمد بهيت ، الانبا يواكيم ، قليني فهمي باشا ، اسماعيل اياطة باشا ، محمد أبو حسين باشا ، منصور يوسف باشا ، يوسف اسلان قنطاوى باشا ، ابراهيم أبو رحاب باشا ، حل المنزلاوى بك ، عبد اللطيف المكباتى بك ، محمد على علويه بك زكريا تامل بك ، ابراهيم الهلباوى بك ، عبد العزيز فهمي بك ، محمود أبو النصر بك ، الشيخ محمد شربت راشي بك ، حسن عبد الرزاق باشا ، عبد الصمد الجبال باشا ، صالح الملوذ باشا ، الياس عوفى بك ، علي ماهر بك ، توفيق دوس بك ، عبد الحميد مصطفى بك ، حافظ حسين باشا ، عبد الحميد بغوى بك -

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

(٤) نفس المكان .

التوفيق بين هذين التياراتين ، فقد أبقى على سلطة الملك وأرضى نزعة الأوتوقراطية ورضى نفس الوقت حافظ على مبدأ أن الامة مصدر السلطات . وكان يدفع رشدى باشا وغيره من الاعضاء الذين كانوا أكثر اتصالا بثروت باشا وبالوزارة الى هذا الاتجاه امران : الأول الخوف . ن . انه اذا سلب مشروع الدستور من صاحب العرش كل سلطان ، خيف على المشروع أن يعدل من أساسه . أما اذا روعيت فيه بعض الاعتبارات التي ترضى صاحب العرش ، وتمززت في نفس الوقت لحقوق الاساسية للأفراد وللمثل الامة ، فينتظر عندئذ ألا تقوم في سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات ، ومن الخير أن يتم هذا التوقيع في أسرع وقت . والثاني ، انه بعد ما حدث في مصر من خلاف بين سعد وعلى وانقسام البلاد الى سعديين وعديليين ، كان من بلامول أن يستطيع صاحب العرش أن يتخذ من حقوقه وسيلة لتفليب الاعتدال على التطرف (١) .

وعلى كل حال ، فقد أتمت لجنة الدستور عملها ، وذلك برغم ما ثار من خلافات بين الملك وبين ثروت باشا حول المزيد من سلطات الملك التي لم يكن من السهل على حكومة ثروت قبولها في مشروع الدستور ، الى الحد الذي ادى الى تدخل اللورد اللبني للتوفيق بينهما . مما جعل ثروت يتعجل اتمام مشروع الدستور ، ولكن الملك كان يدير طرد ثروت . وقد أدرك ثروت ذلك فطلب الى اللجنة سرعة اتمام وضع صيغة مشروع الدستور وقانون الانتخاب . وفعلما أتمت اللجنة عملها ورفضت مشروع الدستور وقانون الانتخاب الى ثروت باشا في ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ . وكان متوقفا أن يصدر المرسوم الملكي بهما على اثر تقديمهما . ولكن الملك فؤاد كان لا يميل الى اصدار الدستور لانه رآه يفزل من سلطته ويجعل مرجع الحكم الى الشعب . وهذا ما لا يفيقه الملك ، ويتنافى مع نزعة الاستمداية ، فكان أثناء انعقاد لجنة وضع الدستور متنبها أعمالها ومداولاتها ناقما على ما اسماه انتقاص سلطة الملك (٢) .

وفي ذلك الوقت بدأ التفكير في تأليف « حزب الاحرار الدستوريين » وذلك راجع الى ان الملك فؤاد قد أثار عدة عقبات أمام لجنة وضع الدستور وأمام الوزارة من أجل مزيد من سلطاته ، ففزع ذلك (ثروت) الى جمع أعضاء الوزارة للوقوف صفا واحدا في وجه محاولات

(١) عبد العظيم رشاد : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨ ، ١٩٣٦ ، القاهرة .
 - الدكتور الكاتب العربي ، ١٩٦٨ ، ص ٣٧٤ - ٣٦ .
 (٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٧٤ .

الملك ، ولا كان هؤلاء هم الذين وضعوا الدستور وقاموا بصياغته . فقد كان طبيعيا أن يعملوا على حمايته . وعنده تأليف الحزب نقرر أن ينضم اليه جميع أعضاء لجنة الدستور ، وبعد آخر من قوى النفوذ جميع الحزب عددا من كبار المصريين أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم منضمنا اليهم فريق من المثقفين المتحررين . وكان في مقدمة أغراض الحزب ومبادئه الدفاع عن الدستور وسرعة إصداره (١) .

وخلال ذلك الصراع القائم بين ثروت باشا والملك فؤاد حول الدستور ظهر التقارب بين الوفد والعصر لاسقاط وزارة ثروت ، وإن الوفد يأمل في تأليف وزارة برئاسة توفيق نسيم باشا يؤيدها الملك والشعب . فصدر المصري السعدى بك القائم بأعمال رئيس الوفد منشورا هاجم فيه وزارة ثروت - وكانت لهذا المنشور صلة بدوامه دبرت في ذلك الوقت بين القصر والوفد والأزهريين للاعتداء على أشخاص الوزراء فقد دبرت السراى مظاهرة ضد ثروت باشا ، أثناء صلاة الجمعة في الجامع الأزهر يوم أول ديسمبر ١٩٢٢ وكان الملك قد قرر اداء الصلاة في هذا اليوم ودعا ثروت الى أن يصحبه في موكبه ، وكان مرتبا انه عقب انتهاء الصلاة وخروج الملك من الجامع الأزهر أن يتم الاعتداء على أشخاص . الوزراء بالضرب في الجامع الأزهر حيث لا يستطيع البوليس انقاذهم وذلك لتحقيق الوزارة واسقاط هيبتها . ونفى تدبير المؤامرة الى ثروت باشا فسارع بتقديم استقالته يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ الى الملك الذي قبلها بعد نصف ساعة من رفعها اليه ، ثم استدعى نسيم باشا لتكليفه بتأليف الوزارة الجديدة (٢) .

وهكذا استخدم الملك كل الأساليب الممكنة للتخلص من وزارة ثروت باشا عن طريق التحالف مع الوفد . كما استغل في ذلك ظروف أزمة كانت قد ظهرت بوادها قبل ذلك الحين بين ثروت باشا والانجليز بسبب نصوص السودان الواردة في مشروع الدستور - فقد نصت المادة ٢٩ منه على أن يلقب الملك بمليك مصر والسودان ، كذلك نصت المادة ١٤٥ منه على أن أحكام هذا الدستور تجرى على المملكة المصرية جميعا عدا السودان ، الذى يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص رغم كونه جزءا من المملكة المصرية . وقد رأى الانجليز في هذين النصين ما يتعارض

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٣٧٨ .

(٢) عبد الرحمن الرافى ، المرجع السابق ، ص ٧٤ : عبد العظيم رمضان ، المرجع

السابق ص ٢٨١ .

مع تحفظهم في تصريح ٢٨ فبراير على السودان ، وطالبوا بحذفها ورغم اعتقاد ثروت باشا بصواب رأى الانجليز إلا انه خشي لو أعلن موافقته على طلبهم أن يتعرض للهجوم من القصر والوفد بل وربما من جانب أصدقائه السياسيين الأحرار الدستوريين . خاصة وأن عدل باشا يكن قد جمع أعضاء حزب الأحرار الدستوريين الذين أصدروا قرارات بالتمسك بمشروع الدستور الذي وضعته اللجنة ، وأبلغوا قرارهم هذا لثروت باشا . وعلى هذا فلم يكن في استطاعة ثروت أن يقبل وجهة النظر الانجليزية بخصوص السودان . وعندما نت إلى علمه مؤامرة الجامع الأزهر لم يجد مقرا من الاستقالة (١) .

وفي اليوم التالي لاستقالة ثروت عهد الملك فؤاد بتأليف الوزارة إلى منحه توفيق نسيم وكان اذ ذاك رئيسا للديوان الملكي - قالها في ٣ نوفمبر ، وهي إحدى الوزارات التي اصطنعها القصر ليتولى بواسطتها الحكم (٢) ، وكان على وزارة نسيم أن تواجه منذ البداية أزمة تصوص السودان . وعلى الرغم مما بذله نسيم من محاولات للتوفيق بين وجهتي النظر المصرية والانجليزية فيما يخص المادتين ٢٩ ، ١٤٥ من الدستور ، إلا ان الحكومة البريطانية تشبث بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، وتعديل المادة ١٤٥ تمديلا جوهريا ولكن نسيم باشا رفض ذلك وقدم مذكرة للمندوب السامي البريطاني يوضح بها وجهة النظر المصرية ويرفض مطالب الحكومة البريطانية (٣) .

وإزاء هذا الرفض من جانب نسيم باشا عبد الانجليز إلى تخلي الوزارة والاتصال بالملك وأماماً فوجهوا اليه إنذارا ينص على انه اذا لم تقبل وجهة النظر البريطانية في أربع وعشرين ساعة ، فإن الحكومة البريطانية تستنفر كامل حريتها في العمل بإزاء الحالة السياسية في السودان وفي مصر ، وتليقا عند الضرورة إلى أي تدبير تراه مناسبا . وإزاء خطورة الوضع الناشئ عن هذا الإنذار ، فقد أجرى نسيم اتصالات مع دار المندوب السامي ، كان من نتيجةها وضع نصين للمادتين المختلف عليهما - ورد فيهما ان هذا اللقب يقرز وقت الفصل النهائي في نظام السودان وأن تطبق الدستور لا يمتسح حقوق مصر في السودان . ورفع المندوب السامي النصين إلى وزارة خارجية إنجلترا ، ووطعها نسيم باشا

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٢٨١ - ٨٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

بعبوره الى الملك ناصحاً بقبولها نظراً لما تتعرض له البلاد من « أخطار
جسيمة » في حالة رفض الإنذار عند انتهاء الميعاد (١) .

ولم يكن اضطرار وزارة نسيم الى التسليم بمطالب إنجلترا عو
وحده ما تعرض له مشروع الدستور اذ ادخل نسيم عدة تعديلات أخرى
استهدفت زيادة سلطات الملك على حساب حقوق ممثلي الشعب ، فتعرض
مشروع الدستور للمسح والتشويه على يد وزارته التي استقالت في
٥ يناير ١٩٢٢ عقب التسليم بمطالب إنجلترا ، وكان الأولى بتلك
الوزارة أن تستقيل دون قبولها المطالب البريطانية (٢) .

ظل الرأي العام في مصر قلقاً على مصير البلاد بعد أن تبين حقيقة
الاستقلال الذي حصل عليه بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ولم
يكف يضي على صدوره عام كامل اذ رأى إنجلترا تهدد باسترداد سريتها
في العمل بإزاء الحالة السياسية في السودان وفي مصر ، وقد شمل
ذلك القلق مصير الدستور نفسه ، فقد تلاقت المؤامرات للعبث به
وتأخير صدوره . فبعد استقالة وزارة نسيم باشا ظلت البلاد يسعون
وزارة مدة تزيد على الشهر (٣) .

وخلال هذه الفترة استمعى الملك فؤاد عدل باشا لامتداد رئاسة
الوزارة اليه . وكان ذلك دليلاً كافياً على أن الملك لم ير مفراً من إصدار
الدستور في شكل مشروع لجنة الثلاثين ، اذ لم يكن من المقبول أن يتوقع
من عدل باشا أن يقبل ادخال أي تعديل على مشروع لجنة الثلاثين لتوسيع
اختصاصاته فيخالف بذلك قرار الحزب الذي اتخذته بتأييد المشروع .
وقد قبل عدل تأليف الوزارة مشروطاً بعدة شروط منها أن تعود الأمة الى
وحدتها الأولى ، ومنها إلغاء الأحكام العرفية من جانب الإنجليز . الا ان
الوفد أصدر نداء في ٢٠ فبراير ١٩٢٢ اعترض فيه بشدة على عودة
عدل الى الحكم ، وناشد فيه المصريين بالمثابرة على الجهاد ، فاعتبرت
السلطات البريطانية ذلك تحريضاً من جانب الوفد على أحداث مزيد من
الاضطرابات ، خاصة وأن القاهرة والجيزة قد شهدتا حوادث اعتداء على
حياة البريطانيين ، في الفترة السابقة على هذا النداء وكذلك عقب
صدوره ، وكان أبرز تلك الحوادث حادثة ٤ مارس ١٩٢٣ التي أصيب

(١) عبد العظيم رشاد : المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

(٢) عبد الرحمن الرفاعي : المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٣) نفسه : ص ١٠٠ .

فيها ثلاثة من الجنود البريطانيين بجروح نتيجة القاء قنبلة عليهم فكان لذلك رد فعل قوى لدى الحكومة البريطانية والراى العام البريطانى ، مما جعل الحكومة البريطانية تصرف النظر عن عودة عدلى الى الحكم ، وبذلك ضاع كل أمل فى تأليف وزارة برئاسة عدلى مؤيدة من جانب الانجليز (١) .

وكان ما حدث فى ٤ مارس فرصة نهيات للملك فؤاد كى يستأنف محاولاته لتأليف وزارة رجعية تقوم بتعديل مشروع الدستور ، فعهد الى يحيى ابراهيم باشا بتأليف الوزارة ، وقد تعرض الدستور ، فى عهده تلك الوزارة لمزيد من التعديل والمسح والتشويه ، ولقد وقع عبء النضال فى هذه المرحلة على كاهل الأحرار الدستوريين . فما أن نعى الى علمهم ان الدستور قد تعرض للمسح والتشويه فى عهد وزارة نسيب - وكان حتى ذلك الوقت سرا مكتونا - حتى احتج أعضاء لجنة الدستور على هذا المسح وقصوه جميعا وقدموه الى يحيى ابراهيم باشا وناشعوه ان يصدر على الأقل كما وضعته اللجنة ، وكان أقوى هذه الاحتجاجات الخطابان اللذين وجههما عبد العزيز فهمى بك الى رئيس الوزراء وأكد فيهما ان الشعب صا - مباحق أصيل فى الدستور وان الأمة مصدر كل سلطة تم ناشده اصدار الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين (٢) .

والواقع أن حزب الأحرار الدستوريين كان يقف وحيدا فى دفاعه عن الدستور فقد كان موقف الوفد من مسألة تعديل مشروع الدستور حرجا ، فهو يرى فيه مشروعا رجعيا وضعت لجنة من الأشقياء ، فلم يكن يستطيع الدفاع عنه حتى لا يفسر ذلك على انه مناصرة له ، وفى نفس الوقت لم يستطع أن يقف موقفا سلبيا تماما فعند تعديل نصوص السودان أعلن أنها « نكبة وطنية » وفى بيان له فى ٣١ يناير ذكر « أن تعريض نصوص الدستور ، على ما فيها من الميوب ، لتدخل الأجنبي مع حرمان الأمة من وضعه لهو تقريط فى حقوق البلاد المقدسة وتمكين لسلطة الفاسق » .

كانت مواقف الوفد هذه تنم عن الضعف وعدم القدرة على تكييف موقفه بإزاء الظروف التى فرضت نفسها ، بعد أن أصبح مشروع الدستور حقيقة قائمة لا سبيل الى تجاهلها ، وبعد أن صار واضحا ان فكرة انتخاب جمعية وطنية لأوضاع مشروع الدستور أمر غير معقول ، هذا بالإضافة الى

(١) عبد السيد وطيبان : المرجع السابق ، ص ٣٨٦ - ٣٨٩ .

(٢) على شلبي : مصر الفتاة ودورها فى المجتمع المصرى ، القاهرة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ (رسالة ماجستير غير منشورة) ص ٤ - ٥ .

عجز الأحرار الدستوريين عن الوقوف في وجه تيار التعديل . وكان من نتيجة ذلك كله أن استطاع القصر أن يصدر الدستور في يوم ١٦ أبريل ١٩٢٣ بعد أن أدخل عليه التعديلات التي تحقق له غايته في مزيد من السلطات (١) .

صدر الدستور في ١٩ أبريل كمنحة من الملك ، فقد صدر بمرسوم منه وضم مواد ومبادئ عامة جعلت مرد السلطة في البلاد إلى الملك . وإن كان الدستور قد نص على أن الإله مصدر السلطات - ونص على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب والسلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود الدستور . وعلى كل حال فقد استطاع القصر من خلال التعديل الذي أدخله على مشروع الدستور أن ينقل السلطة الحقيقية من يد الأمة إلى يده فاحتفظ الملك بكثير من الصلاحيات وقد اتضح ذلك في تعيين بعض أعضاء مجلس الشيوخ . وتبعية المصالح الدينية للقصر ، ومنع الرتب والنياشين ، وحق تولية وعزل الضباط ، وحق حل مجلس النواب دون قيد أو شرط . كل تلك كانت صلاحيات منحها الدستور للملك ، وكان هذا في النهاية هو نصيب مصر من الاستقلال والدستور الذي تمخض عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (٢) .

وعلى العموم ومهما كان شكل الاستقلال والدستور الذي تمخض عن تصريح فبراير ، فقد اقتضى إصدار الدستور العمل على تطبيق مواد ، وهذا التطبيق استلزم إصدار عدة تشريعات منها قانون التضمينات ، وقانون ترويض الموظفين الأجانب الذين يعتزلون خدمة الحكومة المصرية ، والقانون المنظم للاجتماعات العامة ، وفك اعتقال المعتقلين وعودة المنفيين (٣) .

ولما كان قانون الانتخاب الذي صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين ، فقد اقتضى تنفيذه وقتاً طويلاً لاعداد كشوف الناخبين في جميع أرجاء البلاد فحدد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ موعداً لإجراء انتخاب المنسويين الثلاثين وحدد لانتخاب النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ . وقد اهتمت الأمة بالانتخابات بدرجة اهتماما

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٢) نفسه ، ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٣) نفسه ، ص ٣٦٧ .

عظيما دل على ارتفاع النضج السياسى فى البلاد . وتتبع الناس بلهفة اجراءات التمهيد للانتخابات ، وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والفري وكان معظمها من لجان الوفد . وقد ظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى انتخابات المندوبين الثلاثينيين ، فان معظمهم كانوا من أنصاره وكان ذلك إيذانا بفوز الوفد فى انتخابات النواب والشيوخ (١) .

وفى ١٢ يناير ١٩٢٤ قامت وزارة يحيى ابراهيم باشا باجراء انتخابات مجلس النواب متوخية الحيادة التى يدل عليها سقوط يحيى ابراهيم نفسه فى دائرته الانتخابية (منيا القمح شرقية) وفوز مرشح الوفد عليه وكان سقوطه هذا شهادة قاطعة له بنزاعته ومحافظته على حرية الانتخابات التى أسفرت عن فوز ساحق للوفد . وكان يدهيا أن يعرض الملك على سعد تأليف الوزارة باعتباره زعيما للأغلبية البرلمانية . فتقدم يحيى ابراهيم باستقالة وزارته الى الملك فى ١٧ يناير دون أن تجرى انتخابات مجلس الشيوخ مؤثرا افساح المجال للأغلبية كى تمارس سلطاتها الدستورية فقبل الملك الاستقالة فى ٢٧ يناير وعهد الى سعد بتأليف الوزارة فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ (٢) .

وعلى الرغم من تكليف الملك فؤاد لسعد بتأليف الوزارة طبقا لنصوص الدستور ، فلم يكن على استعداد لقبول دور الملك الدستورى . دون نضال ، لهذا صمم على أن يملك ويحكم وقد تأصل لديه هذا التصميم منذ أن أعلن نفسه ملكا على البلاد فى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فازداد طموحه وحبه للسلطة ، واتجه الى انعاش سلطة جديده محمد على واسماعيل بقدر ما تسمح به الظروف ، وأصبح فؤاد بالفعل عاملا فعالا فى السياسة المحلية ، وبذلك كان إلغاء الحماية مؤذنا بعودة المنافسة اتدبية بين القصر والوطنيين (٣) . فاصطدم الملك بالوفد وبسعد الذى جاء الى الحكم بإرادة شعبية أظهرتها الانتخابات الأولى التى أجريت بمقتضى الدستور ، فكان ذلك تسببا عن إرادة القوة الثالثة الجديدة ، قوة الأمة التى برزت بشكل مسافر بين القسوتين الأخرين وهما القصر والانجليز . ولم تكن القوتان الأخيرتان ترغبان فى أن تتاح الفرصة لتلك القوة لكى تقرض نفسها على سير الأحداث ، فكان من الطبيعى أن تعملا

(١) عبد الرحمن الرافى : المرجع السابق . ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٢) نفسه : ص ١٣٦ - ١٣٩ .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٤٨ .

بما على تقويض دعائهما • فدخلت بذلك تلك القوة الثالثة في صراع مع القوتين الآخرين •

وبالرغم مما بذل من جهود لتصفية جو العلاقات بين سعد والملك ، إلا ان وضع كل منهما وشخصيته كان يبنى بوقوع صدام بينهما • ولقد بدأ الصراع بين سعد والملك في بادئ الامر في صورة مناوشات خفيفة ، فقد انكر الملك فؤاد في خطابه الى مسعد بتسليم الوزارة الاساس الدستوري الذي تقوم على اساسه الوزارات ، فتجاهل ذكر ان من اسباب اسناد الوزارة اليه انه نال ثقة الأمة في الانتخابات ، ورد سعد على هذا الانكار في خطابه بقوله « ان الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف ، توجب على والبلاد داخله في نظام نيابي يقضى باحترام ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ألا أنتحي عن مسئولية الحكم التي طالما تهيبت بها » • وأن اشكل الوزارة ، من غير أن يعتبر قبولي لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصري الذي لا أزال متشرفا برياسته » (١) • كذلك اعتمد الصراع الى القائنة التي اعد لها سعد بأسماء الوزراء الذين اختارهم لمعاونته في الحكم ، اذ اعترض على تعيين بعض الوزراء • وقد تصدى مسعد لبعض هذه الاعتراضات وأخذ بالبعض الآخر (٢) •

ثم لم تلبث هذه المناوشات الخفيفة ان دخلت في دور صدام حاد ، عندما بدت أول مشكلة حقيقية تمس ، بشكل جوهري ، أهم التعديلات التي أدخلها الملك على الدستور ، وهي حق تعيين الشيوخ المعينين ، فزاد هذا العدد من ثلاثين عضوا الى خمسين أعضاء المجلس ، وكان هدف الملك من ذلك ان يكون الأعضاء المعينون قوة مؤثرة داخل المجلس تدين بالولاء للملك فؤاد في هذا الموضوع وتمسك بحقه في تعيين الشيوخ طبقا لنص المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسينهم ويختبث الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب • ولكن سعد كان قد أعد للامر عدته ، فقد تمسك بأن حق الملك في التعيين ليس حقا خاصا يستعمله بدون أن يشترك فيه وزراؤه ، ولكنه معلق على نص المادة ٤٨ من الدستور التي تقضي بأن يتولى الملك سلطاته من خلال وزرائه •

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ١٤١ •

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٢٢ - ٢٣ •

وهكذا نشب أول خلاف دستوري بين الملك وسعد آذن بأزمه خطيرة عندما أصر الملك فؤاد على موقفه ، ولكنه لم يلبث أن قبل التحكيم في هذه المسألة ، واختير لهذه المهمة البارون « فان دن بوش » الفقيه البلجيكي والنائب العمومي للمحاكم المخلطة وقتئذ ، وذلك لأن المادة ٧٤ مأخوذة من الدستور البلجيكي ، وقد درس بوش هذه المسألة وافقياً بأن « عدم مسئولية الملك تعتبر أساساً لذلك النظام الذي يقضي بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه وهو مبدأ لا يحتمل أي استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد إلى جميع أعمال الملك فإذا استثنى عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام في روحه وأساسه ، ولذلك فإن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يرضه مجلس الوزراء » (١) . وهكذا انتهى الخلاف بين سعد والملك لصالح الأمة وصيانة للحياة الدستورية وتصحيحاً لتفسير بعض مواد الدستور عند التطبيق .

وعلى الرغم من تسليم الملك فؤاد بمطالب سعد ، فإن ذلك لم يتم دون أن يترك في نفسه مرارة جعلته يتحين الفرص للإطاحة بسعد ووزارته ، والاعتداء على الدستور الذي يحد من سلطته ، والملك فؤاد كان ذا خبرة واسعة - أجمع عليها ممارضوه ومؤيدوه والمحايضون على السواء - وقد أكسبته تلك الخبرة شخصية قوية ، فلم يكن يضم الصبر إلى حين تتاح له الفرصة للتخلص من علوه الأول الدستور والقائمين على تنفيذه .

أما عن العلاقة بين الوزارة الدستورية وبين حكومة الصالح في إنجلترا ، فقد بدأت العلاقات بينهما كاحسن ما تكون العلاقات بين هاتين الحكومتين منذ أن انتشلت الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية - فقد أخذ الطرفان يتبادلان المبادلات . ففي الخطاب الذي ألقاه سعد زغلول في النواب في الحفل الذي أقاموه لتكريمه في فندق شبرد في ٢٥ يناير ١٩٢٤ ، قال « ومن علامات اذن الله بنجاح سعينا أن تقوم في الأوقات الحاضرة وزارة إنجليزية معروفة بالميل إلى مطالبنا الحقبة » وحقيقة الأمر أن الزعماء المصريين كانوا يسرفون دائماً في التفاؤل حين تولي وزارات العمال الحكم في إنجلترا ، وذلك برغم ثبات السياسة الخارجية البريطانية في مبادئها العامة مهما كان أمر التعديلات الوزارية (٢) .

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٢٢ - ٢٤

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٥٤

وقد وضع تفاؤل سعد زغلول وأدرك أنه من الممكن انتزاع شيء لمصر من تلك الوزارة ، وربما كانت لرايه هذا وجهته فان تولى حكومة يرأسها أحد أقطاب العمال في إنجلترا كان حدثا جديدا في السياسة الانجليزية . وعلى كل حال فقد سارت العلاقات بينهما حسنة في البداية . فعندما طلب سعد زغلول الى مكdonald رئيس الوزارة البريطانية - الإفراج عن بقية المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بادانتهم في عهد الثورة - ثورة ١٩١٩ - وفي مقبضتهم عبد الرحمن فهمي بك وزملاءه ، فأجابته مكdonald الى طلبه معلنا تنازل حكومته عن كل حقوقها في الاحكام الصادرة عنهم (١) .

بيد ان هذا التفاؤل من جانب سعد زغلول لم يظهر له أثر من خلال تصريحات مكdonald الذي لم يسرف في مجاملة سعد يكثر من الاستجابة لطلبه بالإفراج عن المعتقلين ، فعندما أشار سعد - في خطابه الى الملك فؤاد بشو له تأليف الوزارة - الى ان ذلك لا يعد اعترافا بأي حق استنكره الوفد المصري ، وهو بذلك يشير الى تصريح ٢٨ فبراير تلميحا لا تصريحاً أكد مكdonald في مجلس العموم البريطاني ان حكومته تعتبر نفسها مقيدة بالتصريح . وقد تظاهر الطلبة في مصر احتجاجا على هذا التصريح ، ولكن سعد زغلول خطب فيهم قائلاً انه لا محل للاحتجاج على تصريحات لا تربطنا لان مكdonald حر في أن يصرح بما يراه (٢) .

وفي ١٥ مارس ١٩٢٤ افتتح البرلمان ، وتلقى سعد برقية تهنئة من مكdonald بافتتاح أول برلمان مصري فأبدى فيها استعداد حكومته للدخول في مفاوضات مع الحكومة المصرية . وقد تناول سعد زغلول في خطاب العرش مسألة المفاوضات فصرح بان حكومته مستعدة للدخول في مفاوضات حرة من كل قيد مع الحكومة البريطانية لتحقيق الأمان القومي بالنسبة لمصر والسودان . وقد أثارت هذه العبارة استياء لدى كل من خصوم سعد في البرلمان والحكومة البريطانية التي أحسست بالقلق اذا المفاوضات المقبلة بينها وبين سعد زغلول ، ولم يلبث هذا القلق أن أخذ يتزايد مع ممارسة سعد زغلول للحكم وظهر ذلك من تصرفات وزارة سعد التي كانت تهدف الى استعادة حقوق مصر من الانجليز والتخلص من سيطرة الأجانب على الإدارة المصرية ، والعمل على تخفيض التبعيضات

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٧٥ .

(٢) نفسه ، ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .

المقروء للموظفين الأجانب . وقد استأنت الحكومة البريطانية من تصرفات وزارة سعد هذه ، فهدد مكدونالد وأندرسون بالرجوع الى ما كان عليه - أى إعادة الموظفين الأجانب للعمل فى الإدارة المصرية - فكان ذلك دافعا لمجلس النواب للتصديق على مبلغ هذه التعويضات فى جلسته بتاريخ ٢٤ يونية ١٩٢٤ مقررًا أخف الضربين (١) .

وأدت هذه التصرفات من جانب الحكومة المصرية الى جعل الحكومة العمالية فى إنجلترا تعيد النظر فى موقفها بخصوص المفاوضات . فرأى مكدونالد أن تمر المسألة بمرحلة « جس النبض » واستبيان موقف سعد ، وهل اذا بدأت المفاوضات سيتمسك بتصريحاته التى أدلى بها فى مناسبات مختلفة ؟ فطلب الى اللبى القيام بهذه المهمة . وخلال تلك المرحلة وحتى بداية المفاوضات حدث ما يدل دلالة واضحة على ان هذه المفاوضات سوف يكون مصيرها الفشل ، فقد أدلى مكدونالد بتصريحات فى مجلس العموم البريطانى حاول بها ارضاء المعارضة ولكنها أثارت ثائرة الراى العام فى مصر ، مما أدى الى تصريحات أعنف فى مجلس النواب المصرى فى معرض رد سعد على أسئلة من المعارضة .

ومما زاد فى حدة التوتر الموقف بين الطرفين وتضاؤل أمل سعد فى نجاح المفاوضات ان حكومة العمال قد أدلت بتصريحات فى مجلس اللوردات البريطانى تؤكد فيها انها لن تترك السودان ولن تسمح بوقوع تعديل فى نظامه (١) . ومن المحتمل أن تكون حكومة العمال الوليدة قد أصرفت فى التصريحات فيما يخص سياستها الخارجية لتؤكد انها أكثر حرصا على مستعمراتها من الحكومات السابقة بأمل أن تحصل على تأييد الراى العام البريطانى خاصة وانها كانت حديثة عهد بالحكم .

ومن الواضح ان مسألة السودان قد فرضت نفسها على الأحداث فى تلك الفترة ويمكن القول بأن ازدياد اهتمام مصر بالسودان وقلقها على «مصيره» كان نتيجة مباشرة لازدياد اهتمام إنجلترا به ورغبتها فى الاستئثار به وخاصة بعد أن سويت المسألة المصرية - الى حد ما بعد تصريح لبراير . وعلى الرغم مما تطورت اليه الأحداث فى السودان وما جرى التصريح به من تصريحات كانت تعد موانع حقيقية فى طريق

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٦٦ .

(٢) نفسه ، ص ٤٤٥ .

بده المفاوضات بين سعد زغلول ومكنونالد ، ورغم احسانين سعد بان
الفشل سوف يكون النتيجة الحتمية للمفاوضات المنتظرة ، الا انه وافق
على اجراء المحادثات ، وبدأما بالفعل وهو يرى أن تكون محاولة لتبديد
الغيوم الكثيفة التي أحاطت ببو العلاقات المصرية البريطانية . وهكذا
صار الهدف من اجراء المفاوضات هو إعادة حسن التفاهم الى العلاقات
المتدهورة بين البلدين بعد أن كان المأمول أن تؤدي الى تسوية المسألة
المصرية . وعلى كل حال فإن قبول سعد الدخول في تلك المفاوضات في
ظل الظروف التي جرت فيها كان خطأ سياسيا .

وقد بدأت المحادثات بين سعد زغلول ومكنونالد في أواخر سبتمبر
١٩٢٤ في لندن . لكن سير المفاوضات أكد لسعد انها فاشلة ، فقد
تمسك كل من الطرفين بموقفه وخاصة فيما يختص بالسودان وهو أحد
الموضوعات الأربعة المتخفظ عليها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وعلى
ذلك فلم تمض فترة طويلة على بداية المفاوضات حتى قطعها سعد وعاد
الى القاهرة ليؤكد من جديد عزمه على عدم التخلي عن أى حق من « الحقوق
المقدسة » لمصر في وادى النيل (١) . وبعد فشل المفاوضات - ومهما
تكن أسبابه - فقد اشتد سعد في معاملة الاحتلال ، وظهره مجلس
النواب في موقفه ، فقد انتهز فرصة مناقشة الميزانية ، فصوت على
قرار بالغاء مساهمة مصر في نفقات جيش الاحتلال البريطاني ، مع
المطالبة بالجلاء عن الأراضي المصرية ، وعلى قرار آخر بتعديل مرتبات
المستشارين الإنجليز ، كما ظهرت على حين غرة متاعب أخرى لتزيد من
حدة التوتر بين المنسوب السلمى البريطانى والإدارة المصرية ومن المحتمل
أن تكون حكومة لندن قد فكرت منذ ذلك الوقت في إبعاد سعد عن
الحكم ، فقد أدركت ان استمراره فى الحكم مع ما يتمتع به وحزبه من
أغلبية مطلقة فى البرلمان سيكون مثار متاعب لبريطانيا ورجالها فى
مصر (٢) .

وفى أعقاب فشل مفاوضات سعد زغلول - مكنونالد وسقوط
حزب العمال وتولى المحافظين الحكم فى أواخر أكتوبر ١٩٢٤ أدرك الجميع
أن أيام الوزارة مبنودة ، كما كان يخشى دائما من قبل ، فنشطت
المعارضة وأضرب الأزهريون عن الدراسة فى معاهدهم فى الإسكندرية

(١) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ . ترجمة زهير الشايب . مكتبة
سعيد رافت ، ١٩٧٢ . ص ٥٤ .
(٢) على شلى : المرجع السابق . ص ٦ .

وطنطا وأسبوط ، وقام المصريون بمظاهرة كبيرة في القاهرة ردودا خلالها نداء لم يكن مألوفاً من قبل وهو « لا رئيس إلا الملك » بعد أن كان نداءؤهم حين كان الأزهر معقلاً من معقل الوفد الحمصينة « لا رئيس إلا سعد » وذلك بعد أن استطاع الملك فؤاد أن يكتسب الأزهر إلى صفه فوضح بذلك أن القصر وراء هذه الحركة (١) . كما عين القصر حسن نشأت وكيلاً للديوان ورئيساً له بالنيابة دون علم الوزارة ، فقدم سعد استقالته إلى الملك فؤاد في ١٥ نوفمبر عام ١٩٢٤ قائلا « انه لا يستطيع أن يعمل في الظلام » وقدم استقالته إلى مجلس النواب والشيوخ اللذين أعلنوا ثقتهم المطلقة بالوزارة ، كما اجتاحت المظاهرات القاهرة متجهة نحو قصر عابدين وهي تهتف « سعد أو الثورة » . كذلك توجه وفد من مجلس الشيوخ يضم أحمد زيور باشا رئيس المجلس ووكيله لمقابلة الملك والتماس رفض استقالة سعد ، وكان أعضاء المجلس بكامل هيئتهم قد توجهوا إلى قصر عابدين لظهار شعورهم وثقتهم بالوزارة وقبضوا أسماهم . وتمت المقابلة بين الملك ووفد الشيوخ في الحال وأبلغوه قرار المجلس ، فاضطر الملك للاعراب عن ثقته هو الآخر بسعد زغلول ورجائه في أن يمدل عن عزمه وقال انه متفق مع البرلمان في القرار الذي أصدره .

ومن الواضح أن هذه الإجراءات التي اتخذها القصر دون علم الوزارة والدسائس التي حاكها حسن نشأت للوفد كانت تهدف إلى إخراج الوزارة والقاء العقبات في طريقها كما كانت استقالة محمد توفيق نسيم وزير المالية تنمة للمخطط الذي رسمته السراى للإطاحة بالوزارة الدستورية الأولى التي وقفت عقبة كاداه في وجه أوتوقراطية الملك فؤاد . وقد قابل سعد هذا المخطط بالعمل على تسعيم الحياة الدستورية حتى لا تصبح عرضة لمثل هذه الدسائس في المستقبل ، فعندما طالبته القوى الشعبية بالمدول عن استقالته ، اشترط الاستجابة لمطالبه كى يعدل عنها ، وتقدم بعدة مطالب منها ، ألا يفسرد الملك بمنح الرتب والنياشين ، وألا يجرى تعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة - وقد استند سعد في ذلك إلى المادة ٤٨ من الدستور التي تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، ومنها أيضاً ألا تحبث مخابرات بين الملك والموال الخارجية إلا باطلاع الوزارة وموافقتها . وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية ، بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأساً (٢) .

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٥٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٨٢ - ٨٣ .

تقدم سعد بمطالبه هذه في لقائه بالملك ، وقد استغرقت المناقشة بينهما ساعتين كان ميدان عابدين في خلالها يموج بالجماهير صاحبة وهي تردد نداءها السابق الذكر - سعد أو الثورة - ولم يجد الملك مفرا من الرضوخ لمطالب سعد ، وعلى العموم فقد عدل سعد عن استقالته مسجلا انتصارا جديدا للدستور ضد أوتوقراطية الملك فؤاد ، فصرح في خطبته في البرلمان بما يلي : « انتقل عنى انى مغتبط بالحل الذى وصلت اليه ، وأنا لا أشك بان الدستور يلقى بجلالته حارسا وحاميا ، تم أكد على ضرورة صيانة الدستور من العبث فقال « ان مهمتى لى صيانة الدستور من كل عبث ونحن الآن فى طور الانتقال ، وهذا الطور لى اشد الاطوار صعوبة ودقة . وانى على كل حال لا أستطيع ان ادع وجود سابقة قد ينتقل ضررها الى الأجيال المقبلة ، وقد وجدت من جلالته فى هذا السبيل المساعدة الطيبة والى الذى ترشد اليه الوطنى الصادقة (١) » .

بعد هذا الانتصار الذى حققه سعد للدستور ارتفعت الأصوات عطالة بان تضاعف هذه الشروح والتفسيرات لبعض مواد الدستور التى وضحت من خلال الأمانة بين سعد والملك ، وذلك بان يتم تسجيلها واضافتها الى الدستور حتى تكون دائمة يصير السعى بعدها لاستكمال ثبوتها (٢) . وفى نفس الوقت الذى اغتبطت فيه الأمة بانتصار ارادتها ممثلة فى دستورها على ارادة ملك البلاد ، منحت فرصة للدسائس كى يروجوا ويكدوا ان ما حدث قد نال من سلطة العرش ، فخرجت الصحف الوفدية مزهوة بنشوة الانتصار تحاول ان تنفى زعم الدسائس مظهرة تسامحا واضحا وتبسيطا للأمور ، وموضحة ان سعدا قد استطاع ان يوطد دعائم الدستور لا أن ينال من سلطة العرش كما يشيع الدسائس (٣) . وربما كان ذلك محاولة من جانب الصحف الوفدية لتأكيد ما حاولت ان تنفيه ولتخفيف وقع الهزيمة على القصر ، ومحاولة لبدء صفحة جديدة من العلاقات بينهما - القصر والوزارة - خالية من الصدامات فى المستقبل الا أن تلك الفترة لم تطل ففى اليوم الثالث لاتصار ارادة الأمة وقع حادث مقتل السردار السيرلى ستاك فكان فرصة موالية للقصر كى يتخلص من تلك الوزارة .

(١) الأوامر ، ١٨ نوفمبر ١٩٢٤

(٢) البلاغ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤

(٣) الأتكار ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤

كان مقتل السردار سيرلي ستاك في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ هو المحك الذي جعل لورد اللنبي يتشدد في موقفه من وزارة سعد ، وكانما قد واتته الفرصة لتحقيق حلمه وحلم القصر في التخلص من الوزارة الدستورية الأولى ، فكانت تصرفاته عقب الحادث توضح ذلك الاتجاه . فعقب الحادث مباشرة تقدم اللنبي الى الحكومة المصرية بـعدة مطالب جسيمة يشتم منها رائحة الانتقام ، فمنها ، اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية ، أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب ، أن تمنع منذ ذلك الوقت وتقمع بشدة كل مظاهر شعبية ميساسية ، أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه ، أن تسحب الجيش المصرى من السودان وإطلاق يد الإدارة الانجليزية فيه ، وزيادة مساحة أراضي الجزيرة ، وزيادة التمثيل البريطاني في شئون مصر الداخلية . وقد رد سعد زغلول على الانذارين الموجهين الى حكومته والمتضمنين المطالب سألقة الذكر بقبول ما يتعلق منها بالمحادث فقط ، ورفض بقية المطالب وتقدم باستقالة وزارته الى الملك في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٤ .

ويمكن القول ان هذه الاجراءات والمطالب التي اشتتت انجلترا في الإصرار عليها جاءت تعبيرا عن الخطة التي قررت انجلترا أن تسلكها في مصر وكان قد تم وضعها قبل وقوع الحادث كرد فعل لتصرفات وزارة سعد والبرلمان المصرى المناوئ لسلطة انجلترا في مصر ، وقد ذكر فيما بعد « ان كل ما حدث كان متوقعا ، وقد كان البلاغ النهائي في درج مكسبي قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ولكن غير فقط صيفته التي جعلتها أكثر شدة » (١) . ورغم ما أبداه اللنبي من تشدد واضح عقب الحادث فانه يبدو ان الحكومة البريطانية كانت قد أقرت هذه السياسة من قبل ، ويؤكد هذا انها قد عقدت اجتماعا في أعقاب الحادث قررت فيه اتخاذ سياسة الحزم في مصر ، كما أعربت عن رغبتها في تبديل الأشخاص الذين ينفذون سياسة الحزم المشار اليها (٢) . الا ان ذلك التضيير استلزم بعض الوقت فلم يحدث الا في العام التالى عندما خلف لورد لويد اللنبي في منصبه .

وكرر فعل لمطالب انجلترا وتصرفات مندوبيها السامى في مصر وتقديم سعد لاستقالة وزارته ، قرر مجلس النواب بالاجماع الاحتجاج

(١) عبد الرحمن الراعى : للسند السابق ، ص ١٩٥ .

(٢) الأهرام ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ ، نشرافات شخصية للأهرام ، قلا عن جريدة

« دايل ميل » في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٤ .

على تلك التصرفات وأعلن تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان ،
وأبلغ احتجاجه الى برلمانات العالم ورفع الأمر الى عصبة الأمم فجاء فيه
« ازاء الاعتداءات الأخيرة التي وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق
الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب :

أولا - تمسكه التام بالاستقلال لمصر والسودان اللذين يكونان
وطنا واحدا لا يقبل التجزئة .

ثانيا - انه بالرغم من استنكار الأمة ومليكيها وحكومتها وبرلمانها
للجرم الفظيع الذي ارتكب ضد المأسوف عليه السيرل ستاك باشا
سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان ، وبالرغم مما قسمته الحكومة
من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم الى
العدالة ، فانه مما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأت أن
تستغل هذا الحادث المحزن لتقضاء مطالبها الاستعمارية والاعتماد على
قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها .
ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على
استقلالها والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد
الزراعية والاقتصادية ، فضلا عن ان هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة
بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ ، فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى
على ملا العالم احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ، ويشهد
الأمم المتمدينة على فداحة تلك المظالم الاستعمارية التى لا تتفق مع روح
هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة » (١) .

وعلى الرغم من موقف مجلس النواب المصرى الذى حاول الالتجاء
الى الزاى العام العالمى واستغلال الموقف الدولى لصالح القضية الوطنية،
فلم يصر المجتمع الدولى صرخات البرلمان المصرى فقد نشرت جريدة الديبا
الفرنسية مقالا وضمت فيه مجلس النواب المصرى بقولها « ان مجلس
النواب كان موطنًا لمظاهر الغلو فى الوطنية فان الاحتجاج الذى وقعه
أعضاؤه يدل على تشدد وتصلب عظيمين منهم وعلى انه يستحيل الوصول
الى اتفاق يؤيدونه هم » (٢) . كما كتبت جريدة « الفيجارو » الفرنسية
تدعو الدول الأوروبية الى مؤازرة بريطانيا فقالت « ان من الواجب على
حكومات أوروبا وشعوبها أن تقف صفا واحدا وأن تؤلف جبهة متحدة

(١) عبد الرحمن الرامسى : المرجع السابق . ص ١٦٦ - ١٧ .

(٢) الأهرام ، ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ .

لواجهة دول الشرق وما يبدو فيها من نزعات استقلالية (١) . وعلى هذا فلم يكن الموقف الدولي الى جانب مصر وقضيتها الوطنية وذلك بحكم سيطرة دول الغرب الاستعمارية على مقدرات السياسة الدولية في أعقاب الحرب العظمى . وعلى الرغم من موقف البرلمان المصري المتشدد من المطالب البريطانيين باستقالة سعد زغلول نتيجة لها ونتيجة للاعتداء على السيادة المصرية ، فقد جانت وزارة زيور في نفس اليوم الذي قبلت فيه استقالة سعد ، فكان ذلك دليلا على ان الأمر كان مبيتا من قبل .

وباستقالة وزارة سعد وتولية أحمد زيور - رئيس مجلس الشيوخ - الوزارة - وهي وزارة تسليم بمطالب انجلترا - تبدأ المحاولة الأولى للاعتداء على الدستور ، كما تبدأ الجولة الأولى من الصراع بين الوطنيين المصريين والانجليز من ناحية وبينهم وبين القصر من ناحية أخرى في مصر الدستور . وقد استسلمت وزارة زيور لكل المطالب البريطانية ، فتمرضت البلاد في عهد وزارته لنكسة وطنية في أعقاب مقتل السردار ، أطاحت بما كسبته بجهادها الطويل بل وبما يزيد عليه .

(١) عبد الرحمن الراعي : المرجع السابق ص ١٩٧

الفصل الثاني

المد الاستعماري والحياة النيابية

كانت استقالة وزارة سعد وما تعرضت له القضية الوطنية صدمة أضعفت الاحساس بالنصر الذي سبق الى أذهان الشعب غداة دعى سعد زغلول لتولى الحكم ، وتشامخ من بحر اليهم التفاؤل ، وصحت مخاوف من لم يخدعهم بريق الحوادث ، واعترضت المد الشعبي الطاغى سلطة الاحتلال المستندة الى جيوشها ، وسلطة السراى بما لها من ولاء تقليدى وبما تستطيع أن تصطنع من الانتصار والمؤيدى . وبرزت الى الميدان العناصر التى ربطت نفسها بهاتين السلطتين ، فهى الى السراى تارة وإلى المحتلين تارة أخرى ، وهذه العناصر أبعد ما تكون عن كتلة الشعب وما تعرضت له أو توشك أن تتعرض له من محنة (١) . وقد تألفت وزارة أحمد زيور باشا فى نفس اليوم الذى استقالت فيه وزارة سعد ، ويرى الرافعى ان الأمر كان مبيتا من قبل بين السراى وبين دار المنعوب السامى (٢) . أما الدكتور هيكى فيرى ان اختيار زيور باشا لرئاسة الوزارة إنما كان بايحاء من سعد وبناء على مشورته للملك فؤاد ، كما يذكر ان زيور كان فى نظر الناس وقديا (٣) .

-
- (١) سعد زكى عبد القادر : صحتة المسطور ١٩٢٢ - ١٩٥٢ . القاهرة ، روز اليوسف ، ١١٥٥ ص ٥٢ - ٥٢ .
(٢) عبد الرحمن الرافعى : للرجع السابق ، ص ١٩٨ .
(٣) محمد حسين هيكى : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ ص ٢١١ .

وبما يكن الأمر ، فقد تألفت وزارة زيور وكان من بين وزرائها
وزيران وفديان (١) . هما أحمد محمد خشبة وكيل مجلس النواب
الوفاي وعثمان محرم وكيل وزارة الأشغال . فكيف يحدث ذلك ويشارك
الوفد في وزارة جاءت في أعقاب استقالته من الحكم على أثر أزمة طاحنه
تعرض لها بعد مقتل السردار ؟ ربما كان اشتراك الوفد في وزارة زيور
محاولة من جانبه كي تكون له عيون ترصد حركة الوزارة وتشارك في
رسم سياستها ، وربما كان ذلك لكي يتصلبى الوزيران الوفديان
لتصرفات الوزارة تفاديا للضرر الذى سيصيب البلاد أو تخفيفه على
الأقل فى حالة استجابة الوزارة لكل مطالب إنجلترا . ومن ناحية ثالثة
فقد كان لزيور موقف مشرف كرئيس لمجلس الشيوخ عندما تقدم سعد
باستقالته فى ١٥ نوفمبر - كما ذكرنا - هذا فضلا عن ان البعض كانوا
يعتبرونه وفديا ، تلك العوامل هي التي ربما حلت بسعد زغلول الى
قبول تمثيل الوفد في الوزارة . وعلى العموم وعلى الرغم من تأييد الوفد
للوزارة في بادئ الأمر فان تلك الفترة لم تطل فقد استقال الوزيران
الوفديان عندما لم تنجح الخطة التى رسمها الوفديين وافق على اشتراكها
في الوزارة ، ومن المؤكد ان اشتراكهما كان بموافقة سعد وكانت
استقالتهما أيضا بناء على إشارة منه بعد أن سلمت حكومة زيور بكل
مطالب إنجلترا ، ولعل ذلك يدعونا الى عرض موقف وزارة زيور من
المطالب الانجليزية .

لم يكن لوزارة زيور برنامج معين تسيير بمقتضاه فلم يضم كتاب
قبوله الوزارة الى الملك فؤاد ما يشير من قريب أو بعيد عن سياسة معينة
تنتهجها وزارته ، ولكنه ذكر ان الوزارة ستعلن برنامجها عند تقديمها
للبرلمان (٢) وحقيقة الأمر فان وزارة زيور جاءت الى الحكم للتسليم بكل
مطالب إنجلترا ، وقد بدأت سياسة التسليم بأن استصغر مرسوما
فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، فذكر زيور

(١) تألفت وزارة أحمد زيور من كل من : أحمد ويور باشا للتراسة والداخلية
والخارجية ، أحمد محمد خشبة بك للمعارف والحقانية مؤقتا ، عثمان محرم بك للأشغال
الصومية ، محمد السيد أبو على باشا للزراعة ، محمد صادق يحيى باشا للحرية والبحرية
محمد صدقى باشا للأوقاف ، يوسف قطاوى باشا للمالية ، نعله جرجى للطب
للمواصلات ، الطر ، فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ج ١ القاهرة ، مركز
وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، ١٩٦٩ ، ص ٣٦٧ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

فى خطاته الى الملك فؤاد ما يلى « ٠٠٠٠ لا قبلت مسئولية الحكم تلبية
للمعوة جلاتكم كان أول أعمالى أن عرضت على تصديقكم السامى المرسوم
الذى صدر فى ٢٥ نوفمبر الماضى بتأجيل دور الانعقاد للبرلمان مدة
شهر » (١) . وهكذا بدأت وزارة زيور فى اليوم التالى لتأليفها مباشرة
السعى لمحاولة استرضاء انجلترا والتسليم بكل مطالبها املا فى عودة
« صفو العلاقات » بين الطرفين على حد تعبير زيور نفسه (٢) . وربما
كانت وزارة زيور تعمل من جانبها كى تحافظ على ما تبقى لمصر دون
قطرف يؤدى الى استمرار المواجهة السياسية الساخنة بينها وبين
الانجليز .

وقد تبادلت وزارة زيور ودار المنسوب السامى عدة مراسلات
ومكاتبات تؤكد وتوضحا للمطالب البريطانية فى محاولة من جانب
زيور لاجلاء قوات الاحتلال عن جمر الاسكندرية وكانت قد احتلته حتى
تجانب مطالب حكومتها - فاشتترطت دار المنسوب السامى لذلك أن تجاب
مطالبها فيما يختص بالموظفين الاجانب فى الادارة المصرية الى جانب
مطالبها الأخرى ، فأعلنت الوزارة موافقتها على كل المطالب ، وجاء
خطاب زيور الى المنسوب السامى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ تعبيراً عن ذلك
بقوله « ٠٠٠٠ أتشرف بان أخبر فخامتكم أن مجلس الوزراء قد فوضنى
فى ابرار فخامتكم ان الحكومة المصرية قد قبلت هذه الشروط بأكملها
بدون قيد ، مدعنة فى ذلك الى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الاكيدة
فى المسألة وحسن التفاهم » (٣) . وكان لذلك التسليم من جانب زيور
وقع أليم فى أرجاء البلاد ، وكان من نتيجته أن أصبح « كين بويد »
مدير الادارة الأوربية فى وزارة الداخلية صاحب الكلمة العليا فى تلك
الوزارة ، فقد كانت اتصالاته تتم مع مديرى المديريات مباشرة ، كما
أخذ « رسل باشا » حكامدار العاصمة يرسل الى مأمورى الأقسام وضباط
البوليس يعينهم بأنه هو المرجع الرئيسى لهم وان عليهم أن يتلقوا تعليماته
ويتنفوا أوامره . وبتسليم وزارة زيور بكل هذه الأمور تكون مصر قد
وقعت فى قبضة النفوذ الانجليزى تماماً ، ويكون استقلالها الداخلى قد
انكمش الى ما يقرب مما كان عليه قبل إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ،

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، البرلمان ، كتاب زيور الى الملك فؤاد
بطلب حل البرلمان بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ انظر للاطلاع ٠٠ ملحق رقم (١) .

(٢) هس الكتاب السابق .

(٣) عيد الرحمن الرامى : للرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

فقد انتقلت ادارة المصالح الحيوية في البلاد الى قبضة السلطات البريطانية في مصر عن طريق المستشارين المالي والعضائي والادارة الاوربيه ، ولم يبق من مظاهر الاستقلال الا المظهر الدستوري ، ولكن ذلك المظهر سوف يتقوض أيضا - كما سنرى - على يد العصر والعناصر الانتهازية والمعادية للدستور في الامة المصرية (١) .

وازاء قبول وزارة زيور لكل مطالب انجلترا - سواء تلك التي تقدمت بها عقب مقتل السردار او التي تقدمت بها عقب احتلال جبرك الاسكندرية - فان ذلك قد تم دون موافقة الوزيرين الوفديين ، فتعم عثمان محرم باستقالته في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ ، لما تعم احمد محمد خشبة باستقالته أيضا في أول ديسمبر ١٩٢٤ ، وصرحا في اصحاح بان قبول الوزارة للمطالب البريطانية كن على غير رايها وانه من الاسباب التي دعتهما للاستقالة (٢) . وعلى الرغم من استقالة الوزيرين الوفديين احتجاجا على تسليم الوزارة على طول الخط لمطالب الحكومة البريطانية فانهما قد اشتركا في طلب تاجيل انعقاد البرلمان كاول باذرة للاطاحة بالبرلمان والحياة النيابية فيما بعد ، وعلى العموم فقد كانت استقالتهما تصيرا عن سحب الوفد لتأييده لوزارة زيور واعلانه عن تصديه لها ولتصرفاتها التي تمس الحياة النيابية وتعطل العمل بالدستور .

وما لبثت ان بدأت المعركة بين الوطنيين والوزارة ، ففي ٢ ديسمبر رفع ١١٧ عضوا من النواب الوفديين عريضة الى الملك فؤاد يطلبون فيها دعوة البرلمان بسرعة الى الانعقاد قبل ختام المدة التي تأجل اليها ، ولعلاج تلك الحالة التي ادخلت اليها البلاد قسرا ، وكذلك المنظر في التصرفات غير الدستورية التي قامت بها الوزارة . ولكن القصر لم يعر هذه المريضة اهتماما رغم تكرار مطالب النواب في يومي ٥ ، ٦ ديسمبر (٣) . والواقع ان الوزارة كانت تعد العدة للاطاحة بالحياة النيابية برمنها ، فعينت اسماعيل صدقي وزيرا للداخلية في ٩ ديسمبر ١٩٢٤ وكان ذلك بغية ادخال عناصر ذات شخصية قوية الى الوزارة (وخاصة بعد استقالة الوزيرين الوفديين) وتسخير الادارة الحكومية للميث بالانتخابات وقمع حركات المقاومة (٤) . وبرغم تعيين اسماعيل صدقي وزيرا للداخلية

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٤٩٦ .

(٢) نفسه : ص ٥٧١ .

(٣) نفسه : ص ٥٧٢ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

— وكان في ذلك الوقت من أقطاب الأحرار الدستوريين أو من أصدقائهم المقربين على أقل تقدير — فإن تعيينه لم يكن إعلاناً لرضاء القصر عن الأحرار الدستوريين أو قبوله التعاون معهم بقدر ما كان اختياراً شخصياً لرجل عرف بالمقدرة الإدارية وبكراميته للوفد والحركات الشعبية ، وذلك توطئة للانتخابات التي يراد إجراؤها فيما بعد (١) . كما أن تعيينه كان يكفل عطف الأحرار الدستوريين وتأنيبهم لما سوف يتخذ من خطوات غير دستورية (٢) . وعلى هذا فقد تم إعداد المسرح وتهيئة المناخ اللائق للانقضاء على الحياة النيابية .

وقبل أن ينتهي الشهر المحدد لتأجيل انعقاد البرلمان بيوم واحد استصدرت وزارة زيور في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ مرسوماً يقضى بحل مجلس النواب ، ودعوة المنسوين النائحين لإجراء انتخابات جديدة للنواب في ٢٤ فبراير ١٩٢٥ ، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد في ٦ مارس ١٩٢٥ . ويتضمن خطاب زيور إلى الملك فؤاد يطلب حل المجلس تبريراً لهذه الخطوة على الوجه التالي « ولما قبلت في تلك الساعة الصعبة أعباء الحكم الشاقة بدافع الولاء لداكم الكريمة وحبا في وطني العزيز ، كان أول ما عنيت به أن أستوثق من أن الحكومة البريطانية لم ترم بعلمها إلى هدم استقلال البلاد ، ولما اطمانت من هذه الجهة شرعت ولثقة تحذوني في القيام بمهمة صعبة هي مهمة إعادة صفو العلاقات مع تلك الحكومة من غير مساس بالدستور ولا إضرار بالأمان القومي . إلا أنه كان من المستحيل إشراك المجلسين الحاليين في القيام بهذه المهمة » (٣) . كما جاء في نفس الخطاب ما يلي « فإن هذين المجلسين ، وقد ساد عليهما الحزب الذي تمثله الوزارة السابقة ، كانا على تضامن وثيق معها في سياستها العامة ، تلك السياسة التي أثارت تصرف الحكومة البريطانية على أثر الحادث المشؤم الذي أودى بحياة السيرل ستاك ولو استمرت المناقشات البرلمانية في هذه الظروف لما نتج عنها سوى تهيج الحواطر وزيادة الحالة السباسبية سوءاً وسد السبل المؤدية لحل الإشكال . فكان إذن من واجبي وواجب زملائي الوزراء الذين وقع الاختيار عليهم بصرف النظر عن جميع الاعتبارات الحزبية أن تتحمل وحدنا أمام جلالكم

(١) محمد زكي عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٧٧ .

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، البرلمان ، مكتب زيور . إلى الملك فؤاد

يطلب حل البرلمان بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ ، انظر للملاحق . ملحق رقم (١)

وأمام البلاد المسئولية السياسية الخطيرة الناشئة عن الحالة ، لذلك كان تأجيل دور انعقاد البرلمان يبدو كضرورة محتمة ومع ذلك كنا لا نزال نرجو أن نستطيع التقسيم الى المجلسين للحصول على موافقتها وتثقتها « (١) - وأشار زيور في كتابه الى تعذر التعاون مع البرلمان القائم الذي ارتكب خطأ واضحاً - في رأيه - تجاه وزارته عندما تقدم يعرضه الى الملك فقال « ان أغلبية أعضاء البرلمان قد انساقوا بما وقعوا فيه من الأغلط فأرادوا أن يعربوا مقدما عن رأيهم في سياسة الحكومة غير مكثرئين بما يقضى به واجبهم السياسي وما يحتمه العدل من عدم جواز الحكم على الوزارة قبل السماح دفاعها وتمحيصه في مناقشات قانونية... هذا فضلا عن ظهورها بمظهر عداء غير صادر عن رويه مما لا يمكن تبريره أو الدفاع عنه ، وبهذا قد أحدثت أغلبية مجلس النواب ، بطرق غير دستورية حالة خلاف بين هذه الوزارة والبرلمان فلم تمكن الوزارة من أن تأخذ على مسئوليتها دعوة البرلمان الى الانعقاد ، وهذا الخلاف لا يمكن فضه الا باستقالة الوزارة أو بحل مجلس النواب » • ولمح الى انه لا يملك حتى مجرد الاستقالة بقوله « واني بما أنا عليه من الحرية والاستقلال عن كل شهوة أو طمع سياسي أو رابطة حزبية لم أكن لأتردد لحظة في تقديم استقالتي لو كان في استطاعتي أن أجاري رغبتى الشخصية وأن أرجو من وراء هذا العمل نفعا للبلاد ولكن لا دخل في الأمر لشخصي » (٢) • كما أوضح ضرورة حل المجلسين والعودة الى استفتاء الأمة من جديد بقوله « ••• ان الأغلبية البرلمانية متشبثة بالاستمرار على نفس الحطة السياسية التي جعلت القضية القومية (كذا) في خطر من جراء علاقتنا ببريطانيا العظمى ، واستخدمت الادارة الداخلية في البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب ، فاستفتاء الأمة في هذه الحطة السياسية قد أصبح ضرورة محتمة » • ويؤكد زيور ان الدستور منحة من الملك له أن يستمر في منجها أو أن يحجبها فترة فقال « ••• ان الحرص التام على الدستور هو واجب مقدس علينا وعلى كل محب لخير بلاده ، فان ذلك الدستور الذي جادت عواطف جلالكم الأبوية بمنحه للبلاد هو خير حصن لحرينا ولرقينا » (٣) •

وقد الحق زيور بكتابه المشار اليه مرسوما يقضى بحل مجلس النواب

(١) كتاب زيور الى الملك فؤاد يطلب حل البرلمان بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ •

(٢) نفسه •

(٣) نفسه •

ودعوة المجلس الجديد للانعقاد في ٦ مارس ١٩٢٥ ودعوة المنوبين
 اللاتين لانتخاب النواب الجدد يوم ٢٤ فبراير ١٩٢٥ ، وهذا معناه
 اجراء الانتخابات على درجتين طبقا لاحكام قانون الانتخاب القديم مع انه
 ألغى واستبدل به قانون الانتخاب المباشر رقم ٤ لعام ١٩٢٤ في عهد
 وزارة سعد زغلول كما استصدرت وزارة زيور مرسوما لانتخاب جديد
 للمندوبين الثلاثينين مع ما يتضمنه ذلك من مخالفة للقانون القديم
 الذي نص على ان مدة المنوبين خمس سنوات (١) . ولعل وزارة زيور
 كانت تهدف الى ايجاد مندوبين لا يؤيدون الوفد الذي حصل على شعبية
 كاسحة . وعلى كل حال فقد صدر المرسوم بحل البرلمان في نفس يوم
 تقديمه للملك بعد أن وضع زيور الملك فؤاد أمام خيار كان يعرف
 نتيجته مقدما ، فقد عرض على الملك اما حل البرلمان أو قبول استقالة
 وزارته . وعلينا الآن أن نعرض لوقف القوى الوطنية من حل البرلمان
 والعيب بالمستور .

ان النظام المستورى وان كان يرتكز فى وقتنا الحاضر على أساس
 فكرة سيادة الشعب وما يرتبه ذلك من انفراد هذا الأخير بوضع
 الدستور ، بيد ان الأمر لم يكن كذلك دائما ، بل كان ثمة الصراع
 الذى قام بين الحاكم والمحكوم (٢) . وذلك قول يؤيده واقع الأحداث
 فقد جرى صراع طويل بين الحاكم والمحكومين حول الاستئثار بالسلطة
 مما جعل الحياة النيابية عرضة لهزات عنيفة تعرضت لها وكان الحاكم
 محركا لها . وكان الاعتداء على الحياة النيابية فى تلك الفترة يرجع
 لدافعين ، أولهما كره امتلاك الوفد للأغلبية الساحقة فى المجلسين واجتماع
 الزعامة الشعبية ورياسة الحكومة فى يد رجل واحد ، وثانيهما ضيق
 أصحاب المناصب الحكومية والسياسيين الذين تربوا فى مدرسة الوظائف
 بالحياة النيابية (٣) . وتمثل هذا الضيق بالحياة النيابية فى تصرفات
 وزارة زيور التى عمد مسلكها خروجاً على طول الخط على أحكام الدستور
 بل ان وجودها ذاته كان هداما لاحكام الدستور ، فحتى اذا تجاوزنا عن

(١) عبد الرحمن الرافى : المرجع السابق ، ص ٢٦٠ ، فقد نصت المادة ٢٤ من
 قانون الانتخاب الأول الصادر فى ٣٠ ابريل ١٩٢٣ على أن مدة نيابة المنوبين خمس
 سنوات .

(٢) زؤاد الطائر : النظم السياسية والقانون المستورى ، القاهرة ، دار النهضة
 العربية ، ١٩٧٤ ، ص ٤٩٠ .

(٣) محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢ - ١٩٣٦ ،
 القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢ ، ص ١٦٢ .

تدخل السلطة البريطانية هذا التدخل المزرى ، والتمسنا لها العذر بانها سلطة احتلال أجنبية ، فلسنا نعرف كيف نلتصم العذر لفریق من المصريين يكون الحكم وهم يعرفون ألا سند لهم من الشعب ولا من البرلمان - وكانت هذه الظاهرة من أسوأ انظواهر التي عجت بالانتيار الدستوري ، وزعزت ايمان الأمة ببطوى النصوص الصريحة القائلة بان الأمة مصدر السلطات . وتفسير هذه الظاهرة التي بدت فى الحياة المصرية بوضوح ان عناصر عديدة من الشعب ومحسوبة عليه لم تكن راضية عن الحكم الدستورى أو متحمسة له ، اما عن كره طبيعى لهذا النظام أو عن يأس من الانتفاع به بسبب انصراف الشعب عنهم (١) . فلم يعد الدستور وتطبيقه فى نظرهم وسيلة توصلهم للحكم ، ولهذا كرهوا النظام الدستورى . وعلينا أن نوضح اذن ردود الفعل التي اثارها حل البرلمان لدى مختلف القوى السياسية فى البلاد .

كان موقف الانجليز فى ذلك الوقت يتم عن التشفى فى الوطنيين، ولذلك اطلقوا عليهم السراى تديقهم من ألوان الضغط والقهر ما تريد وما يتفق مع اتجاهها السياسى ، ووجد الانجليز فى هذه الحطة تحقيقا لأغراضهم ، فهي جذبرة أن توقع البلاد فى حرب أهلية ، وهي فى نفس الوقت تركز اهتمام الأحزاب والوطنيين فى المسألة الدستورية وتصرفهم - ولو لفترة من الوقت - عن قضيتهم الوطنية والمطالبة بأجلاء المحتلين (٢) . أما القصر فقد بنيت خطته لهم الوفد - العدو الأول له والمتصدى لتصرفاته - على محاولة الصاق النتائج التي تربت على الانذار البريطانى به ، والعمل على هدمه داخليا بتشجيع حركة الاستقالات من الوفد وتأليف حزب موال للعرش يستطيع به الملك فؤاد أن يسند حكمه الأوتوقراطى . فلما كانت الاجراءات غير الدستورية التي اتخذتها وزارة زيور بتوجيهات من القصر - ومنها حل البرلمان - خطوات على الطريق الذي رسمه القصر للاستئثار بالسلطة التي نازعه فيها الوطنيون عندما حاول استلاب حقوق الأمة الأصيلة التي برزت من خلال الصراع بين محمد والملك فؤاد وهو الصراع الذي انتهى لصالح الشعب ودستوره ، فان ذلك الانتصار كان مثار نقمة فؤاد على محمد وعلى القوى الشعبية ، فلما واثته الفرصة لم يترد فى تنفيذ مخططة لاسترجاع القصر للأرض التي فقدتها بل ما يزيد عليها كثيرا . وقد عبر محمد زغلول

(١) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٢) نفسه ، ص ٦١ .

من موقف الوطنيين مما حدث حين صرح لمراسل جريدة « المانشستر جارديان » بقوله « أن الحكومة ما كانت لتستطيع أن تستخف بال دستور الا لأن البلاد يحتلها الجنود البريطانيون ، ولأن الذين يرتكبون هذه الأعمال يعتقدون ان البريطانيين سيمحونهم من العقاب الذى يستحقونه، انكم لا تستطيعون الافلات من التبعة » (١) .

بدأ القصر يمهّد لخطوته التالية التى تتيح له الاستيلاء على السلطة وتولى مقاليد الأمور فى البلاد بنفسه ، فأراد أن يخلق أحزابا سياسيه جديدة تسند حكمه الأتوقراطى وبدأ مسعاه بتأليف « حزب الاتحاد » ليخوض به معركة الانتخابات القادمة التى كان اسماعيل صدقى وزير الداخلية يمدّ لها بأساليبه الخاصة كل التدابير الممكنة لاسقاط الوفد ، وكان صدقى من أشد الحائزين على الوفد لطرده من عضويته ، فكانت هذه هى فرصته لينتقم لنفسه انتقاما شديدا ولو على حساب الدستور ، كما استعان الملك فؤاد بشخصية أخرى من شخصيات الوفد لتأليف الحزب الجديد وهو حسن نشأت ، الذى كانت مسألة تعيينه وكيلا للديوان الملكى من أسباب الأزمة التى قامت بين الملك فؤاد وسعد زغلول ، ومنذ ذلك الوقت وهو ناظم على سعد والوفد فكان يعمل على هدمه بكل الطرق . وقد وجد نشأت الفرصة سانحة للعمل ضد الوفد بكل ما أوتى من قوة ونشاط فأخذ يضم للحزب الجديد كل من استقال من الهيئة الوفدية وكل ذى مطمع فى المراتب السامية ممن لا تؤهلهم كفايتهم الى ارتقاؤها وكل ضعيف الإرادة من الأهالى ، مستخدما نفوذ بعض رجال الإدارة الذين وجدوا أمامهم السبيل الى الرقى ، منوها بمؤازرة الملك لهذه الحركة التى تستهدف النضال ضد الحزب المشكوك فى إخلاصه للعرش ، وكان قد تردد فى ذلك الوقت ان حزب الوفد تحيط به الشكوك فى إخلاصه للملك ، وقد بنى المستقيلون من الهيئة الوفدية استقالتهم على هذا السبب واستغل حسن نشأت ذلك أحسن استغلال عند تأليف الحزب الجديد (٢) .

كان نزول الملك فؤاد الى الميدان بحزب عرف فى الأوساط الشعبية بأنه « حزب الملك » (٣) مخاطرة جسيمة من جانبه فقد عرض نفسه بذلك

(١) الامرام : ١٣ يناير ١٩٢٥ .

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٧٢ .

(٣) المعلق عليه سعد زغلول اسم « حزب الشيطان » .

لاستفتاء شعبي ضده لو فاز الوفد في الانتخابات وقد حذرت الصحف المختلفة من منية الوقوع في هذا الخطأ . ففي حقيقة الامر ان تأليف حزب على قاعدة الولاء للعرش لم يكن من الحكمة السياسية ولا من الاخلاص للبلاد والعرش في شيء ، فالعرش يجب أن يكون بعيدا عن الأحزاب وان يظل للأحزاب كلها ، لا أن يكون له حزب خاص ، لان ذلك معناه التشكك في ولاء الأحزاب الاخرى للعرش ، كما كان يعنى في نفس الوقت ان العرش لم يكتسب محبة الشعب وولاه (١) . وفي الحقيقة كان الهدف من تأليف هذا الحزب ان يكون القصر - لا الدستور - هو مرجع الحكم ومصدره فاذا كان لابد من نظام دستوري ، فليكن نظاما سوريا ، وهي محاولة لعودة الحكم المطلق ليضرب اطنابه في البلاد .

قوبل تأليف ذلك الحزب بالسخرية والازدراء من جانب القوى الوطنية لانه بعيد الى اذهانها أفكار حزب الأمة القديم فيما يختص بالقضية الوطنية . وعلى العموم فقد كان تأليف الملك فؤاد لحزب جديد يخوض به معركة الانتخابات التي يود ألا تسفر عن فوز ساحق للوفد ، كان ذلك دليلا على ان الملك لا يثق في الأحرار الدستوريين ويعلم تماما مدى كراهيتهم للقصر وعداوتهم للتقليد له ، هذا فضلا عن انه اذا اعتمد عليهم وأسفرت الانتخابات عن فوزهم فان ذلك سيجعلهم يستأثرون بالسلطة كما فعل الوفديون من قبل وهو ما لا يريده الملك فؤاد ، وان كان متشككا في إمكانية فوزهم مستندا في ذلك على نتيجة الانتخابات البرلمانية الأولى (٢) . كل ذلك لم يكن مشجعا للملك فؤاد كي يستعين بالأحرار الدستوريين فكان لابد أن يخوض التجربة معتمدا على حزب من صنع يديه يدين بالولاء له وللعرش وهي تجربة أثبتت الأيام فشلها في الحياة السياسية المصرية .

وعلى كل حال فقد كان القصد من انشاء هذا الحزب هو دعم سلطة الملك وأن يحكم بمراسيم بدلا من الحكومات البرلمانية . ويبدو من الظروف التي نشأ فيها الحزب وأشخاص أعضائه وموقف قوى الشعب منه انه قد ولد ميتا ، وان دل تأليفه على شيء فانما يدل على مدى النزعات الاوتوقراطية التي كانت توجه القصر بعد الاستقلال (٣) . وعلى هذا وبعد ان آتم القصر مخططة للاطاحة بالوفد والقوى الشعبية دخل معركة

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

(٢) عبد السلام رحمان : المرجع السابق ، ص ٥٧٦ .

(٣) علي شليش : المرجع السابق ، ص ٨ .

الاحزاب تطرف بين الاحزاب المصريه المختلفه وقد اعطمان الى حد ما الى
نتيجتها بعد تعيين صدي وزيراً للداخلية . وكانت معركة الانتخابات
التي اعد لها صدي من اهم المعارك الانتخابيه التي دارت في مصر لانه
تمت في ظروف تحديد قاسيه واجهها الشعب المصري من جانب من
أرادوا ان يسلبوه حريته وثمره كفاحه ممثله في دستوره . فسادت
الحكومة اجراءاتها الخاصه بزييف عمليه الانتخاب مستهذه بدل كل
مسمي ممكن للعمل على انتجاح مرشحينها ، فكان أول عمل لها في
هذا المضمار أن اغفلت العمل بقانون الانتخاب المباشر - كما
ذكرنا - ثم أعقبته بقرار من مجلس الوزراء في أول فبراير عام ١٩٢٥
يقضي بتعديل الدوائر الانتخابية لصالح مرشحي الحكومة، فشمس التعديل
١٠٦ دائرة من مجموع الدوائر البالغ عددها ٢١٤ دائرة ، وكان من
نتيجة هذا التعديل أن قررت فتح باب الترشيح في بعض الدوائر بعد
أن انتهى موعده القانوني وقد اتخذت تلك الاجراءات بعد أن تأكد لديها
ان الوفد قد نظم صفوفه تنظيمياً يكفل له الفوز في الممره (١) . وجعل
اسماعيل صدي الادارة ومصالح الحكومة كافة أداة للضغط على الناخبين
في انتخاب المنوبين الثلاثينين - الى المسد الذي لم ينتخب فيه مسد
زغلول مندوبا ثلاثينيا - والضغط على هؤلاء في انتخاب النواب ، وسخر
قوى الحكومة لانجاح مرشحينها واسقاط خصومهم بمختلف الوسائل غير
المشروعة بالتهديد تارة والاغراء وافساد الاخلاق تارة أخرى ، كما
أخذت الحكومة تسوف في اجراء الانتخابات وأخيرا حددت لاجرائها يوم
١٢ مارس ١٩٢٥ . كما كان صدي والأحرار أول من استنوا سنة تزييف
الانتخابات وقد اتبعوها وحلفاؤهم على تعاقب السنين ، ومن مسخرية
القدر أن يكون اتباع هذه السنة المقوطة على يد حزب الأحرار الدستوريين ،
فكان أول عمل لهم في الحكم هو استلاب حرية الشعب في اختيار ممثليه
والعبث بالدستور . ولقد وقفوا من الدستور موقف التحدي المرة بعد
المرة - كما منرى فيما بعد - فلا كانوا أحرارا ولا كانوا دستوريين -
كما يذكر انراقى ، وكان الباعث لهم على ذلك الوصول الى كراسي
الحكم (٢) . فهم وقد أدركوا انهم لن يصلوا الى كراسي الحكم عن طريق
الدستور ووفقاً لأحكامه عولوا على الوصول اليها عن طريق تعطيله
والاعتداء عليه .

وقد أجريت الانتخابات الجديدة ، ودخلها الوفد والأحرار الدستوريين

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٧٨ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

والحزب الوطني وحزب الاتحاد الجديد ، وتدخلت الإدارة جهد ما استطعت ، فآمرت العمدة ومأموري البوليس ورجال الإدارة وهددتهم وفصلتهم ، كما منعت الناس من دخول لجان الاقتراع ، ووضعت في جداول الناخبين أسماء لا وجود لها ، وعدلت في النتائج النهائية - وعلى كل حال فلم تدع الوزارة وسيلة ممكنة للوصول الى غرضها المنشود الا اصطفتها ، وعلى الرغم من كل هذه الاجراءات وهذا الصنف والتنكيل بالمجاهير الشعبية فقد اظهرت نتيجة الانتخابات اغلبيية للوفد وان كانت اقل مما حصل عليه عام ١٩٢٤ ، فقد حصل على ١١٦ مقعدا في حين لم تحصل الأحزاب الأخرى الا على ٨٧ مقعدا بعد كل هذا الجهد الجهيد في تزيف الانتخابات (١) . وهذا في حد ذاته يوضح ان القوى المناوئة للمجاهير رغم اتحادها في مواجهتها - برغم ما بينها من اختلاف في المصالح - الا انها لم تستطع ان تنال من ثقة الجماهير بقيادتها التي اسفرت نتيجة الانتخابات عن فوزها ، والتي اخرجتها الجماهير من بين صفوف المتأمرين عليها وعلى مصالحها متصدية بعملها هذا لأوتوقراطية القصر وبطانته من المصريين الذين لا صلة لهم بالشعب ولا صلة للشعب بهم . وبرغم فوز الوفد بالأغلبية فقد أصدرت الوزارة بيانا في ١٣ مارس ١٩٢٥ أعلنت فيه ان الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية في الانتخابات ، وعلى ذلك قررت استمرارها في الحكم مع اجراء تعديل في تشكيل الوزارة يلائم نتيجة الانتخابات ، وكان هذا الاعلان لا يتفق مع الواقع في شيء . وفي نفس اليوم رفع زيوارة استقالة وزارته الى الملك فؤاد الذي عهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة فألفها في اليوم نفسه (٢) . وقد تألفت هذه الوزارة من فريق من الأحرار الدستوريين والاتحاديين بحسبانهم بعض العناصر التي يتألف منها مجلس النواب الجديد . ولم يكن متوقما أن يستمر هذا التحالف الجديد ، فقد كان تحالف مصلحة لا أكثر ولا أقل ، بحيث اذا استقام الأمر للقصر وتخلص من ضغط القوى الوطنية عمد الى

(١) محمد زكي عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) تألفت هذه الوزارة من كل من : أحمد زيوارة للرئاسة والداخلية ، يحيى إبراهيم المالية ، اسماعيل صدقي للداخلية ، اللواء موسى فؤاد للحربية والبحرية ، عبد العزيز فهمي للحقاية ، توفيق دوس للزراعة ، اسماعيل سرى للإسفاف ، يوسف لطاوى للدواصمات على ماهر للمعارف ، محمد علي علوبة للأوقاف ، انظر الرائي للمرجع السابق . ص ٢١٦ .

التخلص من اذخار الدستورين وعيهم ممن يبدون أية معارضة أو نزعة للمعارضة لسلطته ورغباته (١) .

وعلى الرغم من هذا التآلف بين الاحرار والاتحاديين ، فقد بدت نيات الوزارة ضد الدستور بعد ظهور نتيجة الانتخابات التي اكدت لشاغلي مناصبها ان الجماهير بعيدة عنهم تماما ، فبيتوا النية على الاعتداء على الدستور ، وقد مهد عبد العزيز فهمي وزير الحفانية لذلك وهو عضو اللجنة التي وضعت الدستور وصاحب الخطابات الشهيرة التي تحذر من تعديل الدستور ، مهد لذلك حين طعن على الدستور بقوله في ١٧ مارس ١٩٢٥ في غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف « لقد اشتغلت بلجنة الدستور ، وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل أظهر انه ثوب مضغاض ، وبالرغم من هذا الذي أظهره مسنحافظ عليه ونرعاه » (٢) . كما أعلن عبد العزيز فهمي - بعد ان كانت الأغلبية التي حصل عليها الوفد لا تفارق مخيلته دون أن تعلم الجماهير بها - أعلن عن حق الملك في حل مجلس النواب كتمهيد من جانبه للخطوة التالية التي ستتخذها الحكومة ضد الحياة النيابية فقال « ... في هذا الدستور حق مقررز لجلالة مولانا الملك وهو حل المجلس في كل وقت ومتى أراد ومتى رأى في ذلك المصلحة للبلاد ، واننا نصرح لحضراتكم انه في سبيل تادية واجبتا اذا وضعت العراقيل أمامنا فاننا لن نلتمس من صاحب الجلالة الملك الا أن يستعمل حقه في حل المجلس » (٣) .

كان هذا التصريح سقطة كبيرة من جانب عبد العزيز فهمي ، فقد أوضح ما تعانیه الرجعية من حقد وضيق بالحياة النيابية التي أظهرت مدى حساسية الشعب المصري في اختيار نوابه برغم كل الضغوط التي تعرض لها على أيدي جلاديه من بين صفوفها ، فالرجعية تريد أن تحرم الأغلبية من حكم البلاد كحق من حقوقها الشرعية التي كفلها الدستور ، ولحل ما أعلنه عبد العزيز فهمي حول حق الملك في حل مجلس النواب كان محاولة لتهيئة الأذهان لهذا الاجراء ، وان كان عبد العزيز فهمي قد تراجع عن موقفه هذا فيما بعد كما سنرى .

وفي يوم ٢٢ مارس ١٩٢٥ افتتح البرلمان بمجلسيه على هيئة مؤتمن برئاسة محمد توفيق نسيم رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك فؤاد

(١) محمد زكي عبد الكادر : المرجع السابق ، ص ٥٦ - ٥٧ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

(٣) نفس المكان .

حفل الافتتاح الذي تلا فيه زيور خطاب العرش ثم انعقد المؤتمر ، واجتمع مجلس النواب في نفس اليوم وبدأ في انتخاب رئيسه . وكانت المنافسة على هذا المنصب قائمة بين سعد زغلول وعبد الحالق ثروت ، وقد أسفرت عملية الانتخاب عن فوز للوفد فنال سعد ١٢٣ صوتا ونال ثروت ٨٥ صوتا (١) . وبذلك اتضح ان نتيجة الانتخابات العامة كانت فوزا للوفد حيث حصل على الأغلبية خلافا لما زعمت الحكومة في بياناتها في ١٣ مارس الذي ذكرت فيه ان الأحزاب الأخرى نالت الأغلبية ، كما كانت تصريحات عبد العزيز فهمي عقب الانتخابات توضح أو تشير من طرف خفي الى نتيجتها عندما طعن على الدستور وقرر حق الملك المطلق في حل مجلس النواب ، وكان انتخاب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب ضربة قاصمة لوزارة زيور ، فقد ظهر انها لا تحوز ثقة المجلس الجديد ، كما أصابها بخيبة أمل شديدة ، الا انها لم تلق بالسلح ، فهي وإن رسمت خطة صورية للاستقالة الا انها كانت بتوجيه من القصر وبتأييد من الانجليز كانت اجراء غريبا للاطاحة بالحياة النيابية - كما سنرى .

وفي مساء نفس اليوم استأنف مجلس النواب اجتماعه لانتخاب وكيلين له ، فانتخب كلا من علي الشنسي وويصا واصف وهما وفديان . وفي خلال الفترة الواقعة بين جلستي الصباح والمساء لمجلس النواب تقدم زيور باستقالته الى الملك فؤاد بعد انتخاب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب ، وقد بنى استقالته على تعاون بين حكومته والمجلس الجديد فقال « وبمجرد انعقاد المجلس الجديد وقبل بحث برنامج الوزارة الذي تضمنه خطاب العرش ، ظهرت في المجلس روح عدائية تدل على الاصرار على تلك السياسة التي كانت سببا لتلك البنكبات التي لم تنته البلاد من معالجتها ، وقد بدت تلك الروح جلية في أن المجلس اختار لرئاسته زعيم تلك السياسة والمستول الأول عنهما . وبما ان هذا التصرف من نتيجته أن يجعل مهمتنا في القيام بواجبنا نحو بلادنا مستحيلة لهذا أتصرف برفع استقالتي واستقالة زملائي » (٢) .

ولكى تكتمل الحبكة المسرحية للرواية التي يقوم بتمثيلها على مسرح السياسة المصرية الملك فؤاد وصنائع القصر بتأييد من الانجليز - وقد كرهها جميعا اعطاء الفرصة لقوة الجماهير كي توالى ظهورها على المسرح ،

(١) عبد الرحمن الرامي : المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين . البرلمان . كتاب الاستقالة المرفوع من

أحمد زيور الى الملك فؤاد بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، انظر للإحق . ملحق رقم (٢)

فقد رفض الملك فؤاد قبول استقالة زيور وتأثر عليها من حسن نياتها بما يفيد عرضها على الملك وعدم قبولها . وما يؤكد ان موضوع الاستقالة كان مسرحية ، انه في نفس الوقت الذي تقدم فيه زيور باستقالته ، تقدم بطلب حل مجلس النواب وذكر في خطابه بهذا الشأن رفض قبول استقالته وكأنه يعلم تماما ومقنعا ان الاستقالة مرفوضة فذكر في خطابه الى الملك فؤاد ما يؤكد هذا المعنى فقال « ان ثقة جلالتيكم العالية التي شرفتموني وزملائي بها برفض قبول استقالتنا » . ثم اخذ يطالب بالخطوة التي رسمت منذ البداية بعد ان اسفرت الانتخابات عن رئاسة سعد وهو الاطاحة بالحياة النيابية برمتها فقال في خطابه « لهذا وامام رغبة جلالتيكم السامية في المحافظة على سلامة البلاد وعلى قضيتها وتشريفكم لي ولحضرات زملائي بالبقاء في الحكم للوصول الى هذه الغاية ، لا ارى منسوحة من ان تعرض على جلالتيكم حل مجلس النواب » (١) .

وبينما كان مجلس النواب يوالى اجتماعه في المساء لانتخاب هيئة مكتبه اذ دخل زيور ومعه الوزراء فخطب الاعضاء قائلا : « أتشرف باخبار المجلس ان الوزارة رفعت استقالتها الى جلالة الملك فابي قبولها ، فأشارت على جلالته بحل المجلس ، فأصدر مرسوما يقضى باخل وبدعوة المنسوين لاجراء انتخابات جديدة في ٢٣ مايو ١٩٢٥ على ان يجتمع المجلس الجديد في اول يونية من نفس العام » (٢) . ويعتبر ذلك المجلس أقصر المجالس النيابية عمرا في مصر بل ربما في العالم كله فلم يعش سوى تسع ساعات وبنت المعركة للعيان ، فقد وضع ان القصر لا يريد الوفد ولا زعيمه ، وفي عبارة موجزة لا يريد المستور ولا البرلمان (٣) . وان دل هذا على شيء فانما يدل على ان سير الاحداث قد أكد للملك فؤاد ان أي محاولة من جانبه ليحكم مصر من خلال النظام الدستوري هي محاولة مقضى عليها بالفشل وان الأمة المصرية لا تقبل حياة برلمانية مزيفة . كما أدرك انه لا يستطيع اشباع النزعة الأوتوقراطية لديه الا عن طريق ابطال النظام النيابي نفسه (٤) . وهذا ما حدا به الى ان يحل البرلمان للمرة الثانية لنفس السبب

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، البرلمان ، كتاب احمد زيور رئيس الوزراء الى الملك فؤاد بطلب حل مجلس النواب بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٢٥ ، انظر للملاحق - ملحق رقم (٢) .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

(٣) محمد زكي عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٨٠ .

الذى حله من اجله فى المرة الاولى * وهما سوال يصرح نفسه وهو مدى دستوريه حل المجلس للمرة الثانية *

كن هذا الاجراء يحل مجلس النواب الجديد يتضمن اعتداء جسيما على الدستور فمن حيث حل البرلمان فبالاصل أن الحكومة تملك حل البرلمان أو على الأقل مجلس النواب ، وقد أخذ الدستور بهذه القاعدة فنص على أن نعمت حتى حل مجلس النواب ، على أن احموه لا نهدم على ايدي هذه الوسيلة الا اذا احتلم الخلاف بينها وبين البرلمان ، وذلك بقصد الاحتكام الى ادمه بوصفها مصدر السلطات - وبالفيدا لهذا المعنى اوجب الدستور انه اذا حل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر « مادة ٨٨ من الدستور » (١) . وقد قوبل حل المجلس الجديد بالدهشة وادلم ، لانه كان مفهوما أن يبقى وأن تستقيل الوزارة ، الا ان الأخيرة باتفاقها مع السراى والانجليز استصدرت المرسوم يحل المجلس منتهكة بذلك حرمة الدستور واردة الأمة ، وكان الباعث على هذا تعلق بضعة نفر من الوصوليين بكراسى الحكم (٢) . وعلى الرغم من حل المجلس فان الملك لم يكن ينوى أيضا تنفيذ ما ورد فى مرسوم الحل من اجراء انتخابات جديدة فى المردع الذى نص عليه الدستور لان مثل هذا العمل كان يعتبر عبثا ، فان الوزارة سوف تضطر طبعاً الى حل المجلس الذى ينتخب للمرة الثانية اذا هى لم تحصل على أغلبية فيه . وفى الحقيقة فان الوزارة استصدرت مرسوما فى ٢٦ مارس ١٩٢٥ يقضى بوقف عمليات الانتخاب بدعى ان قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلا صحيحا ، وانها بصدد وضع قانون للانتخاب يكفل هذا التمثيل الصحيح (٣) والوزارة بهذا الذى أعلنت عنه تنفذ ارادة مصر والانجليز . وتوضح رغبة القصر فى الإطاحة بالحياة النيابية برمتها حتى تستأثر بكل السلطة فى البلاد دون منازع .

استتب الأمر للقصر بعد أن تخلص من الوزارة الوفدية ثم من مجلس النواب الوفدى للمرة الثانية ، ومن ثم شرع يتجه للتخلص من الأحرار الدستوريين الذين استعان بهم زيور فى وزارته ، والذى كان التآلف بينهم وبين الاتحاديين صعبا ، فقد كانت نظرة كل من الحزبين المشتركين فى الحكم تختلف عن نظرة الآخر للأمور . فان آراء ومفاهيم كلا الحزبين

(١) نؤاد الطار : المرجع السابق ، ص ٥٥٠ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٣) محمد سيق هيكال : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

— بالرغم من الرغبة المشتركة التي تحركما وهي تفتيت نفوذ الوفد — كانت متباينة لحد لا يمكن معه دوام الوفاق الذي قام بينهما . فالأتاحاديون يرون فى الصراع ضد الوفد خطوة أولى نحو إعادة قيام الحكم الفردى فى مصر ، وحيث هم يمشون فى كنف القصر فهم يعملون على تدعيم حكمه لضمان استمرارهم فى السلطة ، والأحرار الدستوريون لم يكن اغفال الدستور بالنسبة لهم سوى اجراء وقتى فرضته الظروف ، ولكن الدستور سوف يعود حتما عندما تسمح الظروف بعودة الحياة النيابية . ولهذا فقد ساورهم القلق وهم يوافقون على حل مجلس النواب للمرة الثانية(١) .

وفى الوقت الذى ساور الأحرار الدستوريين القلق ، كان الملك فؤاد يتحين الفرص للخلاص منهم ، وقد مهد سير الأحداث لتلك الخطوة ، فعندما استفحل نفوذ القصر انعكس ذلك على حزب الاتحاد وأنصاره فأغلق الخطاء لهم ، وكان من نتيجة ذلك أن أخذ كثير من الأحرار الدستوريين وغيرهم ينضمون إلى حزب الاتحاد ، فكان هذا بداية الشقاق بين الأحرار وحزب الاتحاد بعد أن أخذ حزب الأحرار يتراجع إلى الصف الثانى ، فبدأ الأحرار يقفون فى وجه الملك الخاص بحزب الاتحاد بعد أن كانوا يؤيدونه فى بداية تأليفه ، فهم يؤيدونه طالما أن ذلك ليس على حسابهم وعلى حساب حزبهم . وبدأت جريدة الأحرار « السياسة » تنتقد السياسة المالية التى كانت تتبعها الوزارة ، والتى كانت فى يد رئيس حزب الاتحاد . ثم نددت الصحيفة بخطة تعديل قانون الانتخاب التى تقوم بها الوزارة ، وتوقعت لها الفشل ورمتها بالرجعية ، لأنها كانت ترمى إلى تضيق حق الانتخاب بفرض شروط معينة للناخب ، واستمرت الجريدة على خطتها فى مهاجمة الوزارة وتصرفاتها بعد أن كانت من أشد المؤيدين لها ، ولعل ذلك كان احساسا من جانب حزب الأحرار بأفول نجم وزرائه داخل الوزارة وارتفاع نجم الوزراء الاتحاديين ، وقد أيقنت الجريدة أن الوزراء من حزبها خارجون من الوزارة مختارين أو مرغمين إن لم يكن اليوم فدا ، فبدأت تدافع عن حرية الصحافة ، وتماضر فى تأجيل الانتخابات ، وتدافع عن الدستور وتعلن أن البلاد تنتظر عودة الحكم النيابى إلى مجراه الطبيعى (٢) .

حدث ذلك فى الوقت الذى طفت فيه مسألة الخلافة الإسلامية على سطح الأحداث ، فبعد إلغاء تركيا لذلك المنصب أخذ الملك فؤاد يرنو ببصره إليها مستهدفا من وراء ذلك هدفين أولهما : أن يكتسب مهابة خليفة

(١) مارسيل كرومب : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٨٢ - ٨٣ .

المسلمين بين ملوك العالم الاسلامي وشعبه ، وثانيهما أن يستفيد من هذا المركز الديني السامي في توطيد دعائم سلطته الزمنية في مصر على حساب الحكم الدستوري - وكان حسن نشأت يروج لهذه الفكرة بين رجال الدين من كبار علماء الأزهر إلى الحد الذي تكونت فيه لجان للخلافة في بعض المدن المصرية للدعوة لهذه الفكرة (١) . وفي عمرة موحدة الحماسة المتدفقة لهذه الفكرة ظهر كتاب الشيخ علي عبد الرازق « الاسلام وأصول الحكم » الذي ذهب فيه إلى أن الخلافة ليست نظاما دينيا . كما ذكر أن الدين الاسلامي يرى من نظام الخلافة . فكان ذلك ذريعة أمام القصر كي يشتد في معاملة الشيخ علي عبد الرازق خاصة وأنه قد سفه أحلام الملك فؤاد في تولي منصب الخليفة ، فقرر محاكمته أمام هيئة كبار العلماء التي قضت بإخراجه من هيئة العلماء ، فكان ذلك الحكم بمثابة هجسوم مسافر من القصر على حزب الأحرار ، فعلى عبد الرازق شقيق محمود باشا عبد الرازق أحد زعماء الحزب ، كما أن أسرة عبد الرازق من أساطين الحزب ، فكان ولايه أن يصل الحزب على حماية أحد أفراد أسرة من كبار الأسر التي تنتمي إليه - وقد حاول عبد العزيز فهمي وزير الحقانية حمايته فهو المكلف بفصل على عبد الرازق من منصب القضاء الشرعي ، باعتبار أن ذلك من اختصاص وزارته (٢) .

وكان زيور يصطاف حينئذ في أوروبا ، فطلب يحيى إبراهيم - رئيس الوزراء بالنيابة - من عبد العزيز فهمي تنفيذ الحكم الصادر بفصل على عبد الرازق من منصبه ، ولكن عبد العزيز فهمي لم يستجب لذلك الطلب وأحال الأمر إلى لجنة أقسام القضايا بوزارة الحقانية لتبدي رأيها في الموضوع . وعرض يحيى إبراهيم الأمر على القصر الذي رأى في موقف عبد العزيز فهمي مخالفة لرغباته تستلزم إخراج من الوزارة ، فصارحه يحيى إبراهيم بالا سبيل إلى التعاون معه وطلب إليه أن يستقيل ولكنه رفض ، فأصدر القصر على الفور مرسوما بتكليف على ماهر وزير المعارف بالقيام بأعمال وزارة الحقانية ، ومعنى هذا إقالة عبد العزيز فهمي من منصبه في سبتمبر ١٩٢٥ . وإن دل هذا على شيء فانما يدل على مدى استفحال نفوذ القصر الذي استغل فرصة كتاب علمي للإطاحة بحزب الأحرار ليفرض على البلاد وزارة قصر حقيقية . فكان كتاب علي عبد الرازق هو المحك الذي استند إليه القصر حتى يتخلص من وزراء حزب الأحرار .

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٨٤ .

(٢) نفسه : ص ٥٨٦ .

وكانت اقالة عبد العزيز فهمى تذكيرا بانتهاء التآلف بين الاتحاديين والأحرار ، اذ تقسم الوزراء الدستوريون الآخرون باستقالتهم تضامنا مع رئيس حزبهم بل ان اسماعيل صلفى أرسل من أوروبا استقالته تضامنا معهم (١) . ولكن القصر لم يلق يالا لهذه الاستقالات وانما سرعان ما عين فى المناصب التى خلت رجالا معروفين بالولاء له ، وذلك حتى قبل ان يعود زيور من أوروبا لاختد رايه فيمن سيتعاون معه من الوزراء ، ووضح بذلك مدى ما يتمتع به القصر من حرية العمل كما يشاء ، فعين كلا من أحمد ذو الفقار ، ومحمد توفيق رفعت ونخلة المطيعي الذين انضموا لحزب الاتحاد ، وبذلك أصبحت الوزارة مؤلفة دما ولحما من حزب الاتحاد . وهكذا وقف القصر ومعه هذه الحفنة الضئيلة من الوزراء فى جانب ، ووقفت غالبية الشعب وقياداته الوطنية فى الجانب الآخر (٢) . وقد أحدث طرد عبد العزيز فهمى من الوزارة دويا هائلا فى الرأى العام السياسى وبخاصة فى الدوائر الحزبية ، وإن كان قد استثار كثيرا من شناعة الوفدين ، ولكنه - من ناحية أخرى - كشف عن شدة خطر الأوتوقراطية وعدم تورعها عن ارتكاب أى شئ فى سبيل تحقيق سطوتها . بحيث ظهرت الحاجة الى التأزر والتآلف لدرء هذا الخطر الذى لا يقل شناعة عن خطر الاحتلال (٣) . ولعل ذلك يدعونا الى تعرف موقف القوى السياسية المختلفة من أوتوقراطية القصر التى ضربت أطنابها فى البلاد وأصبحت تنذر بخطر جسيم ربما قضى نهائيا على الحياة النيابية والدستور .

أدركت الأحزاب مدى خطورة مثل هذا الاتجاه بالنسبة الى المستقبل ، فإذا كان القصر قد طرد وزيرا من وزارة تعمل بوحى من توجيهاته وطوع بنان الملك ، فإن ذلك مقدمة لحكم القصر المباشر متخطيا القوى السياسية الأخرى ومتجاهلا قوة الأمة التى نص الدستور على انها مصدر السلطات ، فبرغم تضفى الوفد فى الحزب الذى كان البادئ بالاعتداء على الدستور ، والذى استخدم سلاحا خطيرا ضد الوطنيين ، فقد استخدم ذلك السلاح ضد الأحرار الدستوريين . ولو كانت أحكام الدستور سارية المفعول لما استطاع الملك أن يصول ويجول الى حد طرد أحد الوزراء كما لو كان موظفا صغيرا . وحقيقة الأمر ان الوفد والحزب الوطنى إدركا خطورة

(١) عبد الرحمن الرامى : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٨ .

(٢) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٨٨ .

الموقف فتنادى الجميع بضرورة التعاون في مواجهة ذلك الخطر
الأوتوقراطي .

أما عن موقف الانجليز من تلك الازمة ، فقد كان يتم عن اليقظة
الكاملة في متابعة تطور الأحداث داخل البلاد ، فالانجليز يرون النسل
لمنع قيام وزارة « زغلوية » في الوقت الذي لا يؤيدون فيه الحكم المطلق
المتنصل في أوتوقراطية التصر ، ولكنهم يرضون عن قيام حكم يشترك فيه
حزبان على الأقل ، حيث يكون ميزان القوى متكافئا ، فلن تكون السلطة
في يد القصر ولا في يد الوفد ، وعلى كل حال ففي أعقاب اقالة عبد العزيز
فهمى طالب المستر نيفل هندرسون القائم بأعمال المنوب السامي (اذ
لم يكن لورد لويد خليفه النقيب قد وصل بعد) الملك فؤاد ببقاء الأوضاع
كما هي ، أي ان تعود الأوضاع الى ما كانت عليه ، وعلى ذلك حاول القصر
إعادة الأمور الى نصابها ، كما حاول ترضية الأحرار المستورين الذين
رفضوا هذه الترضية وأصرروا على موقفهم ، كما قرروا الاحتجاج على اقالة
رئيس حزبهم من الوزارة (١) . وكان ذلك الموقف من جانب الأحرار هو
ما تخشاه السياسة البريطانية ، فقد أخذت الأحزاب السياسية في
التقارب لمواجهة خطر الأوتوقراطية المتفشى في البلاد .

تمادت وزارة زيور في اتخاذ مختلف الاجراءات لكبت الحريات
والتنكيل بخصوصها ، فكانت فرصة هيأت للأحزاب أن تتقارب وتعاون
ضدها . فمن اجراءاتها انها أوعزت الى حكمدار القاهرة بإصدار منشور
أباحث فيه لضباط البوليس أن يستوقفوا كل من كان سائرا في الطريق
أو راكبا عربة أو سيارة ليسألوه ما شأخوا من الأسئلة ويسوقوه الى
القسم اذا راوا هذه البيانات غير كافية ، وأن يفتشوه تفتيشا دقيقا .
فكان هذا المنشور امعانا في الاستهتار بحرية الناس وحقوقهم . كما
اشتدت الحكومة في عرقلة الاجتماعات التي اعتزمت الأحزاب المعارضة
عقدتها فمنعت اجتماع الحزب الوطني في ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ . كما حوصر
« بيت الأمة » بالجنود ومنعت اجتماع الوفد في يوم ١٣ نوفمبر وهو عيد
الجهاد الوطني واعتدى البوليس على المجتمعين بالقوة والشر (٢) . كما
أطلقت الوزارة يد الإدارة في السف والتنكيل بخصوصها تهديدا لهم
واذهابا لكي ينضموا الى جانبها ويؤيدونها في سياستها . وهكذا استبيحت
الحرمات وأهملت الحقوق والحريات ، وكانت حادثة قرية « أخطاب »

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٩٠ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٣٣٠ - ٣٣١ .

بمديرية العقيلية أبرز المواقف التي وقعت في هذا العهد وأكثرها دلالة
على سياسة الوزارة الباغية (١) .

وعلى الرغم من هذه الاجراءات الشديدة التي اتخذتها الوزارة ، فقد
استطاع الأحرار الدستوريين عقد اجتماع في ناديهم في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥
خطب فيه عبد العزيز فهمي فأعلن خطاه لقبول اشتراكه في الحكم وحمل
على حزب الاتحاد حملة شعواء ودعا الى وجوب التمسك بالدستور فقال
« ان من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور في كل مقام بقطع النظر
عن كل اعتبار ، ان هذه الأمة لن تسكت عن حقها ، انها قديمة العهد في
طلب المسور وحكم الدستور » (٢) . وكان ذلك تراجعا من جانب
عبد العزيز فهمي رئيس حزب الأحرار الدستوريين الذي تمثلت في
تصرحاته المؤيدة للدستور والحكم الدستوري بادرة ائتلاف بين الأحزاب
لمواجهة الخطر الأوتوقراطي المدعم بالرجعية - كما كان دليلا كافيا على ان
محاولة الملك فؤاد أن يملك ويحكم دون مشاركة الأحزاب الجماهيرية ،
انما هي محاولة فاشلة على طول الخط .

(١) عبد ضابط يوليس نقطة البلدة الى التكنيل بأهلها وأهل البلاد للجاورة لأكرامهم
على ترك العمل مع محمود الأتريش باشا لأنه وقى فاركتب الضابط من أعمال الاجرام
ما كان موضح الاستنكار المسام . انظر عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ،
ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

الفصل الثالث

الإئتلاف وعودة الحياة النيابية

كان طرد الأحرار الدستوريين من وزارة زيور بأداة ائتلاف بين الأحزاب السياسية المصرية اتقاء لخطر أوتوقراطية القصر الذي استشرى وخاصة على الحياة النيابية وعلى الدستور الذي يكفل حقوق الأمة ويحمي مكاسبها في مواجهة القصر والانجليز ، فقد تراجع الأحرار الدستوريين عن تأييدهم لوزارة زيور ، وساورهم القلق منذ وافقوا للمرة الثانية على حل البرلمان في ٢٣ مارس ١٩٢٥ . فأخذوا يتململون من ائتلاف أدركوا انه أكثر اضرارا بمصالح البلاد وبمصالح حزبهم ، ومن ثم أخذت جريدهم « السياسة » تندد بتصرفات وزارة زيور التي ترمى الى نقل مقاليد السلطة في البلاد الى القصر ، هذا فضلا عما يكتونه من عداء تقليدي للقصر . كما كانت تصرفات الوزارة التي تستهدف كبت الحريات دافعا لهم ولغيرهم من الأحزاب السياسية للوقوف صفا واحدا في وجه تلك المحاولات والتصدي لها .

استصدرت وزارة زيور في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ مرسوما بقانون عرف « بقانون الجمعيات والهيئات السياسية » ويقضى أن تقوم كل هيئة سياسية أو جماعة باخطار جهة الادارة بمقرها ومقر فروعها وأسماء أعضائها جميعا وأعضاء مجالسها الادارية ولجانها الفرعية ، وأن تخطر جهات الادارة بكل تغيير يحدث في كل هذه البيانات - وكل جمعية أو هيئة سياسية لا تخطر عن هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس

الوزراء ، ولا يعترف بالشخصية المعنوية الا للجمعيات التي يصادق على قانونها النظامي بمرسوم ملكي (١) .

ومن الواضح أن الوزارة باستصدارها ذلك المرسوم بقانون كانت تستهدف أن تجعل الأحزاب السياسية والهيئات والجمعيات تحت رحمتها ورمز ارتدائها ، فقد حولها ذلك القانون حتى حل تلك الهيئات متى أرادت ، ولملحه من المؤكد أن الوزارة كانت تهدف من وراء تطبيقه الى القضاء على الأحزاب السياسية التي لا يرضى عنها القصر ، ولعل هذا أيضا كان مقدمة للاطاحة بأساليب الحكم المستورى ، فبعد ما فضى القصر والوزارة على البرلمان بحله وتأجيله ، اتجهت أنظارهما للقضاء على الأحزاب السياسية الركيزة الثانية من ركائز الحكم المستورى في البلاد . ومن الجدير بالذكر أن ذلك المرسوم بقانون قد أحلث ردود فعل لدى الأحزاب السياسية القائمة . وإن كانت السمة الغالبة على تصرف تلك الأحزاب هو تجاهل ذلك القانون والاصرار على عدم الاستجابة لأحكامه .

وبرغم ما أبدته الأحزاب من تجاهل واصرار على عدم الاستجابة لما نص عليه القانون ، فإنها رأت فيه محاولة جريئة لاضعافها إن لم يكن للقضاء عليها ، وسيطرة القصر على البلاد سيطرة تامة ، فاحتجبت عليه احتجاجا شديدا (٢) . ففي ٤ نوفمبر ١٩٢٥ اجتمع الوفد برئاسة سعد زغلول وأعلن أن ذلك المرسوم يخالف لنص المادة ٤١ من الدستور وأن تنفيذه يعد جرمًا كبيرًا فقرر إعماله وعدم الاستجابة لأحكامه . أما الحزب الوطنى فقد اجتمعت لجنته الادارية فى ٣٠ أكتوبر وقررت عدم الرضوخ لذلك القانون الباطل غير مكترفين بما تفعله الحكومة كرد فعل من جانبها لموقف الأحزاب السياسية من قانونها (٣) . ونتيجة لهذا الموقف من جانب الأحزاب السياسية ، منعت الوزارة نشر ذلك القانون فى الجريدة الرسمية كما أنها لم تعمل على تنفيذه ، فقبر ذلك القانون الجائز لمجرد الموقف الذى وقفته الأحزاب منه ، فكان هذا دليلا على مدى ما تمناهى الوزارة من ضعف (٤) .

أما الأحرار الدستوريون فقد دعوا حزبه إلى اجتماع عام فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ ، خطب فيه عبد العزيز فهمى عقب إقالته فحمل حملة

(١) عبد الرحمن الرافى : المربع السابق ، ص ٣٣٢ .

(٢) محمد زكى عبد القادر : المربع السابق ، ص ٦١ .

(٣) عبد الرحمن الرافى : المربع السابق ، ص ٣٣٣ .

(٤) محمد حسنين هيكل : المربع السابق ، ص ٢٨٧ .

مسافرة على القصر ونزعته الأوتوقراطية ، وطالب بعودة الدستور والبرلمان بأى قانون من قوانين الانتخاب ، ثم ذكر ان القضية الوطنية لن تحرز تقدما الا عن طريق البرلمان ، والوزارة البرلمانية هى الاداة الوحيدة للدفاع عن القضية الوطنية . وعلى ذلك فقد برز العداء التقليدى الذى يكنه الأحرار للقصر ، ولعل هذا يوضح ان تعاون المصلحة بينهما باشتراكهما فى وزارة زيور كان تعاونا مرهوتا بظروفه ، فالقصر كان يرى فى الاستمارة بهم محاولة منه للإطاحة بالوفد وانتقال مقاليد السلطة اليه ، بينما هم يرون أن يكون من نتيجة ذلك التعاون أن تنتقل السلطة اليهم ، فلما تأكد لهم ان القصر استخدمهم كأداة لتحقيق مآربه ، كان ذلك كافيا كى يبرز العداء بينهما من جديد (١) .

وعلى كل حال ، وفى أعقاب طرد الأحرار الدستوريين من الوزارة ، وبرغم تشفى الوفد فيهم لاشتراكهم فى تعطيل الحياة النيابية ، الا ان سياسته شهدت تغيرا ملحوظا هدفه إنقاذ الحياة النيابية وإعادة الدستور ، فاتجه الى فكرة توحيد الصفوف وقيام الائتلاف بين الأحزاب السياسية - بعد ان كان يرفض هذه الفكرة من قبل - اتقاء لخطر أوتوقراطية الملك فؤاد التى فاقت كل وصف ، كما سعى الى تحسين علاقته مع الانجليز لكسب حيادهم فى المعركة الدائرة على الدستور ، أو دفعهم للتدخل لمصلحة الحياة النيابية (٢) .

مقدمات الائتلاف :

أدرك الوفد شدة خطر الانقسام على القضية الوطنية وعلى الحياة النيابية على السواء ، كما أدرك ان الأغلبية التى يستند اليها لا قيمة لها من الناحية العملية ما دامت الحياة الدستورية معطلة لهذا انتهزت فرصة طرد عبد العزيز فهمى من الوزارة ليفاتح الأحرار الدستوريين فى الائتلاف (٣) . ويذكر الدكتور هيكال موضحا ذلك بقوله : « ... وانى لجالس ذات صباح فى شرفة الكونتنتال ، اذ أقبل على حفى بك محمود شقيق محمد باشا محمود ، وبدأ يحدثنى حديثا أثار بادى الرأى عجبى . وكان حفى فى ذلك الحين وقد بدا من أنصار سمع زغلول ومن المقربين اليه . وقد بدأ حديثه بالثناء على ... ثم انه أشار الى إمكان التفاهم بين الأحرار

(١) محمد زكى عبد القادر : المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥٩١ .

(٣) نفسه : ص ٥٩٤ .

الديمقراطيين والوفد ، وبعد أن انقسم ما بين الأحرار الديمقراطيين والاشتراكيين - قلت وقد تولتني البهشة : كيف وقد كنا إلى أسايح مضت في خصومة أعنت الخصومة » . وقد علق هيكل موافقة الأحرار على هذا انسعى من جانب الوفد نحو الائتلاف بقوله « ونحن الآن ننتظر عودة اخواننا وأصدقائنا الأحرار الديمقراطيين الذين سافروا إلى أوروبا وهم عما قريب عائدون ويومئذ يكيف الأحرار الديمقراطيين سياستهم على مدى مبادئهم » (١) .

وعلى كل حال فقد جرت الاتصالات بين الجانبين كي يتم الائتلاف ، وبلغهم من رفض عبد العزيز فهمي رئيس حزب الأحرار الديمقراطيين أن يستقي بسعد زغلول ، وإن كان لم يرفض فكرة ائتلاف الأحزاب ، فقد كان محمد محمود وكيل الحزب داعية الائتلاف ومؤيده ولعل أخاه حفي محمود أفضى إليه بما دار بينه وبين هيكل باشا وذكر له أن في الامكان اقناع سعد بالائتلاف مع سائر الأحزاب المصرية لانقاذ الدستور والحياة النيابية . وقد نقل ذلك محمد محمود بدوره إلى كل من عدلي يكن وعبد الحالق ثروت وحافظ عفيفي فلقى منهم تأييدا لفكرة الائتلاف ، كما أيدها اسماعيل صدقي بعد أن كان غير متحمس لها في البداية - فقد كان يرى إعادة العلاقات بين القصر والأحرار إلى ما كانت عليه - وإن كان تأييد صدقي يفتقد الحماسة (٢) . وعلى العموم فقد كان ذلك في حد ذاته كافيا لأن تظهر بوادر الائتلاف بين الحزبين أولا ، فقد أخذت صحف الفريقين تندد بتصرفات الوزارة الاتحادية دون أن يتعرض أى منهما للآخر بما يعرقل نمو فكرة الائتلاف . وعلى ذلك فلم يبق سوى اعلان الائتلاف رسميا في اجتماع عام ، وقد تأجل ذلك بعض الوقت حتى تحدد يوم ١٩ فبراير ١٩٢٦ موعدا لعقد المؤتمر الوطني في فناء منزل محمد محمود .

النوعه لعقد البرلمان من تلقاء نفسه :

وقد رأت صحف الوفد أن تدعو لعقد مؤتمر وطني عام للنظر فيما يجب اتخاذه لاعادة الحياة النيابية . ولكن هذه الفكرة سرعان ما أفسحت الطريق لفكرة أخرى نالت قدرا من النجاح ، ففي ٨ نوفمبر بدأ أمين الرفاعي في كتابة سلسلة مقالات في جريدة « الأخبار » دعا فيها إلى وجوب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر

(١) محمد حسني هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٢) نفسه ص ٢٥٠ - ٢٥١ .

١٩٢٥ ، من غير حاجة الى دعوة من الملك ، وذلك تنفيذا لاحكام الدستور، مستندا في ذلك على المادة ٩٦ من الدستور التي تقضى بان « يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فاذا لم يدع الملك الى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون في اليوم المذكور » (١) . وقد واصل أمين الرافعي دعوته على صفحات جريدته عدة أيام متتالية ، حتى لقيت قبولا لدى كل الأحزاب الفاشية ، فاعتنقتها جميعا ورحبت بها .

اغتبطت الأحزاب بهذه الفكرة ، فاجتمع الحزب الوطني في ١٣ نوفمبر وأصدر قراره بوجوب اجتماع المجلس القديم بعد أن صار أمر حله باطلا وملغى ، فنص قراره على أن « . . يدعو الحزب الوطني أعضائه في مجلس النواب والشيوخ وكل من ينحو نحوم ويسير سيرتهم أن يذهبوا الى البرلمان في يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة صباحا حتى يؤدوا واجبهم الوطني حيال أمتهم وحيال وطنهم وحيال دستور البلاد وحيال حزبيهم وحيال مبادئهم . فاذا حالت القوة بينهم وبين الاستمرار في أداء واجبهم فليرفعوا صوتهم بالاحتجاج على هذا العدوان الجديد ، وليشهدوا العالم على انتهاك حرمة الدستور ، وليسجلوا على الصائتين عيشتهم حتى يحاسبوا عليه يوم تزول دولة الاستبداد . . (وتعود) الحياة البرلمانية للبلاد » (٢) . كما وقع النواب والشيوخ الوفديون في ٢٠ نوفمبر احتجاجا الى الرأي العام أعلنوا فيه تمسكهم بنبأبتهم عن الأمة ، وانهم لا يفترون عن محاولة الاجتماع ما وجدوا الى ذلك سبيلا . واجتمع حزب الأحرار الدستوريين في مساء ٢٠ نوفمبر ، وقرر مثل هذا القرار (٣) .

أدركت الحكومة مدى خطورة الأمر فأصدرت ثلاثة بلاغات رسمية ، كان أولها بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء في ١٨ نوفمبر ١٩٢٥ جاء فيه « يظهر أن في ثبة بعض النواب السابقين لمجلس النواب المنحل بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٥ مارس الماضي ، أن يجتمعوا يوم السبت ٢١ نوفمبر الجاري بدعوى أن الدستور يخولهم هذا الحق ، فترى الحكومة من واجبا أن تلفت نظرهم الى أن صفتهم النيابية قد زالت من يوم صدور مرسوم الحل ، وعلى هذا يكون كل اجتماع يفتقونه غير مشروع . وترى الحكومة

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ٢٢٠ . ملحة ٩٦ من الدستور .

(٢) نفسه ، ص ٢٢٦ .

(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٩٥ .

أيضا أن تتخطى حضرات أعضاء مجلس الشيوخ بأنه في حالة حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ . وعلى ذلك فكل اجتماع لمجلس الشيوخ قبل دعوة مجلس النواب الجديد يكون غير مشروع كذلك . وتنبه الحكومة بأن كل اجتماع للبرلمان يعقد في غير المكان المعلن له يكون هو أيضا غير مشروع . وتعلن أنها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في أي مكان آخر ، وعلى ذلك ترجو الحكومة من النواب السابقين ومن أعضاء مجلس الشيوخ أن يمتنعوا عن محاولة عقد اجتماع غير مشروع ، (١) . وعلى كل حال فقد جمع بلاغ رئاسة مجلس الوزراء بين عنصرى النصع والتهديد ، فهو ينصح النواب والشيوخ بعدم عقد اجتماع غير مشروع . من وجهة نظره - ويهددهم في نفس الوقت بأن صفة النيابة التي كانوا يتمتعون بها قد زالت وأن الحصانة البرلمانية التي تحميهم قد رفعت عنهم منذ صدور مرسوم حل المجلس ، وهي بذلك تهددهم باتخاذ إجراءات شديدة ضدهم .

لما البلاغ الثاني فكان بلاغ وزارة الداخلية الذي أشار في ديباجته الى بلاغ رئاسة مجلس الوزراء فقال « تنفيذا للقرار الصادر من رئاسة مجلس الوزراء اليوم ، والقاضي بأن تمنع بالقوة كل محاولة لاجتماع النواب السابقين للمجلس المنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان أو بأي مكان آخر . » تعلن وزارة الداخلية الجمهور بأنها قد اتخذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار والمحافظة على الأمن العام في سائر أنحاء المدينة ، وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان والبوليس بالمحافظة على النظام والهدوء والسكينة وليكن في علم الجمهور ان تعليمات الجيش تحيى للضباط أن يصدروا أوامرهم بإطلاق الرصاص في أحوال كثيرة منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن التفرق بعد التنبيه بذلك ، وتقضى هذه التعليمات بالقاء القبض على كل مشاغب . وتعليمات البوليس تقضى بتفريق كل احتشاد أو تجمع ومنع كل مظاهرة والقبض على من يشترك في أي اجتماع أو موكب أو مظاهرة وقد خول للبوليس الحق في القاء القبض على كل من يخالف هذه الأوامر . وقد صدرت الأوامر للمديرية بتنفيذ هذه التعليمات في جميع أنحاء القطر ، (٢) . وبالإضافة الى ما اتسم به بلاغ مجلس الوزراء من محاولة الوزارة رفع الحصانة البرلمانية عن النواب ، فقد اتسم بلاغ الداخلية بتهديد الجماهير - كل

(١) السياسة ، ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٢) نفس المكان .

الجماهير بما فيهم النواب وغيرهم ، وفي هذا البلاغ الأخير تسفر الحكومة عن وجهها في معاداة الجماهير وتحلى إرادة الأمة .^{*} لذلك فقد رأت الحكومة أيضا أن توجه بلاغا الى الطلبة تحذوهم فيه من مقبة الاشتراك في النوقف وهي بذلك تحاول عزلهم عن قوة الجماهير الشعبية ، في حين أن الطلبة هم دائما دعائم الحركة الوطنية وعدتها في كفاحها المستمر . فوجهت وزارة المعارف بلاغا خاصا بهم حذرتهم فيه وحثت مدرسيهم على اقتناعهم بالابتعاد عن الاشتراك في المسائل السياسية كما أنفرتهم بشديد الجزاء (١) .

وعقب صدور البلاغات الثلاثة سالفة الذكر ، عقد حلمي عيسى وزير الداخلية عدة اجتماعات ليشاور ويتدبر الموقف مع كبار رجال الجيش والبوليس حتى يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لوضع هذه البلاغات موضع التنفيذ ، فاجتمع مع كل من علي باشا جمال الدين ونبيل الداخلية ، ومحمود القيسى باشا مدير الأمن العام ، واللواء سفنكس باشا مفتش عام الجيش المصري ، والمستر كين بوريد مدير إدارة الأمن العام الأوربية ، ورسيل باشا حاكمدار العاصمة . وصرح حلمي عيسى بعد الاجتماعات بأنه نقرر منع عقد البرلمان يوم السبت القادم ، وأنه تقرر اتخاذ احتياطات دقيقة واجراءات شديدة لتنفيذ هذا القرار ، وإن الرأي استقر على أن تتولى قوة من الجيوش المصرية بقيادة سفنكس باشا الالتفاف حول دار البرلمان ومنع الطرق المؤدية اليه ، وعلى أن تتولى قوة كبيرة من رجال البوليس وبلوك اخر الحاقظة على النظام فتمنع كل تجمع ، وتمسكت كل مظاهرة وتلقى القبض على كل من يتظاهر (٢) . وعلى الرغم من اصدار الحكومة لبلاغاتها المختلفة ، وتصريحات الوزراء عن تشدد الحكومة في موقفها ، وإنها ستتصدى لمحاولة عقد البرلمان في داره أو في أى مكان آخر ، فإن النواب والشيوخ هذا فضلا عن الجماهير الشعبية لم تعرضن لهذا الأسلوب التهديدى ، ومن ثم الاجتماع على ضرورة التنديد بأسلوب الحكم المطلق السافر في البلاد وما يتضمنه من تخلف لإرادة الأمة ، فقد أخذ النواب والشيوخ القاطنون في الأقاليم يندون الى القاهرة استعدادا للقيام بواجبهم الوطنى فى اليوم الذى حدد لذلك (٣) .

وفي اليوم التالى لصدور تلك البلاغات خرجت الصحف المصرية

(١) السياسة ، ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٢) مصر ، ١٨ نوفمبر ١٩٢٥ حديث لمرور الجريدة مع حلمي عيسى وزير الداخلية

عقب الاجتماعات .

(٣) نفس المكان .

تهاجم الحكومة بشدة وتنعى تصرفات وزرائها ، فهاجمت جريدة «الأخبار» الناطقة بلسان الحزب الوطني حليمى عيسى وزير الداخلية وعلى ماسر وزير المعارف حجوما عنيفا ونددت بتصرفاتهما ، كما أعلنت الجريدة انه من الواجب على رئيسى مجلسى النواب والشيوخ أن يحتجا لدى الوزارة بشدة على احتلال البرلمان بقرة مسلحة وأن يحملها مسئولية خرق المادة ١١٧ من الدستور (١) . وعلى الرغم مما اتخذته الوزارة فان ذلك كان دافعا للنواب والشيوخ على أن يزداد اصرارهم على تنفيذ احكام الدستور (٢) .

اما عن موقف الوفد المصرى من بلاغات الوزارة ، فقد وجه سعد زغلول نداء الى الأمة فى ١٩ نوفمبر جاء فيه « بنى وطنى أثبت بلاغ الوزارة أن القوة برهانهم القاطع وأن العنف أسلوبهم الصاىع ، وأنهم ماضون فى احراج الصدور واستفزاز الشهور ، فلا تهيجوا باهاجتهم ولا تتأثروا باثارتهم وقابلوا الاستفزاز النخبى بالوقار العاقل ولكى لا يتخذوا من هياحكم حجة يقومون بها ضعفهم ويبرروا عسفهم ، واعلموا ان القوة التى يضعون فى طريق نوابكم صفوها ويقلدونها سيوفها ، ستكون أكبر مظاهرة تتجلى فيها حقكم المهضوم ويظهر باطلهم القشوم وتسجل عليهم عار تعطيل الحياة النيابية » (٣) .

كان نداء سعد الى الأمة يتم عن موقف هادئ من جانبه اتسم بالحنكة والمقدرة على تقدير الأمور ، ومحاولة لكى يفوت على الوزارة فرصتها فى الاصطدام بالجماهير واسالة النداء ، فهو مطالبة من جانبه للجماهير كى يلتزم بالصبر والهدوء . وبرغم ما اتسم به نداء سعد من محاولة تهدئة الجماهير ، فقد وصفته بعض الصحف البريطانية بأنه كان تشجيعا منه للقيام بالمظاهرات فقالت « وقد شجع زغلول باشا فى السر أو فى العلن جماعه من الشبان والطائشين فاصبحوا مستعدين للقيام بالمظاهرات » (٤) .

اما حزب الأحرار فقد اجتمع مجلس ادارته برئاسة عبد العزيز

(١) نص للثمة ١١٧ من الدستور على « لا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستفزاز على مقربة من أبوابه الا بطلب من رئيسه » عبد الرحمن الرافى ، المرجع السابق ص ٣٢٢ نص الدستور يلاحق الكتاب .
(٢) الأخبار ، ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ .
(٣) كوكب الشرق ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ .
(٤) الأهرام ، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ ، تلفرافات خصوصية للأهرام ، جريدة النيل ، تلفراف ، لندن فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٥ .

فهى وأصدر قرارا يوضح عدم استسلامهم لما انتوته الحكومة من منع عقد البرلمان فى ٢١ نوفمبر فجاء فيه « لن يحول هذا القرار (قرار الحكومة) دون أداء نواب البلاد وشيوخها واجبيهم ويرهم يمينتهم ولو كلفهم ذلك ما كلفهم من تضحية ٠٠٠ ولا سبيل لائقاء نتائج هذا التصرف من جانب الحكومة الا أن تنجلى القوة المراقبة حول البرلمان كى يجتمع أعضاؤه فى داره لأداء واجبيهم المقدس فقد اعتزمت الأمة واعتزم نوابها أن تعود الحياة النيابية باجتماع البرلمان الحاضر ، وخير لصر ومن فيها جميعا أن تستمر هذه الحياة الدستورية » (١) .

وعلى الرغم من اجماع الأحزاب السياسية واصرارها على ضرورة عقد البرلمان رغم تهديد الحكومة ووعيلها ، فقد انتشرت قوات البوليس فى صباح السبت ٢١ نوفمبر معسكرة فى كل الطرق المؤدية الى دار البرلمان بعضهم على متون الجياد وبعضهم أقلتهم السيارات ، كما كان ضباطهم مسلحين جميعا . أما رجال الجيش فقد ساروا منذ يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر بمعداتهم فى دار البرلمان ، فما ان جاء صباح يوم ٢١ نوفمبر حتى كانت دار البرلمان تروج بالجنود شاكى السلاح على امتداد أسوارها ، كما صفت كتابتهم على مدخل البوارج المؤدية اليها . وكان يشرف على قوة الجيش اللواء سفنكس باشا ، وعلى قوة البوليس اللواء رسل باشا وفضلا عن هذا الحصار التام لدار البرلمان فقد ارتقى بعض الجنود أسطح المنازل القريبة من دار البرلمان استطلاعا للموقف وكانت معركة حربية (٢) .

كانت هذه هى حالة المنطقة الواقع فيها دار البرلمان ، كذلك فقد فتحت الكبارى التى تصل ما بين القاهرة والجيزة والقليوبية لمنع وصول الجماهير من هذين الاقليمين الى القاهرة كما أرسلت قوى احتياطية من بوليس القاهرة الى كل من بنها والجيزة لتدعيم قواتها ، أما حركة المرور داخل مدينة القاهرة فلم تكن ممنوعة الا فى الفارق المؤدية الى دار البرلمان (٣) . وفى الصباح أضرب كثير من طلبة المدارس الثانوية والحاصه والعالية تأييدا لاجتماع شيوخ الأمة ونوابها واحتجاجا على تعطيل الحياة النيابية ، وكان بعض هؤلاء يمدون وهم منصرفون من مدارسهم أمام قصر عابدين فيمتدوا بحياة الملك وحياة الدستور ، فطاردهم قوة من البوليس كانت مرابطة أمام القصر . وفى الساعة التاسعة صباحا توجه محمد فتح الله

(١) المباشرة ، ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٢) الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٣) نفس المكان .

بركات باشا الى بيت الأمة فتدفقت الجماهير أمامه لتحية سعد زغلول عند خروجه ، فنصح لهم فتح الله بركات بأن ينصرفوا نقاديا لاحتكاك نبت القوى بهم ، ولأنهم طلوا يهتفون لسعد وللسمتور ، وعندما لم يستجيبوا لتصح فتح الله بركات ، أطل عليهم سعد زغلول وصاح بهم قائلا « ان كنتم تحبون سعدا فان سعدا يدعوكم أن تنصرفوا بسلام وأن تدعوه يعمل لوطنه » (١) .

وكان ثلاثة وثلاثون عضوا من أعضاء النواب والشيوخ يقيمون في فندق الكونتنتال منذ يوم ٢٠ نوفمبر في انتظار بقية الأعضاء القادمين الى الفندق لينهضوا منه جميعا الى دار البرلمان ، وقد ظل الشيوخ والنواب يفتون تباعا حتى اكتمل عددهم بعد الساعة العاشرة مائة وسبعة وسبعون شيخا ونائبا . كما توافد لقيف آخر من الزعماء يتقدمهم محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني وأخذ بعض مندوبى الصحف المصرية والأجنبية ومراسلى وكالات الأنباء أماكنهم مع هؤلاء جميعا . وكانت قوة من رجال البوليس قد احتلت حديقة الأريكة في مواجهة الفندق وشملت الحبال على جانبي مدخله واصطفت خلفها قوة أخرى من الجنود بقيادة بيكر بك ومساعدته اليوزباشى محمد فهمى مصطفى معاون بوليس الموسكى . هذا عدا ثلاث سيارات كانت محملة بالجنود وقوة من فرسان البوليس وقوة أخرى من المشاة كانت عند مدخل الفندق تمتع الجماهير من الاحتشاد . ثم مرت مواكب للطلبة والشبان فهتفوا هتافا عاليا للنواب (٢) . وعندما وصل سعد زغلول الى الفندق ، أقبل عليه النواب والشيوخ ، فلما أخذ مكانه أقبل عليه بعضهم وطلبوا اليه أن يذهبوا الى البرلمان فأبى ذلك وطلب عقد الاجتماع في الفندق حيث هم تقاديا للاستخدام بالفترة فأذن الجميع لرايه ، وأعلن انعقاد الجلسة فخرج من هم غير النواب والشيوخ ، وعقد المؤتمر من النواب والشيوخ (٣) .

تناقش المجتمعون في الوضع القائم وأصدروا قرارا يقضى بأنه تنفيذاً لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان اليوم (السبت ٢١ نوفمبر) وأرادوا عقد المجلسين في دار البرلمان فممنعتهم القوة من الوصول اليه وعلى ذلك اجتمعوا اليوم في فندق الكونتنتال وتكامل عددهم القانونى وبعد المناقشة في الحالة الحاضرة قرروا بالاجماع ما يأتى :

(١) الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٢) نفسه .

(٣) نفسه .

أولاً - الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع في دار البرلمان بقوة السلاح .

ثانياً - قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقاً للمادة ٦٥ من الدستور .

ثالثاً - اعتبار دور الانقضاء موجوداً قانوناً واستمرار اجتماعات المجلس في المواعيد والأمكنة التي يتفق عليها الأعضاء .

رابعاً - نشر هذا القرار في جميع الصحف (١) .

وبعد أن أصدر المؤتمر قراراته شكل لجنة من بين أعضائه لتتولى تبليغ هذه القرارات إلى الملك فؤاد ، فتألفت اللجنة من فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا وعبد الحميد سعيد بك ، وبعد ذلك انصرف الشيوخ إلى قاعة أخرى ، وعقد سعد جلسة مجلس النواب ، ثم استكملت الإجراءات القانونية في الجلسة ، فأعلن سعد ذلك بقوله « نحن الآن منعقدون انعقاداً قانونياً ، فلنتخب رئيساً للمجلس ووكيلين ثم لنتخب السكرتيرين والمراقبين » . وعلى ذلك انتخب سعد رئيساً ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد وكيلاً ثم استكملت انتخابات بقية هيئة المجلس (٢) . وبعد أن أتم مجلس النواب إجراءات الجلسة الأولى التي سعد خطبة شكر فيها الأعضاء لانتخابه رئيساً للمجلس مؤكداً لهم جميعاً أنه ممثل للدستور في هذا المجلس لا ممثل لحزب من الأحزاب فقال « واني أعلن لحضراتكم جبيناً بأنني من هذه الساعة ليس لدي شعور حق ولا انتقام ولا تفضيل لواحد على الآخر فكلنا خدام للوطن يجب أن نتعاضد وأن نتعهد أن نكون كتلة واحدة ، ومن خالف هذا العهد كان خائناً لبلاده » . وطالب سعد الأعضاء جميعاً بأن يقسموا قسمًا واحدًا يعلنون فيه التضحية بالنفس والمال في سبيل الدستور فأقسم الأعضاء مبتهجين (٣) . ثم تحدث محمد محمود وكيل المجلس فأكد على ما قاله سعد ثم قال « وإنا نتعهد أمام الله والوطن أنا وأخواني أما أن ننفذ الدستور وأما أنه نموت في سبيله » (٤) . وعند خروج سعد والنواب من خلفه متجهين إلى بيت الأمة هتفت الجماهير المحتشدة على جانبي الطريق بحيات سعد وحيطة الدستور ، فجلد البوليس

(١) الأحرار ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٢) نفسه .

(٣) نفسه .

(٤) نفسه .

في تفريق تلك المظاهرة واعتقل بعض الطلبة الذين أودعوا سجن عابدين (١) . وهكذا أسفر عقد البرلمان في فندق الكونتنتال عن اعلان الائتلاف بين الأحزاب في مواجهة خطر أوتوقراطية القصر التي تستهدف الأفراد بالسلطة وسلب مكاسب الأمة التي كفلها الدستور ، وبذلك تدخل مسألة الصراع على الدستور وعودة الحياة النيابية مرحلة جديدة تقف فيها كل الأحزاب السياسية في جانب والقصر يساند الانجليز في جانب آخر .

وعقب ذلك الانتصار الذي أحرزته الأمة ضد وزارة زيور بإجتماع برلمانها وإحياء حياتها النيابية ، خرجت جميع الصحف المعبرة عن رأى الأحزاب المؤتلفة مزهوة بنشوة النصر منحة بتصرفات الوزارة . ولكن سعد زغلول من جانب أخذ يؤكد على التزام الجماهير للهدوء فوجه شكره للأمة في ٢٢ نوفمبر على حسن تصرفها فقال « بنى وطنى بالأمس أدهشتم العالم بما أبديتهم من فطنة ، وما لبستم من وقار وما أظهرتم من حكمة واعتدال ، كشمفتم بحسن نظامكم عن سبغ الوزارة فاستمروا على هذه الحطة الراشدة تفوزوا بتحقيق الأمل وحسن العاقبة » (٢) .

وعلى الرغم من قرار مجلس النواب بعدم الثقة بالوزارة ، فإنها ظلت تمارس مسئولية الحكم مخالفة بذلك نص المادة ٦٥ من الدستور التي تقضى بضرورة استقالة الوزارة في حالة عدم ثقة مجلس النواب بها ، فخرجت جريدة « كوكب الشرق » الوفدية بمقال هاجمت فيه الوزارة جاء فيه « وما كان للوزارة أن تصادم الأمة في شعورها وتبقى في مراكزها على الرغم من كره الرأى العام لها وعدم ثقة البرلمان بها ما كان للوزارة ذلك لولا أنها تعتمد على ثقة الانجليز وقوة الاحتلال اذ يجدونها أداة مطيعة ان الانجليز لا يستفيدون من تضيق الوزارة الحاضرة وإنما يتألم ضرر بليغ ، ان الأمة تعلم ان الوزارة آلة في أيديهم فإذا تركوها تخارب الدستور وتقاوم النواب بالقوة ، قالت الأمة بحق ان الانجليز يريدون ألا يكون لهم دستور وكلما ساء ظن الأمة بالسياسة الانجليزية وانغماضها تأخر يوم الوفاق بين مصر وانجلترا وزادت المشكلة المصرية تعقدا (٣) . ولعل الوفد بهذا كان يريد أن يستمر في حملته للفت الأنظار اليه محاولا تبصير المسئولين الانجليز بحقيقة الموقف والاعلان عن

(١) الأهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٢) كوكب الشرق ، ٢٣ نوفمبر ١٩٢٥ .

(٣) نفسه ، ٢٦ نوفمبر ١٩٢٥ .

ورغبته في تسوية المسألة المصرية مع إنجلترا على يديه بعد أن تعود الأمور سيرتها الأولى في البلاد وتمود الحياة الدستورية .

أما عن موقف الإنجليز من الصراع الدائر بين الأحزاب المتزلفة وبين الوزارة والعصر ، فيرويه لويد المتدوب السامي فيذكر انه أحس بقلق بالغ لارتباط الأحزاب الثلاثة في قضية واحدة . على اعتبار أن سياسة إنجلترا التي أعلنتها في تصريح ٢٨ فبراير فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية ، كانت تقتضى منه التدخل بالقوة في حالة تطور الموقف الى صدام داخلي خطير ، ولكنه تدارك ذلك الموقف وخشى أن يتأثر مركز إنجلترا في مصر ، إذا كان تدخله سيؤدى الى مواجهة جميع الأحزاب السياسية ، إذ من شأن ذلك أن يؤخر فرصة إنجلترا في إحراز تسوية سياسية مع زعماء تلك الأحزاب في المستقبل ولكن كانت يده مقلوبة كما يذكر هو فكان ولا بد من الانتهاء من المفاوضات المصرية الإيطالية حول الحدود الغربية - وقد انتهت هذه المفاوضات في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ بتسليم واحة جفوب لإيطاليا ، وبذلك تخلص لويد من أغلاله وبدأ يعمل على إزالة أسباب ما حدث بالبلاد نتيجة لحالة حسن نشأت فرض أوتوقراطية القصر على البلاد ، فطلب الى الملك عزله وتم له ما أراد في ١٠ ديسمبر ١٩٢٥ (١) .

كان عزل حسن نشأت حادثاً ارتجت له البلاد بالفرح ، لأن الرأي العام اعتبره تمهيداً لعودة الحكم الدستوري ، ولكن غرض لويد الحقيقي من عزله كان محاولة من جانبه لتفجئة ترضية للأحرار الدستوريين عما لحق بهم من مهانة على يد نشأت بطرد رئيسهم من الحكم ، وفي نفس الوقت مقدمة لسحبهم من الائتلاف مع الأحزاب الأخرى ، وإقناعهم بالاشتراك من جديد في وزارة زيور . ومن الانصاف للأحرار الدستوريين أن نذكر أن زيور كان لا يفتأ يعرض عليهم المناصب الوزارية ولكنهم تسكروا بالرفض (٢) . وهكذا كان موقف المسئولين الإنجليز من الأوضاع التي مرت بها البلاد في فترة الصراع ، فهم على الرغم من ادراكهم التام لحقيقة وضع وزارة زيور وانها وزارة تصادر الأمة في عواطفها فقد سموا الى تدعيم مركزها بعودة الأحرار مرة أخرى الى صفوفها ، ولكن الأحزاب المصرية كآتت قد أقسمت على الكفاح من أجل الدستور في اجتماع الكونتنتال فكان ولا بد من الخفى الى آخر الشوط مهما كانت التضحيات ومهما كانت المخرجات .

(١) عبد العظيم رمضان : للرجع السابق ، ص ٥٩٧ .

(٢) نفسه ، ص ٥٩٨ .

وعلى طريق الكفاح من أجل الدستور وعودة الحياة النيابية الى البلاد، سعى بعض زعماء البلاد لدى بعض الأمراء من الأسرة المالكة كى يتقدموا الى الملك بطلب إعادة الحياة النيابية ، وذلك نتيجة لما بذله حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى وبعض أصدقائه من مساع لدى الأمير يوسف كمال والأمير عمر طوسون (١) . فكان ذلك اسلوبا جديدا لجأ اليه المؤتلفون لبذل كافة الجهود للوصول الى هدفهم فى عودة الحياة النيابية وحياء العمل بالدستور ، فكانت عريضة الأمراء الى الملك (فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٥) التى جاء فيها ما يلى : نتشرف نحن للوقفين على هذا أعضاء عائلة جلالكم ، نرفع التماسنا الى ذاتكم الجليلة - يا صاحب الجلالة ، لما تراءى لنا ان الحالة السياسية قد بلغت فى وطننا مبلغا من الخطورة وانه يجب الاهتمام بصفة خاصة ، جئنا لتلمس من جلالكم إعادة النظام النيابى الى البلد طبقا لنص الدستور الذى تكرمتم بمنحنا اياه ، هذا ما مع يلىق بذلك المقام الأعلى من الاجلال والتعظيم والاحترام « (٢) . وكانت لعريضة الأمراء هذه التى ظهرت النواب فى موقفهم من الوزارة ، ردود فعل لدى الصحف الفرنسية التى أشارت الى ان استقالة زيور باتت محتملة فى ظل هذا الاجماع على التنديد بوزارته (٣) .

وبرغم كل هذه التطورات والتحركات من جانب الوطنيين فى مواجهة وزارة زيور فى محاولة من جانبهم لاسقاطها ، فانها أعلنت عن ضرورة إجراء انتخابات جديدة بعد أن تم تعديل قانون الانتخاب . ومعنى ذلك مضيقا فى خطتها الخاصة بتحدى إرادة الأمة بكل طوائفها وأحزابها (٤) . وفى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ أصدرت مرسوما بقانون الانتخاب المعدل .

موقف القوى السياسية من قانون الانتخاب الجديد :

ضميق ذلك القانون حق الانتخاب ، فقصره على كل من بلغ سن الثلاثين ، وأباح لمن بلغ سن ٢٥ بشروط مالية وأدبية ، ومن بينها أن

- (١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير سياسية ، مذكرة بدون تاريخ .
- (٢) حملت هذه العريضة توقيعات كل من عمر طوسون ، كمال الدين حسنين ، محمد على ، يوسف كمال ، اسماعيل داود ، عمر خليل ، منيع داود ، سليمان داود ، شوقي إبراهيم ، منيع طوسون ، حسن طوسون ، على فاضل ، عثمان فاضل وعباس إبراهيم سليم ، آخر للامتناع . ملحق رقم (٤) ، عبد الرحمن الرافى ، المرجع السابق - ص ٢٤٥ .
- (٣) الأهرام ٢٦ نوفمبر ١٩٢٥ ، التفارقات خصوصية للأحرار باريس فى ٢٥ نوفمبر جريدة الاكسپريسور الفرنسية .
- (٤) الاتحاد ٢٩ نوفمبر ١٩٢٥ .

يمون حانزا شهادة دراسه ثانويه (البديوريا) أو لشهادة حاصلها .
كما جعل الانتخاب على درجتي (١) * وقد اردت الوربه باصدار هذا
القانون ان تظهر مدى استجابتها باجتصاع البرلمان في ٢١ نوفمبر ،
وبعرا مجلس النواب بعدم التمه بها ، خاصة وأنه صدر بعد عقد اعاديه
نسيم واحه جنيوب (٢) * فكان ذلك من جانبها تحديا لارادة الامه *
وقبل ذلك القانون بمصافه من الاستندار من جميع الأحزاب ، فكتب
صدره دعا حزب الوفد الأحزاب المؤتلفة الى عند اجتماع بالننادى السعدى
يتشاورون فيه حول ما يجب عمله في مواجهة تصرفات الحكومة ومنهافان
الانتخاب فلمي معظم أعضائها تلك الدعوة ، وفي يوم ١١ ديسمبر اجتمع نحو
مائتي فرد من الوفد والاحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، فالقى فيهم سعد
خطبة قال فيها « ٠٠٠ وأبلى سرورى خصوصا فى القرارات التى أصدرتها
الأحزاب المؤتلفة فى موضوعين من أهم الموضوعات التى تمس كيان الامه
وحياتها ، وهما موضوع نزول الوزارة الزيورية عن جنيوب لايطاليا ،
وموضوع قانون الانتخاب الذى استصدرته نكاية فى الدستور ، وكيدا للامه ،
ولايد أن يترتب على هذه القرارات أثرها المرغوب فيه ٠٠ » ثم تلاه محمد
محمود فثكر سعد على دعوته وأشد بالاتحاد بين الأحزاب ثم تحدث بعده
عبد الحميد سميد (٣) * وهكذا أعلنت الأحزاب استنكارها لصدر ذلك
القانون معلنة عدم التزامها به خاصة وأنه حرم الكثيرين من المصريين الذين
بلغوا سن الرشد من حق الانتخاب * كذلك كان الانجليز لم يكونوا راضين
تماما عن اصداره ، فقد وصف لورد لويد اصداره بأنه عمل غير حكيم
من زيور فى تلك الأحوال السياسية ، كما ذكر انه أصدره رغم
تصيحته (٤) *

وبعد صدور القانون شرعت وزارة الداخلية فى ارسال الأوراق
والدفاتر الخاصة بتنفيذه الى المديريات والمحافظات لتحرير جداول
الانتخابات الجديدة التى نص عليها القانون والتى كان اعدادها يستغرق
وقتا طويلا لتقسيم المواطنين الى الفئات الأدبية والمالية التى نص عليها
القانون * وقد سرت فى الامه فكرة مقاطعة الانتخابات التى ستجرى على
أساسه ، فقامت حركة موقفة بين كثير من العمد فى مختلف المديريات

(١) عبد العظيم وطبان : المرجع السابق ، ص ٩٨ *

(٢) عبد الرحمن الرافى : المرجع السابق ، ص ٢٤٦ *

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين * تقارير الأمن الملم ، تقرير سرى ميسى
من حكمدار ووليس مصر الى مدير الأمن الملم بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٢٥ *

(٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٩٩ *

للامتناع عن تنفيذه - وكان عمده « تلا » بمديرية المنوفية أول من أعلنوا هذا الاضراب وارسلوا برقية بذلك الى وزارة الداخلية ، ولانته هينه الوزارة لا تزال بالاسكندرية ، فسافر مدير قسم الادارة بوزارة الداخلية الى الاسكندرية على عجل وقابل رئيس الوزارة ليتلقى تعليماته في شأن هذا الاضراب بصفته وزيرا للداخلية أيضا - فخلقه بالتوجه الى مديرية المنوفية لتخيير موقعي هذه البرقية بين العلول عن الاضراب أو العلل من العمودية فأصر عشرة منهم على الاضراب فصدر قرار من الوزارة برفضهم ، فتضامن معهم بقية عمده المركز واستقالوا من العمودية ، واضرب كثير من العمده في المديريات الأخرى تأييدا منهم لمقاطعة الانتخابات التي تجرى على أساس هذا القانون (١) - وخشيت الوزارة أن تسري بين العمده حركة الامتناع عن تنفيذ قانون الانتخاب ، فقدمت العمده المتعنتين الى المحاكمة أمام محاكم الجنج ، هذا فضلا عن أنها عينت بعض العمده بدلا من المضربين (٢) - كما اعتزمت الاعتماد على لجان من معاوني الادارة وبعض معلمى المدارس الابتدائية والاستغناء عن العمده في هذا العمل ، وإن كانت في نفس الوقت قد وجهت انذارا للعمده الآخرين بقولها « ان فيما حدث عبرة بالفة للعقلاء من العمده والمشايع وجميع الأفراد المخدوعين ببعض الأحزاب » (٣) -

وعلى الرغم مما اتخذته الوزارة من اجراءات حيال العمده المضربين ، فقد انتشرت حركة الاضراب عن تنفيذ القانون في معظم المديريات وارتفعت الأصوات تؤيد موقف هؤلاء العمده المضربين (٤) - وقد زادت الوزارة في تخطيطها وتغطيتها لاختصاصاتها فأصدرت الأوامر الى النيابة العامة بإجراء التحقيق مع بعض الأحرار الدستوريين بتهمة تحريض العمده على الاضراب ، ومن هؤلاء أحمد عبد الففار ووهبة القاضى وأبو حسين بك (٥) - ومن الواضح فعلا أن الأحزاب على اختلافها كانت هي المحرك الرئيسى لحركة الاضراب ، ومما يؤكد ذلك ان حسن يس رئيس لجنة الطلبة التنفيذية وهو وفدى ، كان قد أرسل تحية باسم الطلبة الى عمده البلاد المستقلين (٦) - كما أخلت الصحف تندد بتصرفات الوزارة

- (١) عبد الرحمن الرامى : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ - ٤٩ .
 (٢) الإجماع ، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥ ، حيث عينت عيسى بك رافى عمده بناحية ساحل الجايز ، والتفتيح أحمد مصطفى عمده بناحية زاوية البقل بمديرية المنوفية .
 (٣) الاتحاد ، ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥ .
 (٤) الأهرام ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٥ .
 (٥) الاسناد ، ٢٣ ديسمبر ١٩٢٥ .
 (٦) الاتحاد ، ٣١ ديسمبر ١٩٢٥ .

حيال العهد قائلة ، انه حتى ولو استطاعت الوزارة اجتياز عتبة تكوين لجان الانتخاب على أية صورة ، فلن تستطيع أن تضغط على أبناء الأمة لينزلوا الى ميدان الانتخاب رغم ارادتهم (١) . وفى يوم ٢ يناير عام ١٩٢٦ ، صدر الحكم فى قضية عهد تلا ، فحكم محمد توفيق رضوان قاضى المحكمة بتغريم سبعة من العهد مبلغ مائة قرش واثنين منهم مبلغ خمسين قرشا وتبرئة سبعة وعشرين منهم كانت وزارة الداخلية قد عزلتهم من مناصبهم (٢)

كان لذلك الحكم رد فعل قوى وصل مداه الى الصحف الاجنبية التى علقت عليه بقولها « ان النقطة المهمة فى الحكم هى ان النيابة طلبت ان تطبق على العهد الذين امتنعوا عن تسلم دفاتر الانتخاب مادة من قانون السوابت توجب محاكمة الموظف الذى يستقيل ويكون من شأن استقالته اخلال بالراحة العامة ، فصرح القاضى فى الحكم بأن خطر الاخلال بالراحة العامة لم ينشأ من استقالة العهد بل من أن الحكومة حاولت تطبيق قانون الانتخاب ضد ارادة الأمة » (٣) كما كان ذلك الحكم دافعا للأمة كي تتمسك بموقفها فى مقاطعة الانتخابات التى دعت اليها الوزارة (٤) . ويؤكد القضاء استقلاله مرة أخرى فيصدر فى ٧ يناير ١٩٢٦ حكما من محكمة « بنى مزار » بتبرئة العهد والمشايخ الذين قدموا استقالاتهم تفاديا لمخالفة الاجماع على مقاطعة الانتخاب (٥) .

استمرت الوزارة على خطتها فى الاستخفاف بالائتلاف القائم ، برغم اعلان مجلس النواب علم الثقة بها ، فظلت بذلك الأزمة الدستورية قائمة مما كان له أثره الواضح على الأوضاع الداخلية للبلاد ، فقد تأثرت مختلف الأوضاع بهذه الأزمة ، فمن الناحية الاقتصادية تدهورت أسعار القطن الى حد كبير ، مما اضطر الحكومة اتقاذا للموقف الى أن تدخل سوق القطن مباشرة ، ولكنها لم تتدخل الا عند هبوط سعر القنطار من ٣٥ الى ٣٠ ريالا (٦) . كذلك عم الاضطراب البلاد ، وانتقل الى أوساط الطلبة مما أدى الى أن أقفلت وزارة المعارف مدرستى الجيزة الثانوية والسعيدية

(١) الدين ، ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٢) الأهرام ، ٤ يناير ١٩٢٦ .

(٣) الأهرام ، ٥ يناير ١٩٢٦ ، للفراتات خصوصية للأمرام لندن فى ٤ يناير

تلا عن جريدة « التيمس » .

(٤) كوكب الشرق ، ٥ يناير ١٩٢٦ .

(٥) الأذكار ، ٨ يناير ١٩٢٦ .

(٦) السياسة ، ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ .

الثانوية في وجه طلابهما ، كذلك أثر ذلك الاضطراب على الاسواق التجارية على اختلافها حتى شل الحركة الاقتصادية (١) .

وألقت الصحف المعبرة عن الأحزاب المؤتلفه مسئولية هذه الاضطراب الذي نالت من به البلاد على الحكومة الانجليزية لا على الوزارة الزبورية التي كانت تحارب الأمة بسلاح مستعار وقوة مستمدة من المحل ، اد نولا تأييده لهذه الوزارة لاضطرت الى الاستقالة نزولا على ارادة الأمة ، وأشارت الصحف الى عودة حالة البلاد الى ما كانت عليه قبل نشوب الحرب العالمية الأولى بسبب تجاهل وزارة زيور ان بالبلاد دستور وبرلمان (٢) . وقد أوضح سعد زغلول ذلك بقوله : « ان في مصر الآن قوتين تعمل كل منهما ضد الأخرى وهما قوة الشعب المصري وقوة الوزارة ، فلا بد أن تستسلم احدهما للأخرى ، والا فلا مفر من اصطدامهما ، على أن الشعب ليس هو الذي يستسلم ، ولا أستطيع أن أتكهن عن شكل الاصطدام » . ثم عبر في حديثه عن مساندة بريطانيا للوزارة فقال : « ان مصر بدون حكومة دستورية منذ سنة ، ولا تجسر الوزارة أن تواجه البرلمان ولا أن تجري انتخابات قانونية ، وهي ليست سوى ديكتاتورية متنكرة في شكل وزارة تحميها بريطانيا ، لقد قيل لنا ان مصر مستقلة ولكن من المستحيل أن تكون مستقلة وهي في الوقت ذاته مسندة الى دولة اجنبية » (٣) .

وعلى كل حال فقد كانت الحكومة البريطانية سندا قويا لوزارة زيور ، فعلى الرغم من اقالمتها للنبي لموقفه المتشدد من وزارة سعد دون الرجوع اليها ، الا ان خلفه لورد لويدي كان شخصية أكثر جرأة وخطرة ومن غلاة الاستعماريين الانجليز . وقد أعلن قبل مجيئه الى مصر اعجابه بسياسة لورد كرومر واعماله ، فكان ذلك الاعلان من جانبه بمثابة الحطة التي ينوي سلوكها في مصر ، وهي التدخل في شئون البلاد ، وقد أوضحت تصرفاته بعد وصوله الى مصر ما أعلنه من قبل ، فقام بعدة زيارات للأقاليم يتقن فيها أحوال البلاد والأهالي ، واستقبل استقبالاً رسمياً في كل مكان (٤) . كذلك فلم يعتبر نفسه مثلاً للدولة الأجنبية عليه أن يقدم أوراق

(١) كوكب الشرق : ٢٥ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٢) نفسه .

(٣) الأهرام ، ٢٩ ديسمبر ١٩٢٥ ، تقاريرات خصوصية للأهرام ، لندن في ٢٨ .

جريدة « نودث مايل » .

(٤) عبد العظيم رمضان ، الرجوع السابق ، ص ٦٠٢ .

اعتماده الى الملك فؤاد وظل دون تقديم هذه الأوراق طوال الفترة التي
بأشرف فيها مهام منصبه (١) .

نهاية الأثرة الدستورية وعودة الحياة النيابية :

وبرغم قيام الائتلاف بين الأحزاب ، فقد أدرك المؤتلفون ان الأمر
بيد بريطانيا خاصة وان الوزارة ماضية في تحديها لارادة الأمة بعهد ان
أعلن النواب عدم تقبلهم بها ، ففي ذلك الوقت برز اتجاه من جانب الأحرار
الدستوريين وغيرهم يرمى الى تحسين العلاقات مع إنجلترا على اعتبار ان
ذلك قد يؤدي الى خلاص البلاد من أزماتها . ومن هذا المنطلق أقام محمد
الشريمي وغيره حفلة لتكريم لورد لويد في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ فيندق
الكورتننتال ، وقد ألقى فيها المنسوب السامي خطبة شكر فيها أعيان
المصريين على حفاوتهم به ، وأعرب عن رغبته الصادقة في ان يكون رسول
سلام بين مصر وإنجلترا ، كما تعرض في خطابه للآزمة الدستورية فقال
« ومن الأمور التي أود أن تهتموها ، أننا بعد الخبرة والتقاليد الطويلة
أصبحتنا نؤمن بالحكم الدستوري والحكم الوطيد المنظم والحكم العادل ...
صدقوني اني أتمنى لحياتكم الدستورية كل نجاح ، وبهذه الروح أقول
لكم سيروا في حذر ، واحذروا ان يولد الشقاق الحزبي العداء بينكم
ويشل تقسم بلادكم » (٢) .

ولم يكد لويد يفوه بهذه التصريحات حتى خرجت الصحف الوفدية
تطالبه بأن يتبع القول العمل ، فقالت جريدة البلاغ « ... فاذا كان لويد
يريد حقيقة أن يكون عند قوله ان الصداقة تثبت بالأعمال لا بالأقوال ،
فليقدم لنا هذا العمل ، وما هو الا أن تكف السياسة البريطانية عن المساعدة
على العبث بالدستور وتعطيل الحياة النيابية ، أما اذا بقيت السياسة
الانجليزية تؤدي في الحفاء العبث بالدستور فكل صداقة يدعيها الانجليز
للمصريين دعوة ينفيها العيان وينقصها البرهان » (٣) . وكان من رأى
لويد ان من المتعذر استمرار الحكم المطلق الذي يفرضه القصر على البلاد
وذلك بسبب المعارضة القوية التي كانت تواجهه ، كما فشل في اقناع
الأحرار الدستوريين بالتعاون مع حكومة زيور تلعيما لها كي تستمر

(١) الأخبار ، ١٧ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٢) كوكبر ، الشرق ، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٥ ، وقام بترجمة خطاب المنسوب السامي محمد
شليق من موظفي دار المنسوب السامي .

(٣) البلاغ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٥ .

تجربتها في الحكم ، وأخيرا فإنه كان يرغب في أن يحول دون عودة الوفد برئاسة سعد زغلول - إلى الحكم مرة أخرى . وعلى هذا فقد فكر لويد في أن يقوم باتصالات مع الساسة المصريين للخروج من هذا المأزق السياسي بما يرضى الأطراف المتنازعة . الانجليز والنصر والأحزاب . فتباحث مع عدلى يكن الذى كان بدوره يتصل بسعد وبكثير من السياسيين للتشاور معهم - ومع أن رجال الأحزاب أظهروا في هذه المباحثات الكثير من التورى والاعتدال ، املا في أن يسوى الخلاف بينهم وبين المنسوب السامى ومع أنهم ذهبوا في ذلك إلى عدم عقد مجلس النواب بعد اجتماعه الأول في فندق الكونتنتال رغم المصيحات المطالبة بانعقاده ، فقد فشلت المباحثات بسبب تمسك كل من الفريقين بوجهة نظره ، فقد أصرت الأحزاب على ضرورة اعتبار البرلمان الذى انعقد في الكونتنتال البرلمان الشرعى للبلاد وبالتالي يجب تنفيذ قراره بعدم الثقة بالوزارة بما له من صلاحية دستورية بينما أمر اللورد لويد على اجراء انتخابات جديدة بعد ازالة القيود التى تضمنها قانون الانتخاب الجديد (١) .

وعلى أثر فشل المحادثات بين الأحزاب وبين المنسوب السامى ، عقد رؤساء الأحزاب اجتماعا ضم سعد زغلول وعدلى ومحمد محمود بمنزل الأخير ، قرروا فيه التمسك بقرءر الأحزاب المؤلفة للقاضى بعدم الثقة بالوزارة في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ (٢) . وقد حدث ذلك بعد أن أصر لويد على اجراء الانتخابات ، وعلى ذلك فشلت هذه الاتصالات وفشلت تجربة التودد إلى المنسوب السامى ، نتيجة لتشدد الأحزاب وتمسكها بموقفها في محاولة لاجاد تقاليد دستورية راسخة ، وبحيث يصبح قرارها بعدم الثقة بالوزارة محل احترام فاما أن تستقيل أو يوحى اليها الانجليز بالاستقالة . وقد كان اصرار لويد على موقفه ، تصيرا عن رغبته في ألا يسلم للأحزاب بهذه الأمور التى تطالب بها ، فهى فوق ما تظهره من تهقير الانجليز أمام الأحزاب ، فهى تتضمن طرد زيور من الحكم ، وقد عبر لويد عن ذلك بقوله « افنا لا نستطيع أن نقول لزيور باشا أن يترك الوزارة ، لأن هذا القول من جهتنا يعد نكرانا للجميل لا حمدا للصنعة » (٣) .

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٠٣ .

(٢) وفى النيل ، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٠٣ .

وقد جعل موقف لويد هذا الأحزاب تدرك تماما ان حل الأزمة الدستورية انما هو بأيديهم اذا ما استخدموا أساليب أخرى بعد فشل الاتجاه الى تحسين العلاقات مع الانجليز .

ومن الواضح ان اصرار لويد على اجراء انتخابات جديدة ، كان محاولة من جانبه لتقويض دعائم الائتلاف القائم بين الأحزاب ، عندما تصادم مصالحهم ، وقد أدرك النواب هذه الحقيقة فعبّر أحدهم عن ذلك بقوله « ... المعركة الانتخابية هي بمثابة تمزيق داخلي ، فوق انها حزة عنيفة تزلزل كيان الأمة » (١) . ولجأت الأحزاب الى استخدام أسلوب آخر بعد فشل محاولتها تحسين العلاقات مع الانجليز ، فرأت أن تستنفر الشعب للقيام بعمل حاسم يززع الوزارة ويضطرها الى النزول على ارادتها ، فخرجت بعض الصحف تؤكد ان حل الأزمة بأيدي المصريين وحدهم ، لو انهم استخدموا سلاح المقاومة السلبية أو علم التعاون مع الوزارة ولكن تلك الحملة لم تؤت ثمرتها المرجوة فقد عجزت عن تحريك الجماهير الشعبية ضد الوزارة والتصر ، فرأت أن تتبع أسلوبا آخر .

الفت الأحزاب المؤتلفة في يناير ١٩٢٦ لجنة تنفيذية لتنظيم الجهود المشتركة بينها تدعيما للائتلاف القائم (٢) . كما اتفقت كلمة الأحزاب على عقد مؤتمر وطني يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأي والمكانة فيها ، هذا فضلا عن اصرارها على مقاطعة الانتخابات - وأصدرت الأحزاب المؤتلفة بيانا في هذا الشأن جاء فيه « تجتاز البلاد في الوقت الحاضر دورا من الأدوار العصبية في حياتها السياسية ، انها جاهلت ما جاهلت حتى حصلت على الدستور الذي قرر سيادتها ... غير انها ما كادت ترسخ فيها قلم الحكم النيابي حتى امتدت اليها يد الاستبداد تعبت بدستورها ... تلكات الحكومة في عقد مجلس النواب وامتنعت عن دعوته وانقضى الميعاد المحدد في الدستور لانقاده ... وسارع نواب البلاد الى الاجتماع في

(١) الأحرار ٣٠ ديسمبر ١٩٢٥ ، من مقال لميد لمجيد نافع نائب ميت ابو خالد الوندى بالقبليّة .

(٢) ضمت هذه اللجنة كلا من : فتح الله يرككت . على الشمس . على الجزار وويصا واصف عن الوفد . حافظ رمضان . أحمد لطفي . عبد الحميد سميد . محمد زكي عن واحد وجنى عن الحزب الوطنى . محمد محمود . محمود عبد الرازق . حافظ عطفي واحد عبد النفار عن الأحرار الدستوريين .

٢١ نوفمبر ١٩٢٥ من تلقاء أنفسهم وجددوا يمينهم باحترام
المستور وانتاذ الحياة النيابية . ولكن قد مضى على هذا الاجتماع شهران
كاملان وتلك الحكومة سائرة في طريقها مقيمة على خطتها غير مكترثة بارادة
الشعب ولا متعظة باجماع نوابه ولا حافلة بأرائهم ، بل هي مصرة على
الاستمرار في انتهاك حرمة المستور والاستخفاف بارادة الأمة وازاء
هذه الحالة الخطيرة فقد اتفقت كلمة الاحزاب المؤتلفة على :

اولا - على مقاطعة الانتخابات تنفيذا لقراراتها السالفة التي تلقتها
الأمة بكل تأييد ، فامتنع كثير من عملها ونوابها عن الاشتراك في مهزلة
الانتخابات .

ثانيا - على عقد مؤتمر يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى
والمكانة فيها لبحث هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسباً للخروج منها ،
وسترى الحكومة ان هي استمرت قيمة ذلك الاجماع » (١) .

وفي ظل تلك الأوضاع السائدة ، رأت الاحزاب قبل انعقاد المؤتمر
المقترح أن تقدم بأخر ورقة لديها في محاولة للخروج من الأزمة القائمة ،
فقدمت بلسان ٧٢ عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ اقتراحا جديدا لحل
الموقف ، يقضى بأن تمتنع الحكومة عن تنفيذ قانون الانتخاب الجديد ،
ثم تسيء الحياة النيابية بوسيلة من وسيلتين : اما بعقد برلمان الكونتنتال
واما باجراء انتخابات جديدة ، بمقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ،
الذى صدر فى عهد وزارة سعد ، والذى نص على حق الانتخاب المباشر ،
على أن يكون ذلك بطريقة تظمن اليها البلاد (٢) .

كان ذلك الاقتراح من جانب الشيوخ ينطوى على بعض التراجع ،
وربما كان محاولة لمسايرة وجهة نظر المنسوب السامى مع الابقاء على
بعض ماء الوجه . فهو يدل على مدى استعدادهم للتنازل عن برلمان
الكونتنتال وقبول الدخول فى الانتخابات بعد أن أعلنت الاحزاب رفضها
لخوض معركتها ، وربما كان فى ذلك مرونة دارستها قيادة تلك الاحزاب
كى تصل الى هدفها فى عودة الحياة النيابية عن أى طريق مهما كان ، وهى
تعلم تماما ان دخول الانتخابات طبقا لأى قانون من قوانينها سيتمنعض
عن نتائج فى صالحها . وعلى الرغم مما أبداه الشيوخ من تنازلات الا ان
زيور رفض اقتراحهم لأنه يؤدى قطعا الى انتهاء حكمه ، كما عزم على منع

(١) عبد الرحمن الرافى . للرجع السابق ، ص ٢٥٢ - ٥٣ .

(٢) عبد العظيم رمضان : للرجع السابق ، ص ٦٠٤ .

انعقاد المؤتمر بالفرة . على ان النورد لويد عندما وجد الأمور مستتور الى نزاع يهدد الأمن تهديدا خطيرا ، لم ير مفر من التدخل لدى زيور بشرط هذا الحل الوسط ، فنصحه بقبول اقتراح الشيوخ باجراء انتخابات جديدة بمقتضى قانون انتخاب ١٩٢٤ . وبناء على هذه النصيحة التى رضى لها زيور ، أصدرت الوزارة فى مساء يوم ١٨ فبراير ١٩٢٦ بلاغا رسميا أعلنت فيه انها ستوقف العمل بقانون الانتخاب المعدل ، وتجرى انتخابات جديدة على مقتضى قانون الانتخابات رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (١) .

وقبلت وزارة زيور الأخذ بنصيحة المندوب السامى الخاصة بقبول اقتراح الشيوخ ، وليس هذا من جانب المندوب السامى والحكومة الانجليزية انتصارا للحياة الدستورية فى البلاد ضد استبداد الحكومة والقصر ، ولكنها سياسة رسمتها حكومة المحافظين فى انجلترا تلافيا لحادث أزمة خطيرة فى مصر وقد لحص لويد تلك السياسة قبل مجيئه الى مصر بقوله انه يريد أن ينقذ مصر من الملكية المستبدة والوطنية المتطرفة (٢) .

وعلى كل حال ، فى مساء ١٨ فبراير ارسل زيور خطابا الى الشيوخ يعلنهم فيه بموافقة مجلس الوزراء على اقتراحهم فقال « ... بأنه توخيا لحطة الوفاق التى سلكتها الحكومة الحاضرة فى أعمالها على الدوام ، وابتغاء التمهيل باجتماع البرلمان ، قرر مجلس الوزراء فى مساء هذا اليوم أن يعرض مشروع مرسوم على حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق بوقف العمل بقانون الانتخاب الصادر فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ واجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (٣) . وأحدثت موافقة الوزارة على اقتراح الشيوخ ردود فعل قوية لدى الأحزاب المؤتلفة وأحدثت بينها انقسامات فيما يختص بموضوع الانتخابات وقبول الدخول فى معركتها ، وكان صدور المرسوم الملكى باجرائها محاولة من جانب الوزارة والمندوب السامى لتجريد المؤتمر الوطنى المزمع عقده فى ١٩ فبراير بمنزل محمد محمود من أنيابه ، فكانت مسألة الانتخابات من الموضوعات الهامة التى كان مقبضا للمؤتمر أن يبحثها ويقر فيها قراره النهائى .

وفى ظل هذا التضارب فى الآراء حول مسألة الانتخابات ، أخذ الوفد يهيم المناخ المناسب الذى يسوده الهدوء لعقد المؤتمر . فعلى الرغم

(١) عبد العظيم رضوان : المرجع السابق ، ص ٦٠٥ .

(٢) الإخبار ، ٨ يناير ١٩٢٦ .

(٣) الأهرام ، ١٩ فبراير ١٩٢٦ .

من ان الاتجاه كان قائما للقيام بمظاهرات في حانه منع الوزارة عمده المؤتمر ، فقد رأى الوفد من جانبه أن يهدد لان يسود الهدوء من جانب الحكومة ايضا فوجهت مكرناريته نداء الى الطلبة في ١٨ فبراير تحثهم فيه على التزام الهدوء والسكينة بقولها « ترجو مكرتارية الوفد من حضرات طلبة المدارس عموما أن يخلدوا الى الهدوء والسكينة اخلاذا تاما ايان انعقاد المؤتمر . وأن يبتعدوا عن محل انعقاده ، وألا يسعوا في مقابلة أحد من حضرات أعضائه وأن يتركوا العالمين لمصلحة الوطن يعملون في جو هادئ . . وللوفد في حكمة الطلبة وصادق وطنيتهم وبعد نظرهم ما يحقق رجاءه فيهم ويضمن انقضاء مدة انعقاد المؤتمر في سلام واطمئنان » (١)

وفي حقيقة الأمر ، فإن لويد بضغطه على الوزارة لقبول اقتراح الشيوخ كان يأمل في ايقاع الخلاف في المؤتمر بين الوفد والأحرار الدستوريين لان الأحرار كانوا قد طعنوا على دستورية قانون الانتخاب الذي صدر سنة ١٩٢٤ ، ولكن تمسكوا ببقاء مجلس ١٩٢٥ . أما رجال الحزب الوطني ومنهم أمين الرفاعي صاحب فكرة اجتماع الكونتنتال فقد تشبثوا ببرلمان ١٩٢٥ . ولهذا كان لويد يتوقع أن ينقلب المؤتمر حربا بين الأحزاب . وعلى كل حال فقد أوقع اقتراح الشيوخ الأحزاب في تناقض ، فهاجم أمين الرفاعي الشيوخ (٢) . وفي ظل هذا الجو الكهربى والموحى بانهايار الائتلاف بدأ المؤتمر جلساته .

عقد المؤتمر في حديقة منزل محمد محمود في ١٩ فبراير ١٩٢٦ ، وقد دعى اليه أعضاء مجلس النواب المنتخب في مارس ١٩٢٥ ، وأعضاء المجلس الأول الذين لم ينتخبوا في المجلس الأخير ، وأعضاء مجلس ادارة الأحزاب المؤلفة ، وأعضاء مجالس المديریات والهيئات النيابية الأخرى والوزرة السابقون . ويذكر الرفاعي ان عدد الحاضرين بلغ ١٠٩٧ عضوا ، منهم ٩٠ من الشيوخ ، ١٩٢ من نواب مجلس ١٩٢٥ ، ٦٥ من أعضاء المجلس السابق ، ٧٥٠ من أعضاء الهيئات الأخرى (٣) . بينما تذكر مصادر أخرى ان عدد المدعوين لهذا المؤتمر بلغ ١٢٠٠ من نواب الأمة وشيوخها وغيرهم ، فلبى الدعوة ١١٦٦ وأرسل المتخلفون لأعداء قهرية بروقيات اعتذار (٤) . وبهما يكن عدد الحاضرين ونوعياتهم فإن المؤتمر كان

(١) الأهرام ، ١٨ فبراير ١٩٢٦ .

(٢) عبد العظيم رمضان : للرجع السابق ص ٦٠٥ .

(٣) عبد الرحمن الرفاعي : للرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

(٤) الأهرام ، ٢٠ فبراير ١٩٢٦ .

تعبيراً عن روح أمة أرادت الانتصار لحقوقها المنتصبة في ظل الحكم الأوتوقراطي . بدأ المؤتمر جلساته وجرى مناقشات حول دخول الأحزاب معركة الانتخابات ، وانقسم المؤتمر إلى فريقين ، أحدهما مؤيد والآخر معارض ومتمسك بقرارات البرلمان الكونتنتال وقرار الأحزاب بمقاطعة الانتخابات ، وقد تحدث المعارضون من رجال الحزب الوطني في بداية الجلسة فقال سعيد طليمات بك « ان مجلس النواب انعقد يوم ٢١ نوفمبر وقرر ان مجلس النواب قائم واجتماعه صحيح وبعد ذلك تألفت الأحزاب واتفقت على مقاطعة الانتخابات وأصدروا بياناً ، بعد ذلك لا أفهم معنى للدخول في الانتخابات » (١) . ثم تحدث أمين الرفاعي فقال « نحن اجتماعنا اليوم لانقاذ الدستور ونشارك الحكومة في جريمة الاعتداء على الدستور. وقد قررتهم أيها النواب والقسيوخ عدم دخول الانتخابات وأن المجلس قائم، وهذه سابقة فإذا قبلنا الآن للدخول في الانتخابات فانما نقر الوزارة على ان حلها للمجلس الثاني صحيح ومعناه ان الاجتماع الذي تم في ٢١ نوفمبر باطلا » (٢) .

وإزاء هذا الرفض من جانب رجال الحزب الوطني لدخول الانتخابات، وقف سعد زغلول وطلب من المجتمعين أن يدون كل منهم كشفاً الأول بالموافقين على دخول الانتخابات ، والثاني بالمعارضين ويقدموا للجنة التي تشكل لهذا الغرض لفحصهما والفصل فيهما في الجلسة التالية . وقد لقيت هذه الفكرة معارضة من البعض وتأييداً من البعض الآخر ، فقد أيدها كل من مكرم عبيد وإبراهيم الهلباوي وأحمد خشبة وسعد زغلول ، وقد تحدث مكرم فقال « أنا أريد الدخول في الانتخابات لأخلص من زيور . وما نحن برجال ثورة ولكن يجب أن نشور لوجود زيور ، وأن ندخل الانتخابات لنحل السلاسل التي نحن مقيدون بها للحصول على قانون الانتخابات الاصلاحى للحصول على الدستور ، وقد دقنا مرارة الانقسام في عهد زيور ولم نجد سبيلاً لنصرة الأمة ببرلمانها فلم يكن أمامنا الا سبيل واحد وهو دخول الانتخابات » (٣) . ثم تحدث الهلباوي مؤيداً فكرة دخول الانتخابات لآحياء الدستور ، ثم تحدث سعد زغلول فقال

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى ميمس من حيدر جبوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكي بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٣٦ .

(٢) نفس التقرير السابق .

(٣) نفس التقرير السابق .

• كنت من المؤيدين لاجتماع الكونغرس والرجو أن تسمعوا لي بأن أول شيتا في هذا الموضوع ، أنا شافيت ان للملاحظات التي أيداهما حضرات الهلباوى بك ومكرم عبيد بك هي جديرة بالالتفات فيما يتعلق بالندوة في الانتخابات التي ستحصل ، لأن الحالة الأولى كانت انتخابات باطلة بالقانون الذي أصدره زيور باشا بعد سقوط الوزارة السعديه . والذي لفت فكرى الى ذلك هو معالى صدقى باشا (١) . واننا نريد أن ننقد الدستور من أبدي السابئين به والطريقة هي ان ندخل في حركة الانتخابات « (٢) » . ثم تحدث أحمد خشبة باشا فأكد على أهمية وفائدة دخول الانتخابات على مقتضى قانون انتخاب ١٩٢٤ (٣) . وبالرغم من هذا الانقسام البادى فى جلسة المؤتمر الأولى حول مسألة الانتخابات ، فقد رأى المؤتمر فى ختام جلسته أن يحيل كل الاقتراحات الى اللجنة التى شكلها من بين أعضائه لدراسة هذه الاقتراحات (٤) . وقد تكونت هذه اللجنة من كل من : عبد الحالى ثروت ، محمد فتح الله بركات ، محمد محمود ، واصف غالى ، مصطفى النحاس ، محمد على علوبة ، وصفا واصف ، على الشمسى ، حافظ عفيفى ، أحمد عبد الغفار ، عبد الحميد سعيد ، أحمد لطفى ، محمد زكى على ، أحمد وجنى . وقد انتهت اللجنة من دراسة هذه المسألة وأصدر المؤتمر قراراته وهى تأليف وزارة موثوق بها من الأمة الى أن يتعقد البرلمان ، وقف أى إجراء تشريعى ووقف النظر فى الميزانية ، دعوة الأمة الى الدخول فى الانتخابات ، وأن يهتم كل موظف وكل فرد فى القيام بواجبه فى اتمام هذه الانتخابات للتسهيل بعودة الحياة النيابية للبلاد التى حرمت منها طويلا (٥) .

وعلى الرغم مما أيداه رجال الحزب الوطنى من تمسك بموقفهم الخاص بعدم دخول الانتخابات ، فقد استطاع الوفد والأحرار الدستوريون التأثير عليهم حتى عدلوا عن موقفهم وقد سبب ذلك أزمة للحزب الوطنى كما يشير أحد تقارير الأمن العام الذى جاء فيه ما يلى : « ١٠٠٠ ان الحزب الوطنى

(١) سعى اسماعيل صدقى للتأطيل سعد زغلول فى بيت الأمة وتم اللقاء بينهما فى ١٦ فبراير ١٩٢٦ ومن المؤكد أن يكون ما ذكره سعد عن موضوع الانتخابات قد تم فى هذا اللقاء ، كوكب الشرق ، ١٧ فبراير ١٩٢٦ .

(٢) دار الوثائق القومية ، وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكامدار بوليس صر الى كبير الامناء بالقصر الملكى بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٢٦ .

(٣) نفس التقرير السابق .

(٤) نفس التقرير السابق .

(٥) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

قرر العمل بإخلاص مع الحزبين الآخرين وإنه كانت هناك تأثيرات خفية من قبيل السعديين (هكذا) والأحرار على كل من حافظ بك رمضان وعبد الحميد بك صعيد حتى عدلا خطتهما واعتدلا . وإن الحزب الوطني كان قد أرسل إلى الجهات تعليمات بالعمل على مناوأة الانتخاب وبت الدعوة بين الاطمين . ولما عاد الحزب الوطني واعتدل وأرسل بقراره الثاني إلى الجهات فكانت النتيجة أن أغلب المتطرفين تدمروا وأظهروا استيائهم الشديد وقرروا العمل مستقلين عن الحزب وزعمائه . وقررت لجنة الحزب بالاسكندرية الانشقاق على الحزب « (١) » وفي صبيحة اليوم التالي للمؤتمر خرجت الصحف معبرة عن فرحتها لإجراء الانتخابات بمقتضى قانون سنة ١٩٢٤ ، وفي نفس الوقت عبرت عن عدم اطمئنانها لأن تجرى وزارة زيور الانتخابات فقالت « ٠٠٠ وبقاء هذه الوزارة مترتبة في كراسي الحكم لا يمكن معه إلا أن تطعن إلى إجراء الانتخابات في معزل عن كل تأثير . إن هذه الوزارة أقدمت في الانتخابات الماضية على تسخير قوى رجال الإدارة جميعا لخدمة حزب الاتحاد .٠٠٠ فإذا جرت الانتخابات الجديدة في عهدنا استحال علينا الاطمئنان إليها وخشينا عليها من تدخل رجال الإدارة جميعا لخدمة حزب الاتحاد .٠٠٠ فإذا جرت الانتخابات الجديدة في عهدنا استحال علينا الاطمئنان إليها وخشينا من تدخل رجال الإدارة وكان قد برز إلى السطح في ذلك الوقت اقتراح يقضى بإسقاط وزارة زيور وإجراء الانتخابات في ظل وزارة تؤلف من الأحزاب المختلفة (٣) . ولكن ذلك الاقتراح لم ير النور .

وفي ٢٢ فبراير أصدرت وزارة زيور مرسوما بإجراء الانتخابات طبقا لقانون الانتخاب المباشر ، وفي أول إبريل صدر مرسوم آخر بتحديد يوم ٢٢ مايو موعدا لإجراء الانتخابات لمجلس النواب (٤) . وعلى أثر تحديد موعد الانتخاب تقدم كل حزب من الأحزاب الثلاثة المختلفة بقائمة مرشحيه للجنة المؤتمر التنفيذية . وقد اتفقت كلمة الأحزاب المختلفة على عدم التنافس في الانتخابات صوتا للوحدة وجمعا للكلمة ومنعا لأسباب الفقرة والافتقار ، فاتفقت على توزيع الدوائر فيما بينها ، وأن يتعهد كل

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى كبير الأمناء بالقصر الملكي بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٦ .

(٢) توكب الشرق ، ٢٠ فبراير ١٩٢٦ .

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين : تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى كبير الأمناء بالقصر الملكي بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٢٦ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي : للرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

حزب يالا يرشح أحدا من أعضائه في الدوائر التي خصصت لغيره وقد
 تفرعت ييانا بذلك لاتفاق في ٣ ابريل ١٩٢٦ وقم زعماء الأحزاب المؤتلفه،
 وخصص فيه ١٦٠ دائرة للوفد ، ٤٥ دائرة للأحرار ، ٩ دوائر للحزب
 الوطني على أن يسمح له بمنافسة الوفد في ثلاث دوائر أخرى (١) .
 وأجبرت وزارة زيور الانتخابات في موعدها وأسفرت عن فوز الوفد
 بـ ١٦٥ مقعدا والأحرار ٢٩ مقعدا ، والحزب الوطني بخمسة مقاعد ،
 وعشرة مقاعد للمستقلين ، وخمسة لحزب الاتحاد (٢) . وعلى الرغم من
 أن الدستور نص على أن يتولى الحكم زعيم الأغلبية البرلمانية ، إلا أن لويدي
 والحكومة البريطانية أصرا على عدم عودة سعد زغلول الى الحكم مرة أخرى .
 وقد دار صراع طويل حول هذه المسألة الدستورية ، استمر طوال الفترة
 الباقية من حكم زيور الى أن تدارك سعد الأمر بحكمته وآثر مصلحة
 الوطن ، فتنازل عن حقه في تأليف الوزارة بعد أن كانت يرادة أحمد ماهر
 ومحمود فهمي النقراشي في قضية مقتل السردار دافعا للمتمسك بحقه
 الدستوري في تأليفها . ومن الواضح ان الوفد في ذلك الوقت قد سلك
 خطة الاعتدال والبعد عن التطرف والتهبيج حتى يكفل عودة الدستور
 والحياة النيابية الى البلاد وأن يقوى أواصر الائتلاف القائم ، فقبل أن
 يتولى عدلي يكن تأليف الوزارة ، قالها من الوفديين والأحرار الدستوريين
 ورفض الحزب الوطني الاشتراك فيها .

ومهما يكن الأمر حول تنازل سعد عن تولي الوزارة ، فقد أعلن ان
 تنحيه عن قبول تأليف الوزارة راجع الى أن صحته لا تحتمل متاعب
 المنصب ، وفي ٧ يونيو ١٩٢٦ قدم زيور استقالته وعهد الملك في نفس
 اليوم الى عدلي تأليف الوزارة ، واجتمع البرلمان في ١٠ يونيو برئاسة
 حسين رشدي رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك جلسة الافتتاح ،
 وألقى عدلي خطاب العرش فنوه بعودة الحياة الدستورية قائلا « اعترفت
 حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة ،
 كما اعترفت بقوة نظام الحكم الدستوري وتثبيت اصوله وتوطيد
 تقاليد » . كذلك اجتمع مجلس النواب وانتخب سعد رئيسا ، وصطفى
 النحاس ووصفا واصف وكيلين (٣) . وهكذا عادت الحياة النيابية الى
 البلاد في ظل ائتلاف الأحزاب ، بعد أن ظلت معلقة منذ حل البرلمان الأول

(١) عبد الرحمن الرافعي : للرجع السابق ، ص ٢٥٩ .

(٢) نفس ، ص ٣٦٠ .

(٣) نفس ، ص ٢٦٢ - ٦٤ .

فى شهر نوفمبر ١٩٢٤ ، اذ لا يمكن اعتبار برلمان ٢٣ مارس ١٩٢٥ عودة
للحياة النيابية (١) .

وقد صور الشعر فرحة الأمة بتوحيد الصفوف واتصاف المستور
فقال شوقي فى قصيدته بهذه المناسبة :

صرح على الوادى المبارك ضاحي

متظاهر الاعلام والأوضاع

ينهار الاستبداد حول عراصة

مثل انهيار الشرك حول (صلاح)

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٦٢ - ٦٣ .

الفصل الرابع

تصدع الائتلاف ، انقلاب محمد محمود

ظل الائتلاف بين الأحزاب المصرية هو طابع الحياة السياسية في البلاد ، منذ انتهاء انقلاب زيور على الدستور وعودة الحياة النيابية عام ١٩٢٦ وحتى منتصف عام ١٩٢٨ ، الذي شهد تصدع ذلك الائتلاف ، فعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الأحزاب المؤتلفة فإن ضرورات الوضع في مصر جعلتها تجمع على ضرورة قيام الائتلاف بينها برغم ما بينها من خلافات حول أسلوب مواجهة استبداد القصر وعلو المد الاستعماري .

كانت صيغة الائتلاف هي انسب الصيغ بالنسبة الى الأحزاب المؤتلفة وكان التأمل أن تمتطيع البلاد احراز بعض التقدم والمكاسب للقضية الوطنية في ظل توحيد الصفوف ، كما كان ذلك الائتلاف يجنب البلاد مغبة الدخول في المظاهرات والمنازعات والانقسام . وعلى كل حال فرغم عدم تحقيقه ما كان مأمولا منه ، الا ان البلاد استعادت في ظله بعض الاستقرار والهدوء .

وعلى الرغم مما تعرض له الائتلاف من أزمات منذ البداية ، فإن حكمة الزعماء اقتضت تخطي هذه الأزمات وإظهار الكثير من المرونة والتروي في معالجة الأمور إبقاء للوحدة والائتلاف . وكانت أولى هذه الأزمات متصلة بتولى سعد رئاسة الوزارة عام ١٩٢٦ ، باعتباره رئيس الأغلبية البرلمانية ، كما كانت الأزمات التي تعرضت لها وزارة عدلي مبررا لفض الائتلاف

وكذلك الحال بالنسبة الى وفاة سعد زغلول - داعية الائتلاف والمذاهب عن بقائه - في عهد وزارة عبد الحالى ثروت - هذا الى بعض الازمات التي تمرض لها ثروت في علاقاته بالانجليز وفشل مفاوضاته مع أومستن تشمبرلن وزير خارجية انجلترا ، ورغم ان هذه العوامل والازمات كانت كافية بالقضاء على الائتلاف ، الا انه كان أفضل صيغة لمواجهة اوضاع البلاد في ذلك الوقت •

وبعد استقالة عبد الحالى ثروت تولى مصطفى النحاس زعيم الوفد وخليفة سعد زغلول تأليف الوزارة وذلك محافظة على طابع الائتلاف • وكان الانجليز مند فشل مفاوضات ثروت - تشمبرلن يرون العمل على فض الائتلاف القائم بين الاحزاب اذ لم يحقق لهم بقيتهم في عقد معاهدة تحدد علاقة مصر بانجلترا • كذلك فان الأحرار الدستوريين كانوا يرون في وفاة سعد زغلول داعية الائتلاف فرصة كي يستأثروا بالحكم وحطمهم ، فتآمروا مع الانجليز والقصر على الحياة الثيائية مرة أخرى رغبة منهم في الحكم والمناصب • ولعل هذا يفرض عدة تساؤلات ، منها ، الى أى حد كان الاتفاق قائما بين القوى السياسية المختلفة (الانجليز • القصر • الأحرار الدستوريين) على فض الائتلاف ، وما هي الدوافع التي حثت بكل منهم الى التآمر ضد الدستور والحياة الثيائية؟ لعل الصفحات التالية تجيب على هذه التساؤلات •

كانت وزارة عدلى يكن عام ١٩٢٦ أولى الوزارات الائتلافية التي تشكلت في أعقاب فشل تجربة زيور ، وقد ضمت كلا من الوفديين والأحرار الدستوريين ورفض الحزب الوطنى الاشتراك فى عضويتها • وقد استمرت تلك الوزارة فى الحكم دون أن يكون لها برنامج معين ، وإن كانت قد اتخذت بعض الاجراءات التي أزيلت بها ما ارتكبته وزارة زيور من أخطاء دستورية • وفى أثناء جلسة مجلس النواب فى ١٧ ابريل عام ١٩٢٧ اشتم عدلى عدم ثقة المجلس فى وزارته فتقدم باستقالته فى ١٩ ابريل بعد أن كان قد اتفق مع وزرائه على ألا يرأس أحدهم الوزارة التالية أو يشترك فيها •

وفى ذلك الوقت تعرض الائتلاف لهزة عنيفة ، ولكن عسهما بلغ سعد زغلول نبأ استقالة عدلى سارع بالعودة الى القاهرة - وكان بعزبه « مسجد وصيف » - ليحاول معالجة الأمر ، ولكن عدلى أصر على استقالته وعلى الاتفاق الذى أجراه مع وزرائه • ولكن وإن استطاع سعد ائناع عدلى وثروت بأن يتولى الأخير رئاسة الوزارة ابقاء على الائتلاف الذى لا يبقا.

لنحية النياية الا في طله ، وبذلك احل عدلى ثروت والوزراء جميعا من اقتضاقتهم معه ، فالتف ثروت الوزارة الجديدة من زملائه فى وزارة عدلى باستثناء عدلى ذاته (١) .

وفى بداية عهد وزارة عبد الحالى ثروت تعرضت لازمة حاده مع انجلترا عرفت بازمة الجيش ، فعند نظر ميزانية الدولة عن عام ١٩٢٧/١٩٢٨ بمجلس النواب ، وكل الى لجان المجلس المختلفة ابداء ملاحظاتها على مشروع الميزانية - وكلت لجنة الحربية بدراسة ميزانية وزارة الحربية ، فتقدمت لجنة فرعية متفرعة عن اللجنة الاصلية بعدت مقترحات منها إلغاء منصب سردار الجيش المصرى ، وتحسين أسلحة الجيش المصرى ومعداته ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ، واخراج مفتش عام الجيش (وهو انجليزى) من عضوية مجلس الجيش . وقد نما الى علم النمساوي السامى والصحف البريطانية خبر هذه المقترحات ، فكان ان أخذت الحكومة البريطانية موقفا متشددا وأرسلت بمذكرة شديدة اللهجة الى ثروت ، واتبعت ذلك بارسال ثلاث بوابج حرية الى مينائى الاسكندرية وبور سعيد كنوع من التهديد ، واعتبرت ذلك عملا عدائيا ضدها ، فما كان من ثروت الا أن استسلم لكل ما جاء بمذكرة الحكومة البريطانية ، وأعرب عن امله فى أن تسود سياسة حسن التفاهم بين الطرفين (٢) . وهكذا سلبت حكومة ثروت بأن تكون للانجليز اليد الطولى فى الجيش المصرى .

وكانت استجابة ثروت لمطالب الحكومة البريطانية مقدمة للمفاوضات التى جرت بين حكومة الائتلاف وبين الحكومة البريطانية لتسوية المسألة المصرية ، فعندما سافر ثروت فى تمية الملك فؤاد الى أوروبا فى رحلته الرسمية فى صيف عام ١٩٢٧ ، اعتقد ثروت ان الفرصة مناسبة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليز وكسب ثقتهم ، وعلى كل حال فقد بدأت المباحثات بينه وبين أوستن تشمبرلين وزير الخارجية بتأييد من سعد ، ولكن وفاة سعد زغلول فى ذلك الوقت أحدثت أزمة داخلية حول من يتولى زعامة الوفد خلفا له ، وقد حسبت يتولى النحاس منصب الزعامة . وكان لورد لويد يرى ان وفاة سعد والأوضاع الداخلية فى مصر لا تشجع على استمرار المباحثات ، بينما كانت الوزارة البريطانية ترى عكس ذلك ، وعلى كل حال فقد أسفرت تلك المحادثات عن مشروع معاهدة بين الطرفين .

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .

رأت الحكومة البريطانية ان يعرضه ثروت على زملائه الوزراء وأن يباشر موقعه ، وهددت في حالة الرفض بأن تتشدد الحكومة البريطانية وتنفذ فيما احتفظت به في تصريح فبراير ١٩٢٢ من الحقوق (١) . وطالبت الحكومة البريطانية مرارا بسرعة التصديق على مشروع المعاهدة وتوقيعه .

وذلك رغم ادراكها للمصاعب التي كانت تعترض ثروت في سبيل توقيع مشروع معاهدة غير كاملة ، ورغم علم اقتناع ثروت بالمشروع وعدم رغبته في أن يطلع أحد عليه إلا أن ضغط النحاس باشا والوزراء عليه لكي يعرضه عليهم ، أدى به الى دفع وثائق المشروع الى النحاس باشا يوم ٨ فبراير ١٩٢٨ ، وأخير اللورد لويد بذلك في نفس اليوم (٢) .

وفي ذلك الوقت جرت اتصالات بين النحاس وعدلى وثروت وانتهى فيها الرأي الى رفض المشروع . وحين أحال ثروت المشروع الى النحاس أدركت الحكومة البريطانية « من أين تأتي الرياح » وتأكد لديها ان الموقف في يد النحاس رئيس الأغلبية البرلمانية ، فسعت للتعامل معه مباشرة فطلب لويد لقاءه في ٢٦ فبراير ١٩٢٨ ، فلما التقيا أوضح لويد للنحاس الخطورة التي ستنتج عن رفض مشروع المعاهدة والمسئولية العظمى التي تقع على عاتقه باعتباره زعيم الأغلبية ، فصرح له النحاس بأن المشروع مخيب للأمال وأصر على الرفض ، وكان قد اتفق مع ثروت على عرضه على مجلس الوزراء ورفضه ، وأن يعرضه النحاس على الوفد ليتولى رفضه أيضا . وعرض ثروت المشروع على مجلس الوزراء وان لم ينصح بقبوله بل قال انه غاية ما استطاع أن يحققه ، فرفضه المجلس لانه من وجهة نظره لا يحقق مطالب البلاد ويجعل الاحتلال البريطاني لمرشوعا ، كما كان الوفد قد رفضه أيضا . فلما علمت الحكومة البريطانية بما اعتزمه مجلس الوزراء من عدم قبول المشروع ، عملت الى استخدام أسلوب التهديد فأرسلت دار المنسوب السامي مذكرة الى وزارة ثروت في ٤ مارس ١٩٢٨ « استباحث لنفسها فيها التدخل في التشريع الداخلي بحجة ان المفاوضات قد فشلت ... وقد جاء في المذكرة ما يلي : « ولكن لما كانت المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح في تحقيق غرضها فان حكومة جلالة الملك البريطانية ليس في وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر فتحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ أى اجراء

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٤٦ .

(٢) نفس المكان .

دري في نظرها ان الحالة تقتضيه « (١) . ولكن قبل وصول تلك المذكرة كان ثروت قد تقدم باستقالة وزارته الى الملك في ٤ مارس ١٩٢٨ بعد ان ابلغ الحكومة البريطانية يرفض قبول المشروع . وقد عهد الملك فؤاد الى النحاس تأليف الوزارة وبقي الائتلاف قائما رغم ما تعرض له من أزمات في أواخر عهد وزارة ثروت (٢) .

ألف النحاس وزارته من الوفد والاحرار الدستوريين ودخلها وزراء جدد لأول مرة . وقوبل تأليفها من الأمة بالفبطة والايتهاج ، وقد أعلن النحاس انه يعتمد أكثر ما يعتمد على ثقة البرلمان الذي يمثل الأمة وعلى تأييد الرأي العام ، وفي جلسة ٢٠ مارس انتخب مجلس النواب وصفا واصف رئيسا له خلفا لمصطفى النحاس . وعلى الرغم مما قوبلت به وزارة النحاس من الفبطة والسرور من جانب الأمة ، فان الانجليز كانوا قد بيتوا النية على التصدي لها ووضع العراقيل في وجهها بعد أن اتفصح لهم موقف الوفد من المشروع . وهكذا انتقلت أزمة علم قبول المشروع الى وزارة النحاس اذ قد وصل رد الحكومة البريطانية وكانت وزارة ثروت في حكم المستقيلة ، فكان على وزارة النحاس أن تعالج الأزمة (٣) . وقد تولى النحاس الرد على مذكرة الحكومة البريطانية بخطاب أرسله يوم ٣٠ مارس ١٩٢٨ الى المندوب السامي قال فيه : أتشرف بإحاطة فضاعتكم علما بانني اطلعت على مذكرة سلمتموها الى صلفي عن بعض مقترحات تشريعية معروضة على البرلمان ولا يسع الحكومة المصرية في الجواب على هذه المذكرة الا أن تبدأ بالأعراب عن شديد أسفها لأن تجد نفسها أمام مذكرة ٤ مارس التي لا تطابق ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة في تنمية وتوثيق صلات الصداقة التي يجب أن تسود العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر . فان تلك المذكرة اذا نظر فيها من ناحية القانون الدولي تبين انها ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسي ، اذ ان هذا التدخل لا يبيح للدولة للتدخله حق الرقابة على أعمال الدولة الأخرى يضاف الى ما تقدم ان هذه المذكرة المشار اليها تهيم السبيل لتدخل مستمر في إدارة شئون البلاد الداخلية ، مما يشغل سلطة البرلمان في التشريع والرقابة على أعمال الإدارة ، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلها لو انها سلمت بمبدئها

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ، ص ٣٢ .

(٢) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ - ٨٤ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ، ص ٣٢ .

لا سلمت ذاتها وأكرت وجودها ، بل انها كحكومة مستقلة ذات سيادة
تدرك حق الادراك ما عليها من واجبات » (١) .

وعلى الرغم مما حواه رد النحاس على المذكرة البريطانية من تشدد
واضح تجاه التدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية ، فان الحكومة
البريطانية لم تكن تتوقع ذلك من خليفة سعد ، الا ان ذلك الموقف والمواقف
التالية ستؤكد لهم مدى صلابة النحاس وتشدده . فكان ان بيئت الحكومة
البريطانية وسلطانها في مصر بالاتفاق مع القصر والاحرار الدستوريين
الاطاحة بوزارته وبالاتلاف القائم ، وعلى العموم وبعد ان تلقى المنسوب
السامي رد النحاس على المذكرة اتصل بحكومته وأبلغها فحوى الرد ،
فكلفته بالرد على خطاب النحاس ، فرد عليه المنسوب السامي في ٤ ابريل
١٩٢٨ وجاء في رده ما يلي : « وقد كلفت أن أبلغكم ان حكومة الملك
لا تستطيع أن تعد مذكرة دولتكم بيانا صحيحا للعلاقات الموجودة بين
بريطانيا العظمى ومصر » . وقد أكد الرد البريطاني على تصريح ٢٨ فبراير
والمسائل المحتفظ بها فيه فقال « أما النقط المحتفظ بها فتبقى محتفظا بها
على صورة مطلقة بواسطة حكومة جلالة الملك » (٢) . ولم يكتف النحاس
برد الحكومة البريطانية وانما عرض الأمر على مجلس النواب في جلسة
٥ ابريل ١٩٢٨ وشرح الموقف كله للمجلس ، وأكد تمسك حكومته بوجهة
نظرها ، فلقى ذلك تأييدا من الحزب الوطني والاحرار الدستوريين . فقد
تحدث عبد الحميد سعيد في الجلسة قائلا « ان الحزب الوطني ليزيد الحكومة
في خطتها تلك الخطة الحازمة ، خطة الدفاع عن استقلال مصر وسودانها . . .
واليوم لا توجد هيئات سياسية ولا احزاب ، بل ان الأمة المصرية جميعها
تؤيد الحكومة فيما تفعله لمصلحة البلاد » ثم تحدث عبد المجيد ابراهيم صالح
عن الاحرار الدستوريين مؤيدا موقف الحكومة فقال « أنا كحزب دستوري
أتقدم بدوري بعظيم الشكر للحكومة على خطتها المملوءة حزمًا وعزما
وأستطيع أن أقول بأعلى صوتي من فوق هذا المنبر ان جميع الأمة المصرية
كشخص واحد تؤيد الحكومة في هذه الخطة . واليوم يوم مصر لا يوم
الاحزاب » (٣) .

(١) عبد الرحمن الرافعي : للرجع السابق ج ٢ ، ص ٣٣ - ٣٥ .

(٢) نفسه ، ص ٣٦ .

(٣) مصابيح مجلس النواب عام ١٩٢٨ ، ضبطة الجلسة الثالثة والأربعين ، بتاريخ

٥ ابريل ١٩٢٨ ، ص ٦٦٦ .

لزمة قانون الاجتماعات :

وعلى الرغم من تأييد الأحزاب المؤلفة للنحاس في موقفه ، فإن الحكومة البريطانية لم تلق السلاح بل أصرت على موقفها - ففي ٢٩ أبريل أرسلت دار المنعوب السامي يذكّرة جديدة الى النحاس تتضمن انذارا من الحكومة البريطانية بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا (١) . بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر ، وطلبت أن يصلها الرد يعلم الاستمرار في نظر المشروع قبل الساعة السابعة من مساء يوم ٢ مايو ، فإن لم يفعل فإن الحكومة البريطانية تعد نفسها حرة في أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه . وقد كشف المستر هنرسون عن هذا العمل في أثناء المناقشات التي جرت في البرلمان البريطاني (عقب طرد لويد من منصبه بعد سنة من هذا التاريخ) فذكر أن اللورد لويد كان قد أشار على حكومته بطرد النحاس من الحكم وحل البرلمان إذا لم يسحب قانون الاجتماعات من البرلمان (٢) . ورأت وزارة النحاس تقاديا للزمة تأجيل نظر المشروع الى الدورة البرلمانية المقبلة ، وأرسل النحاس الى المنعوب السامي رده على الانذار البريطاني في الموعد الذي حددته الحكومة البريطانية وقد جاء في هذا الرد ما يلي : «...ولا يسع الحكومة المصرية أمام واجباتها في صيانة حقوق البلاد كاملة والمحافظة على

(١) كانت وزارة يحيى ابراهيم التي أسفدت الدستور ، قد أصدرت قانونا ينظم الاجتماعات العامة والمظاهرات على نحو يجعل امرها بيد السلطة التنفيذية ، تسمح بها ان شئت وتمنعها باسم الأمن والنظام ان شئت . وكان الانجليز يحرسون على بقائه هذا القانون ويرون فيه ضمانا لحماية الأجانب التي هي إحدى المسائل للحفاظ لهم بها في تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ . وقد طعن سعد زقلول قبل توليه الوزارة على هذا القانون أشد الطعن ، ورأى فيه حدا من حرية الشعب في اظهار شعوره بطريقة سليمة ، واستمر يطعن عليه ويراه دليلا على ميول رجعية تحكمت في الوزارة التي أسفدته . وكان هذا القانون من القوانين الواجبة العرض على البرلمان في أول اجتماعه ، وكان النواب والشيوخ الوفديون يرون الناس ، او تعديله على الأقل تعديلا يكتل حرية الاجتماع على أوسع صوره . وفي وزارة سعد أصدر النواب قرارا في هذا الشأن ، فلما حل للجلس الأول ، ثم حل للجلس الثاني يوم انتخابه ، ثم قامت وزارة زيور ، لم يفكر أحد في إلغاء القانون أو تعديله لأن الهيئة التشريعية لم تكن قائمة ، فلما اجتمع برلمان الائتلاف وانتخب سعد لرئاسة مجلس النواب ، بقي هذا القانون لم يحركه أحد . ولما تولى النحاس رئاسة الوزارة ، بدأت لجنة الشيوخ المختصة تنظر القانون تمهيدا لرضه على المجلس وكان التيار الجارف فيها ميالا لإلغائه . هناك تدخل الانجليز باسم حماية الأجانب ، وأسروا على هذا القانون . انظر محمد حسين نيكول : المرجع السابق ص ٢٨٦ - ٨٧ (٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٧٢ -

دستورها أن تسلم بما تضمنته الادر البريطاني الأخير من حق بريطانيا العظمى في التدخل في التشريع المصري ارتكانا على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، فإن هذا التصريح كان ولا يزال تصريحاً من جانب واحد ، وقد قصت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلاً هذه الصفة ٠٠٠٠ وقد كان لي الشرف أن أوضح لفخامتكم في أوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات أن ليس في مقدور أية حكومة دستورية أن تعبت بالمبدأ الدستوري القاضي بفصل السلطات فتسحب مشروع قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معهما فلم يبق منه أمام مجلس الشيوخ إلا فقرة تتعرض بالشكل سقطت عرضاً ٠ ثم سمحت لنفسى أن أبين لفخامتكم أن مشروع القانون بما تضمنه من نصوص ، وما اقترن به من تصريحات الحكومة بالبرلمان ، ومناقشات المجلسين المثبتة في مضابط جلساتها لا يعرض أمن الأجانب لخطر بل يرمى إلى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الأمن العام صيانة تامة (١) ٠ وحاول النحاس في رده أن يؤكد استمراره على رفض ما جاء بالانذار الأخير فقال « ولذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء في ذلك الانذار فتعيب بحق مصر الأذى عينا خطراً بل وما كان لها أن تعتقد أن الحكومة البريطانية بما عرف عنها من ميول حرة تبغى اذلال أمة عزلاء من كل سلاح الا قوة حقها وصلح طويتها ٠ ولذلك فإن الحكومة المصرية مدفوعة في ذلك برغبتها الصادقة في التفاهم والمسألة التي كانت على الدوام رائدها قد طلبت بالأمس في حدود حقها الدستوري إلى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات في مشروع القانون إلى دور الانعقاد القادم ، وقد وافقها المجلس على ذلك ، وهي تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية الحطة الودية » (٢) ٠

اعتبرت الحكومة البريطانية رد النحاس كافياً وذلك رغم عدم ارتياحها للاتلاف الذي لم يحقق بغيتهما في عقد المعاهدة وإن لم يكن لورد لويد قد اعتبره خروجاً على مطالب بريطانيا ٠ كما أنها لم ترتج كثيراً لوزارة النحاس رغم استجابة النحاس لمطالبها بشكل أو آخر ، فانه حاول أكثر من مرة أن يؤكد استقلال مصر وعدم السماح بالتدخل في شئونها والحفاظ على دستورها ، كما أنها حملته مسئولية فشل مفاوضاتها مع ثروت ورفض مشروع المعاهدة ٠ لهذا كله سمعت الحكومة البريطانية إلى الاتفاق مع القصر والأحرار الدستوريين على العمل على فض الائتلاف وطرد

(١) عبد الرحمن الرافعي : للرجع السابق ج ٢ ، ص ٤٠ ٠

(٢) نفسه ج ٢ ، ص ٤١ ٠

النحاس من الحكم. فمئذ رفض قبول مشروع معاهدة ثروت - تشمبرلين
تجدها تعبل على صدع الائتلاف القائم ، برئاسة النحاس الذي لمست في
مواقفه تشددا واضحا - ومن ثم مطالبة لويد لحكومته بإقالة النحاس وحل
البرلمان في حالة رفض سحب قانون الاجتماعات من البرلمان المصري. ولعل
ذلك يوضح ان الحكومة البريطانية ساندت قيام الائتلاف بين الأحزاب أملا
في عقد معاهدة تحدد العلاقات بينها وبين مصر وتنظمها ، فلما لم تحقق
يفيتها سعت الى انهاء الائتلاف حتى تصبح يدها مطلقة تتصرف في أمور
البلاد كما تشاء في ظل انقلاب دستوري آخر . وهكذا تجدها تطنق يد
القصر من جديد للاطاحة بالائتلاف أولا ، ثم بالحياة النيابية مستخدمة هذه
المرّة الأحرار الدستوريين . أما القصر فكان يرى أن بقاء الائتلاف يكلل
استمرار الحياة النيابية سليمة والدستور وأحكامه مطبقة مما يحول دون
تدخله المباشر في الحكم وانفراده به ، فكان يترقب الفرص للاطاحة
بالائتلاف والدستور أو على الأقل تعطيله ، وهو يعلم تمام العلم أن الحكومة
البريطانية لا تمترض على تصرفه في هذا الشأن (١) .

وأما الأحرار الدستوريون فقد كانوا يرون ان موت سعد زغلول قد
أزال من أمامهم خصما لا يقهر - فالأمة ، في رأيهم ، لم تلتف حول الوفد
الا بسبب عبادتها لشخص سعد ، وبالتالي فانهم توقعوا انفضاضهم عن
الوفد بعد موت سعد وخصوصا اذا صدمت في شخص خليفته (٢) . وعلى
هذا الأساس فقد سعى الأحرار الدستوريون بالاشتراك مع الانجليز والقصر
الى حياكة الدسائس ضد وزارة النحاس بهدف انقضاء على الائتلاف ، ولهذا
كانوا هم أبطال الانقلاب الثاني على الدستور .

وعلى الرغم من ان أزمة قانون الاجتماعات قد تأجلت ، فان رد
النحاس على الحكومة البريطانية لم يجد قبولا لدى لويد الذي اعتبره
انكارا لتصريح ٢٨ فبراير وتهربا من المطالب التي تضمنها الاذكار
البريطاني ، لهذا كتب الى حكومته موصيا بضرورة اргام النحاس على
تقديم تمهد كتابي بأن القانون لن ينظر في أثناء توليه منصبه . على ان
الحكومة البريطانية قنعت برد النحاس وأوضح للمنتوب السامي انها
تؤثر ترك المستقبل لظروفه . ولم يقتنع لويد بهذا الرد بل ازداد اقتناعا

(١) عبد الرحمن الرافعي : للرجع السابق ج ٢ ، ص ٤٥

(٢) عبد العظيم رمضان : للرجع السابق ، ص ٦١٨ .

بالضيق في خطته المتطرفة - طرد النحاس وحل البرلمان - ولكن تشميران لم يوافق وأدعن لويد لويزر خارجيته الى حين (١) .

ورغم ان موقف النحاس من أزمة قانون الاجتماعات قد عزز مركزه في البلاد - الا ان الأحرار الدستوريين لم يعجبهم تصرفه هذا فشنوا عليه حملة عنيفة واصفين موقفه من الأزمة بالضعف ومتظاهرين بالتطرف ، ففي ٣ مايو في صباح اليوم التالي لرد النحاس على الانذار البريطاني ، قدم محمد محمود وكيل حزب الأحرار الدستوريين استقالته من الوزارة . ولكن النحاس استطاع اقناعه بالمداول عنها حرصا على بقاء الائتلاف (٢) . ورغم حرص النحاس على بقاء الائتلاف ، فقد شهدت الأيام التالية لمحاولة محمد محمود الاستقالة معارك صحفية ضارية بين صفيف الوفد وصحف الأحرار الدستوريين مؤذنة بانتهاء الائتلاف ، ثم انتقلت المعركة من الصحف الى مجلس النواب حيث استطاع الأحرار الدستوريون ضم الحزب الوطني اليهم في مهاجمة الوفد داخل المجلس ، فكان ذلك دليلا جديدا على ان الائتلاف منتهى لا محالة خاصة وان صفيف الفريقين قد اشتدت في موقفها مما لم يبق معه أمل في لم الشمل مرة أخرى . وعلى كل حال فقد أجمعت الأطراف المختلفة على فسخ الائتلاف .

وبدا القصر يمهّد لحلول الأزمة ، فعطل توقيع المراسيم الخاصة بالحركة الادارية ، ولكي تتم المؤامرة تقسّم محمد محمود وزير المالية باستقالته في ١٧ يونية ١٩٢٨ ، ثم تقبّل جعفر ولي وزير الحربية - وهو من الأحرار الدستوريين - هو الآخر في ١٩ يونية باستقالته (٣) . ثم جاءت استقالة أحمد محمد خشبة وزير الحفائية - وكان لا يزال وفديا في ٢١ يونية بمثابة صدمة كبيرة للوزارة لانها اتخذت حجة ضد الوزارة لوفديته ، وفي ٢٤ يونية استقال ابراهيم فهمي كريم وزير الأشغال وكان مستقلا . وكانت حركة الاستقالات هذه كقيلة بفض الائتلاف ، في الوقت الذي أثبت فيه قضية أخرى أريد بها التشهير والطمع في شرف ونزاهة النحاس وبفض الوفديين الآخرين . ففي الوقت الذي قدمت فيه استقالات الوزراء ، ظهرت على صفحات الصحف في أواخر يونية ١٩٢٨ صور « زكفراوية » محرّفة لاتفاق على الإنساب في قضية الأمير أحمد سيف الدين . وكان مصطفي النحاس ووصفا واصف وجعفر فخرى

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٦٧٣ - ٧٤ .

(٢) نفسه : ص ٦٧٤ .

(٣) عبد الرحمن الراسي : المرجع السابق ج ٢ ، ص ٤٦ .

المحامين قد عقدوا اتفاقاً في فبراير عام ١٩٢٧ للدفاع عن الأمير لرفع الحجر عن أملاكه ، ومن الواضح ان هذا العقد قد تم قبل تولي النحاس رئاسة الوزارة بفترة طويلة وفي وقت لم يكن متوقفاً أبداً انه سيتولاهما . وقد اشارت الصحف الى ان الأتباع في هذه القضية بلغت ١١٧ ألف جنيه، واتهمت النحاس بالميلانية في الأتباع ومحاولة استقلال سلطته كرئيس للوزراء ووجهت اليه أقذع الإهانات والشتائم ، واتهمته بالسرقة والنصب وغيرهما (١) . ولعل هذه الحملة الضارية من جانب حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني توضح للمدى الذي وصلت اليه الأمور ، فقد اراد النبل من كرامة النحاس وكرامة الوفد كحزب جدير بالاحترام يحظى بثقة الجماهير ، خاصة بعد المارك التي خاضها النحاس ضد السلطات والحكومة البريطانية وخرج منها مؤكداً للجميع انه هو المدافع عن حقوق البلاد في مواجهة الانجليز والتصر - وعلى الرغم من ثبوت براءة النحاس وزميليه في العام التالي ، فقد واصلت المعارضة بمخططاتها لاقالة النحاس . الذي كان عليه ان يتقدم باستقالة وزارته في أعقاب استقالة الوزراء حتى لا يترك الأمور تتطور الى ما وصلت اليه . ومهما يكن الأمر فقد اتخذت كل هذه المسائل ذريعة لغرض الائتلاف ، وبالتالي لاقالة وزارة النحاس في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ ، وفي مساء نفس اليوم كان مجلس النواب مجتمعاً برئاسة واصف واصف ، فتوجه مصطفى النحاس الى المجلس وبصحبة واصف غالى وزير الخارجية وعلى الشمسي وزير المعارف ومحمد نجيب الفرايلى وزير الأوقاف ومكرم عبيد وزير المواصلات - وتلا الأمر الملكى رقم ٣٧ باقالة الوزارة ثم عقب عليه بحمد الله على ان الإقالة جاءت ونحن حائزون لثقة ممثلى الأمة (٢) . وفي نفس اليوم خرجت الصحف الوفدية « البلاغ » و « كوكب الشرق » كما لو كانت على علم بما سيكون عليه مصير الوزارة ، فقد كتب عباس محمود العقاد مقالا في جريدة « البلاغ » هاجم فيه محمد محمود وصديقى وحافظ رمضان وذائع عن النحاس وزميليه وفند ما نسب اليهم من اتهام في قضية الوثائق (٣) .

(١) الأخير ، ٢٣ يونيو ١٩٢٨ . نشرت جريمة الأحرار الدستوريين مقالا بعنوان « مصطفى النحاس ووصفا واصف وجفر فخري ينتهزون فرصة شطب الأمير سيف الدين والأمة أمه . ويسعون كما يسعى أخط الائتلاف لابتزاز أموال هذا الأمير ابتزازاً » (السياسة ٢٤ يونيو ١٩٢١) .

(٢) صياح مجلس النواب عام ١٩٢٨ . الهيئة النيابية الثالثة ، ص ١٥٥٧ .

(٣) البلاغ . ٢٥ يونيو عام ١٩٢٨ . وكانت هذه القضية قد اطلق عليها قضية الوثائق .

إما جريدة كوكب الشرق فقد أدركت ان الموقف ليس فى صالح الوفد تماما ، فهاجمت أحزاب الأقلية لموقفها المعادى ودافعت عن النحاس ، كما حاولت استرضاء القصر واستعداءه على تلك « الأحزاب التى تتآمر مع المحتلين » ونشر فى نفس الجريدة مقال بعنوان « اضطلاح الأغلبية بأعباء الحكم فيه صيانة الدستور وسير الأمور فى مجراها الطبيعي » ، ذيل بنداء الى الملك والى ممثل بريطانيا لحل الأزمة الدستورية التى كانت تلوح فى الأفق . ومن الطبيعي أن تفشل تلك المحاولات التى بذلتها صحف الوفد لتجنب الإقالة والدفاع عن النحاس وزميليه اذ لم يكن ثمة ما يشئ القصر عن تنفيذ الخطة المحكمة التى دبرها لإقالة الوزارة . وفى مساء يوم الإقالة وبعد انتهاء جلسة مجلس النواب اجتمعت هيئة الوفد المصرى فى بيت الأمة برئاسة مصطفى النحاس ووجهت نداء الى الأمة جاء فيه ما يلى :

« اذكروا وقد ائتمروا بالدستور فمطلوه عاما وبض عام ٠٠٠ اذكروهم وقد ائتملت الأحزاب وضحي الوفد ما ضحي فى سبيل هذا الائتلاف ٠٠٠ رفض الوفد والأمة معه مشروع معاهدة ثروت باشا التى أريد فرضها على البلاد فرفض ، ومن ذلك اليوم بيتوا النية على هدم الوفد وفض الائتلاف » (١) . كما خرجت بعض الصحف المصرية بحملة عنيفة نددت فيها بإقالة الوزارة ، فذكرت جريدة الأهرام « ان جمهور الاسكندرية بهت لنبا الإقالة وان أحدا لم يكن يتوقع الإقالة بسبب صمد « الائتلاف » لان الائتلاف ليس مفروضا على السلطة النيابية التى تمثل الشعب ، ويظهر أن أوراق قضية الأمير سيف الدين التى سرقت وبيعت واستعيرت لتكون سلاحا فى الحملة الشخصية على حضرات رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وجعفر فخرى بك من نواب الاسكندرية ٠٠٠ ولكن هذا لا يليق أن يكون سببا لأزمة سياسية فى قطر كهذا تضره الأزمات السياسية أيضا ضرر ٠٠٠ ولا يضير زعيم الوفد أن تسقط وزارته الحالية ، وانما الضرر يصيب البلاد من كثرة تماقظ الوزارات » (٢) . كما نددت صحف الوفد بإقالة الوزارة وأكملت ان اليد الانجليزية وراء هذا الاجراء وقب كذب عباس العقاد فى ذلك ما يلى : « كل قوة غير دستورية فى مصر هى قوة انجليزية بلا جدال فما يتم فى هذا البلد على غير سنة الدستور وازادة

(١) البلاغ ، ٢٨ يونيو ١٩٢٨ .

(٢) الأهرام ، ٢٦ يونيو ١٩٢٨ . الاسكندرية فى ٢٥ يونيو - لراسل الأهرام الخاص

الرأى العام انما يتم بارادة انجليزية صرح الانجليز أو لم يصرحوا وظهروا
باصبعهم فيه أو لم يظهروا » (١) .

وفي اليوم التالى للإقالة لمحت معظم الصحف الى ان ذلك مقسمة
للإطاحة بالحياة النيابية وتمطيل الدستور (٢) ، وعبر البعض الآخر عن
ان الإقالة كانت متوقفة « لا من يوم وقوع الخلاف بين الوفد والأحرار
الستوريين ، والخلاف مع الأحرار المستوريين اتخذ حجة فقط ، بل من
يوم اشتلت الأزمة بين إنجلترا ومصر بشأن مشروع المعاهدة الذى نجم عن
رفض الاحتجاج على قانون الاجتماعات ٠٠٠ ولقد عرفنا من صحف لندن
ومن أقوال مراسليها منذ أسبوعين ان بعضهم أفتى أو ارتأى جواز إقالة
الوزارة بعد انفصام عرى الائتلاف » (٣) . ورات المقطم ان تأليف وزارة
جديدة من غير حزب الأغلبية لن يثال ثقة مجلس النواب ، فاما ان تستقيل
واما أن يحل البرلمان ، وهو الأرجح (٤) .

أما الصحف البريطانية ، فقد انقسمت إزاء الإقالة الى فريقين أحدهما
معارض لما حدث ومستنكر لحرمان حزب حائز على أكثرية ساحقة فى مجلس
النواب من تحمل مسئولية حكم البلاد (٥) . أما الفريق الآخر فقد حاول
أن ينفى تدخل إنجلترا فيما حدث وان الأزمة التى كانت تجتازها مصر
انما هى « مسألة مصرية داخلية » ، « وقد كان للساسة المصريين فى الأشهر
القليلة الماضية وقت كاف للتبصر فيما أظهروه من التهور والتسرع فى
رفض أفضل شروط عرضتها الحكومة البريطانية على ثروت باشا » وان
السياسة الوحيدة التى يجب أن تتبعها مصر هى سياسة الولاء نحو
بريطانيا (٦) . كذلك أعرب ذلك الفريق المؤيد لإقالة الوزارة عن رأيه
فى النحاس ورأسه للوزارة وعن رغبته فيما يكون عليه خليفته فقال
« ولا يمكن أن يقال ان النحاس باشا نجح نجاحا ظاهرا فى رئاسة الوزارة ،
نعم انه كان حائزا على تأييد تام من الوفد ، وهو التأييد الذى لا تكون
السلطة السياسية بصفته الا ضعيفة جدا ، ولكنه أظهر انه غير حائز

(١) البلاغ - ٢٦ يولييه ١٩٢٨ .

(٢) على صيبل الثمال : كوكب الشرق ، ٢٦ يولييه ، ٢٧ يولييه ١٩٢٨ .

(٣) الأهرام ، ٢٦ يولييه ١٩٢٨ .

(٤) المقطم ، ٢٧ يولييه ١٩٢٨ .

(٥) الأهرام ، ٢٧ يولييه ١٩٢٨ ، لندن فى ٢٦ يولييه ، الأقوال جريدة « يرمينجهم

بوست » .

(٦) نفسه ، ٢٧ يولييه ١٩٢٨ ، لندن فى ٢٦ يولييه ، أقوال جريدة «الورنر بوست»

على مقدرة زغلول باشا ، وشاع انه لم يحصل أو لم يستطع أن يحصل على ثقة جلالة الملك التامة ، وقد احتفل بتسليمه منصب الحكم بتحدى بريطانيا في مشروع قانون الاجتماعات . فالسياسة التي اتبعها في هذا الصدد قلما تعد على انها صادرة عن دهاء أو حسن تقدير للأمر . وزاد الطين بلة توجية تهم خطيره ضد نزاهته السياسية ٠٠٠٠ ومن المستحب أيضا ان تكون الوزارة التي تخلف وزارة النحاس باشا قادرة على الاعراب عن التبدل الأخير في الشعور السياسي نحو بريطانيا وأن تصرف جهدها الى استبقاء الحكم الجيد الذي كان ثمرة الحكم البريطاني » (١) .

وعلى الرغم من الدور الذي قام به محمد محمود لفضي الانتلاف وإقالة وزارة النحاس فقد تردد ان القصر كان أميل الى تولية اسماعيل صدقي ورئاسة الوزارة خلفا للنحاس ، فبعدما أعد صدقي حقايبه للسفر الى أوروبا وتوجه الى القصر ليستأذن ، تلقى تعليمات من القصر بأن ينتظر قليلا . ولكن واقع الأحداث التالية أكد ان اليد الطولى كانت لبريطانيا في هذا المجال ، فقد استطاع لويد أن يفرض محمد محمود ليتولى رئاسة الوزارة بدلا من اسماعيل صدقي الذي رشحه القصر من قبل - وقد أيد صدقي نفسه في مذكراته اتفاق القصر معه على أن يتولى الحكم ، كما انه كان قد فرغ من اعداد أسماء أعضاء وزارته (٢) . وعلى العموم فقد وجه الملك فؤاد - في نفس يوم إقالة النحاس - خطابا الى محمد محمود يكلفه فيه بتشكيل وزارة جديدة . ولكن المشاورات التي جرت لتأليف الوزارة استغرقت يومين فتم تشكيلها يوم ٢٧ يونية . وفي ذلك الوقت كان مجلس النواب قد انعقد في انتظار تأليف الوزارة الجديدة ولما لم يتم تأليفها رفع جلسته لليوم التالي . ويصف أحد تقارير الأمن العام هذه الجلسة قائلا : « وكان موجودا بشفرة الزائرين بمجلس النواب نحو أربعين طالبا من الطلبة الوفدين ، وعند انصرافهم من دار البرلمان قابلهم نحو مئتين طالبا من الطلبة المنتسبين للحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين والجمعية الشبان المسلمين ، فهتف كل فريق بحياة زعمائه فتدخل البوليس وفرقهم بالحسن » (٣) . وفي يوم ٢٧ يونية عرض محمد محمود على الملك فؤاد قائمة بأشخاص وزارته ، وقد ضمت تلك

(١) الأهرام ، ٢٧ يونيه ١٩٢٨ ، لندن في ٢٦ يونيه . أقال جريدة طوكيو بوست

(٢) عبد العظيم رمضان ، الربيع السابق ص ٦٨٠ - ٦٨١ .

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين . تقارير الأمن العام ، تقرير سري من سكرتير بوليس مصر الى كبير الأمته بالتصريح الملكي بتاريخ ٢٦ يونيه ١٩٢٨ .

القائمة أسماء كل من أحمد محمد خشبة وإبراهيم فهمي كريم ، وهما اللذان استقلا من وزارة النحاس فكافأهم محمد محمود وأشركهم في وزارته تقديرا منه للدور الذي لعباه في الإطاحة بالائتلاف . وقال محمد محمود في خطابه إلى الملك : «... وسيكون رائدنا أن يظل الدستور في حنى جلاتكم ركن الحكم الركين وعماده التين ، وأن تكون الحياة النيابية صورة صحيحة لحاجات البلاد وأمانها .. كذلك سيكون نصب أعيننا السعى في تمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام ، ومنتحصر في هذا السبيل على توثيق حسن التفاهم مع الدولة الانجليزية وسائر الدول الأجنبية» (١). ولعل في قول محمد محمود توثيق حسن التفاهم مع الدولة الانجليزية ما يتناقى مع السبب الذى بنى عليه استقالته من الوزارة ، وهو أن يضى النحاس في رفض الانذار البريطانى في أزمة قانون الاجتماعات . وعلى كل حال فقد صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة في ٢٧ يونية ١٩٢٨ .

كان الشغل الشاغل للجمهور - بعد اقالة الوزارة النحاسية وفرض الائتلاف - الخوف على الدستور والحياة النيابية ، ففي أعقاب اقالة النحاس اتخذ الوفد بعض التدابير في حالة حل البرلمان أو تأجيله كما يشير إلى ذلك أحد تقارير الأمن العام الذى جاء فيه ما يلى : « علمنا ان الطلبة سيتوجهون مساء اليوم للبرلمان ، فإذا ما حلت الوزارة أو أجلته فسيقومون بعمل مظاهرة » (٢) . وفي مساء يوم ٢٨ يونية عقد مجلس النواب برئاسة ويصا واصف ، وعند حضور النحاس ومكرم عبيد إلى دار المجلس قابلهم الأعضاء والطلبة بالهتاف لهما وللوفد ، ثم وقف زكريا مهنا وحتف بحياة الدستور عدة مرات ثم قال « لمة الله على من يعتنى على الدستور » فردد الطلبة والأعضاء هتافه ، ثم شرع رئيس المجلس فى تلاوة المراسيم ، وفى ذلك الوقت أراد عبد العزيز الصوفانى أن يتكلم فرفض رئيس المجلس وحددت مشادة بينهما ، فأمر رئيس المجلس بإخراجه من الجلسة ، ولكن توسط بعض الأعضاء وانتهى الخلاف ، فقرأ ويصا واصف المرسومين ، الأول بتشكيل الوزارة والآخر بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، ولما حاول حسن حسن ويوسف الجندي الكلام منهم رئيس المجلس وأنهى الجلسة معلنا انعقاد المجلس يوم السبت ٢٨ يوليو من تلقاء نفسه (٣) . ولم يكن موضوع

(١) فرادى كريم : المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين : تقارير الأمن العام ، تقرير من حكمدار بوليس مصر إلى كبير الأمناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٨ يونيه ١٩٢٨ .

(٣) خطاب مجلس النواب عام ١٩٢٨ ، الهيئة النيابية الثالثة ، ص ١٥٧١ .

تأجيل البرلمان كمقدمة للإطاحة بالحياة النيابية وتعطيل الدستور لينتمى على المصريين الذين سبق أن توقعوه كما تكلمت به بعض الصحف البريطانية فقالت « وسيستعمل الملك حقه الدستوري فيؤجل انعقاد البرلمان شهرا » وقد حدث إجراء شبيه بذلك في وزارة زيور باشا عام ١٩٢٤ وتبع ذلك حل المجلس إذ لم يتحسن الجو السياسى ، وعلى مسلك الوفديين يتوقف مصير الأمور ، فاما أن يتكرر ما حدث فى سنة ١٩٢٤ فيعيد التاريخ نفسه ، واما أن يتغلب العقل والروية « (١) » وهكذا بدأ الانقلاب الثانى على الدستور وهو الانقلاب الذى كان الأحرار الدستوريون هم أبطاله ومنفذوه فانحدروا بذلك الى منحدر شديد الخطورة ، وعادت البلاد القهقرى بعد أن جربت حياة الدستور والحرية .

(١) السياسة : ٢٨ يونيو ١٩٢٨ : لندن في ٢٧ يوليو لمراسل السياسة الخاص .

الفصل الخامس

مقاومة الانقلاب وعودة الحياة النيابية

كان تأجيل انعقاد البرلمان مقدمة لحل البرلمان وتعطيل احكام الدستور وحكم البلاد بمراسيم ملكية لها قوة القوانين ، فقبل انقضاء الشهر الذي حلده مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان ، استصدرت الحكومة مرسوما ملكيا آخر لحل البرلمان في ١٩ يوليو ١٩٢٨ ، كما نص المرسوم على تعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات . ومنذ تولت وزارة محمد محمود الحكم ، اتخذ حزب الوفد تجاهها اسلوبا عنيفا ، ردت عليه الوزارة بصورة أعنف مما خلع على الوزارة اسم وزارة « اليد الحديدية » فقد اتخذت اجراءات خيقت على الجماهير وحرمتها من التعبير عن رأيها . وادى ذلك الى ازدياد الاصرار على مواصلة الكفاح من أجل الدستور وعودة الحياة النيابية ، فقد شهدت تلك الفترة صراعا مستميتا بين الوزارة وحزب الوفد ، انتهى بانتصار ارادة الأمة - ممثلة في حزب الوفد - وعودة العمل بالمستور وفشل الملك فؤاد في محاولته الثانية لاقامة حكم القصر الأوتوقراطي .

احلت تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ردود فعل داخلية وخارجية ، فقد انقسمت حياله الصحف البريطانية الى فريقين أحدهما مؤيد والآخر معارض . فالفريق المؤيد أبدى عطفه على شخصية محمد محمود ونفى ان لبريطانيا دخلا فيما اتخذته الوزارة من اجراءات فقال « تحافظ المقامات الرسمية في لندن كل المحافظة على موقف حيادي دقيق بازاء الحوادث الحالية بعصر وتبليغا مسألة داخلية بحتة . على انه يلوح انها تنظر نظرة

ودية الى الوزارة الجديدة ، لان محمد محمود باشا معروف شخصيا في لندن بخلاف النحاس باشا ، لذلك يستطيع أن يعتمد على عطف شخص عليه في قيامه بمهمته « (١) . كذلك عبرت صحيفة أخرى عن هذا المعنى فقالت « ان المقامات الرسمية تنظر الى الوزارة المصرية الجديدة بعين الاستحسان ، وما ذلك الا لانه يرجح منها أن تعزز التعاون بين بريطانيا ومصر » (٢) . والى جانب ما أظهره ذلك الفريق المؤيد من عطف على محمد محمود وثنائه على اختيار الملك له لرياسة الوزارة ، فقد شن هجومًا على شخص النحاس ووصفه بأنه لا يملك من الحنكة السياسية والإدارية ما كان يملكه سلفه سعد زغلول (٣) . والحق ان الانجليز هم الذين اختاروا محمد محمود بل فرضوه على الملك فؤاد ، وان استمر الانجليز يذهبون الى أن كل ما يحدث في مصر لا دخل لهم به وانه لا يزيد عن كونه مسألة داخلية ، وقد أكد مستر تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية ذلك عندما توجه اليه مستر « مالون » يسؤال في مجلس العموم البريطاني حول الموقف في مصر عقب تأجيل انعقاد البرلمان ، فأجاب بأنه ليس لديه ما يقوله عن الحوادث الأخيرة في مصر فلم يكن للحكومة البريطانية دخل فيها (٤) .

أما الفريق المعارض - وهو من حزب العمال - فقد حمل انجلترا مسؤولية ما حدث بمصر وذهب الى أن « نشر الوثائق المتعلقة بقضية سيف الدين وإقالة النحاس باشا وتعيين محمد محمود باشا وحل البرلمان المزمع كلها حركات مدبرة في حملة منظمة لسياسة كلف اللورد لويد بتنفيذها . ويسهل كل السهولة ادراك هذه السياسة التي ترمي الى احباط الحركة الوطنية وافهام المصريين ان لا أحد يجزئ على معارضة بريطانيا ويتسنى له أن يأتيهم أو يأتي بلادهم بغيره ، وان الذين يمارشون انجلترا يهدمون هدما ، أما الذين يتزلفون اليها فيوفون أجرامهم بغير حساب . . . » على انه اذا لم يكن هناك سوى ارغام مصر على قبول الديكتاتورية البريطانية ، فان السير أوستن تشمبرلن واللورد لويد يكوئنان من الحاسرين في الدور التي يلعبانه فانهما يجلسان إنجلترا في

(١) الأهرام ، ٢٩ يولييه ١٩٢٨ ، لندن . لراسل الأهرام الخاص .

(٢) نفسه ، ٢٩ يولييه ١٩٢٨ ، أوتل جريدة « سكسمان » لندن في ٢٨ يولييه .

(٣) نفسه ٣٠ يولييه ، وال يوليو ١٩٢٨ ، قوال جريدة « شيفله » ومجلة « أوريكان وورلد » .

(٤) الأهرام ، ٥ يوليو ١٩٢٨ ، لندن في ٤ يوليو - لراسل الأهرام الخاص .

مصر على حزاب ، (١) . ولعل هذا الموقف من جانب حزب العمل يتمتع مع محاولته زحزحة المحافظين عن الحكم حتى يتولى هو مقاليد الأمور في إنجلترا - وفلا حدث ذلك في العام التالي - وإن لم يستمر حزب العمال على هذا الموقف عند توليه الحكم .

أما عن الموقف الداخلي في البلاد ، فقد اهتز كيان الوفد الى حد كبير ، وظهرت الأحزاب الأخرى بمظهر العداء له وربما حدث ائتلاف فيما بينه تلك الأحزاب في مواجهته الى الحد الذي سفهت فيه نضاله من أجل الدستور والحياة النيابية ، وقد عبر الحزب الوطني عن ذلك فقال « ونحن وإن كنا نأسف لانصراف الأغلبية الى الحرص على الدستور والمنافعة عنه دون الحرص على القضية الكبرى بحذافيرها ، فإنا نرى ان الحياة النيابية وسيلة لا غاية أو هي بعض الغاية المنشودة ، ونرى الى جانب ذلك ان الانجليز أوشكوا أن تنجح سياستهم في تحويل التيار الوطني الى نزاع حول الحياة البرلمانية وما يستتبعها من قبض على زمام الحكم وتمتع بمزايا النيابية وأبهتها وكفى وما دامت القضية المصرية معلقة وما دام للانجليز سلطان ولهم تدخل وإشراف ظاهر وخفي فإن الحياة النيابية لن تكون كما يجب أن تكون » (٢) . وعلى العموم فقد كثرت المظاهرات بين الوفد وبين خصومه خاصة وأنه كان يدرك تماما أن الأقلية انتزعت حقه في الحكم ، فكانت حملة شديدة ضد خصومه وتصديه لهم عنيفا . وفي وسط ذلك الجو المتهب وجد محمد محمود نفسه حائرا لا يعرف طريقه وماذا يفعل بعد انقضاء مهلة الشهر التي أجل خلالها انعقاد البرلمان - لهذا حاول أن يستميل الوفد ويستقطب بعض غضبه نقاديا لحدوث أزمات عنيفة لا تستطيع وزارته التي لا تستند الى أي سند شعبي مواجهتها ، فعرض على الوفد الاشتراك في وزارته بأربعة وزراء ولكن الوفد - وقد فقد الثقة بهم - رفض ذلك العرض بعد أن تأكد لديه ان الأحرار الدستوريين لا يؤمن جانبهم ، فهم سبق لهم أن لمبوا الدور الأكبر في الاعتداء على الدستور ، ثم ما هم الآن يميلون الكرة . وتقدم محمد محمود بعرض آخر وهو أن ينمقد البرلمان في الموعد الذي أجل اليه (٢٨ يوليو) دون أن تتقدم الوزارة اليه ببرنامجه ودون أن تطرح مسألة الثقة بها حتى تنتهي الدورة الثالثة (٣) . ورفض الوفد العرض الجديد متمسكا بموقفه ورأيه في وزارة محمد محمود ، وقرر متابعة

(١) . لأهرام ٢ يوليو ١٩٢٨ ، لندن في أول يوليو - اقوال جريدة صنداي وركره

(٢) . الإخبار ، ٣٠ يونيو ١٩٢٨ .

(٣) . الأهرام ، ١٠ يوليو ١٩٢٨ .

خطته في مهاجمتها واتصلت لتصرفاتها حتى يزحزحها عن حكم البلاد
ويعيد الدستور والحياة النيابية .

كانت محاولة محمد محمود ضم الوفدين الى وزارته معروفة
انتاشج ، ومن المؤكد أنه كان يعرف ذلك تماما . ولكنه تفرع برفض
الوفد لكي يواصل تنفيذ المخطط الذي رسمه هو والقصر والانجليز ، ففي
١٨ يوليو وقبل أن تنتهي مدة تأجيل انعقاد البرلمان - تقدم الى الملك فؤاد
بطلب حل مجلسي البرلمان ، موضحا ان ما دفعه الى ذلك هو رضى الاعلييه
التعاون معه ، مما أوجد انقسامًا خطيرا في البلاد ، امتدت آثاره الى دوائر
الحكومة والى أفراد الأمة مما أدى الى اضطراب العلاقات بين الطرفين . كما
أشار محمد محمود الى ان حكومته قد حاولت تلافي أسباب هذا الانقسام
والعمل على معالجته فلم تجد لذلك سبيلا الا أن تطلب تعطيل الحياة النيابية
لمدة ثلاث سنوات وحل مجلسي البرلمان بحجة ان وجودهما لا يهيئ للوزارة
العودة بالبلاد الى حالتها الطبيعية ، وتأجيل الانتخابات حتى تتضح ارادة
الأمة على وجهها الصحيح وتمديد قانون الانتخاب (١) . وحاولت الوزارة
تبرير مطالبتها بحل البرلمان وتأجيل الانتخابات رغبة منها في الخلاص من
الوضع القائم « والحاجة الى نظام ثابت مرض يمدد للبلاد وحدتها ويهيئ
لها سبيل معالجة قضية استقلالها على وجه يحقق كامل أمانها » (٢) .
وحررت الوزارة عريضة بهذا المعنى حملت توقيعات من كان موجودا من
الوزراء بالعاصمة . اما من كان متقنيا منهم بأوروبا فقد تقدم بخطاب الى
الملك فؤاد يؤيد مسلك الوزارة في حل البرلمان ، فتقدم نخلة الطيبي وزير
الزراعة وحافظ عفيفي وزير الخارجية بعد عودتهما من أوروبا بهذه
المطالبات الى الملك (٣) . وهكذا أجمع الوزراء على حل مجلسي البرلمان
وتعطيل الحياة النيابية بالبلاد لمدة ثلاث سنوات . وفي ١٩ يوليو صدر
الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ بحل مجلسي النواب والشيوخ وإيقاف
تطبيق بعد مواد الدستور وجاء فيه « ... يحل مجلسا النواب والشيوخ

(١) دار الوثائق القومية : وثائق ما بين الدستور . كتاب خطي من وزارة محمد
محمود بتوقيع الوزراء الى الملك فؤاد بطلب حل مجلسي البرلمان بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٢٨
انظر نص الكتاب الأسفل باللاحق . ملحق رقم (٥) .

(٢) نفس الكتاب السابق .

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق ما بين الدستور . خطابان خطيان من كل من
نخلة الطيبي وحافظ عفيفي الى الملك فؤاد بتاريخ ٢٨ ، ٢٩ يوليو ١٩٢٨ ، انظر الملحق
ملحق رقم (٦) ، ملحق رقم (٧)

ويؤقت تطبيق المادتين ٨٩ ، ١٥٥ من الدستور ، (١) وبناء على ذلك يؤجل انتخاب أعضاء المجلسين وتعيين الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنين من تاريخ أمرنا هذا . وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر في الحالة لتقرير إجراء الانتخابات والتعيين المذكورين أو تأجيلهما زماً آخر . أما السلطة التشريعية في فترة السنين الثلاث المذكورة أو في أي فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات فيستولاها طبقاً لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراشيم تكون لها قوة القانون (٢) .

موقف القوى السياسية والشعبية من الانقلاب

● موقف الوفد :

عمل الوفد جاهدا منذ اقالة وزارة النحاس وما أشيع حوله شخصيا وحول بعض زملائه من اتهامات على تأكيد ثقة جماهيره به وبزعيمه ، فبذل جهودا لدى النواب والشيوخ وأوصى اليهم باستكتاب عرائض في دوائرهم الانتخابية تمبر عن ثقتهم بالوفد وبزعيمه - وقد تزعم هذه الحركة لاستعادة ثقة الجماهير بوفدها كل من أحمد ماهر والنقراشي (٣) . كما لجأ الوفد الى أسلوب آخر غير الاكثار من أسلوب عرائض الثقة ، فقد أوعز الى رؤساء لجانه بالقاهرة والإقاليم بالاكتار من عمل حفلات التكريم للنحاس ، هذا فضلا عن أن هذه الحفلات ستكون فرصة لالقاء خطاب حماسية ضد وزارة محمد محمود في أغلب أنحاء البلاد لاثارة الرأي العام ضدها (٤) . كما حاول الوفد ترويض فكرة أن الانجليز لا يلبثون أن يغيروا موقفهم من الوزارة فيقبلون لها ظهر المجن كما فعلوا مع وزارة زيور من قبل (٥) . وهكذا دأب الوفد على محاولة استعادة ثقة جماهيره التي زعزعته الى حد كبير وثائق قضية سيف الدين ، وأن يؤكد لها أنه لن يعتمد عن الميدان طويلا ، ولم يعدم ومبيلة للتنديد بوزارة محمد محمود والتصدي لها .

(١) تمس هذه اللواد على ضرورة إجراء الانتخابات خلال شهرين على الأكثر في حالة حل مجلس النواب وحل أنه لا يجوز تطيل حكم من أحكام الدستور الا في زمن الحرب ، أو تطيل انعقاد البرلمان متى توفرت شروط انعقاده .

(٢) الوقائع المصرية ، ج ٦٤ غير عادية بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٢٨ .

(٣) د . الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقارير سياسية ، تقرير بتاريخ ٢ يوليو ١٩٢٨ .

(٤) نفسه : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير من حكمدار پوليس مصر الى مدير عموم الأمن العام بتاريخ ٣ يوليو ١٩٢٨ .

(٥) نفس المصدر : تقرير سرى سياسي من حكمدار پوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكي بتاريخ ٩ يوليو ١٩٢٨ .

وقد نجحت محاولات الوفد هذه وأقبلت الوفود على بيت الأمة لإعلان ثقتها بمصطفى النحاس زعيم الوفد وتأيينها للحزب في سياسته ، وأبنت روح التضحية والاخلاص في سبيل صيانة الدستور من عبث العابثين ، فجات وفود من الاسكندرية وبنى سويف والدقهلية خطب فيهم مصطفى النحاس منددا بتصرفات وزارة محمد محمود التي لا تمثل الأمة - في رأيه - بحال من الأحوال وبالتالي لا تهتم بالحياة النيابية ولا بالدستور ، وانما تعمل على العبث بهما (١) . وعندما استوثق الوفد من استرجاعه قسطا كبيرا من ثقة جماهيره اشتد في مهاجمة الوزارة وخاصة بعد حل البرلمان . فقد قوبل تعطيل الدستور وحل البرلمان بالسخط والاستنكار في كافة أرجاء البلاد باعتباره حرمانا للأمة من حقوقها التي اكتسبتها بعد نضال مرير . وكان الوفد أول من عبر عن مظاهر الاحتجاج والاستنكار لما حدث فوجه النحاس نداء الى الأمة في ٢٢ يوليو دعاها فيه الى النضال من أجل دستورها وحريتها وحياتها النيابية ، وحاول استثارة حماسة جماهيرها لاطهار تمسكهم بالدستور وقد جاء في النداء ما يلي « ان الدستور قائم طالما انكم تريدونه ، محترم اذا كنتم أنتم تحترمونه ، فكونوا واثقين من حقكم تقتكم من أنفسكم ، ذاكرين دروس نهضتكم فليست هذه المحنة مهما اشتدت باتسى مما رأيتم في أيام الأحكام العرفية الانجليزية » . كما حاول الوفد في ندائه أن يستعيد التلاحم الذي كان قائما بينه وبين الجماهير . فذهب الى أن « وقدكم الذين زعموه فئة قليلة ، وخصصوا مع ذلك لمحاربته سنوات طويلة ، انما هو رمز ارادتكم ، وصوت نهضتكم فلو يهزم أبدا وان تألبت عليه قواتهم اذ الوفد أمة لا نفاذ لرجائها وسيبقى الوفد رافعا علم الجهاد كما رفعه سعد من قبل عاليا ظهورا ، فما كفاح اليوم الا ذلك الكفاح القديم قد تجدد لتخليص الدستور من أيدي الرجعيين » (٢) . وهكذا ألقى الوفد القفاز في وجه وزارة محمد محمود وسعى الى إثارة الجماهير ضلعا .

● موقف الحزب الوطني :

لم يسع الحزب الوطني رغم ما كان بينه وبين الوفد من خصومة الا الاحتجاج على تعطيل الدستور . فأصدر في ٢٦ يوليو بيانا مسببا جاء فيه « لم يكن الدستور منحة فتسترد وقد بذلت فيه الأمة أنهار النداء والمال وجاهلت الأمة لاسترداده الأعوام الطوال . فكم يكون حكم التاريخ قاسيا على إبن من أبناء هذه الأمة مد يده بسوء الى ذلك

(١) الأحرار ، ١٧ يوليو ١٩٢٨ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ج ٧ ص ٥٨ - ٦٠ .

الدستور ، (١) . وختتم الحزب بيانه بدعوة الأمة المصرية الى جمع كلمتها وتوحيد صفوفها والعمل على استخلاص دستورها (٢) .

● توقف الانجليز :

أما الحكومة البريطانية فرغم ما صرحت به مرارا من انها لا دخل لها بما حدث في مصر ، فقد ادلى تشمبرلن وزير خارجيتها بتصريح في مجلس العموم دل على اقرار السياسة البريطانية لهذا الانقلاب فقال : « لم جعل الدستور بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من حق ملك مصر والشعب المصري ، وعندما تسلمت بريطانيا لما رأت عزم الحكومة منصرفا الى اجازة قانون يهدد الأمن والنظام لم تكن تعتمد الا على هذا التصريح أيضا لن تسمح لأي سلطة سواء كان هناك دستور أم لم يكن هناك دستور أن تهمل التحفظات التي أشار إليها التصريح..... فمعها كان نوع الحكومة التي يختارها الملك وشعبه فيجب عليهم أن يضعوا في حسابهم هذه التحفظات ، ويمطوا بشأنها الترضيات اللازمة الى أن يحين الوقت الذي يستمدون فيه لأن يفقدوا معاهدة مع إنجلترا » (٣) . وجرى محاولة تنفي لتدخل إنجلترا في الأمر على اعتبار انها لا تهتم بشئ سوى الحفاظ على التحفظات الأربعة وقد عبرت إحدى الصحف عن ذلك بقولها : « على انه لا يهم الحكومة البريطانية سواء من الوجهة القانونية أو الرسمية اذا كان الدستور المصري قد انتهكت حرمة ولا يهملها لأية غاية انتهك وان الحكومة البريطانية لا تهتم بالتجربة التي يقوم بها محمد محمود باشا الا اذا مست هذه التجربة في وقت من الأوقات تحفظا من التحفظات الأربعة . وتوجد في دور الحكومة رغبة جليلة صادقة في عدم الاشتراك في أي رأى يتعلق بالأمر » (٤) . وتعلق الجريدة على ذلك الموقف من جانب الحكومة البريطانية بقولها : « ومع ذلك من دواعي الدهشة أن ترضى الحكومة بالتمسك بموقفها الرسمي وعدم الاكتراث بشئون مصر الداخلية ، لانه ما دام الوفد عتمتما بالأغلبية وما دامت الحياة النيابية معطلة في مصر ، فان التأثيرات السياسية تميل الى اتباع طرق العنف والشدّة ، والواقع انه لا يتوقع أحد ممن يؤمنون بالحقائق أن يتقبل الوفد في صمت وسكون

(١) عبد الرحمن الراعي : المرجع السابق ج ٢ ص ٥٤ - ٥٧ .

(٢) نفسه ، ص ٥٧ .

(٣) نفسه ، ص ٥٣ .

(٤) الأهرام ، ٢١ يوليو ١٩٢٨ لندن في ٢٠ يوليو احوال جريدة « لانتاستر

جاردنيان »

نكتل من اشكال الحكم القهرى مدة ثلاث سنوات « (١) - وعن الواضح ان تلك الصحيفة تنمى على الحكومة البريطانية موقفها وكذلك تتنبأ مقدما بموقف الوفد - ولم تكن تلك الجريدة وحدها هي التي تنبأت بموقف الوفد ، بل اجتمعت معظم الصحف البريطانية على ذلك وتنبأ بعضها بان الوفد سيأتى بما يخل النظام (٢) - ورأى البعض الآخر اقرار الانقلاب الذى حدث مستنثا في ذلك على ان الوفد عندما يكون في المعارضة لا في الحكم فإنه يكون « قوة مفسدة » في البلاد - وهكذا فان « القرار الخاص بحكم البلاد من دون برلمان أمر يكاد يكون لا مناص منه لانه متى حبطت الوسائل الدستورية المعتادة ، فان الحكم المطلق يصير البديل الوحيد للفوضى » (٣) - عبرت الصحف الفرنسية عن رأيها في حل البرلمان ، فنبهت الى خطورة الحالة الناجمة عن هذا الاجراء ملمحة الى الاسباب الكامنة وراءه من حيث أن محمد محمود لم يتمكن من نزع سلاح المعارضة الوطنية فوجد نفسه في مأزق لا منفذ له ، لأن مجلس النواب سيقترح ضده حتما اذا تقدم اليه - ومن هنا لم ير الملك وسيلة غير حل البرلمان - كما لمحت الى أن المقامات السياسية وجبت في الانقلاب « مقدمة لمشاكل جديدة تحول دون استمرار الأمة في سيرها السلمي نحو الاستقلال » (٤) - وقد انقسمت الصحف الفرنسية الى فريقين أحدهما مؤيد للانقلاب على الدستور ومقررا حدث من اجراءات تعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات والآخر معارض ويحمل بريطانيا المسؤولية .

وزارة محمد محمود والحريات :

وليت وزارة محمد محمود الحكم وهي تترك تماما انها غير ممثلة للأمة ولا هي وليدة ارادتها ، فاعتزمت أن تطفى في الحكم رغم ارادة الشعب ، وفي سبيل ذلك عطلت الدستور ، ولجأت الى سياسة الاضطهاد واهداد الحريات لتثبيت مركزها المتداعي ، مما أطلق عليه أنصارها اسم « اليد الحديدية » ومن مظاهرها منع اجتماعات المعارضة (٥) - وعندما ارادت حكومة محمد محمود التصدي للوفد ، قامت بضربه في الهيئات

(١) الأحرار ، ٢٨ يوليو ١٩٢٨ .

(٢) نفسه ، ٢٦ يوليو ١٩٢٨ ، لندن في ٢٠ أقوال جريدة « الدليل اكسبريس » .

(٣) نفسه ، لندن في ٢٠ أقوال جريدة « سكسيمان » .

(٤) نفسه ، باريس في ٢٠ أقوال جريدة « اليتي ياريزيان » .

(٥) عبد الرحمن الرافعي : للرجع السابق ج ٢ ، ص ٧٠ .

والطبقات التي تؤيده ، فقد أصدرت أوامرها الى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة في محاولة من جانبها لعزلهم عن الحركة الوطنية ، ومن خالف أوامرها كان عرضة للعزل من وظيفته (١) . كما حاولت الوزارة عزل الطلبة عن الحركة الوطنية فأصدرت في ١٠ مارس ١٩٢٩ مرسوما بقانون بحفظ النظام في معاهد التعليم ، يعاقب على دعوة طلبة المدارس أو الكليات الى القيام بمظاهرات أو الامتناع عن تلقي الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانضمام اليها أو الى حضور اجتماعات سياسية ، أو الاشتراك للطلبة أو الانضمام اليها أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو احتجاجات موجهة الى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية (٢) . كما أصدرت الوزارة قانونا جديدا لتأديب المعلمين ووسمت من سلطات المديرين والمحافظين وحكامى البوليس ، وأبقتهم انهم غير مسئولين عن أعمالهم الا أمامها (٣) . وأعادت العمل بقانون المطبوعات الصادر في عام ١٨٨١ ، والذي يجيز تعطيل الصحف وانهاها اداريا . واستنادا الى هذا القانون ألقت رخص مائة صحيفة وعطلت كثيرا من صحف المعارضة ، فعطلت جريدة « البلاغ » ومجلة « روز اليوسف » أربعة أشهر ، وجريدة « وادى النيل » تعطيلاً نهائياً وأنذرت جريدة « الأهرام » وجريدة « لا باترى » الفرنسية وجريدة « كوكب الشرق » ثم عطلت نهائياً « كوكب الشرق » و « الوطن » و « الأفكار » و « روز اليوسف » (٤) . كما أصدرت القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٩ بتشديد أحكام قانون الاجتماعات بما لم يكن يحلم به الانجليز انفسهم وذلك تضييقاً لحق الاجتماع ، واستخدمت أساليب الضرب والسحب والايذاء فى قمع حركات المقاومة (٥) . وقد أسفرت هذه الاجراءات التى اتخذتها الحكومة عن اشتداد الجماهير فى التصدى لها ومقاومتها والكفاح من أجل الدستور والحياة النيابية .

(١) عبد الرحمن الرافى فى المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٧١ .

(٢) ص ٧١ - ٧٢ .

(٣) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٨٨ .

(٤) عبد الرحمن الرافى : المرجع السابق ، ص ٧٠ .

(٥) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٨٨ .

منع الحكومة انعقاد البرلمان وإصرار النواب على عقده :

وعندما تلى مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر في جلسة مجلس النواب في ٢٨ يوتية ١٩٢٨ جاء في قرار المجلس انه « يؤجل انعقاد المجلس شهرا على أن يعقد من تلقاء نفسه في الساعة السادسة من مساء يوم السبت ٢٨ يوليو » (١) . ولما كان النواب والشيوخ يعتبرون مرسوم حل البرلمان باطلا فقد اعتموا عقد البرلمان في داره في الموعد المحدد ، وقد قرروا ذلك في اجتماع عقده بالنادي السعدي يوم ٢٤ يوليو ، وقد جاء بقرارهم « ومن حيث ان هذا القرار ما زال قائما ولا يؤثر فيه ما أقدم عليه الوزراء من استصدار الأمر بحل المجلس وتعطيل بعض مواد الدستور لان ذلك باطل بطلانا أصليا لمخالفته للدستور البلاد » ومن حيث أننا أقسمنا اليمين على احترام الدستور الذي هو حق الأمة المقدس ، لذلك سيجتمع المجلسان في يوم السبت ٢٨ يوليو ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء تنفيذا لأحكام الدستور » (٢) . وقد وقع معظم النواب والشيوخ ذلك القرار وأعلنوه للأمة ، وقرروا الوصول الى غايتهم سلميا دون حدوث صدامات بينهم هم وجامعهم وبين سلطة الوزارة ، خاصة وان تلك الرغبة في عقد البرلمان كان يحول دونها اغلاق الحكومة أبواب قاعتي مجلس النواب والشيوخ التي ختمت بالجمع الأحمر وتسلمها مفاتيحها . فاتفق في اجتماع ٢٤ يوليو على أن يطلب ويصا واصف باعتباره رئيس مجلس النواب ، ومحمود بسيوني باعتباره وكيل مجلس الشيوخ - اذ بقي منصب رئيس المجلس شاغرا بعد وفاة حسين رشدي - الى محمد محمود باعتباره وزير الداخلية أن يسلمهما مفاتيح البرلمان وفرض الجمع عن أبوابه وقد كتب كل منهما خطابا له بهذا المعنى (٣) .

وكان رد وزارة محمد محمود على طلب رئيس مجلس النواب ووكيل مجلس الشيوخ ، أن حشمت قوات البوليس والجيش واتخذت جميع التدابير التي تكفل عدم اجتماع مجلسي البرلمان في دورهما فقد أقفلت جميع الطرق المؤدية الى دار البرلمان ، ثم بنت العيون والارصاد للتجسس على المكان الذي يختاره أعضاء البرلمان للاجتماع فيه لمنع ،

(١) مضايك مجلس النواب عام ١٩٢٨ ، جلسة ٢٨ يوليو ١٩٢٨ ، ص ١٥٧٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي : للرجع السابق ج ٢ ص ٦٠ .

(٣) نفسه ص ٦٠ - ٦١ .

ولكنها لم تهتد اليه (١) . وعندما لم ترد الحكومة على الخطابين مسالفي الذكر ، توقع النواب والشييوخ أن تحض الوزارة في خطبتها متحديه ايرادتهم فتعمل على منع الاجتماع بالقوة . واتخذ النواب قرارا بضرورة سلوك خطة سلمية تتيح لهم عقد البرلمان دون الاصطدام بقوى الحكومة . فانتخب أعضاء مجلس النواب الوفديين نائباً عن كل مديرية أسروا اليه بأن مكان الاجتماع سيكون دار مراد الشريمي (٢) . وفي هذه الحالة أمكن النواب أن يفوتوا على الحكومة خطتها الخاصة بمقاومة عقد البرلمان وظل أمر مكان الاجتماع سرا لدى عدد قليل من النواب ، واستطاع كل منهم أن يصطحب معه نواب مديريته الى دار الشريمي وإن لم يكن عدد النواب الذين حضروا كبيرا ، وذلك بسبب الطريقة التي اتبعت في ابلاغ النواب بكان الاجتماع وما يحيط به من سرية تامة ، هذا فضلا عن أن وزارة اليد الحديدية « قد بذلت الكثير من المجهود لاحتباط فكرة اجتماع البرلمان في أي مكان ، خاصة وأن محمد محمود كان أحد أبطال اجتماع الكوتنتنثال عام ١٩٢٥ فكان على علم ببعض التدابير التي تتخذ في تلك الأحوال . وعلى الصوم فإن هذه العوامل مجتمعة لم تساعد على أن يحضر الاجتماع عدد كبير من النواب . ويشير أحد التقارير الى أن عدد الحاضرين كان سبعين نائبا (٣) . وفي نفس الوقت يشير الى النواب أنفسهم ذكروا عقب الاجتماع ان عددهم كان ١٧٥ نائبا (٤) . وعلى الرغم من التفاوت الهائل بين الرقمين فمن الواضح ان كاتب التقرير يحاول تبسيط الأمور والاستهانة بشأن الاجتماع فيذكر ان عدد النواب لم يشكل أغلبية . في حين ان النواب أنفسهم يشيرون الى انهم أغلبية المجلس . ومهما يكن عدد النواب ، فقد كان ذلك الاجتماع تاريخيا مما أعاد الى الأذهان تجربة الكوتنتنثال عام ١٩٢٥ ، فقد اجتمع مجلس النواب برئاسة وصفا واصف وسكرتارية يوسف الجندي وعبد الرحمن عزام . وقرر النواب ان البرلمان قائم وأن الوزارة فائرة على الدستور وأعلنوا عدم تقبلهم بها واصدروا بذلك قرارا تاريخيا ينم عن تمسك الوطنيين بحقوقهم وحقوق الأمة جاء فيه « نظرا لأن الحكومة حالت بقوة الجيش والبوليس دون

(١) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير رقم ٩٤٢ بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٢٨ .

(٣) نفس التقرير السابق .

(٤) نفس التقرير السابق .

اجتماع البرلمان في داره ، اجتمع كل من مجلس الشيوخ والنواب بدار آل الشريعي وصادق كل منهما على ما يأتي : لقد جاهد الشعب المصري من نصف قرن مضى في سبيل الدستور الذي هو حقه المقدس حتى ناله وبينما ظل السلام يرفرف على الأمة اذ يبضعه اشخاص هم اعضاء الوزارة الحالية يقومون في ١٩ يوليو ١٩٢٨ بشورة على دستورها وأنظمتها ويحدثون انقلابا خطيرا في حياتها السياسية والاجتماعية فعطوا الدستور وعطوا البرلمان وقضوا على الحريات التي كفلها الدستور واغتصبوا سلطة التشريع واعلنوا في البلاد حكم ارباب الرقاب واستبداد وحالوا بين البرلمان وبين الانعقاد في داره ، (١) . كما أشار القرار الى عدم دستورية حل المجلسين واعتبر أمر حله باطلا بطلانا أصليا وذلك لان مجلس الشيوخ لا يجوز حله مطلقا (مادة ٨١ من الدستور) ومجلس النواب لا يكون حله صحيحا الا اذا كان الأمر الصادر بحله مشتملا حتما على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين . كما أشار القرار الى أن تعطيل البرلمان مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مخالف للمادة الأولى من الدستور . وفي ختام القرار قرر المجلس ما يأتي :

أولا - ان البرلمان قائم وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور .
ثانيا - يقرر المجلس ان هذه الوزارة فائقة على الدستور ويعلم عدم الثقة بها ووجوب تخليها عن الحكم .

ثالثا - ان كل تشريع تستعمله هذه الوزارة يقع باطلا .
رابعا - ان كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقيات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها يعتبر باطلا وغير ملزم للأمة .

خامسا - يؤجل المجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته الى السبت الثالث من شهر نوفمبر ١٩٢٨ (٢) .

واتخذ مجلس الشيوخ نفس القرار وان لم ينص على عدم الثقة بالوزارة التي هي من اختصاص مجلس النواب وحده ، وانما نص على عدم تأييد المجلس للوزارة . وفي نهاية جلسة المجلسين أقيم النواب

(١) عبد الرحمن الرافعي : للرجع السابق ج ٢ ، ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢) نفسه ، ص ٦٦ .

والشيوخ الذين على أن يحافظ كل منهم على الدستور ويدافع عنه بطل.
ما أوتى من جهد وعزم (١) . فكان ذلك أولى الخطوات التي اتخذها
الوطنيون للدفاع عن دستورهم والتصلب لوزارة « اليد الحديدية » .

سفارة الوفد الى أوروبا :

منذ بداية انقلاب محمد محمود والوفد يسمى لمناوأة الوزارة في كل
مكان ، فبعد أن استرد ثقة جماهيره به ، عمل على أن يكسب الرأي العام
الأوروبي عامة والبريطاني خاصة الى صف قضية الديمقراطية في البلاد .
فالى جانب الدكتور حامد محمود الذي كان موجودا في إنجلترا في ذلك
الوقت ، قرر الوفد أن يرسل بعض أعضائه للحاق به للقيام بدعاية واسعة
النطاق والتنديد بتصرفات المندوب السامي جورج لويد توطئه لاستبداله
على اعتبار أن جميع الأزمات التي مرت بها البلاد - وعلى رأسها استقالة
وزارة النحاس وتعطيل البرلمان - كانت بفعل تدبيره (٢) .

ركز الوفد أهمية كبرى على النشاط الدعائي له في أوروبا ،
فعندما كان الدكتور حامد محمود يلندن زوده الوفد بببالغ كبيرة . من المال
للقيام بدعاية كبيرة هناك . ولكنه لم يستطع النشر في الصحف البريطانية
ولهذا قرر نقل نشاطه الى باريس (٣) . ولم يفت ذلك الموقف من جانبه
الصحافة البريطانية في عضد الوفد فقرر إفاد مكرم عبيد سكرتيره
العام ليحلق بالدكتور حامد محمود في لندن ويشترك معه في القيام
بحملة دعائية واسعة النطاق وقد سافر مكرم عبيد يوم ٤ أغسطس
١٩٢٨ ولكنه لم يصل الى إنجلترا الا بعد أن مر ببرلين ليكسب لصف
الحياة النيابية في مصر قرارا من مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد
هناك في شهر أغسطس (٤) . وكانت مصر قد قررت الاشتراك في ذلك
لتؤتمر قبل حدوث الانقلاب ، ولكن عندما تقرر افتتاحه كان الدستور
مغتلا ورغم ذلك فقد قرر ممثلو مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ

(١) عبد الرحمن الراعي ، المرجع السابق ج ٢ ، ص ٦٦ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسي
من حكمدار پوليس مصر الى كبير الامناء بالقصر الملكي بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٢٨ .

(٣) نفسه ، تقرير سرى سياسي من حكمدار پوليس مصر الى كبير الامناء بالقصر
الملكى بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٢٨ .

(٤) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩٣ .

الممثل حضوره ، فحضره عن النواب أيضا واصف رئيس المجلس ومكرم عبيد ومحمد صبرى أبو علم وأحمد حافظ عوض ، وحضره عن الشيوخ مراد الشريعى وكامل صدقى وعلوى الجزائر والدكتور عبد الحميد فهمى ، فدافعوا عن حق الأمة فى الدستور (١) . وقد ألقى مكرم عبيد خطبة طويلة فى المؤتمر ضمنها اقتراحا ليوافق عليه المؤتمر يقضى « باستنكار الديكتاتورية التى تحميها الحراب البريطانية فى مصر » ، وقرر المؤتمر « استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى الى إيقاف النظام البرلماني ، وإن كل تعديل للنظام البرلماني لا يمكن قبوله إلا اذا كان جاريا طبقا للقواعد التى يقرها نفس دستور البلاد » (٢) . ومن الواضح ان صدور هذا القرار هو بمثابة الادانة العالمية للانقلاب واستنكار حدوثه ، وإن لم يشر الى الحراب البريطانية رغم ان التشهير ببريطانيا قد وقع فعلا فى أوسع المجالات السالبة .

وعلى أى حال فقد وصل مكرم عبيد الى إنجلترا ليقود حملة دعائية نشطة استهدفت:

أولا - الدفاع عن الحياة النيابية ، وتقنين الحجب التى ساقها محمد محمود لتعطيلها .

ثانيا - التشهير والتنديد بحكومة محمد محمود أمام الراى العام البريطانى .

ثالثا - اقناع هذا الراى العام البريطانى بمسئوليته عن قيام الحكم الأوتوقراطى فى مصر .

رابعا - إزالة أى شك تبادر الى الأذهان فى تطرق الضمف الى الوفد بعه وفاة سمعه زغلول واقناع الراى العام البريطانى بان تجاهل الوفد سوف يزيد حل المسألة المصرية صعوبة .

خامسا - قطع الطريق أمام محمد محمود حتى لا يتمكن من إبرام معاهدة مع بريطانيا باسم الشعب المصرى (٣) . وفى لندن قد اتبع مكرم عدة أساليب لتحقيق هذه الأهداف منها الكتابة فى الصحف ، والقاء الخطب فى الاجتماعات التى تعقد لهذا الغرض ، والاتصال بأعضاء مجلس

(١) عبد الرحمن الراعى : المرجع السابق ج ٢ ، ص ٦٧ .

(٢) عيد التظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩٢ .

(٣) نفسه ، ص ٦٩٤ .

العموم البريطاني ثم القيام بالمظاهرات المنظمة في لندن . ولعل هذه الأساليب لم يكن من بينها الاتصال المباشر بالحكومة البريطانية وإنما كانت محاولات لاقتناع الرأي العام البريطاني وتحريره للضغط على حكومته كي تتخلى عن الحكم القائم في مصر ، وتمددت محاولات ملزم لامتناع الرأي العام فكتب مقالا تندد فيه بتصرفات وزارة محمد محمود وألقي بالمسئولية على عاتق الحكومة البريطانية فقال « ان الشعب المصري يعتقد ان جانباً كبيراً من تبعة هذه الأمور كلها تقع على عاتق انجلترا ، لان الوزارة المصرية لا تجرؤ على احداث انقلاب كهذا لو لم تكن مرتكنة على تأييد القوات البريطانية ، وكل انسان في مصر يعرف ذلك » . ومن ثم أكد مكرم على استحالة هدم الوفد وتندد بالسياسة التي لا تحقق الا الضغينة والبغضاء وتزيد حل المسألة المصرية بصعوبة (١) . ومن ناحية أخرى شرع مكرم يجرى اتصالات بأعضاء البرلمان البريطاني وعلى الأخص أعضاء حزب العمال المستقل ، مما يدل على أمل المصريين في أن يحصلوا من حزب العمال على شيء برغم سابق تجربتهم معه في وزارة سعد . وعلى العموم استطاع مكرم أن يحضر اجتماعا عقده فرع الحزب في لندن وخطب فيه مدافعا عن مصر ، ثم أعقب ذلك الاجتماع توجيه عدة أسئلة في مجلس العموم من جانب المعارضة الى وزير الخارجية كي يدل للجلس ببيان عن دور بريطانيا في الانقلاب الأخير في مصر ، وكان من نتيجة ذلك أن تألفت لجنة داخل مجلس العموم من جميع الأحزاب برئاسة اللورد بنتنك Bentinck للناية بالمسألة المصرية (٢) .

وهكذا استطاع وفد العناية في أوروبا عامة وفي لندن خاصة أن يحقق كسبا للقضية الوطنية فقد أثار قطاعا من الرأي العام البريطاني لا يستهان به ضد الحكومة البريطانية وتبيل ذلك في مناقشات مجلس العموم البريطاني التي بلغت حد توجيه الاتهام للحكومة البريطانية بأنها مسئولة عن الديكتاتورية القائمة في مصر . كما استطاع الوفد أن يسعى الى تدبير المظاهرات في لندن ، ففي أثناء زيارة الملك فؤاد ومحمد محمود لها ، دبر عقد اجتماع لثلاثين عضوا مصرياً في بريطانيا والبلاد الأوربية تقرر فيه رفع عريضة الى الملك بطلب إعادة الحياة النيابية ، ثم خرج المجتمعون وعددهم ٨٧ وركبوا عددا من السيارات سارت بهم في شوارع لندن الرئيسية في شكل مظاهرة الى المقوضية المصرية يحملون

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩٤ - ٦٩٥ .

(٢) نفسه ، ص ٦٩٥ .

لافتات كتب عليها « مصر تحتج على تعطيل البرلمان » و « وزارة محمد محمود لا تمثل الشعب » . ثم قدم مندوبوا جمعيتي لندن وباريس العريضة الى رجال المفوضية لتقديدها الى الملك (١) . وعلى العموم فقد نجحت سفارة الوفد الى اوربا مما شجعه على تنظيم حركة في جميع المديرات لارسال وفود الى الاسكندرية لاستقبال العائدين من اوربا الذين حضروا تمثيل مصر في المؤتمر البرلماني الدولي (٢) . كذلك أعلن الوفد عن تنظيمه لحفله كبرى تقام في مدينة الاسكندرية بعد وصولهم مباشرة احتفاء بهم وتصيرا عن فرحة الوفد ومن خلفه الجماهير بهذا النصر الذي حققوه لصالح قضية الديمقراطية وصيانة الحياة البرلمانية .

وفي الداخل لجأت صحف الوفد الى وسيلة فعالة لمناوأة وزارة محمد محمود فدعت الجماهير وعامة الشعب للامتناع عن دفع الضرائب (٣) . ونتيجة لما اتخذته الحكومة من اجراءات ضد الصحافة وتعطيلها وضد حرية الاجتماع وكبت الحريات انتشرت الاجتماعات السرية وتفشى طبع المنشورات الثورية التي كان يحملها رسل الوفد لتوزيعها (٤) . وفي نفس الوقت الذي ساد فيه النضال السري ضد وزارة محمد محمود ، لجأ الوفد الى وسيلة أخرى علنية ، فقد حاول استخدام جرائد بعض الدول العربية بعد تكميم افواه الصحافة في مصر ، فقام بدعاية واسعة النطاق في جرائد لبنان وفلسطين وسوريا ضد وزارة محمد محمود . وقد كان لصحف تلك البلاد مراسلون في القاهرة استطاع كتاب الوفد أن يتصلوا بهم ليرسلوا الى صحفهم ما يرى الوفد نشره ضد الوزارة ، كذلك حاول الوفد - بعد تعطيل جرائده اليومية نهائيا - اصدار جريدة يومية أخرى كانت متوقفة عن الصدور ، وقد حاول كل من توفيق دياب ومحمود عزمي اصدارها ولكن تبين لهما ان وزارة الداخلية قد ألغت رخص كل الجرائد اليومية التي لا تصدر بانتظام (٥) .

(١) عبد العظيم وحسان : المرجع السابق ، ص ٦٦٦ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين - تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسي من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكي بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٢٨ .
(٣) الاحرام ، ٢٢ يوليو ١٩٢٨ لندن في ٢١ - من حديث محمد محمود لمراسل جريدة « التايمز » بالاسكندرية .

(٤) عبد العظيم وحسان : المرجع السابق ص ٦٩٢ - ٦٩٣ .

(٥) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين - تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسي من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكي بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٢٨ .

ولم يقتصر تكميم أفواه الصحف على الصحف المصرية بل امتد الى بعض الصحف الأوروبية ، ويشير الى ذلك أحد تقارير المفوضية الملكية المصرية بجنتيف مؤكدا ما حاولته الحكومة بكل أجهزتها من علم التعرض للانقلاب الذى حدث أو التهديد به داخليا وخارجيا فقال التقرير « ... أما الحالة بمد صلور الأمر الملكى بتأجيل البرلمان ، فانى عملت كل اللازم هنا مع جميع الجرائد بأن تكون فى حيز الاعتدال وفملا حصل ما رجوته ولم يحصل أى شئ» مطلقا يحقق أى مسعى يراد منه تغيير الحقيقة ، أو يحقق أى غرض يراد منه بيان ان التأجيل فى غير محله (١) . وربما أشار ذلك التقرير الى بعض المحاولات التى بذلت للنشر فى جرائد جنتيف لمهاجمة الانقلاب ، ومن المحتمل أن تكون سفارة الوفد الى أوربا قد حاولت وتصلت لها المفوضية الملكية المصرية بجنتيف . وعلى العموم فإن محاولة الوزارة اخفاء مخازيها امتدت الى خارج مصر ، وإن كنت أعتقد انها لم تحقق نجاحا يذكر فى هذا الشأن فحرية الصحافة مكفولة فى أوربا ، ولكنى أعتقد انها نصحت فى فرض سياسة الارهاب واتخاذ المعارضين بالشدّة والحزم أكثر مما يتطلبه الموقف .

الوفد والقصر :

وحين أخفقت الجهود التى بذلها الوفد فى مختلف المجالات لجأ الى التقرب من القصر . فعند بداية الانقلاب والوفد وجماعه يرون ضرورة الرجوع الى القصر للاستنكار والاحتجاج على تعطيل الحياة النيابية فى محاولة منه لتخفيف حدة التوتر القائم بينهما (٢) . وذلك رغم ما بين الطرفين من علاقات سيئة . وقد أكد فتح الله بركات - أحد أقطاب الوفد على أيام سعد زغلول - على ضرورة تحسين العلاقة بالقصر فقال « والرأى عندى ان الوفد لا تقوم له قائمة ما لم يحسن صلاته بالعرش ويزيل الأثر السيء الذى تركته بعض الآراء المتطرفة فى مهاجمة صاحب التاج الذى يجب أن يكون مقلسا . ولست أراى بحاجة الى التدليل بالفائمة الكبرى التى يجنيها الشعب من اخلاص أحزابه للسدة الملكية » (٣) . وعلى كل

(١) « الوثائق القومية » ، تقارير سياسية ، تقرير من جنتيف دون توجيه بتاريخ

٣ سبتمبر ١٩٢٨ .

(٢) عبد العظيم رضان : المرجع السابق ص ٦٨٨ .

(٣) « دار الوثائق القومية وثائق ما بين » ، تقارير الأمن العلم ، تقرير بدون توجيه

بتاريخ ١٧ يناير ١٩٢٩ - وحقق به نص حديث فتح الله بركات مع مراسل جريدة « قس العرب » الذى تضمن فى معلق .

حال فسواء كانت تلك رغبة الوفد أم ان فتح الله بركات كان يعبر عن وجهة نظره هو ، فان واقع الأحداث التالية يوضح ان الوفد لجأ الى هذا الأسلوب دون اقناع كامل من جانبه مما يوضح ان الوفد لم يترك سبيلا لمناوأة الوزارة والدفاع عن قضية الحياة النيابية والمستور الا واتخذته .

ومما يوضح ان الوفد كان يبدل مساعيه لدى القصر على كره منه هذه الواقعة التي يرويها أحد التقارير . فقد ظهرت فكرة التوجه الى ساحة الملك من جانب بعض النواب الوفديين بطلب عودة الحياة النيابية ، ولكن تلك الفكرة لقيت معارضة من النحاس باشا زعيم الوفد - ويصور هذا التقرير ذلك بقوله « منذ ثلاثة أسابيع اجتمع كل من يوسف رشاد باشا وعشرة من أعضاء الوفد والنواب والشيوخ السابقين لدى دولة مصطفى النحاس باشا في بيت الأمة ، وقد اقترح رشاد باشا ان يؤلف وفد من الشيوخ والنواب يحمل عريضة لحضرة صاحب الجلالة الملك موقعة من سائر النواب والشيوخ والوزراء الوفديين السابقين يلتصقون من جلالتهم إعادة النظر في مرسوم حل البرلمان والنظر في إعادة الحياة النيابية ٠٠٠ وان الذين يقومون على هذه العريضة هم من رعايا جلالتهم المخلصين وانهم اذا كانوا قد تحلوا مرسوم الحل باجتماعهم مرتين فانما كان تحديدهم موجها للوزارة التي أشارت على جلالتهم بتعطيل الحياة النيابية » (١) . وقد أحدث ذلك الاقتراح الذي تقدم به يوسف رشاد تقاسما في الرأي ، فقد أيده البعض وعارضه البعض الآخر (٢) . فقد عارضه النحاس على أساس أن « عملا كهذا يعد طرد زعيم الوفد وزملائه من الحكم ، وما جرى حتى الآن لا يمكن بعده أن يتوجه الوفديون نحو القصر ، الذي لم يكلف حتى مدير الغربية بتعزيتهم في وفاة والدته » . وبعد نهاية الاجتماع توجه النحاس الى النادي السمعي حيث التقى بعدد من النواب والشيوخ فأبلغهم بما دار بينه وبين يوسف رشاد الذي كان قد أصر على عرض الأمر على « أم المصريين » السيدة صفية زغلول ،

(١) دار الوثائق القومية ، وثائق عابدين ، تقارير الأمن تقرير بدون توجيه بتاريخ

٨ ديسمبر ١٩٢٨ .

(٢) كان المؤيدون كل من يوسف رشاد ، اللواء علي فهمي ، الشيخ أحمد أبو مديرة والشيخ محمد قنار وكان المعارضون كل من فخري عبد النور ومحمد صبري أبو علم والقرافي دراعب اسكندر وعبد الحميد البنان .

فأخبرته ان من رأيها ألا يظهر الوفد بمظهر العداء للنصر (١) . ورغم الانقسام الذى أحدثه هذا الاقتراح فى صفوف الوفد ، فإنه لم يؤثر على فضاله خاصة وقد تجلت براعة زعيمه النحاس باشا وزميليه فى قضية الوثائق .

الوفد وحكم البراءة فى قضية الوثائق :

كانت وزارة محمد محمود قد أقدمت فى ٨ ديسمبر ١٩٢٨ على إحالة مصطفى النحاس ووصى واصف وجعفر فخرى الى مجلس تاديب المحامين ، بدعى اخلالهم بشرف مهنتهم لاتفاقهم فى ١٧ فبراير ١٩٢٧ مع والدته أحمد سيف الدين على اتصاف باهظة لرفع الحجر عنه وتسلم أملاكه ، واتهمتهم الحكومة بالمبالغة فى الاتصاف ، وإن الاتفاق روعى فيه ما لهم من المراكز السياسية وما لهم من النفوذ . وعلى كل حال فقد نظرت القضية أمام مجلس التاديب وكان مؤلفا برئاسة حسين درويش باشا وكيل محكمة الاستئناف وعضوية كل من محمود سامى ، وبهى الدين بركات ، وعبد الحكيم عسكر المستشارين بالمحكمة وعبد الحائق عطية المحامى . مندوبا عن نقابة المحامين . وقد ترافع عن النحاس وزميليه كل من مكرم عبيد ، حسن صبرى ، محمد نجيب الترابلى ، محمود بسيونى ، سلامة ميخائيل ، محمد يوسف وكامل صدى . وأصدر المجلس حكمه ببراءة النحاس وزميليه فى ٧ فبراير ١٩٢٩ وأثبت المجلس فى أسباب حكمه تزيف بعض عبارات الترجمة العربية التى نشرت لبعض الوثائق المحررة أصلا بالتركية ، وتصيد الشهود فى القضية ليشهدوا زورا لصالح الاتهام (٢) .

أثار ذلك الحكم قلق الوزارة على مصيرها فقد كان ادانة لها على تصرفاتها وعلى مبررات قيام حكمها ، وكان من نتيجته أن استعاد الوفديون ثقتهم بأنفسهم وثقة جماهيرهم بهم مما أدى الى اشتدادهم فى موقفهم من تلك الوزارة . وعلى العموم فقد أثار ذلك الحكم غضب الوزارة وقلقها فاصدرت فى ٢٤ فبراير ١٩٢٩ مرسوما بقانون بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماة ، فجعلت محاكمة المحامين من اختصاص محكمة النقض والابرام بصفة مجلس تاديب بدلا من هيئة التاديب التى كانت مؤلفة

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العلم ، تقرير بدون توجيه

ولا ترويج يناير ١٩٢٨/١٢/٨ .

(٢) عبد الرحمن الرامسى : المرجع السابق ج ٢ ، ص ٧٥ - ٧٦ .

بموجب اللائحة القديمة ، والتي كان ينوب فيها عضو عن مجلس نقابة المحامين ، فنص المرسوم الجديد على أن يحاكم المحامون أمام محكمة النقض والايام بحيث لا يكون للنقابة ممثل في هيئة المحاكمة وجعل اجتماعها بجلسته سرية (١) . وقد أثار ذلك الاجراء الذي اتخذته الحكومة دهشة المحامين في مصر ، ففي أعقاب صدور حكم البراءة استنكر المحامون تقديمهم للمحاكمة ، وعبر أحد المحامين عن ذلك بقوله « ٠٠٠ لأول مرة في تاريخ المحاماة في مصر تقدم قضية تأديبية عن أتعاب المحاماة وإيجابيات المحامين بالشكل الذي ظهر في تقرير الاتهام في تلك القضية ، ولذلك نظر المحامون المصريون جميعا الى هذه القضية نظرة أخرى ، لان الفصل فيها يعتبر دستورا أو تقاليد للمحاماة في مصر ، وخاصة وإن حكم المجلس قد تضمن ان للمحامى الحق في أن يقدر لنفسه ما يشاء من الأتعاب ٠٠ الخ » (٢) . وملخص الأمر ان حكم البراءة كان بمثابة عودة الروح للوفد ، فقد تأكد لديه ان ذلك الحكم سيكون له رد فعله المباشر لدى الدوائر السياسية في لندن ، وانه سيكون فاتحة عهد جديد تغير فيه انجلترا سياستها . وساد هذا الاعتقاد لدى الوفد الى الحد الذي جعله يفكر في إيفاد مكرم عبيد في سفارة أخرى الى انجلترا ليقوم بالنعاه هناك لصالح الوفد والحياة النيابية (٣) . وان لم يكن للحكم تأثير على السياسة البريطانية ولا على موقف القصر من الوفد ، فالاتفاق بينهما قائم والمصالح مشتركة في تعطيل الحياة النيابية ، ولم يكن ينتظر من بريطانيا أن تتدخل عن تأييدها لمحمد محمود دون أن يكون لذلك ما يبرره (٤) .

وفي أعقاب صدور حكم البراءة لجأ الوفد الى الأسلوب الذي رفضه النحاس من قبل ، فبدأ في التوجه الى القصر الملكي بطلب إعادة الحياة النيابية الى البلاد ، وأخذ يعد المرائض التي كان من المتوخى أن تتقدم بها مختلف القطاعات التي تؤيده في الشعب المصري ، وقد أعد الوفد صحيفة موحدة للمريضة جاء فيها « يشرف الموقعون على هذا من أفراد شعبكم المتعلق بمرشكم الكريم بأن يفزعوا الى مسدتك العملية مما نزل بالبلاد بسبب تعطيل الحياة النيابية تعطيلًا فعليًا أدى الى حرمانها من

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ج ٢ ، ص ٧٦ .

(٢) الأهرام ، ١٨ فبراير ١٩٢٩ .

(٣) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سري من

حكمداد بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكي بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٢٩ .

(٤) نفسه : تقرير سري من حكمداد بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكي بتاريخ ٩ فبراير ١٩٢٩ .

حرياتها لنفسه ، وإلى تصرف الوزارة في شئون الأمة المحبوبة من غير رقابة ممثلها ٠٠٠٠ لذلك نلتبس من جلاتكم أن تصدروا أمركم الكريم بعودة الحياة النيابية فعلا إلى البلاد » (١) . كما أوعز الوفد إلى النواب والشميوخ من أعضائه بإرسال برقيات إلى الملك يلتمسون منه إعادة الحياة النيابية (٢) . وفي نفس الوقت أوعز إلى لجانه المركزية بإقسام القاهرة بكتابة عرائض إلى القصر تتضمن الإشارة إلى حكم البراءة وأثره ، وأن تتضمن العرائض أيضا مطالبة الملك بأقالة وزارة محمد محمود . ويشير أحد تقارير الأمن العام إلى ذلك بقوله « وبما أن وزارة دولة النحاس باشا أقيمت عندما تسبب إليها أمور مخدشة بالشرف عقب ظهور وثائق قضية الأمير سبب الدين ، وبما أن القضاء أظهر براءة دولة النحاس باشا وشهد لهم بالنزاهة والشرف ، فقد انتهى سبب الاقالة بمجرد حكم القضاء ، ولذلك (فمقدمو) العريضة يلتمسون من جلالة الملك إعادة الحياة النيابية بأسرع وقت ممكن وأقالة الوزارة الحالية التي لا تمثل البلاد والتي تحكم على غير إرادة الأمة » . وقد ترك الوفد لكل لجنة من لجانه أن تكتب العريضة بالصيغة التي تراها على ألا تخرج عن هذا المضمون ، ثم تنهب وفودها إلى سراي عابدين لتقديمها ، وقد طالب الوفد بإسراع خطى حركة تقديم العرائض إلى القصر حيث اعتقد أنها هي السبيل لإعادة الحياة النيابية (٣) . وحدد لبيدائها يوم ٢١ فبراير على أن يتوالى تقديم العرائض تباعا بهدف لفت نظر القصر إلى أن الوفد أصبح حينئذ أقوى مما كان عليه قبل اقالة النحاس .

وأخذت الوفود تتتابع على القصر منذ يوم ٢١ فبراير لتقديم عرائضها ، وكان أول تلك الوفود ، وفد مديرية الغربية ، ويصور أحد تقارير الأمن العام هذه الحركة فيقول « ٠٠٠ وقد كلف النحاسيون كل واحد من النواب والشميوخ السابقين وأصحاب الحركة والكلمة النافذة في بلادهم أن يؤلفوا وفودا ويذهبوا بها إلى سراي عابدين ، حيث يقدمون العرائض ملتصقين من صاحب الجلالة الملك إصدار الأمر بعودة الحياة النيابية بعد تعطيلها ، وعلمت أن من نتائج هذه الحركة أن وفدا

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى دوش توجيه ومرق به نص العريضة بتاريخ ٩ فبراير ١٩٢٩ ، البلاغ ، ٢٢ فبراير ١٩٢٩ .
(٢) نفسه : تقرير سرى سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى كبير الأمراء بالقصر الملكي بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٢٩ .

(٣) نفسه . تقرير سرى سياسي من حكمدار بوليس مصر إلى كبير الأمراء بالقصر الملكي بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٢٩ .

من مديرية الغربية سيقصد الى سراى عابدين العامة غدا ، (١) . كذلك حضرت وفود الى بيت الامة من الجيزة والحوامدية وبولاق ، وكان النحاس وبعض أعضاء الوفد فى استقبالهم وكان أهم تلك الوفود وقد عمال شركة السكر بالحوامدية وقد حاولت الحكومة منع ذلك الوفد من الحضور الى بيت الامة ، فاصدر مأمور مركز الجيزة أمره الى مدير المصنع بمنعهم ، وقد أنذر المدير العمال وهدد من يذهب منهم بالعقاب والرفق ، ولكن العمال تحسبوا ارادة المدير ولم ينفع معهم التهديد ، وقد وقف النحاس فيهم خطيبا فرحب بهم وأشاد بجهادهم وحثهم على التماس طلب إعادة الحياة النيابية من الملك (٢) . كذلك حضرت وفود من السيدة زينب ومن مديرية الشرقية .

ورأت الحكومة أن تتصدى لهذه الحركة التي نظمها الوفد فتحول بين الوفود وبين تقديم عرائضها وقد استخدمت فى هذا السبيل قواتها المسلحة ، فتصدى رجال البوليس لجميع الوفود وألقى القبض على بعض افرادهم ، فعندما حاول وفد مديرية الشرقية تقديم عريضته منعه البوليس فصاح أفرادهم قائلين « اقضوا علينا جميعا فلا بد من تقديم مطلبتنا فتداول قادة قوة البوليس فى الامر وكانت مشكلة من كل من القائمقام فريزر والبكباشى محمود كامل محسن والصاغ رضا عقدة ، ولكن يبدو ان رأى قادة البوليس استقر على ضرورة الحيلولة بينهم وبين مقصدهم ، فانذرهم البكباشى محمود كامل بأن امامهم مهلة خمس دقائق يفرقون فيها فاذا لم ينسحبوا فسيطلق جنوده النار عليهم . فنهف أفراد الوفد قائلين « نموت فى ساحة مليكتنا ولا ننسحب الا بعد تقديم عرائضنا » فقبض البوليس على بعض قادتهم (٣) . وبعد أن جيل بين الوفود وبين تحقيق هدفها لجأت الى وسيلة أخرى تمكئها من تقديم عرائضها ، فأرسلت برقيات الى الديوان الملكى توضح فيها ما اتخذه البوليس حيالها ، ومن هذه البرقيات برقية أرسلها الدكتور حسن كامل عن وفد الغربية قال فيها « يتشرف وفد الغربية المؤلف من شيوخ وقواب وأعيان ومحامين وأطباء بأن يبلغوا معاليكم بأن الوفد أراد

(١) د. الوثائق القومية ، تقرير سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر الى كبير الامناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٢٦ .
(٢) نفسه . تقارير الأمن العام ، تقرير من حكمدار بوليس مصر الى كبير الامناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٢٦ .
(٣) كوكب الشرق ، ٢٢ فبراير ١٩٢٦ .

التشرف برفع مطالبه لجلالة ملك البلاد باعادة الحياة النيابية ، فمنعته الوزارة بقوة البوليس من دخول السراى الملكية فترجوا أن ترفعوا للاعتاب الملكية ظلامتنا ن الحيلولة بين جلالة الملك وشعبه « (١) . كذلك جاءه برقيات من الزقازيق بتأييد وفد الشرقية في مسعاه لاعادة الحياة النيابية الى البلاد ، باعتباره المعبر عن رأى المديرية (٢) .

حصل الوفد لحركته أن تكون في أيام ٢١ ، ٢٦ فبراير ويوم ١٥ مارس ، وعلى الرغم مما اتخذته الحكومة من اجراءات في يوم ٢١ فبراير ، فقد قررت وفود من العباسية والجمالية والوايلي أن تتوجه في يوم ٢٦ الى القصر بمناقضتها ، ولكن الوزارة أرادت أن تقوت على هؤلاء قرصتهم ، وكانت العرائض التي سيتقدمون بها معلقة بمكتب أحمد أغا المحامي وكان قد نما الى علم بوليس قسم الوايلي ذلك فاستصدر أمرا من النيابة بمصادرة تلك العرائض فعلا تمت مصادرتها (٣) . كما حاول وفد من مديرية الدقهلية التقدم بقرصته فتصدى له البوليس واعتدى على أفرادها وأهين أعيانه وحدثت معركة بين الوفد وبين البوليس أصيب فيها بعض الشرطة ، ولعل هذا يوضح مدى ضراوة تصرفات الحكومة ضد وفود ٢٦ فبراير (٤) . وعلى الرغم مما تعرضت له وفود يومى ٢١ ، ٢٦ فبراير فقد واصل الوفد الحركة ، وفي يوم ١٥ مارس جاءت وفود من عابدين والبحيرة والشرقية ، ويصور أحد تقارير الأمن العام ذلك بقوله : « ٠٠٠ اجتمع بعض الأشخاص من مديريات مختلفة ومن مدينة القاهرة ، أكثرهم من مديرية البحيرة في جوامع الفتاح . والشامية وعابدين قبل صلاة الجمعة ٠٠٠٠٠ وفي الساعة الواحدة خرج من في الجوامع وانضم اليهم من كانوا خارجها واجتمعوا في شوارع البستان وعبد المنعم وميدان المدبولى وعندها أرادوا اختراق «الكردونات» من المساكين قاصدين الوصول الى سراى عابدين ولكن لم تمكنهم من ذلك ، فأمرناهم بالانصراف فتهفوا بحياة جلالة الملك والحياة النيابية وحياة مصطفى النحاس باشا ، ولما كررنا عليهم الأمر بالانصراف لم

(١) كوكب الشرق ، ٢٢ فبراير ١٩٢٩ .

(٢) البلاغ ، ٢٢ فبراير ١٩٢٩ .

(٣) دار الوثائق القومية . تقارير الأمن العام ، تقارير من حكمدار بوليس مصر الى كبير الامناء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٤ - ٢٥ فبراير ١٩٢٩ وكذلك مذكرة احوال قسم الوايلي رقم ١١٠ بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٢٩ .

(٤) نفسه ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى بدون ترجيه ولا تأويل .

يذعنوا ، ووجدنا انهم مجتمعين بهيئة مظاهرة وان وجودهم مما يحدث
اخلالا بالأمن العام أمرنا السكاكر بتفريقهم وأحدثوا بهم الاصابات .
وتمكننا من القبض على المتظاهرين » (١) . كما حرر البوليس لهم محاضر
جنتج وتولى حسين محمد وكيل النيابة التحقيق معهم (٢) .

وفي الوقت الذي حاولت فيه الوفود تقديم عرائضها الى القصر
الملكي ، كان الوفد يقوم بنشر نداءات وبيانات الى المواطنين ، يندد فيها
بتصرفات وزارة محمد محمود ، ومن ذلك النداء الذي وجهته اللجنة
السعدية للسيدات ، للمواطنين ونددت فيه بتصرفات الوزارة واهدائها
لحقوق الأمة وتعطيل دستورها (٣) . كذلك شاركت تلك اللجنة في
حركة العرائض فتقدمت الى القصر الملكي باحتجاج على تصرفات الوزارة
ضد الوفود التي جاءت الى القصر الملكي (٤) وهكذا شاركت المرأة في
الكفاح من أجل عودة الحياة النيابية .

محاولات الوزارة تثبيت دعائم حكمها التتداعي :

اشتد سخط الأمة على حكومة محمد محمود التي ادركت ان النظام
الذي اصطلمته أخذ يتداعي فعملت على تثبيته بابتداع تشريعات لحمايته،
فاستصدرت في ٢٠ مارس ١٩٢٩ مرسوما بقانون يفرض عقوبة الحبس
أو الغرامة أو كليهما على كل من حرّض على كراهية نظام الحكم المقرر
بالأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ (الذي قضى بتعطيل الحياة الدستورية)
أو على الإزدراء به ، واستصدرت في اليوم نفسه مرسوما آخر بقانون

(٢٠١) د- الوثائق القومية ، تقرير سرى سياسي من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء
بالقصر الملكي بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢٩ ، ومرفق به تقرير مأمور قسم عابدين الذي يوضح
ان للقبوض عليهم حل كل من الشيخ عثمان الصاوي نائب سابق ، حسن يس نائب سابق،
زكريا مهنا نائب سابق ومن الزقازيق ، لطفي المسلي المحامي ، فصي المسلي ، خليل
محمود ، سليمان أحمد المحامي أمين أيوب ، حسين محمد أيوب ، علي علي باشا ، ومن
ههنا توفيق السقاوي ، حسن علي رفعي الشيخ علي حنوت ، ومن بلبيس عبد العزيز بك
الزاهد نائب بلبيس وآخرون هم رفاعي مصطفى رفاعي تاجر ، عبد الحميد الأسكر ،
عبد الحميد شمسوي ، محمود حيويد وأحمد أبو النور تاجر بيور سعيد .

(٣) نفسه ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسي من حكمدار بوليس مصر الى
كبير الأمناء بالقصر الملكي بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٢٩ .

(٤) نفسه تقرير من حكمدار بوليس مصر الى كبير الأمناء بالقصر الملكي بتاريخ
١٩ مارس ١٩٢٩ ومرفق صورة الاحتجاج - انظر للتلاحق - ملحق رقم (٨) .

بتشديد أحكام قانون الاجتماعات للتضييق من حق إقامة أى اجتماع (١) . وقد أحدثت تلك القوانين ردود فعل قوية لدى الجماهير فأصدر الوفد نداء إلى الأمة ندد فيه بتصرفات الحكومة وبعدم دستورية القوانين التى أصدرتها ، واتهمها فيه بمحاولة قلب نظام الحكم وذلك بتعطيلها الحياة النيابية (٢) . كما وجهت اللجنة السعدية للسيدات نداء للمواطنين تحثهم فيه على استمرار النضال ضد تلك الوزارة المتدنية على دستور البلاد وعلى حريتها . وقد أكد ذلك النداء للمواطنين أن مصير البلاد بأيديهم لا بيد الوزارة (٣) . كذلك فإن أحد تقارير الأمن العام يشير إلى أن الوفد كان قد أعد للأمر عدته ، فشكل من بين أعضائه عدة كواد حزبية ، فإذا تم القبض على مجموعة منهم حلت محلها مجموعة أخرى - وليس ذلك الأسلوب بجديد على الوفد - وكان ذلك من وجهة نظر الوفد أن القبض على بعضهم ومحاكمتهم سيكون فرصة لاحتداث الضغب فى البلاد مما سيجهل الحكومة البريطانية والعالم يشعرون بأن البلاد غير راضية عن الحالة وانها تؤيد الوفد (٤) . ورغم أن حركة العراض والتندبات التى وجهها الوفد إلى الأمة نجحت إلى حد ما فى لفت نظر الحكومة البريطانية ، فانها لم تكن هى التى دفعتها إلى التخل عن مناصرة وزارة محمد محمود وانما جاء هذا التخل نتيجة للمفاوضات التى دارت بين الوزارة وبين الحكومة البريطانية بهدف الوصول إلى تسوية للمسألة المصرية .

مفاوضات محمد محمود - هندرسون :

أخذت الظروف الداخلية فى إنجلترا تتطور لصالح مصر ، فعدت جرت الانتخابات العامة فى أواخر مايو عام ١٩٢٩ ، وأسفرت عن حصول العمال على الأغلبية ، فالتف مكثونالد زعيم حزب العمال الوزارة . ولم تكده حكومة العمال تتولى الحكم حتى قامت بإقصاء اللورد لويد عن منصبه

(١) ميد الرحمن الرازمى : للرجع السابق ج ٢ ، ص ٧٦ .

(٢) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير سرى سياسى من حكمدار يوليس مصر إلى كبير الأمتاء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٢٩ .

(٣) نفسه ، تقرير سرى سياسى من حكمدار يوليس مصر إلى كبير الأمتاء بالقصر الملكى بتاريخ أول ابريل ١٩٢٩ ، انظر للملاحق - ملحق رقم (٩) .

(٤) نفسه ، تقرير سرى سياسى من حكمدار يوليس مصر إلى كبير الأمتاء بالقصر الملكى بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٢٩ .

وقد أوضح هندرسون وزير الخارجية سبب اقالته في بيان ألقاه في مجلس العموم البريطاني ذكر فيه ان فحصه للمكاتبات التي تبودلت بين سلفه وبين اللورد لويد قد أظهر له بوضوح ان الموقف الذي اتخذته لويد كان بعيدا عن التمشي مع سياسة المستر تشمبرلين الخاصة بالانقلاص من التدخل في الشئون المصرية الخاصة الى أقصى حد . ولذلك أرسل اليه هندرسون برقية في يوليو ١٩٢٩ أفرغها في قالب يفهم منه انه يدعو للاستقالة (١) . وباقتضاء لويد عن منصبه تمهد السبيل لسقوط نظام محمد محمود - وقد صرح هندرسون بذلك للنحاس باشا أثناء مفاوضاته معه سنة ١٩٣٠ (٢) .

كان محمد محمود لا يرى التدخل في مفاوضات مع الحكومة البريطانية بشأن المسألة المصرية حتى لا يكون ذلك مقدمة لسقوط وزارته ، خاصة وانه يعلم تماما أنه ليس بمقدوره عقد معاهدة مع إنجلترا بسبب افتقاده للسند الشعبي ، هذا بالإضافة الى عدم امكان اقرار المعاهدة الا اذا صادق عليها البرلمان - ومعنى عودة البرلمان انتهاء حكمه . لذلك ظل محمد محمود لا يرى ضرورة التدخل في مفاوضات وان تكن الأحداث قد فرضت عليه التفاوض مع هندرسون وزير خارجيه إنجلترا .

سافر محمد محمود الى لندن في صيف عام ١٩٢٩ لحضور حفل الذي أقامته جامعة أكسفورد لتقليده لقب دكتور في القانون ، وكان يرى أن يعاود الحكومة البريطانية بشأن أمور ثلاث هي الامتيازات ودخول مصر في عصبة الأمم والسودان ، ولكن حكومة العمال كانت راغبة في معالجة المسألة المصرية برمتها ، وقد صرح محمد محمود للدكتور هيكل الذي كان موجودا بلندن ، بأنه لا يمكنه تجاهل العرض البريطاني وانها فرصة تهيأت له يعالج فيها ما استصحب على غيره ، وخاصة وان الرفض غير ممكن ، وعلى هذا فلم يكن في استطاعة محمد محمود أن يرفض طلب الانجليز ويظل رئيسا للوزراء ، كما لم يكن يستطيع أن يفاوض ويظل رئيسا للوزراء بعد الاتفاق ، ومعنى هذا ان مصير وزارته قد تحدد في نفس اللحظة التي طلبت فيها وزارة الخارجية البريطانية منه التفاوض في المسألة المصرية (٣) .

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٦٩٧ - ٦٩٨ .

(٢) نفسه ، ص ٦٩٨ .

(٣) نفسه ، ص ٧٠١ - ٧٠٢ .

أزعجت الوفد فكرة تفاوض الحكومة الصالية مع محمد محمود ، فاجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية في يوم ٢٢ يونيو ١٩٢٩ لتلتفت نظر الحكومة البريطانية الى « تجرد محمد محمود باشا من أى صفة تخوله حق التفاوض عن مصر » وأرسلت تليفراقات بذلك الى رئيس مجلس النواب البريطاني والمستر مكدونالد رئيس الوزراء والمستر هندرسون وزير الخارجية . وفى الوقت نفسه كان مكرم عبيد فى إنجلترا يحتج بشدة على صفحات الجرائد البريطانية باسم الأمة المصرية على تفاوض الحكومة البريطانية مع حكومة لا تمثل الشعب ويؤكد ان أى برلمانى مصرى لابد أن يرفض هذه التسوية . وسرعان ما دبر مكرم عبيد اجتماع المؤتمر المصرى للجمعيات الأوربية التى قام أعضاؤها بمظاهرة أتنساء وجود الملك ومحمد محمود فى لندن ، وكان من بين اللوحات الست عشرة التى حملها المتظاهرون لوحة كتب عليها « الصداقة بين مصر وإنجلترا لا تكون الا بالاتفاق مع برلمان مصر » وأخرى تعلن ان « وزارة محمد محمود باشا لا تمثل الشعب المصرى » (١) .

وعلى أى حال فقد دارت المحادثات بين محمد محمود ومستر هندرسون وتوصل الطرفان الى عدة مقترحات حققت تقدما فى بعض المسائل وخاصة فيما يتعلق بالنصوص العسكرية التى أقرت انسحاب القوات البريطانية الى منطقة القناة ، واعتراف بريطانيا للحكومة المصرية بأنها هى المسئولة منذ ذلك الوقت عن ارواح الأجانب وأموالهم الى جانب عدة أمور أخرى خاصة بالجيش والسودان . ورغم ما أحرزه محمد محمود من تقدم فقد عاد الى مصر فى ٣ أغسطس ١٩٢٩ وهو مقتنع بأن المقترحات التى توصل اليها هى أقصى ما يمكن للمستمر هندرسون ان يشير على حكومته بقبوله ، ولكن كانت العقبة التى واجهته هى امكانية التصديق على تلك المقترحات فى مصر . فقد رفض الوفد بلسان صحيفة ولسان رئيسه أن يدل برأيه فى المقترحات ، الا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابا صحيحا . لآن مناقشة هذه المقترحات فى ظل الديكتاتورية تضليل ولفه وفتنة ، وفى ظل المستور نور ورحمة وعصمة . وقد أكد أنه ، لا يمكن أن تكون هناك انتخابات حرة تعقبها حياة نيابية صحيحة مادامت هذه الوزارة قائمة ، فيجب ان تزول اذن وتفسح الطريق لارادة الأمة الحقيقية . وقد دعم هذه النظرية بأنه « لا معنى لتقرير

(١) عبد العظيم وحسان : المرجع السابق ، ص ٧٠٢ .

مسير الأمة وهي مقهورة في الداخل مهذرة حقوقها وحريتها ، (١) . ولا أدرك محمد محمود ان الموقف يفلت من يده ، راح يدعو الى ائتلاف ، ولكن الوفد رفض الدعوة فقال النحاس في الاحتفال بذكرى وفاة سعد ، « يتفنى محمد محمود باشا اليوم بمباراة التضافر والتلويح بفصل الزيتون لاعادة الائتلاف ... » فيالها من دعوة جرئية يوجهها الى الأمة واظفاره لا تزال ناشبة في عنقها ويده لا تزال تقطر من دماء حريتها ، « كذلك فسرت صحف الوفد دعوة محمد محمود على أنها الحرص من جانبه على الحكم وتثبيت دعائم وزارته . ومن ثم فإن اصرار الوفد على موقفه من مشروع المعاهدة كان دليلا على ان وزارة محمد محمود مستقبلة لا محالة (٢) » .

أما عن موقف الحكومة البريطانية من المقترحات ، فانها قد اوضحت لمحمد محمود في مناسبات متعددة اصرارها على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية . وقد صرح مستر هندرسون والدكتور دلتون وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلماني بأن هذه المقترحات التي انتهت اليها المحادثات إنما قصد بها أن تعرض على الشعب المصري لتكون أساسا لمعاهدة تنقذ بين الدولتين وتنتولها حكومة مصرية وليدة انتخابات حرة من كل قيد ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه ، وقد فهم من هذا التصريح أن وزارة محمد محمود قد آن لها أن تستقيل لتحل محلها وزارة أخرى تجري الانتخابات تمهيدا لعودة الوفد الى الحكم (٣) .

أما عن موقف القصر من الوزارة ، فلم تكن العلاقة بين محمد محمود والملك على مايرام في ذلك الوقت ويذكر اللورد لويد ان الملك فؤاد كان يعمل على الاستغناء في اقرب فرصة عن حلفائه الأحرار الدستوريين ، ونقل ميزان القوى الى الذين لم يكونوا يخفون ايمانهم بالحكومة الأوتوقراطية ومنهم على ماهر وزير المالية وبعض الوزراء الآخرين . وكانت العلاقات داخل الوزارة سيئة بين محمد محمود وعلى ماهر ، ويبدو ان على ماهر كان وراء سوء العلاقات بين الملك ومحمد محمود ، ويشير أحد تقارير الأمن العام الى ذلك بقوله « ... ان دولة محمد محمود باشا طلب اعتماد مبلغ ثمانية آلاف جنيه للمصاريف السرية لأن المصاريف السرية التي كانت مقرر منذ أن تولت هذه الوزارة الحكم قد

(١) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٧٠٥ .

(٢) نفسه ، ص ٧٠٦ .

(٣) نفس المكان .

تفدت عن آخرها فلم يوافق على ماهر على اعتماد هذا المبلغ ، ثم انه قابل جلاله الملك وعرض عليه الأمر وأفهم جلالته بأن دولة محمد محمود باشا يأخذ هذه المبالغ ويصرفها في الدعاية عن نفسه وأن المصاريف السرية السابق اعتمادها صرفت جميعها في زيارات دولته للمدبريات وعمل الزينات الفخمة التي كانت تقام لدولته . فلم يوافق جلالته على اعتماد هذا المبلغ ، (١) كما أخذت العلاقات بين الملك فؤاد ومحمد محمود تزداد سوءاً ، ففي أثناء تواجدهما في أوروبا اتجهت نية الملك فؤاد الى تعديل الدستور . وكان ذلك التعديل كما يذكر الدكتور هيكل يرمي الى قصر اقتراح القوانين المالية على الحكومة ، وجعل مسألة الثقة بالوزارة مقصورة على مرة واحدة في مستهل الدورة البرلمانية . وقد ناشد الدكتور هيكل محمد محمود عندما عرض عليه رغبة الملك في التعديل ألا يفكر في هذا الأمر ، اذ ان كل تعديل في الدستور في هذا الظرف لا يمكن أن يفسر الا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة في الدستور (٢) . وعلى ذلك فقد رفض محمد محمود اجراء أى تعديل في الدستور خشية على مشروع مهادته ، وقد أعقب ذلك زيادة الجفوة بين الملك فؤاد ومحمد محمود .

وهكذا كانت الحوادث منذ عودة محمد محمود باشا الى مصر تدل كل يوم على حرج مركز وزارته — ورغم ما بذلته حكومته من جهود مضمّنية لكسب الرأي العام الى صف مشروع المعاهدة الى حد تأليفها « جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة » للترويج لها داخل البلاد (٤) . الا انها لم تستطع أن تكسب شيئاً طاملاً كان الوفد رافضاً نظر المشروع الا تحت قبة البرلمان . وعلى كل حال فقد عانت وزارة محمد محمود في أواخر أيامها من ضعف شديد ، جعلها لا تستطيع مواجهة الحملة الشنيدية التي شنتها عليها الوفد الذي أشارت صحفه الى انه اذا لم تستقل الوزارة فلتكن اقالة . ولما أدرك الأحرار الدستوريون ان كرامتهم أصبحت في كفة الميزان قلم محمد محمود استقالته في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ ، فقبلها الملك في اليوم نفسه ، وكان قد تردد أن الملك سيعهد الى علي ماهر

دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير من حكمدار
بوليس اسكندرية الى مدير عام الأمن العام بتاريخ ٣١ مارس ١٩٢٩ . انظر الملاحق ،
ملحق رقم (١٠) .

(٢) محمد حسين هيكل : للرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

(٣) علي شلبي : للرجع السابق ، ص ٣٧ .

تأليف الوزارة (١) ، ولكنه عهد الى عدلي يكن في ٣ أكتوبر تأليف الوزارة الجديدة لاجراء الانتخابات واعادة الحياة النيابية .

ولقد كان تأليف هذه الوزارة تحقيقا لاقتراح أدلى به النجاش باشا لمكاتيب التاييمز أشار فيه بتأليف وزارة محايدة لاجراء الانتخابات طبقا لقانون الانتخاب القائم ، كخطوة أولى لاعادة الحياة الدستورية . ويبدو انه اشترط هذه الخطوة في المقابلة التي جرت بينه وبين السير برسي لورين - خليفة لورد لويد - قبل استقالة محمد محمود باشا . فبعد هذه المقابلة بأيام قدم محمد محمود استقالته . وهكذا انتهت هذه المنحسة الدستورية التي كان قد قدر لاستمرارها ثلاثة أعوام قابلة للتجديد ، ولكن الحوادث جعلتها لا تستمر لأكثر من خمسة عشر شهرا تقريبا (٧) . وعلى ذلك انتهت تجربة محمد محمود بالفشل .

وفي ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ تقدمت وزارة عدلي يكن بخطاب الى الملك فؤاد بطلب البدء في اجراءات الانتخابات بعد أن أعدت الأمر عدته فقالت في خطابها « مولاى منذ تفضلتم جلالتم باصدار المرسوم بتأليف الوزارة لم تزل عاملة على تحقيق ما أخذته على نفسها من اعادة الحياة الدستورية وفقا لارادتكم السامية ، ولقد دأبت في اعداد العدة لاجراء الانتخابات لمجلس النواب . فبدأت بتحديد دوائر الانتخاب الجديدة طبقا لتناج الاحصاء الأخير ، ثم ثنت بتقسيم هذه الدوائر الى دوائر فرعية . والآن وقد فرغت الوزارة من هذا العمل تستطيع أن تستأذن جلالتم في الشروع في الاجراءات المرسومة لتلك الانتخابات لتتم في نهاية السنة الحاضرة وليمكن عقد البرلمان في صدر السنة المقبلة للقيام بمهمته الجليلة . فاذا وافق ذلك جلالتم تفضلتم باصدار أمركم الكريم مؤذنا بانفاذ احكام الدستور وبالبداية في اجراء الانتخابات » (٢) . وفي نفس اليوم الذي طلبت فيه الوزارة اجراء الانتخابات ، صدر الأمر الملكي رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ ونصه « بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام

(١) دار الوثائق القومية : وثائق عابدين ، تقارير الأمن العام ، تقرير عدلي يكن .
موقع بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٢٩ .

(٢) عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٧٠٨ .

(٣) نفسه ، الدستور ، كتاب الوزارة الى الملك فؤاد لاجراء الانتخابات بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ . وثيقة خطية ، أنظر للاطلاع . ملحق رقم (١١) .

دستورى للدولة وعلى أمرنا رقم ٤٦ الصادر فى ١٩ يولية ١٩٢٨ وعلى
كتاب الوزارة المدفوع إلينا بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ أمرنا بما هو أت:

ملحة ١ : يعمل بالمواد ١٥ ، ٨٩ ، ١٥٥ ، ١٥٧ من الدستور .

ملحة ٢ : يحدد بمرسوم تاريخ دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء
مجلس النواب ويدعى إلى الاجتماع فى ١١ يناير ١٩٣٠ مجلس النواب
الذى ينتجه هذا الانتخاب ، ومجلس الشيوخ الذى كان قائما فى تاريخ
إصدار أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ المتقسم ذكره ، (١) .

وفى ٢ نوفمبر استصدرت الوزارة مرسوما آخر بتحديد يوم
٢١ ديسمبر ١٩٢٩ لإجراء الانتخابات و ٢٩ منه لإعادة وبدعوة البرلمان
للاعتقاد يوم السبت ١١ يناير ١٩٣٠ . كما قامت وزارة عدلى فى
٢ نوفمبر بفض الأختام التى كانت موضوعة على أبواب البرلمان منذ
يولية ١٩٢٨ وسلمت مفاتيحه إلى سكرتير مجلس الشيوخ (٢) . ثم
أسفرت الانتخابات عن فوز كبير للوفد برغم امتناع الأحرار الدستوريين
عن دخولها ، وبعد أن أتمت وزارة عدلى مهمتها قدم عدلى استقالته فى
٣١ ديسمبر ١٩٢٩ فأسند الملك إلى النحاس زعيم الأغلبية تأليف الوزارة
فى أول يناير ١٩٣٠ وبذلك منيت تجربة محمد محمود فى الاعتداء على
الدستور بفشل ذريع .

(١) . الوثائق القومية : الوقائع المصرية ج ٩٧ غير اعتيادى بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٢٩

(٢) عبد الرحمن الراعى : المربع السابق ، ص ٩٧ .

ملاحق القسم الأول

وتتم ١١ ملحقا رئيسيا

مقدمة جامعة الجزائر طبكنا العظم

مسوولاری

ما قبلت مسرلة الغم لجة لعمرة جلال الشكر كانه اول اعمان يدعوت على
تعب نظام باسم المرسوم الذي صدر في ٢٠ ربيع الماضي بتأجيل دراهم عقوبات العادي
للدار مدة شهر

وإنه لهذا السبيل الذي كاده أقرانه طامعاً خائفاً لما بقده النصر المأمرة ٢٩ سنة ١٩٠٢
قد وفت إليه مقتضيات الحال الساسية .

واذكرة لعنا الشبان اهل الزيادة الحالية قد اُلفت في الوقت الذي نقت فيه الحكومة
البريطانية بالقوة جانباً من الشرط التي فرضت على الزيادة السابقة بعد الانهاء المرفوف
الذي وضع على مادة السير في ساله انا ، واجلست جوارك طويلاً في مقدمه ما نمرضه
من ذلك فطوره من امراض الفهر

فمنذ قدسة الوزارة السابقة استغلتها بحرفة أرباب القرب قد جعلنا عادية
 هذه القيام بمنهجنا وإن كانت هذه استغلتها كانت غير وسيلة توفيقية البلاد من صاحب
 أخرى (نظر كتاب الاستغلتها الوزارة ٢٢ و ٢٣ عرض)

ولما قبلت في تلك الساعة العجيبه عما الحكم الساقط جامع الولاة لناكم الكذب وما
في وطن الحريد فانه اول ما عرفت انه استوفى من القرض الذي كان عليه من ماله بالانصاف
استقلاله بالدار .

والا المحاشيت من هذه الجهة شرعية ، ولقد تمردت ، في الكلام على هذه المسألة
 راجعة اعادة صفات مع تلك المحاشيت غير متساوية بالاعتبار في الامور الشرعية
 الشرعية .

الان كان من المستحيل مع الاستدانة الى المصلحة العامة في اقامة بعض المرافق
فانه تعذر في جميعها وقد سار على ان تمامها في ان لا يكون في المصلحة العامة
فكان على تشاير في جميعها في ان لا يكون في المصلحة العامة في ان لا يكون في المصلحة العامة
في ان لا يكون في المصلحة العامة في ان لا يكون في المصلحة العامة في ان لا يكون في المصلحة العامة

والاستمرارية لتأنيات البرلمان في هذه الظروف لما فتح فيها سوى نتيجة محزنة
وتجارية الحالة السياسية تتسوء في سبيل العودة إلى العمل الاشتكالي .
فقد اندهش من رضى وزعماء البرلمان ، والنتيجة وقع الاختيار على جرمين
والنتيجة جميعا المتعارضة الخرج ، أنه تمحل وهذا أمام مجلسكم وأمام البلاد المستقلة
السياسة الخيرة الناشئة من الحالة .
لذلك كان يميل دور زعماء البرلمان يدور دورهم .
وبعد ذلك كنا نلتزم في زعماءه فتصبح التقدم إلى مجلسه للحصول على موافقة
ونفترهما .

فقد كانت المحادثات مع الحكومة البريطانية تتقدم تقدماً حسناً المتابع بقائنا في حدود
سلطاننا تماماً ، المتانة تمس على تخفيف بين في الشروط التي فرضت على مصر وعلى بلادها ،
مباشرة ما دون الدستور . وقد أخلصت الجمارك وأعيدت العلاقات مع الحكومة البريطانية .
وكانت لنا في السياسة على أسس في سبيل استعادة حقوقنا السيادية ، وتوقيف ما يشبه
عليها من التنازلات ، متشاكلاً ، كما كان في السياسة البعيدة عن الحكومة التي اتبعت في العهود
الماضية .

وأما السياسة السياسية المستقلة التي لوزارتنا وصدرت نيابتنا ، والنتيجة التي أتت
الربا المحالين الأولى ، واللامساس بشدة الاضطراب التي تعرضت لها البلاد والشعور
الذين خلقوا البلاد بأجبراء ، ولا يزالان يتجاهلنا في الخارج من عهد محمد علي ، إلى الانطلاقات
العقيدة ، وأعمال العنف ، والمنازعات الداخلية ، بين أفراد الأمة . كل هذا كما يجب عقلاً أنه
يحدثه انقلاباً في الآفاق السياسية البريطانية .

فإن ذلك لم يحدث .
إن الغلبة أيضاً ، البريطانية قد انساها ، وما وقعوا فيه من الاضطراب ، فإذ لو أرادوا
من أيهم مقدماً في سياسة الحكومة غير كثرية بما ينقص به وأعيدت السياسة وما يحتمل العمل
لقد تمسكوا بالحكم على الوزارة قبل سماعها دفاعها ، ومحبته في مناقشات قانونية .
وقد سقطت هذه الأغلبية إلا بعد أن تم برأسه رئيس مجلس النواب ، وكل مجلس الشيوخ
قدما له لمصلحة ، وجرت فيه إلى هذه الوزارة ، وأعمالها لم تكن مختلفة عما طلقنا به ، كما أنه
غير قائم على أساس ، فضلاً عن غير هذا ، غير ما دعه ردة مما لا يفتن تجريره
أو التنازع عنه .

وهذه أقدمت أغلبية مجلس النواب ، بطرق غير دستورية ، حالة خلاف به هذه
الوزارة ، والبرلمان ، ثم تمسك الوزارة منه ، لأنه أخذ على مسؤوليتها دعوة البرلمان إلى الانعقاد .
ولكننا انقلبنا للأجمل ، فقد الاستقالة الوزارة ، وكل مجلس النواب . وأن بما أتت
عليه من الحرية ، والاستقلال ، من بعض شهوة أو طمع سياسي ، وكل هذه حربه لم تكن لا بد من لحظة

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم
مولاي

لما عرضت مولاي باصدار امره لي بتشكيل وزارة اولى وأيت وجوب اجتثاث الامه نسي
فان السياسة التي جرت على البلد تلك النكبات والكوارث والتي اقر زميها بمجزء من القيام
بمهمته وان استقالته غير وحله لوقايه البلاد من هزيمه اخرى - تعرضت على مولاي - حصل
مجلس النواب وامر جلالتهم بذلك - وقد حصلت الانتخابات الجديده على اثرها قدست استقالتي
فامرتوس جلالتكم بتشكيل وزارة يولسانيه نضكتها من زملائي الذين تولوا معي امها العكسي .
ومجرد انعقاد المجلس الجديد - فقبل بحث برنامج الوزارة الذي تضمنه خطاب المرحوم طه سوت
في المجلس يوم عدايه عدل على الاسرار على تلك السياسة التي كانت سببا لتلك النكبات التي
لما تنه البلاد من معالجتها وقد بدت تلك النوح جليه لي . ان المجلس اختار لرياسته زميهم
تلك السياسة والسبل الاولى فيها .

وما ان هذا التصرف من نتيجته ان يجعل مهتبا لي القيام بواجبنا نحو بلادنا مستعمله
وليس لي مهتبا ان نأخذ على عاتقنا ما قد يجره من الاضرار العظيمة بسلامه البلاد وقصبتها .
لهذا اتصرف بوضع استقالتي واستقاله زملائي واجبا من مولاي التكرم بقبولها
وبازالة لمولاي المهدي الخاضع الطيع والخادم المخلص الامين

احمد زيمور

القاهرة في ٢٨ شعبان ١٢٤٢

٢٢ مارس ١٩٢٥ ر

تأثيره رسميا حضره صاحب الدوله الرئيس الى حضره صاحب الجلالة الملك المعظم لتفصيل
جلالته بمعد قبولها

حسن نقاش

١٩٢٥ / ٢ / ٢٢

تفصلكم جهودكم وأخذتم سنة ١٩٤٦ بين الوشوف والعمدة شرفاً شرفاً لما جاز اليهود
بجنتها من قبل الحزب والانتقام ورفض المهاجرين في حكومة ثانية وطنية .
وقد لاد منه الواجب لنجاح ذلك النظام أنه تعادله العناصر المؤلفة له عقاباً جليلاً ، ودرعاً
جهداً لا الإقبيق وهو الوشوف المتفلسف والدمعوى ، المؤمل في جرات الحكومة جميعاً بمؤتمنه الفصل
والسادة .

ولم يترك أحد منه قائم الوشوف في أنه التفتيشية فيه لماتت به نفوسهم وعلقت لربابهم . وإن
كلامه المبرور في الواقع سنة تبه في المعاهد والوسايل ولم يجره منهم فلول يرتكز على تشبه التواء أو
تأجيل عاجلة في جهات النظر فقد لاد الفدر أنه الانتقام الذي لا يستحق في أصله دنشاًه صار
هنا إلى الزوال فيعود العبريد كما بدأ في حيزه

على أنه قد قبله هيأت لها المصادر المخصصة في هذا النوع ، المؤخر لكلام الزمارة من حزب الحزب
ما زالت في حيزه على الوشوف ، بالتأخر ، تنقل في باب السادة وتستمر في حيزه شديدة الخط
على الصالح العامة ، سحبت أنه الانتقام جاء من أنفادها بحسب بحرقه اليهود ، بالهدة في شرف
ذلك والهمم فاملت على توسيع نطاق الانتقام واستانة الصياح .

وسما يوسف له أنه يوسف أنه أثناء الانتقام نقلت إلى دوائر الحكومة وكلامها شاد فيه
خيل في أعمال المولفية والمزاحم . ويؤخذ ما يثبت على ذلك من أنفاد نظام المؤمل وتبريد صالح
الجموع العلف والعتب وصدور القهقهة والوعظراب بين المؤملين

فذلك انتقلت هذه التواء إلى أفراد الدولة فاعطيت بلا المعوقات وأرباب منهم في
انقلبوا بعضهم عرباً على بعض وترزمت أسباب التراحم والخصام في أوسر
ثم التزم المؤمل إلى أن أصبحت الحياة السياسية نفسها أداة الخيانة لك الفدر ، وأصبحت
سلبية أكثرية الخطرت إلى سادتها في يد رجل مخدوع خيل وأخفى شرفاًه وان
تطهرت لا غير ذلك . وكذلك حيزت تلك الحياة السياسية منه تحقيقاً أخص ما يجرى في ظل منة نقاد الوشوف
والمتفلسف في المرفقة العامة لليهود .

فكفاه هذه الحالة أنت جازت جهودكم التي أو تعالي ، يؤمل بالوسايل الحاسنة العقادة الفدر
سما يرد ذلك من فصول دامة النظام حكم عاجز مطرد ، فأعلن الزمارة السانقة والوشوف والفهم
الالهة الزمارة .

ولقد اختلفت الزيادة انظر في استود الحاضرة خمس وجوه العوج لها فلم تجد ذلك جديراً
ان يفتى على تخليص اليهود من تلك المثرات المصطنعة كما تصور المومنان الى سيرة الطبيعة . ولقد
تصور المومنان الى تلك السيرة انما اذا علم الناس عداوة المومنان وتكثفت لهم اسباب التفرير
واستأنوا كيف لا من المومنان مصطنعة لمصانعة تلك الفئة القليلة . ولم يجر على اليهود من هذا
دشنة . كذلك لم يزل المومنان الى انما اذا علموا انهم لا يرضون من سيرة المومنان
من التشهير بالاعمال فانما انهم يريدوا آراءهم في غير مرجح ، وانما اذا اعتقد الجميع انه المومنان
ومصالح الدولة تجري المومنان فيها بالحق والعدل .

ولكن المثرات المصطنعة انما اقتصرت باليهود الى الحلال التي شهد منها ويحكم ان تطلع اسبابها
في الوقت القصير . على ان الزيادة ترجو ان يكون ثبوت سيرة لاقية في هذا السبل .
كذلك لا تطلع اسبابا مع بقاء المومنان التي سبقت قيامها وكثفت لها العرة والاشارة
لوقالاه المومنان في حالة الحاضرة يوصيه على المومنان الى الحلة الطبيعية التي تتوقها البرا
اليهود وجب ان يكون من ناحية اخرى عقبة في مسير المومنان بالاسباب الموصلة لها .
لذلك لا توجد الزيادة بآراء من عمل الجميع وانما قبل المثرات الى الوقت الذي يجرى فيه
انما تخليص الزيادة المؤنة على وجهها الصحيح .

كذلك نرى الزيادة انما تظل في قانونه الموثق وما يتصل به من الكلام المومنان لتعديل ما
قد يكون في تعديل المومنان التي سبق وصفها . على ان المومنان انما في المسؤولية الزيادة
منه بمسرها لتعديل بحال من المومنان .

وما كانت الزيادة لتقدم على عمل الجميع وانما قبل المثرات طوعية وانما تارة وتلك
يخلصها الى ذلك الجاه ضرورية المومنان من المومنان الحاضرة ، والمومنان الى نظام ثابت سري .
يقيم لليهود ومومنانا ويوصي لها سبل معالجة قضية استقروا على وجه يحقق لاول اسانها .
والزيادة شديدة المومنان بانها تصد في ذلك من ما كانت المؤنة الحقيقية واجماع الحق الذي
فيها .

وقد اختلفت الزيادة انما تأخذ تقسماً في ادارة استود المومنان في تولى الحيات النائية ،
ياضراء العدل ، وتحقيق المومنان في غير مختار او حزبية ، وبناية المومنان في حدود المومنان .
وتتخذ المومنان في المومنان العامة ، الذي طلق على اليهود انما انظاره . وترجع الى المومنان الى
تلافتها له في كل لحظة بمومنانكم وبفضل ناية المؤنة .

فانما كانت المومنان النقية فيكون من مومنانكم تقضون بالاسم انكم من مومنانكم
النواب والمومنان وايضاً المواد ٨٩ و ١٠٠ و ١٠٧ والجزء المومنان من المادة ١٠ من المومنان

وامر الزارة وهي ترفع الي سلوكم العلية آيات الحمد صليا ليقول بالدار بأمر حفظ
للبعد ذات جودتكم الكريمة مؤمنة بتوفيق الله .

١٨ يولي ١٩١٤
عبدالله
عبدالله
عبدالله
عبدالله
عبدالله

مولاى

السلامة على همة الازن وضع زعمى اننا خياري عند ظهور عبيته
 به من جملتهم اصدار اكرام جمل المديته وانشاف المزار ١٩ و ١٠٠٠
 والميزة المفضلة المارة ١٥ من المرسوم واثني اشرف باذ ارض الى ستم
 همم اذ زكاه همة جة خبير صادقا يا انت خبيثه به نفسي وبيتي
 لم خاطري . ووزك فاني اوافقه على جميعه . واربعة اشغى على جملهم
 باعتباري حريه انزل على سفنا سلم في ارضك همة جة وندى
 واثني لجهنم همة الانفع المظيع والاردم المنص الهمة به

وزير الاشراى
 المظيع بجملته
 ١٩٢٨
 ٢٨ بيليه

مولد

المجلد على الكتاب الذي رقم زملوئي اثنان غياي عن الملوك
 ملوكين به من جملوكم اصدار اركم والكريم مجلد المجلسين
 والقياف الملوك ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ والجور الوحد من الماده
 ١٥ من الدستور وانما اشرف بان ارفع الحسدكم عليه
 ان ذلك الكتاب جاد تعبيرا صادقاً لما كانت تجيش به
 نفسى ويتجه له خاطري ولذلك فانى اوافق على جميع اجاد به
 وارجو ان تفضل جملوكم باعتبارى مزيد زملوئي متفاناً
 معكم فامر ذلك الكتاب حيلة وتفضلوا
 وانى جملوكم العبد الخاضع المخلص والى ادم الملك الوحد من
 ١٩٤٨
 حافظه

محافظه مصر اداره الضبط نزع ب - القلم المخصوص

تقرير سوى سياسى رقم ٥٢٤ فى ١٩/٢/١٩٢٩

حضرة صاحب المعالي كبير النظار لحضرة صاحب الجلالة الملك

تشرفنا بان نخير معاليكم على باننا علنا بان اللجنة العمديه للسيدات اجتمعت امس
وقررت بل احتجاج لا رساله للصحف لنشره وترسل لبعاليكم مع هذا صوره الاحتجاج
ع حكدار بوليس مصر

١٠ جورى

تحريرا فى ١٩ مارس ١٩٢٩

صوره الاحتجاج

نتقدم لجنه السيدات الحديده رافعه علم النصارى والولا لجلاله ملك البلاد ولعزيره المقدى
متقدمه الى ذات العليه وسدته الباركه واعتابه الرحيمه برفع شكائنا من جزاء ما ألم بجمعهم
الكوم ووطئه المصوب فى عهد هذه الوزارة وفى حكمها المستند على حقن افرادها القاسم
على مجرى اشخصها .
باصاحب الجلاله

لم يكن لانا شريك من رجا سوى القصد الى بايك ولم يتوجه الى رجا فى العالم
كله سوى رجاك ولم يقدموا الى جناب عظيم بعد الله القدير سوى جنابك لستردوا بالنهايه
الشرعيه حياتهم وتكلموا بذاتك المرشيه ذاتهم قاصدين الى سادتك متوجعين با رجا
واجلسهم الى سجد كمتك لوقفت بينهم وبين ساحتك وزاره ارصدت لهم جنودها وصحتهم على
جمعهم حديدها . وداس على كرايتو بنابك غلبها وظفائع عليها وهديت بها رجا المبادل
بظلم ليلها وآسالت على التراب دماهم وكادت لولا عنايه الله ورايه جلالته تترق اعلاهم
وتطير فى نهار الجوع والافاقهم واعتناهم بما لم يتحدث بظلمه القرون الفايده ولم تجر بنظموه
المظالم الجائره بعد تصح معالي كبر الانصار الذى طماننا النفوس على حقها واراع القلوب
بهايتها واحسد الضائير لم يستقرها وحقق رجا الله فى ملكها وقوى شعورها فى الثقه والولا

لبالك عزمها ووارث مجدها هانى حقا وشها وناظم دستورها
باصاحب الجلاله

ان اللجنة بحسن رجاك قد اوقدت ونودها الى صاحب الحق وتوجهت بايمانها الى
مورى العدى وانتهت بمصدق شعورها لاسترداد دستورها من اليه مرجعها وفى زمانه بقر
عدليا ويحق بغيرها وبليها . لما كان لهذه الوزارة ان تبدل سلمها حيا وتحول ايمانها
كلها وتستقبل انما الوديع بعبورها الفتيق وتصلت عصبها الخلفه وأهدمها القاسيه على كايه
الكيا واغلاص النفوس العزلا وتتخذ من رجا الملك المقدى ممقلا تحول بين الوباء وراحمها
وتفرغون الدوله وحاميا مسته . فى ذلك كل حق مشروع وقانون عادل يستند الى حراب
القاصب عد امان الله الكامله واقتلالها القدس بدستورها المحفوظ نالى جلاله الملك ترفع لجنه
السيدات احتجاجها وتألما الصان من جور هذا الحكم مؤلمه كل الامم وراجه اصدق الرجا
فى حكم عدلكم رد الحياه الثاييه الى الله الصريحه تمزيقا لمجد الكانه التى اواكم الله ملكها
واسعد بجمع جلالكم مجدها وقوى بيمونكم واخلاص الشعب بنفختها بدستورها .
ان لجنه السيدات العمديه تشاظر الابه الصريحه ولاها لجلالكم ورد حقها السلوب

في ظل هاتين مائتيه الله تعالى تحقيقا لشيئنا في دوايتكم هفاً إلى عهدكم مستد بهمس
نصر الله إلى عدل ميرتكم وكرم ميرتكم ليعطي جلاله الملك وليحيى الدستور ولتحيى
الحياة النيابيه

محافظة مصر • إدارة الضبط فرج ب • القلم المخصوص

تقرير سرى سياسى رقم ٦٠٣ فى ١١٢٦/٤/١

حضرة صاحب السال كبر الاثنا • حضرة صاحب الجلالة الملك

تتفرقا بان ترسل لىمالكم مع هذا صورة النداء الذى وضعته اللجنة المحددة للسيدات

وسلطح  وتغلوا

لدى زكى

توقيع بخطه

تجهوا فى اول ابريل ١٩٢٦

نداء من لجنة السيدات المحددة الى الشعب الكرم

ايها المواطنين الامراء

ان وزارة الحكم المطلق التى تقوم بكم بالايام الاستبداد وتجعل سلطة الحكم
فى مصر ينعرج الجور والاضطهاد قد ساءها ان تراكم اوجها لاطنانكم فى نكبتها ابوارا بتسويقكم
فى ظلم ~~الظلم~~ محتبها وان ترى حواء الدستور مؤيد بن قلوبكم ورحاب الملك الذى عامرا
بولوبكم لعمدة الى تجديد تعاليمها الفردية فى شكل تشويش واحد اسائل الجور فى شوب
تاترى لتعلمكم على الرضخ ~~للتفكك~~ لا وادتها ضد ارادكم وتقال بقوه اقتصابها ما عجزت هذه أسلم
قوة رفيتكم تشبه قواض حكمها رغم غشطن تشكم وتقدمت اليكم بذي المميد فى وطن الحرى
وحزيت لكم الحدود فى سيد الوطنيه ~~وينا~~ فلتأخروا الاخير ثاقفا لىهادى الحق والمعدل
ماينا لقواض الحره والىماء الدستوريه فى جميع اسم الارض وعمومها غير حاله بقداسه العهد
ولا حاليه بكرامه الاحيا غايه بكم ونحكم مورا لثفا •

ايها الصينيون

ان صير البلاد لكم لالها وقد تقع نتائج عسفا على مستقبل ميعكم قبل ان تقع عليها ولقد
تألمتم كل تصرفاتها بسكونكم وشوشتها على الدستور بحطيم ثابتكم فطنت أن فى سكونكم ضاما وان
فى حلائكم استسلاما خوسمت فى منع السلطات لعمالها واتخذت من التضييع مجزيا لمر اعمالها
لأصروا قوانينها صانع امراضكم ولا تفكروا نبال اعتدائها من نبل شعورك ولا تكونوا مرذلا هبها
فى الجنايه على الدستور

ان لجنة السيدات المحددة تؤيد باجماعها الولد الصينى فى بيان الحكم وتأميل لهذا الشعب
الكرم قرب التنازع بصدق ايمانهم وتناديكم ايها الصينيون من يكره ايكم ان تسيروا خلف وصافكم
جسودا مؤيد بن وان تدعوا لحساب المستقبل جزا المعتدين فقه بكم بانكم تشهدون فى الحياه
صالحا لاحبا وتشهدون على اليان حقا لا باطلا وتسلكون فى نهضتكم نورا لا ظلاما واصوروا صبا
تسخره المظالم الى الامباح وسجلوا حب الدستور وصالح فى قراره الا بواج وفق كان اليافسون
لكم فى الجهاد طيبا ليسكون الله لكم فى تحقيق المراد منا ونصير •

صورة طبق الاصل (سليم زكى)

فى اول ابريل ١٩٢٦

خضرة و أحب السلام . و منبر عام الامن العام

٢ انتشرت ان المبلغ سعادتمكم طاباتي . -

يتحدث النورجون عن موقف الوزارة يقولون فيها جنهم انه اصبح حرجا جدا ولقي
جلالة الملك اصبح لا يقبل ان تكون الوزارة انسانية بامية من الحكم . وان اذى : و هذا
الخلاص هو صالى وزير المالية على باشا ما هو و انصب هوا : مؤلة محمد باشا محمود
طلب المخلوك مبلغ ثمانية الف جنيه . للصاريف السوية لان الصاريف التى كانت مضرورة عند
ان تولت هذه الوزارة الحكم قد نفذت من آخرها . فلم يوافق على باشا ما هو على اعداد
هذا المبلغ . ثم انه قابل جلالة الملك و عرض عليه الامر و انهم جلالته بان دولة محمد
محمود باشا يأخذ هذه المبالغ و صرفتها فى الدعاية عن نفسه . وان الصاريف السوية
السابق اعتمادها صرفت جميعها فى زيارات دولته للطبقات و عمل التفتات النفقة التى
كانت فى دولته . و كان يقال بانها من جيوب الشعب و هى فى الحقيقة من الصاريف
السوية و لذلك فانها نفذت جميعها بسرعة . و ان دولته طلب الآن اعتماد مبلغ آخر
فلم يوافق جلالة الملك على اعتماد هذا المبلغ .

كما انه اتهم جلالته ايضا بأنه لم يهتق لاى رتبة وزارة ان عمل مثل ما يقوم به
الآن دولة محمد باشا محمود . و ذكر جلالته بان وزارة الخفير له محمد باشا تمت
الصاريف السوية و لم تعتمد على ميزانيتها .

و من هنا افر صالى على ما هو باشا صدر جلالة الملك و اساء الى دولة محمد باشا
محمود حد جلالته فاصبح دولته يعمل فى الوزارة بدون استطلاع جلالة الملك مستندا
على ثقافة الضروب السابق .

و من اجل ذلك يقال ان وزارة دولة توفيق سيم باشا لدولة محمد باشا محمود فى
مكتبه بالوزارة و كتب منه مدة طويلة كان لاخل سبب يتعلق بهذا الموضوع .
تخطى سعادتمكم بذلك . و تفضلوا بتقبل وافر الاحترام

كندار توفيق
الاسكندرية

د م ٢١ مارس سنة ١٩٢٩

القِسْمُ السَّانِي

إِنْقِلَابُ إِسْمَاعِيلَ صَدَقِي

١٩٣٥ - ١٩٣٠

إعداد

مُصْطَفَى النحاس جَبَر

الفصل الأول الانقلاب ومغزاه السياسي والاجتماعي

تولت وزارة مصطفى النحاس الثانية (١) الحكم في أول يناير ١٩٣٠ بعد انتخابات اكتسح الوفد فيها خصومه اكتساحاً وبعد أن ظلت البلاد ترزح تحت حكم أوقف العمل بالدستور لمدة ثلاث سنوات (٢) ولكنه لم يستطع أن يستمر هذه المدة تحت ضغط المعارضة الشعبية . وكان حل المسألة الوطنية - من وجهة نظر الوفد المصري - يقتضي تمكنه من إرساء قواعد الدستور حتى يستطيع مواجهة الانجليز مدعماً بثقة الأمة .

والواقع أن الانجليز قد فشلوا في محاولة إبرام « معاهدة » هندرسون - محمد محمود (٣) لأن الأخير لم يكن يستند إلى الأغلبية الشعبية، وبالتالي فهو لم يكن مستنداً إلى أي نوع من الحكم الدستوري . لذلك فإن الانجليز اضطروا إلى التخلي عن « اليد الحديدية » (٤) لمحمد محمود في أخريات ١٩٢٩ وبالتالي إلى إجراء انتخابات جديدة في البلاد بإشراف وزارة محايطة يرأسها عدل يكن . ويعود الوفد إلى الحكم في يناير ١٩٣٠

(١) تولي مصطفى النحاس الحكم لأول مرة عام ١٩٢٨ .

(٢) تولي محمد محمود الحكم بعد وفاة وزارة مصطفى النحاس الأولى في يوليو ١٩٢٨ وأعلن حل البرلمان ووقف العمل بالدستور لمدة ثلاث سنوات .

(٣) أطلق محمد محمود على قواته ١٩٢٨ اسم « اليد الحديدية » .

وقد أعلن عزمه على مواجهة خصومه وخاصة السراى وأن من أغراض حكمه الأولى « العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه » (١) واعتزام الوفد هذا ، كان جزءاً لا يتجزأ من سياسته الوطنية كما قدمنا فقد كان من الصعب عليه - باعتباره صاحب الأغلبية الشعبية - أن يكافح والحنجر في ظهره سواء من جانب السراى وأشياعها أو الانجليز وحلفائهم . ونعتقد تأسيساً على ذلك أن تصلب الوفد في مفاوضات هندرسون - النحاس بشأن السودان ، إنما كان تكأة لجولة جديدة مع الانجليز ، فأراد الوفد أولاً أن يدعم نفسه في الداخل من الوجهة الديمقراطية في سبيل ارساء وحماية الدستور .

ونلمس خطوات الوفد في هذا الاتجاه منذ مجيئه الى الحكم في يناير ١٩٣٠ فضلاً عن اعلانه عن برنامج حكمه المتقدم ذكره ، فقد تقدم مصطفى النحاس بمشروع قانون يحتوى على « الضمانات الكافية التي تحول دون حل البرلمان القائم لذا جعل إيقاف وتعديل الدستور خيانة يعاقب من يرتكبها أمام محكمة جديدة من قضاة غير قابلين للعزل » (٢) ولقد تضمن المشروع « محاكمة الوزراء الذين ينقلبون على الدستور أو يبددون أموال الدولة العامة » (٣) وكان ذلك « كثيراً على الملك الذى أبى الموافقة » على المشروع « فتطور الخلاف وضاعت شفته حتى أصبح صراعا بين العرش والوفد » (٤) .

على أن الصراع بين القصر والوفد كان يمتد الى عدة خطوات ديمقراطية أخرى فقد وضعت وزارة الوفد « مشروع قانون انشاء محكمة النقض والايرام في صيغته النهائية وقد رفعت الى القصر لصدور المرسوم بإحالة الى البرلمان ، فتعطل في السراى » (٥) . كذلك « قام الخلاف بين الوزارة والسراى على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة ، فقد وضعت السراى أسماء مرشحين آخرين غير من رشحتهم

(١) صحيفة القوانين والراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٠ ، الطبعة الأميرية .
بالقاهرة « ١٩٣٢ » ، ص ١٢ .

(٢) ب.ج. الجرد : « مصر » - ترجمة راشد البراوى - طبعة الاعتداد ، القاهرة .
ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة . الجزء الثاني - الطبعة الأولى النهضة .
لخيرية ١٩٤١ . ص ١٠٧ .

(٤) ب.ج. الجرد : المرجع السابق ذكره ص ١٢٧ - ١٢٨ .
(٥) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ، المصدر السابق ذكره ص ١٠٣ .

الوزارة « (١) ولما كانت تلك الخطوات من شأنها أن تعزز الحكم الديمقراطي في البلاد وتقلل من سلطة الملك ، فقد لجأ هذا الأخير الى التخلص سريعا من الحكم البرلماني . وما أن وافته العرصة حتى أسرع - بتأييد من اقوى المعادية للديمقراطية الوطنية - بالاطاحة بحكومة الوفد . أما هذه القرصة فقد كانت قطع مفاوضات هنترسون - النحاسي لعدم قبول الوفد « مشروع هنترسون بعدا فيه » (٢) فرقع « الاحرار الدستوريين » عريضة الى الملك فؤاد في ٢٧ مايو ١٩٣٠ مليئة بالمطاعن التي كانوا لوزارة الوفد وختموها بالضراعة الى الملك « أن يتلافى الأمر بحسبته » . وقد استجابت السراى لهذه العريضة وأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية ونمتنع عن امضاء المراسيم لتشمل عملها وتضطررها الى الاستقالة » (٣) . على ان خطة القصر في ضرب الوفد كانت موضوعه عن قبل ان يتولى النحاسي الحكم ! وذلك رداعلى تشدد الوفد اذا ماحدث . فعد بمت توفيق دوس « باشا » - وهو صنيعة للقصر وقط مسابق في حزب الاحرار الدستوريين ولاحق في حزب «الاتحاد» الذي أنشأته السراى سنة ١٩٢٥ - بحث بمقال الى «الدلي لتلجراف» في ٨ نوفمبر ١٩٢٩ قال فيه «وفي استطاعتى أن أؤكد لكم أن المستقبل ليس على مايراه المستر « بارتلت » - وهو مراسل هذه الجريدة في مصر - من الظلام فان الوفديين الذين كنت على الدوام خصما لهم قد تعلموا كثيرا من الماضي - ولى - أى لتوفيق دوس - ما يمرر هذا الاعتقاد - والمرجو أنهم سيدركون حينما يعودون الى الحكم ان مصر الحياة البرلمانية فى أيديهم لو صدق على المعاهدة . وعلى ذلك سيحاولون أن يحكموا على صورة خير من الصورة التي اتبعوها في الحكم فاذا لم ينجحوا سيكون الشعب المصرى نفسه ، لا الملك فؤاد ، هو الذى سيسقط نظام هذا الحكم طالبا ما تسمونه « الدكتاتورية العادلة المحسنة » وسيكون من أشد بواعث الأسف أن نرى الدستور يزول ولكن ذلك يفيد فقط أن مصر دلت على عدم صلاحيتها لهذا الحكم فى الوقت الحاضر » (٤) .

نستطبع أن نلمس من هذا التقاء مصالح السراى والانجليز عند نقطة أساسية وهى ضرورة كسر صلابة الوفد واكتسابه للين المطلوب

(١) ص ١٠٧ المصدر

(٢) نفسه

(٣) عيد الرحمن الراشدي : فى أعقاب الثورة المصدر السابق ذكره ص ١٠٧

(٤) جريدة « كوكب الشرق » ٢٩ يونيو ١٩٣٠

هو من ناحية الإسراى عدم تمسك الوفد بالديمقراطية والتعرض لسلطة الملك . ومن ناحية الانجليز قبول الوفد للمعاهدة بحدافيرها حتى تكسب بها استقراا لمصالحها فى مصر والسودان . لذلك نميل كثيرا الى الاعتقاد بأن الانجليز ياركوا عملية الانتقام من حكومة الوفد « بواسطة العناصر والسلطات المحلية المصرية عقابا لها - أى لحكومة الوفد - على عدم قبول المشروع مرته ، مثلما كان الموقف تماما عندما رفضت الوزارة البرلانيه - وهى وزارة الوفد أيضا - سنة ١٩٢٨ مشروع تشميرلن » (١) .

حقيقة الأكمة بين الانجليز والوفد :

على الرغم من أن مصطفى النحاس تكلم بعد قطع مفاوضاته مع انجلترا عن كسب صداقة الانجليز ! - وهو كلام ردهه خصومه واخلاقون عليه لبقولوا من مكانة الوفد بين الجماهير الا ان الانجليز كانوا يعرفون جيدا ما هى خطة الوفد وموقف مصطفى النحاس . حقيقة أن فشل مفاوضات هندرسون - النحاس كان بسبب السودان ولكن المطالب « الباهظة » حسب تمييز جريدة « ديلي ميل » التى قدمها الوفد بخصوص السودان كان يتوقع رفضها وأنه - أى الوفد - لم يكن يزعم امضاء المعاهدة ، التى رأوا - أى الوفد يون - فيها قضاء على أعمالهم كمحرضين وطنيين ، (٢) ونحن نعتقد تماما بصحة الرأى الذى أضافته نفس الجريدة بأن الوندنيين قد عادوا الى مصر ليقولوا « لقد رفضنا ما عرضته علينا بريطانيا وبذلك احتفظنا بحقوق مصر وفى الوقت نفسه حصلنا على بعض مزايا جديدة وقد دونت هذه المزايا وستبقى كنقطة ابتداء لأية مفاوضات جديدة بين انجلترا ومصر قد تحدث فى المستقبل » (٣) .

اذن فالوفد فى نظر المحافظين الانجليز الذين تمثلهم « الديلي ميل » قد اتخذ من تشديده فى مفاوضات النحاس - هندرسون ومن تملله بمسألة السودان ذريعة لعدم توقيع المعاهدة التى كان لا يراها وقتئذ فى صالح الوطنيين ، وأنه اتخذ من آخر بند فى المعاهدة - أو المفاوضات - نقطة ارتكاز لوثية وطنية جديدة كان يمد لها بحماية مكانته فى السلطة والحكم ازاء خصومه فى الداخل وخاصة الملك . وأكد الرأى السابق ما ذهب اليه بعض الانجليز من أن مسلك حكومة الوفد بعد قطع

(١) عبد الرحمن الرافى : المصدر السابق ذكره ص ١٠٧ .

(٢) جريدة « الامرام » ١٤ يونيو ١٩٣٠ .

(٣) نفس المصدر

المفاوضات لا يبدو أن يكون « القيام بمناورة بحيث تقف في مركز منبع لا تمكن مهاجمته ويمكنها أن تباشر شئون مصر الداخلية بما فيه فائدتها الخاصة وأن تنبذ كل فرصة لتقطيع أوصال النفوذ البريطاني شيئا فشيئا » (١) .

على أن الأزمة السياسية الخاصة بالمفاوضات بين الانجليز والوفد لم تكن هي المشكلة الوحيدة بينهما ، وإنما كانت تتمثل كذلك في سياسة الوفد الاجتماعية والاقتصادية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية والمحلية فكان مما قامت منه هذه الدوائر الانجليزية - مشروع وزارة النحاس الخاص بإنشاء بنك التسليف الزراعي وما توقعه الأجانب من أن انضمامه سيضرب بمصالح البنوك الأجنبية (٢) ، فقد رأت الدوائر المالية الأجنبية أو المتمصرة في مشروع قانون إنشاء بنك التسليف الزراعي ما يخل يلها عن استقلال البلاد وأهلها عن طريق القروض الربوية ، فانضمت هذه الدوائر الى الساعين لاستقاط الوزارة (٣) .

والواقع ان الأزمة الاقتصادية المالية التي بدأت في أواخر العشرينات وبدأ انعكاسها على مصر كانت مما أثار مخاوف الانجليز بجانب السياسة الوطنية للوفد - فقد لاحظت انجلترا « ان الأزمة الاقتصادية والمالية ليست مما يسهل الأمور في هذه الحالة » ويقصدون بذلك تسهيل الاحتفاظ بالنفوذ البريطاني - لقد أثار مشروع بنك التسليف الزراعي مخاوف المصالح الاستعمارية ، وأكد هذه المخاوف أن الوفد كان يسعى الى تأمين سلطانه إزاء الرجعية والملك والانجليز. ولقد أشارت جريدة « التايمز » الى قانون محاكمة الوزراء الذين يعتمدون على الدستور - والذي عزم الوفد على إصداره وعطله الملك - بقولها - ليس في النظم الدستورية الحاضرة ما يشبه العقوبات الوحشية التي تفرضها هذه المقترحات الا أن يكون نظام روسيا السوفيتية (٤) . وكانت « التايمز » وغيرها بهذا لا تعنى اخافة أصحاب المصالح الرجعية في مصر فحسب ، بل تعنى كذلك حماية المصالح الاستعمارية . فقد اعتبرت « النير ايست » المشروع « عرقلة لإدارة البلاد لكي تصدر أحكاما إجرامية على المصريين

(١) نفس المصدر

(٢) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصدر السابق ذكره ص ١٠٦ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٠٣ .

(٤) جريدة « الأهرام » ١٨ يوليو ١٩٣٠ .

الذين يحاولون اعلاء مصالح بلادهم حسب معتقداتهم » (١) غير ان عرقلة ادارة البلاد التي يزعمونها لا تعنى فى الواقع الوطنى الا عرقلة الادارة الاستعمارية .

واذن فما دام الوفد سائرا فى طريق التشدد وما دام يريد تأكيد ذلك التشدد باجراءات اقتصادية يزيد من خطرهما تأمين سلطاته باصدار قوانين دستورية تفل ايدى المصالح الرجعية والملك فى مصر عن العمل ... ما دام الوفد ينتهج مثل هذا السبيل فان ثمة خطرا كبيرا يهدد مصالح انجلترا خاصة وأن الوفد فى نظر هذه المصالح جميعا يمارس سياسته من خلال نفوذه على الجماهير ومن خلال نفوذ الجماهير عليه .

تلك هى حقيقة الأزمة بين الانجليز والوفد التى شجعت الملك فؤاد على الإطاحة بالنحاس . ولكن الانجليز ادعوا فى ذلك الحين « الحياء وأن دار المندوب السامى والحكومة الانجليزية بوغتنا بالأزمة » على أن جرائد الوفد (٢) تشير وقتها الى ادانة الانجليز وتشجيعهم للانقلاب ، فدار المندوب السامى كانت تعلم أن مشروع قانون محاكمة الوزراء قسم الى القصر الملكى وأعمل توقيع ، ولا بد أنها وافقت وزارة الخارجية بذلك فى حينه ، فمن غير المعقول ومما لا تستسيغه العقول ، ألا تكونا قد توقعنا حدوث أزمة بسببه ، واذن فلو أنهما أرادتا تجنب حدوثها وبعبارة اصرح ، لو لم يكن حدوث الأزمة مما يتوافق ومآربها وغاياتها ، لكانت الإشارة البسيطة أو الإيماءة المتواضعة ، حائلا دون وقوعها (٣) .

ان جوهر الأزمة اذن هو أنها تعبير عن احدى مراحل الصراع بين الوفد كمثل للقوى الوطنية وبين الاستعمار الانجليزى ، وكانت أزمة الصراع بين الوفد وبين كل القوى الرجعية حول الديمقراطية أساسا هى الدافع الى استغلال هذه القوى للصراع الوطنى الانجليزى : ... لقد حاولت كل القوى المادية للوفد أن تجعله بين شقى الرسى - وبين فضل الوفد سياسة المواجهة مع السراى فان الانجليز قد تركوه يسقط ان لم يكونوا قد ساعدوا على تصمييق هذه الأزمة التى أدت الى استقالة مصطفى النحاس فى ١٧ يونية ١٩٣٠ . ولكنه كان قد سجل فى استقالته عبارة تعنى ادانة لأعدائه - فقال مصطفى النحاس فى خطاب الاستقالة : « نظرا

(١) جريدة « الأهرام » ٤ يوليو ١٩٣٠ .

(٢) جريدة « كوكب الشرق » ٢٨ يونيو ١٩٣٠ .

(٣) نفس المصدر .

لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذي قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه « (١) موحيا بهذه العبارة بأن الانجليز والسراي والرجعيي جميعا عم أولئك الذين حالوا بينه وبين تنفيذ هذا البرنامج .

أزمة تأجيل البرلمان :

قدم مصطفى النحاس استقالته للمشار إليها وهو يدرك انه يدخل بذلك معركة أخرى أشد شراسة مما سبقها . وكان اسراع الملك في قبول الاستقالة في ١٩ يونيو ١٩٣٠ ثم تكليف اسماعيل صدقي بتشكيل وزارة جديدة دليلا على أن السراي قد أعلنت جيدا للثقل فقد كان صدقي من أوائل المنتهكين للستور في عهد وزارة أحمد زور ١٩٢٥ . ولما كان اسماعيل صدقي ممن لا يستسلمون الى أية قوة سياسية حقيقية في البلاد . فقد بدا أن الأودر تنجيه بوضوح الى اطلاق يد السراي . وهكذا سارع الملك ناصهار مرسوم بتأجيل اجتماع البرلمان شهرا . ولما كان الوفد يعلم أن طريق تعطيل الستور يبدأ بتأجيل اجتماع البرلمان فقد قرر أن يسلم للمعركة منذ بدئها .

رأت أغلبية البرلمان ضرورة عرض مرسومي تشكيل الوزارة وتأجيل البرلمان على البرلمان نفسه ٥٠٠ وكان لذلك سابقة في عام ١٩٢٨ حين تأجل البرلمان بعد انقلاب محمد محمود (٢) وقد رأت حكومة اسماعيل صدقي أن توافق شرط ألا يتعدى الأمر ثلاثة المرسومين . وقالت الحكومة في خطاب رسمي وجهته الى رئيس مجلس النواب ، انها لا تشاطر النواب رأيهم في وجوب عرض المرسومين على المجلس ولكنها لا تعترض « اذا كانت التقاليد التي يراد اتباعها هي عين ما اتبع في سنة ١٩٢٨ كما هو ثابت في مضطه الجلسة الثامنة والثمانين لمجلس النواب ، فان الاجتماع لمجرد التلاوة يكون صـورة مكررة لتنفيذ امر أصبح نافذا معمولا به منذ نشره بالجريدة الرسمية » (٣) وأضافت الحكومة في كتابها قولها انها علمت بأن رأى رئيس مجلس النواب أنه عقب تلاوة مرسوم تشكيل الوزارة قد « يطلب أحد الأعضاء الكلام وعندها ليس في وسع الرئيس

(١) فؤاد كرم « النظارات والوزارات المصرية » القاهرة مركز وثائق وتاريخ مصر للبحر ١٩٦٩ ص ٣١٢ .

(٢) انظر الفصل الثالث .

(٣) جريدة الأهرام ٢٤ يونيو ١٩٣٠ : نص خطاب اسماعيل صدقي الى رئيس مجلس النواب في ٢٣ يوليو ١٩٣٠ .

عدم اجابة طلبه ، ثم قالت الحكومة كذلك انه يسرها ، تأكيد من حضرتكم - أى من رئيس مجلس النواب - بأن الجلسة لن تتضمن الا تلاوة المرسومين وأنكم لن تبيحوا لأحد الكلام فيهما أو فى أى شأن آخر » ونمادى الخطاب الرسمى للحكومة يعبر عن تدخلها فى استقلالية المجلس فطلبت من رئيس مجلس النواب أن يصلها التأكيد المطلوب قبل لساعة الواحدة من اليوم الذى وجهت فيه هذا الخطاب - ٢٣ يونيو ١٩٣٠ - بل وهددت بأن توفر للمرسوم الملكي « ما يجب له من الطاعة والاحترام وأن تتخذ لذلك كل ما تراه ملائما من الوسائل » (١) .

على أن « ريسا واصف » رئيس مجلس النواب - وهو واحد من الرعيين الاول للحركة الوطنية وعضو الوفد المصرى - أجاب الحكومة بالرفض وقال « بأنه ليس من حق الحكومة أن توجه الى رئيس مجلس النواب مثل هذا الخطاب لما فيه من تدخل السلطة التنفيذية فى ادارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواء » (٢) وحاول اسماعيل صدقى مرة أخرى أن يشن من عزم النواب فاتصل بويصا راصف تليفونيا وقال « انه يكتفى منه بأن يعد شفويا أنه لن يمنح الكلمة لعضو يريد الخطابة أو إثارة المناقشات عقب تلاوة المراسيم » ولكن وريصا واصف أجابة « بأنه لا يستطيع ذلك » (٣) وعلى ذلك فقد أصدرت الحكومة أوامرها لبوليسها « بقفل أبواب البرلمان مع علم التعرض للأعضاء بحال من الأحوال » (٤) كما عبر البلاغ الرسمى لها .

تنظيم سلاسل البرلمان :

أصدرت حكومة صدقى على تحدى البرلمان ومنع اجتماعه ، وعهدت الى القوة العسكرية تنفيذ ذلك ، وظهرت طلائع القوة فى ميدان قصر النيل حيث تفرق جمهور من جنود البوليس ووقف كل واحد منهم مرتكبا الى بندقيته . واجتداء من شارع قصر العيني وقفت جماعات أخرى مسلحة نالصى القصيرة ورابط على مدخل سراى الاسماعيلية جماعة من البوليس راكبي الموتوسيكلات « . أما القوة بمظهرها العنيف فقد طوقت

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر ود رئيس مجلس النواب على رئيس مجلس الوزراء اسماعيل صدقى

فى ٢٣ يونيو ١٩٣٠ .

(٣) جريدة « الأهرام » ٢٤ يونيو ١٩٣٠ بلاغ الحكومة الرسمى .

(٤) نفس المصدر .

دار البرلمان والإشغال والصحة فوقفت على المدخلين الشرقي والغربي
معلقة شارعي الشيخ يوسف والشيخ ربحان . وتقدم هذه القوة رجال
من البوليس المصري مقبعون بالحدود الفولاذية الى جانبهم جماعة من
الضباط المصريين وبعض الضباط الانكليز مشاة وفرسانا (١) .

وتضيف جريدة « الأهرام » التي قدمت وصف الارهاب الحكومي
فى ذلك اليوم أن هذه القوة لم تعترض « النواب والشيوخ وكتاب
الصحف من اختراق صف الجنود الواقف على مدخل شارع الشيخ يوسف
فتجهروا على الباب القليل لمجلس النواب وكان هذا الباب مثل بقية
أبواب السراى مغلقة مريوطا بالسلاسل الحديدية من الداخل فدلّت بذلك
— أى الحكومة — على أنها تمتنع الجمهور فقط (٢) .

على أن « الأهرام » فى ذلك الوصف لا تشير الى عدم اعتراض
القوة للنواب والشيوخ الا من ناحية شارع الشيخ يوسف كما تقدم .
ولا تشير الى بقية المداخل الأخرى . ومهما يكن من أمر رواية « الأهرام »
التي اعتمدنا عليها لظاهر حياها . . الا أن الواضح أن هذه القوة أزعجت
الكثير من أعضاء الشيوخ بصفة خاصة فضلا عن أن الكثيرين قد حيل بينهم
وبين الوصول الى البرلمان فذكر علوى الجزار — الذى ترأس مجلس
الشيوخ — أن عددا كبيرا من الأعضاء قد حال البوليس بينهم وبين الدخول
الى المجلس (٣) .

والذى حدث أن النواب والشيوخ كانوا مصممين على اجتماع
البرلمان فاختارت سيارة مصطفى النحاس — رئيس الوفد — نطاق
البوليس واخترقه معه عدد من النواب وتمالت الهتافات للمستور وسلطة
الأمة رسفوط معطى المستور . ورغم نجاح الكثير من النواب والشيوخ فى
اختراق نطاقات البوليس بعيدا عن البرلمان وفى الطريق اليه فقد وجدوا
أبواب البرلمان مقفلة بالسلاسل الحديدية .

فكر البعض من النواب فى تسلق الأسوار وعدد آخرون باقتحام
أبواب البرلمان بالقوة وعندما حضر مصطفى النحاس أشار بقوله « نحن
هنا فى انتظار رئيس مجلس النواب حتى اذا جاء كان له أن يأمر بوليس
البرلمان بأن يفتحوا هذه المغاليق بما له عليهم من حق السلطة التى

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر .

(٣) جريدة الأهرام ٢٤ يونيو ١٩٣٠ .

لا تنازعه فيها :الحكومة بحال وذلك .مر معلوم لأن بوليس البرلمان لايتلقى أوامره الا من رئيس مجلس النواب أو الشيخوخ اما الحكومة فلا سبيل لها عليه « (١) وحضر بعد ذلك « ويصا واصف » رئيس النواب وبعد مداولة قصيرة بينه وبين مصطفى النحاس نادى رئيس قوة البرلمان وسأله عن معنى اقبال الأبواب بالسلاسل فقال انه لا دخل له في ذلك فقال رئيس النواب انى أمرك بفتح هذا الباب فقال انه مفلق بالسلاسل فامرہ رئيس النواب بتعطيلها فامتثل قائده الحرس واستدعى بوليس الحريق بالبرلمان ثم حضر مع رجاله وطفقوا يكسرون السلاسل والأغلال ويحطمونها بمئات وقواديم حديدية (٢) .

دخل النواب والشيخوخ في أعقاب ذلك حيث انعقدت جلستنا النواب والشيخوخ التاريخيتان وفي مجلس النواب رأس ويصا واصف الجلسة وتلا مرسوم تأليف الوزارة فتعالى الهتاف ضده « (٣) ثم نهض مصطفى النحاس رئيس الوفد ونائب سموند وقال « نظرا للظروف التي تجتازها البلاد الآن ولا بد من بواذر الاعتداء على الدستور اطلب من حضراتكم أن تقسموا معى وأنتم وقوف القسم الآتى ، كما اطلب الى كل مصرى أن يقسم هذا التسم بينه وبين الله : أقسم بالله العظيم أن أكون وفيا للقسم الذى أقدمته طبقا للدستور وأن أدافع عن الدستور بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية « (٤) وردد الأعضاء القسم ثم تعالت الهتافات مرة أخرى عند تلاوة مرسوم تأجيل البرلمان . أما فى مجلس الشيخوخ فقد عقدت الجلسة برئاسة علوى الجزار لأن عدلى يكن رئيس المجلس لزم مكتبه (٥) .

وكان واضحا تحدى النواب للمرسوم الملكى وتعالى الهتافات ضده ثم اقتحام البرلمان وتهديد بعض النواب بسحق رأس الملك (٦) ، كذلك كان واضحا من الجو العام ، أن الوفد مدرك لثقل عبء المعركة القادمة وأنه يدخلها بكل ثقله ويتحد صريح للملك ودفاع مخلص عن الدستور — كما سلف وكما سيتضح . والواقع أن السراى واسماعيل صدقى

(١) نفس المصدر

(٢) نفس المصدر .

(٣) جريدة الأهرام ٢٤ يونيو ١٩٣٠

(٤) نفس المصدر .

(٥) نفس المصدر .

(٦) قال عباس محمود العقاد فى هذه الجلسة ان النواب مستمنون لسحق أكبر وأس تقتضى على الدستور وعلمت لذلك صحف حزبى « الاتحاد » و « الأحرار المستوريين »

يسلوكنهما الارهابى والمادى لتقاليد الدستور قد أرغما فئات واسعة
- حتى من بعض المعتدلين - على الاحتجاج والتذمر . وقد شجع البعض
من هؤلاء « المعتدلين » على اتخاذ موقف الاحتجاج أن الوفد قد اتخذ
موقفا حاسما في التصدى القورى للاعتداء على الدستور .

ومصدقا لذلك نجد أن « عملى يكن » رئيس مجلس الشيوخ
- ومؤسس حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - اضطر للاحتجاج على
دخول قوات مسلحة الى البرلمان وعلى اغلاق أبوابه (١) وهو ما لا يتفق
مع موقف حزب الأحرار الدستوريين باعتباره مؤسسه السابق
ورغم أنه هو نفسه كان قد صرح لاسماعيل صدقي بأنه لن يؤذن لاحد
من الشيوخ فى الجلسة بالكلام (٢) .

فضى دور انعقاد البرلمان :

أيدت القوى المادية للديمقراطية اسماعيل صدقي فى خطواته . وكان
الملك بطبيعة الحال من وراء صدقي كما أن الصحافة الانجليزية
والاستعمارية كانت تؤيده كذلك . وكان حزب الأحرار الدستوريين من
القوى الأساسية التى أيدت صدقي مبررة ذلك بأن اسماعيل صدقي لم
يعتمد على الدستور وأنه لم يفعل الا ما هو حق للملك من تأجيل
البرلمان (٣) وقد دلت الأحداث على أن الأحرار الدستوريين كانوا يعلمون
ما يفعلون إذ أنهم ساءروا فى هذا التأييد حتى أودى صدقي بالبرلمان .
وكما توقع الوفد المصرى فقد أسرع صدقي بفضى دور انعقاد البرلمان فى
١٢ يوليو ١٩٣٠ وقبل أن ينتهى أجل التأجيل ودل ذلك على أن النساي
والقوى المادية للديمقراطية كانت تعد العدة للحكم المطلق .

تعطل اسماعيل صدقي فى الكتاب الذى رفعه الى الملك بطلب فضى
دور انعقاد البرلمان بأن الدستور نفسه يبيح هذا - وكانت حجته التى
استند عليها أن المادة ٩٦ من دستور ١٩٢٣ تحدد ذلك (٤) ومع أن المادة

(١) جريدة كوكب الشرق ٢٥ يونيو ١٩٣٠ : خطاب عمل يكن رئيس مجلس
الشيوخ الى اسماعيل صدقي رئيس مجلس الوزراء - وانظر أيضا جريدة الاحرام .

(٢) جريدة كوكب الشرق المفسر السابق : كتاب رئيس مجلس الوزراء اسماعيل
صدقي الى رئيس الشيوخ ردا على الخطاب السابق .

(٣) داجم جريدة السياسة « يونيو ٤ ١٩٣٠

(٤) كتاب اسماعيل صدقي الى الملك بشأن فضى دور انعقاد البرلمان فى ١٢ يوليو
١٩٣٠ وثيقة خلية مركز تاريخ مصر المعاصر - انظر ملاحق البحث .

١٤٠ من نفس الدستور كانت تشترط لجواز فض دور الانعقاد ان يكون البرلمان قد فرغ من تقرير ميزانية الدولة كما جاء في كتاب الأغلبية المطلقة لمجلس النواب (١) ردا على صدقي وأن المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ قد أجرت على ميزانية المعاهد الدينية أحكام الدستور الخاصة بميزانية الدولة - وكان البرلمان لم يفرغ بعد من تقرير تلك الميزانية - ولكن اسماعيل صدقي لم يعترف في كتابه الى الملك بأن القانون الأخير يجري مجرى الدستور ، وأشار الى الملك - نظرا للمسئوليات الخطيرة التي أخذتها الحكومة على نفسها - فانها بحاجة شديدة للتفرغ للأعمال الكبرى ، الخ ٠٠ وذلك بغض دور الانعقاد (٢) واستجاب الملك فوراً لطلب رئيس وزرائه وأصدر مرسوماً بذلك في نفس اليوم (٣) ١٢ يوليو ١٩٣٠ ولم يسكت النواب على هذا الاعتداء الجديد على الدستور ورفعت الأغلبية المطلقة للنواب كتاباً الى الملك اتهمت فيه « الحكم القائم في مصر » بأنه أوتوقراطي يتنافى مع نص المادة ٢٣ من الدستور التي نصت على أن جميع السلطات مصدرها الأمة (٤) وعلدت مظاهر الاعتداء على الدستور .

ولم تكن البلاد غافلة عن الخطر ، بعيدة عن الصراع الدائر . بل ان الاسراع من جانب الملك وصدقي بغض دور البرلمان كان ناجماً عن الهلع الذي أصابهما من مقاومة الجماهير الدامية من أول يوليو ١٩٣٠ - كما سيأتي - وخشية تطور الحوادث فقد ردت الحكومة على عريضة النواب في ٢٠ يوليو ١٩٣٠ بطلب عقد البرلمان دورة غير عادية بالرفض ثم الحفته ببلاغ رسمي أعلنت فيه أنها مستمتعة بدخول الشيوخ والنواب الى البرلمان بالقوة المسلحة في يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٠ وهو اليوم الذي تنتهي فيه فترة التأجيل وكان المجلسان قد حدداه للانعقاد . وقد ظلمت الحكومة الى بوليس البرلمان أن يخلى مكانه لقوات الحكومة فلما أبى لقيست الحكومة عليه واتزعجت عنوة من مقره واستولت على السجل الذي

(١) عريضة الأغلبية المطلقة لمجلس النواب : مؤرخة ٢٠ يوليو ١٩٣٠ وثيقة خطية - مركز تاريخ حبر المناصر وقافي عابدين - وانظر أيضاً : جريدة الأهرام ٢٢ يوليو ١٩٣٠ .
(٢) مركز تاريخ حبر المناصر كتابه اسماعيل صدقي - بشأن فض دورة الانعقاد المصدر السابق ذكره .

(٣) الوقائع المصرية عدد ٦٧ غير اعتيادي في ١٢ يوليو ١٩٣٠ .

(٤) مركز تاريخ حبر المناصر عريضة الأغلبية المطلقة لمجلس النواب في ١٢ يوليو ١٩٣٠ .

دون فيه رئيس المودة هذا الاعتداء تم كسرت أبواب غرف البرلمان
واستقرت فيه (١) .

وكان مطلب النواب الخاص بعقد دورة غير عادية للبرلمان مؤسسا
على أن استجواب الحكومة أمر ضروري بعد الاحداث التي وقعت في
البلاد ... كما أنه من الضروري الاقتراع على الثقة بها وحددوا لذلك
الانعقاد الغير عادي جلسة ٢٦ يوليو ١٩٣٠ .

والواضح أن تغيير موعد انعقاد البرلمان من ٢٦ يوليو الى ٢٦ يوليو
راجع الى أن النواب أرادوا اكتساب أسبوع يمكنهم فيه أن يعدوا
تنظيم الصفوف بعد ما اتخذته الحكومة من اجراءات مباغتة وقبضت على
حرس البرلمان . كما أن الحوادث السابقة دلت على استهتار الحكومة بدماء
المواطنين ، ولم يكن من المستبعد والأمر كذلك ومع التعجيل في عقد
جلسة البرلمان أن ترتكب الحكومة حوادث جديدة قد تؤدي الى حرب
أهلية .

وقد ادعى اسماعيل صدقي في بيانه الذي عارض فيه عند المودة
غير العادية للبرلمان المصري أن طلب النواب هو في حد ذاته « الرغبة في
معارضة حق الملك في ذلك الفضي » (٢) وذهب صدقي حتى بيانه الى
محاولة طماننة القوى المعادية للدستور في الداخل والخارج بقوله « ان
الادلة ستتوافر في اقرب الأوقات على ما لسياستها - أي الحكومة -
الحازمة التي تستوحى أصبح المواطن وأصدقها (كذا) وتسترشد بأصلح
المقاصد وأنبيل الغايات لخير البلاد واسعادها من أحسن الآثار » (٣) وإزاء
ما اتخذته الحكومة بعد ظهر ٢٠ يوليو ١٩٣٠ من حصار لدار البرلمان
بالجيش والبوليس واحتلاله من الداخل ببلوك الحفر والقبض على
حرسه (٤) فقد كتب علي يكن رئيس الشيوخ محتجا على تكرار مخالفة
أحكام الدستور ... وكتب وكيل مجلس النواب في نفس الوقت
احتجاجا مماثلا . وأما أعضاء البرلمان أنفسهم فلم يجلبوا مغرا من الاجتماع

(١) نفس المصدر .

(٢) مركز تاريخ مصر للعصر وثائق عابدين : بيان من الحكومة في ٢٧ يوليو ١٩٣٠
يشان طلب النواب عقد البرلمان دورة غير عادية ...

(٣) نفس المصدر .

(٤) جريدة السياسة ٢٢ يوليو ١٩٣٠ كتف من علي يكن رئيس مجلس الشيوخ
الى رئيس مجلس الوزراء وكتب من وكيل النواب الى الأخ في ٢٠ يوليو ١٩٣٠ .

خارج مبنى البرلمان ، مكررين حادثي ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ حين اجتمع البرلمان في الكونغرس ودار مسراد الشرعي (١) فاجتمعوا في مبنى « الندي السعدي » الخاص بالوفد المصري في يوم ٢٦ يوليو ١٩٣٠ .

فقد اجتمع النواب برئاسة عبد السلام فهمي جمعه وكيل المجلس وقرروا باجماع الحاضرين وهم ١٤٦ نائبا عدم الثقة بالحكومة لمخالفتها للمادتين ٤٠ ، ١٥٥ من الدستور حين رفضت دعوة البرلمان للانقضاء (٢) أما مجلس انميوح فقد اجتمع برئاسة محمد فتح الله يركات لنياب الرئيس - عدلي يكن - ووكيل المجلس وقرر مجلس الضيوخ الاحتجاج على عدم استجابة الحكومة لعقد البرلمان واحتلاله ثم قرر المجلس رفع الجلسة لعدم توافر العدد القانوني (٣) على أن نجاح الوفد في عقد جلسة النواب بالنادي السعدي واعلان النحاس بطلان رفض عقد البرلمان واعلان المجلس كذلك عدم الثقة بالحكومة مما يدل على عجز الحكومة عن منع البرلمان من الاجتماع الا بقوة الجيش المسلحة التي احتلته مما دعا النحاس الى أن يعلن أن عقد جلسة النواب بالنادي السعدي ان هي الا تجنيب البلاد الحرب الأهلية (٤) .

وجاءت الخطوة الثالثة لنواب الأمة بعد الخطوات الأولى - وهما اقتحام البرلمان المحاصر في ٢٣ يونيو ١٩٣٠ واجتماع النادي السعدي - في شكل عريضة جديدة للأغلبية المطلقة لمجلس النواب مؤرخة ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ . وقد طلبت العريضة الجديدة عقد اجتماع غير عادي للبرلمان للنظر فيما اعتزمته الحكومة من تعديل لقانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (٥) وهو قانون الانتخاب المباشر - وجلبت العريضة على الحكومة حملة شديدة واتهمتها بأنها « لم تحفل بإرادة الشعب وضمت في حكم البلاد حكما أوتوقراطيا لا تستند فيه الى سلطة الأمة » - كما أدانتها بأنها أطلقت الأيدي في الحريات الصامة للقضاء عليها وبأنها زادت من وطأة الأزمة الاقتصادية ودفعت البلاد الى « طريق الهوان في قيود الاستبداد المرهقة » وكذلك إدانت العريضة حكومة صدقي بأنها

(١) انظر الفصلين الثاني والثالث .

(٢) جريدة « الأهرام » ٢٦ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) جريدة الأهرام ٢٦ يوليو ١٩٣٠ .

(٤) نفس المصدر .

(٥) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين .. عريضة خطية ، رفوعة بتوقيعات

الأغلبية المطلقة لمجلس النواب في ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ - ملحق رقم (٦) .

قد دفعت جيش البلاد ليكون حرباً على دستور البلاد - مشيرة الى الارهاب،
والقتل للذين قام بهما الجيش في حوادث يوليو ١٩٣٠ كما
سيبي - وقد مصحت عريضة النواب خطه الحكومة في تعديل قانون
الانتخاب بقولها : أنه « يسهل عليهما تلفيق كشوف الناخبين والعيب
بعمليات الانتخاب ونتائجه وتمهد به لأساليب سنة ١٩٢٥ التي كشفت
عنها حوادث « اخطب » و « المحلة الكبرى » وغيرهما (١) ووضحت
العريضة كذلك أن الطريق الدستوري لتعديل قانون الانتخاب لا يكون
الا عن طريق التشريع العادي « وهذا لا يكون الا بإشراك البرلمان طبقاً
لنص المادة ٢٤ من الدستور » وعن طريق التشريع الاستثنائي الذي
يكون فيما بين أدوار انعقاد البرلمان وذلك اذا قامت حالة « لا تحتمل
التأخير كحالة وياه أو غرق أو حرب » أو « بفعوة البرلمان فوراً الى انعقاد
غير عادي وعرض مثل هذا التشريع عليه في أول اجتماع له حتى اذا لم
يسرر أو لم يقره أحد المجلسين زال ما كان له من قوة القانون (٢)
وانتهت عريضة النواب الى أن الحكومة ليس في نيتها دعوة البرلمان وإنما
هي تتجه الى حله وسلب ما للأمة من حق الانتخاب المباشر (٣) »

وقد برهنت خطوة الحكومة التالية على صلف حلس النواب - فلم
يحفل صدقي بإنداءات البرلمان ولا بمقاومة الجماهير وأقدم على تحدى كل
الأمة بصور الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بحل البرلمان ووضع
دستور جديد .

معنى الدستور الجديد :

ومما لا شك فيه أن الجماهير - وكان يقودها الوفد المصري - كان
لديها ما يدفعها الى مقاومة الانقلاب الملكي - الصلحي . وأهم تلك الأسباب
في رأينا أن الجماهير كانت تتمسك بدستور ١٩٢٣ وخاصة بعد أن
عدل قانون الانتخاب في عهد وزارة سعد زغلول فجعل مباشراً مما جعل
الجماهير أكثر قدرة على التمثيل الديمقراطي . ولا شك أن الجماهير في
الانتخاب المباشر تكون أكثر قدرة على المشاركة الديمقراطية من الجماهير

(١) نفس المصدر .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر : عريضة خطية بتوقيعات الجمعية المطلقة للنواب

في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٠

(٣) نفس المصدر .

المزولة في الانتخاب ذي الدرجتين ، ومهما كانت سلبيات المشاركة الجماهيرية المباشرة إلا أن هذه الوسيلة هي التي يمكن أن تكتسب بها وعيها السياسي بسرعة وأما طريق فرض الوصاية عليها فلا يستفيد به إلا من أطلق عليهم في التاريخ المصري « أصحاب المصالح الحقيقية » أو مجموعة العائلات المحدودة من كبار ملاك الأرض من الأرستقراطية المصرية وكبار الصناعيين المرتبطين بالمصالح الأجنبية .

لقد تمكنت تلك المصالح من التزوير والتلفيق في ظل قانون الانتخاب غير المباشر الذي فرض عام ١٩٢٥ ثم حين استطاعت القوى الديمقراطية إعادة حق الانتخاب المباشر عام ١٩٢٦ فإنه كفل لها فوزا كبيرا في ذلك العام ثم فوزا ساحقا كذلك عام ١٩٢٩ . وكما كان لأعداء دستور ١٩٢٣ والانتخاب المباشر ما يدفعهم إلى تلك المعادة انطلاقا من اتجاه آخر يعادى مصالح الجماهير - فقد كان عليهم إيقاف المد الوطني الديمقراطي الذي يحمل في النهاية أضرارا بمصالحهم ومصالح حلفائهم .

لقد عارضت القوى المعادية لتطور البلاد دستور ١٩٢٣ بحجة أنه لم يحقق في رأيهم « اقرار النظام والسلام وتوجيه الأمور العامة إلى خير الغايات على يد الصالحين لذلك القادرين عليه » (١) وكان هؤلاء يقصدون « بالصالحين القادرين » النخبة الممتازة من العائلات الكبيرة وأن يجعل الدستور بحيث لا تعلق به آثار الفتنة التي ولد في جوفها (٢) بمعنى إبعاد الدستور عن التأثير الجماهيري الذي حدث في ثورة ١٩١٩ .

ورغم أن هذه القوى المعادية للدستور لم تستطع في ظل قانون الانتخاب ذي الدرجتين أن تحقق نجاحا يذكر بل حققت فشلا ذريعا في انتخاب ١٩٢٣ وفشلا ملحوظا في انتخاب ١٩٢٥ . ورغم أنها كذلك منيت بالهزيمة المنكرة في انتخابات ١٩٢٦ ثم ١٩٢٩ المباشرة . إلا أنها تبججت بأن حكم القوى الوطنية النابت عن تلك الانتخابات جميعا أن هو إلا « طغيان فئة قليلة اتخذت من الرعب الذي تنشره بين الناخبين والواب جميعا سببا للحكم والتحكم » (٣) بل أن هذه القوى - وهي

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر : وثائق عابدين - بيان مطبوع لحكومة اسماعيل صدقي عن التعديلات التي يراد إدخالها على الدستور وقانون الانتخاب - ص ١ - ٤ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - بيان مطبوع لحكومة صدقي المصدر

السابق ذكره ص ١ - ٤ .

رجعية بطبيعة العدل - تبادت في تبجحها فرغم انها هي التي كانت تنادى بحكم اقلية وتضيق نطاق الانتخابات الا انها زعمت في جرة غريبة بان الفوز الساحق لفريق - تقصد الوفد - قد أسس « من ذلك اليوم - أي منذ تطبيق دستور ١٩٢٣ - في مصر اوتوقراطية جديدة في صورة برلمانية » (١) (كذا) .

ان ما يمكن استخلاصه من ذلك كله ان هذه القوى قد عجزت بوسائلها التقليدية - وهي فرض الفواتين الرجعية - عن الحصول على الاستقرار المطلوب لمصلحتها . فرغم انها أجرت انتخابات ١٩٢٥ بقانونها هي وبأسلوب اداوى سمته التلفيق والتزوير وارهاب الناخبين الا انها اضطرت الى حل البرلمان بعد ثمانى ساعات من عقده ولجأت الى انتخابات أخرى أكثر ايضالا في التلفيق ثم لجأت مرة أخرى في عام ١٩٢٨ الى تعطيل الدستور وعلان حكم ما يسمى « باليد الحديدية » (٢) .

غير ان هذه الرجعية لم تكن تخطى من النتائج السياسية لعملية الانتخابات المباشرة فحسب بل كانت تخطى كذلك من نتائجها الاجتماعية ويقول صدقي في بيان حكومته في هذا الصدد : انها « طرق لم تالفها البلاد من قبل ودعايات بمسدة عن أن تكون مقبولة في شسرة الانتخابات (٣) » وكان صدقي راغبا في أن لا يكون « الانتخابات معممة تستعمل فيها وسائل النضال المختلفة » (٤) .

على أن الرجعية المصرية في عام ١٩٣٠ كانت أكثر حلما من الحقوق التي كفلها دستور ١٩٢٣ منها في السنوات السابقة ذلك أنها أدركت من واقع التطورات الاقتصادية والاجتماعية ضرورة تغيير الدستور من أساسه . فقد شهدت السنوات من ١٩٢٧ - ١٩٣٠ تطورا في وعى ونمو الحركة العمالية حتى أن الملك فؤاد « نزولا على رغبة المستعمرين » الذين « ثارت فائرتهم » نتيجة حركة الطبقة العاملة وقضايتها « وتقلل المذهب الاشتراكي في مصر » توجه الى مكتب العمل الدولى في جنيف سنة ١٩٢٩

(١) نفس المصدر ص ٦ - ٧ .

(٢) انظر الفصل الثالث .

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين : بيان مطروح لحكومة اسماعيل صدقي عن التعديلات التي يراد ادخالها على الدستور .. المصدر السابق ص ٥

(٤) نفس المصدر ص ٨ .

لاستقاء النظم العمالية التي يمكن تطبيقها في مصر ، (١) وقد يكون في حركة الملك فؤاد ما ينبئ عن خوفه الشخصي بدرجة كبيرة الا ان ظهور اتحاد الصناعات ومكتب العمل كان تعبيرا آخر عن خوف المصالح الطبقية الرجعية ونعني بذلك خوف رأس المال من العمل (٢) . ونستطيع انقول كذلك بان الخوف من العمال في تلك الفترة كان يحمل معه خوفا آخر من الفلاحين والجماهير الفقيرة . فقد عكست الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك آثارها على مصر واضطرت فقراء الفلاحين وصغار الملاك الى الافلاس ، وكان في هذا وذاك ما يدفع الرجعية المصرية الى الخوف والهلع من أن تستطيع تلك الجماهير - المرمقة والتي تتطور كل يوم - من واقع تلك الظروف - أن تفسر عن ارادتها على الورد المصري عن طريق الديمقراطية . ولنا في التأثيرات التي استطاعت الجماهير احداثها في السنوات السابقة دليلا على ذلك - فالانتخابات المرة عام ١٩٢٦ كانت مجالا لتنفس الحركة العمالية ومجالا أيضا للتشريع لصالح العمال نتيجة ازدياد النضال العمالي واتعاشه (٣) .

وهكذا أيقنت المصالح الرجعية من ضرورة وقف النشاط الديمقراطي في البلاد بضرب دستور ١٩٢٣ في الأساس . لذلك فإن البيان الذي رفعتة حكومة صدقي ١٩٣٠ تطلب فيه تعديل الدستور وقانون الانتخاب انما كان في جوهره إلغاء كافة الحقوق الديمقراطية الأساسية التي تضمنتها دستور ١٩٢٣ ، وكان اعلاء سلطة الملك والقوى الجعمية الممثلة في السلطة التنفيذية واضحا - اذ تضمن بيان حكومة صدقي المشار اليه حملة شديدة على التوسع في عدد النواب فيما لازدياد عدد السكان وأشار الى أن مثله لم يكن يحدث في مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية (٤) مع أن هذين المجلسين كانا صورة مشوهة تماما للديمقراطية وكانا من وضع المستعمرين الذين قضوا على المجلس النيابي الذي أنشئ

(١) سليمان النخيل (الدكتور) الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من سنة ١٨٨٢ - ١٩٥٢ اتحاد العام للعمال ج ٢ - الطبعة الاولى ١٩٦٧ ص ٩٠٩ .

(٢) نفس المرجع : - الفصل الأول .

(٣) نفس المرجع ، وراجع كذلك عبد اللطيف النزال : تاريخ الحركة النقابية ١٨٩٩ - ١٩٥٢ دار الثقافة الجديدة ١٩٦٨ ص ١٩٦٣ .

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين - بيان حكومة صدقي بشأن التصديلات - المصدر السابق ذكره ص ٩ - ١٠ .

قبل احتلال البلاد عام ١٨٨٢ . وتضمن بيان حكومة صدقي كذلك المناهضة بأن يقتصر انتخاب الدرجة الثانية على الذين يحوزون تصابيا ماليا أو تعليميا كما استحسن البيان أن يكون مجلس الشيوخ معيناً كله وأن اكتفى البيان بأن تكون نسبة المعينين « ثلاثة أخماس الأعضاء » (١) وكانوا من قبل خمسين فقط . وكانت « ديمقراطية » الدستور الجديد المقترح تعتمد على نماذج فاشستية فاستشهد بإيطاليا واليابان على أنها من « أرقى البلاد » (٢) وفي اتجاه إعلاء سلطة الملك ذهبت حكومة صدقي في مقترحاتها إلى أن يكون تعيين الشيوخ في يده وحده وكان في دستور ١٩٢٣ عن طريق وزرائه . لقد نادى بيان حكومة صدقي باختصار بأن « يمحي الماضي بما له وما عليه وأن يصدر دستور جديد » (٣) وأصدر الملك ترتيباً على بيان حكومته أمراً بوضع نظام دستوري للدولة وإبطال العمل بدستور ١٩٢٣ واستبداله بدستور جديد وحل البرلمان . كما تضمن أن يتولى الملك جميع السلطات التشريعية والسلطات الأخرى التي خص بها البرلمان حق وزير الداخلية ومجلس الوزراء في تعطيل الصحف (٤) وقد جاء الدستور « الجديد منحة من الملك إذ أنه هو الذي ألفى دستورا وأصدر دستورا جديدا مع أن دستور ١٩٢٣ هو تعاقده بين الملك والأمة ، ولا يملك فسخه ، وهذا التعاقده قد سجل في وثيقة رسمية ، وهي اليمين التي أقسمها الملك علنا أمام البرلمان باحترام الدستور » (٥) .

وفضلا عن ذلك فقد جاء دستور ١٩٣٠ في شكل انقلابي فقد نص دستور ١٩٢٣ على عدم جواز تعديله إلا بقرار من مجلس البرلمان . على أن خرق هذا النص كأن يمكن أن يكون شكليا أما أن ينص (الدستور) الجديد على نصوص كثيرة تعل من كفة السلطة التنفيذية على حساب البرلمان لمعنى ذلك أن الانقلاب كان كاملا شكلا وموضوعا فقد جاء في (الدستور)

(١) نفس المصدر ص ١٤ - ١٥ .

(٢) نفس المصدر ص ١٤ - ١٥ .

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين - كتاب وزارة إسماعيل صدقي بشأن الدستور الجديد - وثيقة خطية بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٣٠ - انظر للملاحق ، مملو رقم (١)
(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين - أمر ملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية .

(٥) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٣٣ - ١٣٤ .

الجديد أن ثلاثة أخصاس الشيوخ يكونون بالتعيين وأن اقتراح القوانين المالية يكون من حق الحكومة وحدها . ثم أن والدستور الجديد قد ضيق من حق مجلس النواب في الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة فأخضعه لبعض القيود والاجراءات (١) كما منح الملك حق حل مجلس النواب دون تحديد موعد اجراء الانتخابات الجديدة ومنح السلطة التنفيذية حق التشريع وتقرير اعتمادات مالية جديدة في غيبة البرلمان التي أصبحت سبعة أشهر في السنة كما جعل للملك كذلك حق اصدار قانون يقره البرلمان ويكفي لذلك عدم تصديقه لمدة شهرين كما منح للملك حق تعيين شيخ الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين . وبالإضافة الى ذلك فانه شجّع حق المجلسين في دعوة البرلمان غير العادية متى طلب أحدهما ذلك وقرر أن البرلمان لا يتمتع في دورة غير عادية الا عند الضرورة التي يحددها الملك بالتالي (٢) ومعنى ذلك أن انقلاب ١٩٣٠ المهادى للدستور قد قضى على جميع الجوانب الايجابية والديمقراطية في دستور ١٩٢٣ وعزز في نفس الوقت سلطة الملك الرجعية فضلا عن دعم نفوذه بالسيطرة على رجال الدين . أما فيما يتعلق بقانون الانتخابات فقد جاء أكثر رجعية من القانون الأول ذي الدرجتين - فقد قرر القانون الأول الصادر في ٣٠ ابريل ١٩٢٣ أن المندوب يتوب عن ثلاثين ناخبا أما قانون صدقى فقد جعل المندوب يتوب عن خمسين ناخبا كما رفع سن الناخب الى ٢٥ سنة بعد أن كانت ٢١ (٣) وبذلك ضيق القانون كثيرا في الدائرة العددية الديمقراطية وفي هذا الاتجاه فانه إشتراط في المندوب أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوطا عليها شريطة عقارية أو ساكنا في منزل لا يقل ايجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها (٤) غير أن ما جاء بقانون الانتخاب من منح حق الترشيح لعضوية البرلمان عن كل من يزاول إحدى المهن الحرة في بلد غير القاهرة كان من أكثر موانع خطورة إذ أنه بذلك قد حرم الأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار المقيمين في الثغور والأقاليم من أن يكونوا أعضاء في البرلمان ، في حين أنه أياح للعمد ومشايخ البلاد هذه

(١) شفيق شحاتة تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ عهد

محمد علي - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦١ ص ٢٩ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي المصدر السابق - ج ١ - ص ١٣٥ - ١٣٧ .

(٣) نفس المرجع ١٣٧ - ١٣٨ .

(٤) نفس المصدر .

العضوية وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم (١) . والخلاصة أن فرض دستور ١٩٣٠ الرجعي الانقلابي كان خاتمة « قانونية » لأرهاب شنته القوى الرجعية والاستعمار بدأ منذ محاولة تطبيق الديمقراطية في مصر وانتهى في النصف الثاني من عام ١٩٣٠ .

(١) نفس المصدر ص ١٢٨ .

الفصل الثاني القوى التي اعتمد عليها الانقلاب

كان انقلاب صدقي - كما سبق القول - انقلابا تلاقت فيه مصالح السراى والانجليز فقد رحب الانجليز بأن يطيح القصر بالوفد الذى لم يقر معاهدة هندرسون - النحاس ، ولا شك أيضا أن الاستعمار الانجليزى لم يكن راغبا فى التغييرات التى أراد الوفد احدثائها بالنسبة للديمقراطية . وعلى أية حال فإن الانقلاب الذى صنعه القصر ونفذه صدقي لم يكن ممكنا أن يمضى فى خطواته الا بتأييد الانجليز . لقد كان الانجليز راغبين فى الحد من مطالب الوطنيين التى تجلت قبل وأثناء وبعد مفاوضات هندرسون - النحاس ، وقد عبر جورج لويد عن ذلك فقال : « مهما تكن المساعي التى بذلت لاسكات صخب الصائحين باعطائهم المنح فإن النتيجة واحدة دائما ، وهى زيادة الصياح وزيادة المتاعب من كل وجه ، فالمنح ليست هى العلاج دائما وإنما العلاج فى إيجاد حكومة حازمة عادلة حرة » (١) (كذا) كذلك فإن الديلى اكسبريس قد أكدت ذلك بأن نادت بوجوب « أن تكون هناك يد حازمة من الاسكتندرية الى سنغافورة » (٢) أما « مانستستر جارديان » فقد ذهبت فى ابداء مخاوفها

(١) جريدة الأهرام ٢٩ يوليو ١٩٣٠ خطاب « لويد » فى للادية السنوية للكتوات فى لندن عن الوضع فى مصر والهند .
(٢) نفس المصدر ١٧ يوليو ١٩٣٠ -

من نمو الديمقراطية في مصر الى القول بأنه اذا لم يحدث تدخل أجنبي فان الوفد يربح المعركة (١) فالمشكلة اذن عند الاستعماريين هي ضرورة وقف تقدم الديمقراطية في البلاد ... فتقدم الديمقراطية يعني « زيادة الصياح وزيادة المتاعب » أي يهدد بنمو القوى الوطنية في البلاد وزيادة خطرهما .

- ٢ -

والحق أن الدوائر الحاكمة في لندن لم تعترف بتأييدها للانقلاب ، ولم يكن أحد ينتظر منها ذلك علانية . ولكننا نلاحظ تأييدا واضحا للانقلاب تفصح عنه صحافة الاستعمار البريطاني في ذلك الحين ، هذا التأييد الذي كان ينشر أحيانا على أنه رأى « الثقة » (٢) في الشئون المصرية . أما الدوائر المسئولة فقد كانت تعلن « حيادها » أو تنهتج من الانفصاح عن رأيها . فقد تكررت اجابة « هندرسون » وزير الخارجية ردا على سؤالين من نوابين بمجلس العموم - أحدهما عمال والثاني من حزب الأحرار - عن تدخل إنجلترا في شأن الدستور المصري وكانت اجابة هندرسون بأنه كان يجب إخطاره بهذا السؤال قبل ذلك الوقت (٣) .

على أن « الرافعي » يؤكد أن وزارة صديقي قد عرضت خفية أمر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل إصداره ، واطلمت وزارة الخارجية الخارجية البريطانية على نصوصه ، وكانت هذه على علم باليوم المحدد لصدوره . ثم يضيف « الرافعي » أن الوزارة كتمت أمر إلغاء دستور ١٩٢٣ عن الجميع « عدا الانجليز الرسميين » وأن « العملي ميل » قد أشارت الى ذلك وعلمت عليه بقولها « انه من المستحيل عمليا أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخل في الشئون المصرية ، فما دامت بريطانيا واضحة جنودها في القاهرة ، واسطولها على مقربة من الاسكندرية فان عدم تدخلها يعتبر على الأقل معادلا للتأييد السليبي » (٤) .

واذا كانت بعض الصحافة الاستعمارية قد ذهبت في أسلوب تأييدها الى تبرير الانقلاب فزعمت بأنه لم يقع حتى ذلك الوقت - منتصف يوليو ١٩٣٠ - اعتداء على الدستور كما أنه لا يمكن القول بأن

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر والدوريات الأخرى يونيو ١٩٣٠ .

(٣) جريدة مصر ٧ نوفمبر ١٩٣٠ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة للرجع السابق ذكره ص ١٩٣٠ - ١٩١

الطرق التي يسلكها الملك فؤاد غير دستورية حتى حتى شهر نوفمبر القادم (١) فانها عادت فعيرت عن رأيها أو توجيهها لما يجب أن يحدث في مصر فقالت « سكوتسمان » و « الثالث » - أي ثالث الطرق التي أمام الملك - أن يحاول تعديل الدستور بحيث يحرم عدد من سكان المدن من حق الانتخاب وبذلك يضمن غالبية برلمانية ضد الوفد .

والطريق الأخير هو المحتمل (٢) وإذا لم تراودنا الأوهام فإن « سكوتسمان » لم تكن ترجح بالغيث أو تنبأ - فإن الذي حدث فعلا كان أحد التعديلات الرئيسية في الدستور الذي أصدره صدقي فقد حرم عددا من سكان المدن من حق الانتخاب فحسب بل حرمهم حق الترشيح كذلك . وعلى أية حال فإن الانجليز وإن لم يصنعوا انقلاب صدقي فقد باركوه .

القوى الاجتماعية للانقلاب :

والواقع أن مشكلة الانقلاب الحقيقية كانت هي القوى الاجتماعية التي يجب أن يعتمد عليها . فقد قضى « دستور » صدقي بمنع حق الترشيح لعضوية البرلمان عن كل من يزول إحدى المهن الحرة في بلد غير القاهرة ، وبذلك حرم الأطباء والمحامين والصنفين والمهندسين والتجار المقيمين في الثغور والأقاليم من أن يكونوا أعضاء في البرلمان في حين أنه أباح هذه العضوية للهند ومشايخ البلاد وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم .

كان هذا الاتجاه يعني أولا عزل البرجوازية في المدن عن ممارسة نفوذها السياسي والبرلماني وهذه البرجوازية التي تضم الفئات السابقة هي عماد البرجوازية الوطنية الديمقراطية المعادية للاستعمار وكان عزلها لمصلحة الانجليز والقصر يعني أيضا اعتماد الانقلاب على فئات اجتماعية أخرى - ولما كانت الأزمة الاقتصادية في مصر - وهي الأب الشرعي للانقلاب - قد انعكست آثارها أكثر ما تكون على الريف، فإن حكما دكتاتوريا كان يستطيع حل هذه الأزمة لصالح كبار الملاك وعلى حساب فقراء وصغار متوسطي الفلاحين . ويرى محمد حسين هيكل

(١) جريدة « الأمراء » ١٢ يوليو ١٩٣٠ .

(٢) من المصدر .

(باشا) - قطب الأحرار الدستوريين - عن ذلك بأن الأعيان الذين يؤيدون حزب الأحرار الدستوريين كانوا يرجحون بصلقي . كما يفسر حسين هيكل سلوك الحزب في البداية حين أيد صدقي بأنه كان عن خوف من انزوال الإعيان عنه بقوله « ونحن لو عارضناها - أي الحكومة - أو لم نعلن تأييدها فيما يتفق ومياستنا ، لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للضياع ، ولربوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضررا بليضا » (١) .

وقد كان الأحرار الدستوريين الذين رفعوا إلى الملك عريضة يطلبون فيها الإطاحة بالوفد في مايو ١٩٣٠ ، هم أيضا أول من أيد انقلاب القصر وصدقي - وكان أول محك جدي لموقف الدستوريين نحو تأجيل البرلمان الذي اعتبروه لا يتعارض مع الدستور ولم ينافسوا خطورة الخطوة التي منعت بها حكومة صدقي النواب والسينوخ من الاجتماع لتلاوة مرسوم تأجيل البرلمان وتأييف الوزارة الجديدة بل ولم يعترضوا على تدخل الجيش وعلى إرهاب الحكومة وأكثر من ذلك عدوا ما حدث من اقتحام النواب وكسر أغلال البرلمان « هزرا » وحفاقة واتهموا بالوفد بأنه يدبر ثورة على العرش وأن اقتصار قسم الإخلاص على الدستور وحله دون الملك نزوع إلى الثورة على الملك (٢) كما أنهم قد سخروا من احتجاج عدلي يكن (باشا) رئيس مجلس السينوخ الذي رأى في إغلاق الحكومة لأبواب البرلمان ودخول القوات المسلحة إلى حرمة اعتداء على الدستور . وقد استمر تأييد الأحرار الدستوريين للانقلاب ومناهضة خطط المقاومة ضده حتى أنهم اتهموا الوفد بأنه « عصابة مجرمة » وذلك إشارة إلى قيادته لمقاومة الاسكندرية التي ذهب ضحيتها مئات من الأهالي بين قتلى وجرحى نتيجة اعتداء قوات الجيش والبوليس عليهم ، بل إن الأحرار الدستوريين في هذه الجريمة ذهبوا إلى انتقاد الحكومة ليس لمبرمتها ولكن لأنها لم تعد العدة لمجابهة أهل الاسكندرية وقالوا « بأن الجيش كان يجب أن يسكر ويجوس المدينة والحكومة تظهر بمظهر القوة وتضرب الفوضى بيد من حديد » (٣) وقد يكون مقبولا من « الدستوريين » أنهم برروا تأييد الحكومة في البداية ولم يعارضوها بحجة

(١) محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات في السياسة طبع ١٩٥١ ص ٣٥١ .

(٢) جريدة « السياسة » ٢٤ ، ٢٥ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) حرية السياسة ١٦ يوليو ١٩٣٠ .

أنها لم تفعل سوى تأجيل البرلمان ، أما حين فضت الحكومة الدورة البرلمانية قبل نفاذ موعد التأجيل ، وحين ارتكبت حوادث القتل والارهاب وتعطيل الصحف بالجملة (١) فقد كان تأييد الأحرار الدستوريين لها تدعيما واضحا للانقلاب .

والواقع أن « الدستوريين » كانوا يعتبرون حكومة صدقي تهديا لحكمهم - بهم يتكونها تحرت الأرض حتى يسعيدوا بشمارها .^١ بعد كانوا يريدون أن يكون صدقي أداة لتقليم أطراف الوفد وأملوا في أن يستطيع صدقي أن يخزم الوفد من الحصول على الأغلبية البرلمانية عن طريق الارهاب وعن طريق تشريع القوانين الرجعية . لقد ظنوا بأدى ذى به أن اسماعيل صدقي يعمل لحسابهم ، ولمله أوعمهم بذلك ، وأنه سيجرى انتخابات على طريقة تكفل لهم الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد ، بحيث يصبحون هم أصحاب الحق في الحكم » (٢) ويعترف محمد حسين هيكل (باشا) بمصالح الأحرار الدستوريين في هذا التأييد بقوله « أما وصدقي باشا مناوى، صريح للوفد ، فالأحرار الدستوريون المنتشرون في المدن والقرى يطعمون في أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفديين . وحرصت الوزارة على أن تجيب الأحرار الدستوريين إلى ما كانوا يطلبون من ذلك مقابل تأييدهم لها ، أو سكوتهم عن معارضتها » (٣) ويضيف هيكل إلى ذلك بأن « السياسة » جريئة الحزب « لم تبخل على صدقي باشا في الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل » (٤) فالنظام الجديد قد اعتمد إذن من الناحية السياسية على تأييد السلطة ممثلة في القصر والانجليز واعتمد اجتماعيا وطبقيا على الأعيان وكبار الملاك . ومصدقا للحقيقة الأخيرة فإن للدستوريين كانوا يملكون وقتها أن أي معارضة للدكتاتورية الصديقة كانت تجعلهم يخسرون أنصارهم الأعيان « الذين يخشون على

(١) جريدة السياسة ١٦ يوليو ١٩٣٠ نشرت في هذا العدد تطيل صحت « كوكب الشرق » و « البلاغ » و « اليوم » تطيلا نهائيا وامتدت في تأييد الحكومة بل أن مجلس إدارة حزب الدستوريين قد اجتمع في ١٩ يوليو ١٩٣٠ وأصدر قرارا باستمرار تأييده .
(٢) محمد زكي عبد القادر : « مجلة الدستور ١٩٣٣ - ١٩٥٢ » القاهرة روز اليوسف ١٩٥٥ ص ٧١ .

(٣) محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات في السياسة ص ٣١٥ .

(٤) نفس المصدر ص ٣١٦ .

جاءهم ومصالحهم ، • وكان صدقي يعلم هذه الحقيقة كما كان موقف من تأييد كبير الملك « حرصا على جواهرهم ومنافعهم » (١) وظل الموقف هكذا بين النظام الجديد وبين الدستوريين - فصدقي موقف من لا يريد الطبقة التي يضمها حزب الأحرار الدستوريين ويعمل على مهادته جهازها وهو الحزب حتى يضمن تأييده السياسي ، وحرب من ناسيه أخرى يص أن صدقي يهدد له الأرض ويعلمه للحكم • كانت سياسة الحزب إلا بعد صدقي وفي نفس الوقت أن يحتفظ بتأييد طبقته من الأعيان وإن يستمر كذلك في فضليل الرأي العام في كل بيان يعلن فيه تأييده للحكومة فيدعي بالقول « أنه يتمسك بأسس الدستور » (٢) دون أن يخرج هذا القول إلى الفعل خاصة وأن الانقلاب كان يسير بخطى سريعة إلى إهدار الدستور والحياة الديمقراطية • وقد ساءت سياسة الأحرار الدستوريين « الانتهازية » حزبهم إلى الوقوع فريسة في براثن صدقي فقد أبى ألا يكتفى بتعديل الدستور كما أرادوا هم ، بل إلغاء ووضع دستوراً جديداً •

كان « الدستوريون » مع التمدل في الدستور الذي يضمن لهم مصالحهم ، ولا يصل كثيرا من سلطة الملك - يتضح لنا ذلك فيما رواه محمد حسين هيكل من أن محمد محمود (باشا) رئيس الحزب أثناء آخر مرحلة لتحرير مشروع الاتفاق مع « هندرسون » قد تكلم معه عن تعديل الدستور فقال « وإذا كان في تعديل الدستور مصلحة ، فهل تجب عن تحقيقها للبلاد لمجرد الخوف من الناس » (٣) وقد دارت في عهد صدقي محادثات بينه وبين الدستوريين حول تعديل الدستور وعرض عليهم الأول نسخة من مشروع الدستور حين هم « هيكل » بالكلام استوقفه محمد محمود بقوله « خير ألا نثير مناقشة الآن ، وأن ننظر المشروع الذي عرضه علينا صدقي باشا وندرسه • ونحن نكلفك يا دكتور هيكل بهذه الدراسة • ومتى أتمناها عدنا إلى الاجتماع لبحث الوسائل التي تؤدي إلى تفاهم واتفاق » (٤) •

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣١٨ •

(٢) نفس المرجع ص ٣١٢ • اطل محمد محمود بتصريح قال فيه بعد انقلاب صدقي « انه يتمسك بأسس الدستور » ولم يزد على ذلك شيئا وكانت بيانات الحزب تحمل ذلك مع تأييد الحكومة •

(٣) نفس المرجع ص ٣٠٥ •

(٤) نفس المرجع ص ٣٢٠ •

لقد اتفق صدقي مع الأحرار الدستوريين حول تعديل الدستور ،
واختلف الطرفان حول الأسلوب . فقد قابل صدقي هيكلم يوما فقال
« انه يرى أن يكون صاحب العرش ، وسع سلطانا ما يجيزه الدستور
القائم » فرد هيكلم « أولا ترى دولتكم من الخير أن تجري الانتخابات فإذا
حصلت فيها على أغلبية وكنت حريصا على تعديل الدستور عدلته
بالطريقة المنصوص عليها فيه » (١) وهذا إنما يعني رفض الدستوريين
لأن يكون الملك صاحب الكلمة العليا وأن ما يرونه هو تعديل الدستور
عن طريق انتخابات تتم وفقا لقانون جديد يضمن لهم الغلبة فيعدلونه
الدستور بما يوائم مصالحهم : ولم يكن الدستوريين يطالبون بأن تتم
هذه الانتخابات وفق القانون القديم المباشر ، إذ لا معنى لهذا سوى
« قول الرفد على الأغلبية خاصة وأنهم يعلمون أن تيار الوفد « كان جارفا
في ذلك الحين » .

ان محور الخلاف بين الدستوريين وصدقي هو أنهم كانوا يرون
تعديل قانون الانتخاب أولا - وأصبح قرار الحزب في ٦ نوفمبر ١٩٢٠ عن
ذلك فقال ان حزب الأحرار الدستوريين دائم الحرص على صيانة أسس
الدستور الذي أرتضته الأمة منذ سنة ١٩٢٤ وعلى أن لا يعدل منه شيء
إلا ما يتصل بقانون الانتخاب (٢) .

لقد ظل الدستوريون يهادنون صدقي وصدقي يهادنهم حتى انتهى
الأمر يتمكن الأخير من دفة الأمور فأبلغهم « انذارا نهائيا بأنه اتفق مع
جلالة الملك على اصدار الدستور صبح الغد ، وأنه لم يبق له بتسويفه
طاقة ، وأنه غير مستعد ليقبل ويعدل كلمة ولا حرفا مما أبلغناه
إياه » (٣) وعاد الدستوريون بعد هذا وقد انقطع ما بينهم وبين صدقي
وانتقلوا الى صف المعارضة (٤) بعد أن ثبتوا من وجود الانقلاب وبعد أن
كسب صدقي من بين صفوفهم رجلا كحافظ عفيفي اشترك معه في الوزارة
من البداية ثم كسب صدقي من بعده الكثيرين وكانوا إركان حزبه وبرلمانه
الزائقين .

(١) نفس المرجع ص ٣٦٦ .

(٢) جريدة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٢٠ .

(٣) محمد حسين هيكلم : المرجع السابق ذكره ص ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٤) نفس المرجع ص ٣٢٠ - ٣٢١ .

لقد اعتمد الانقلاب على التأييد الطبقى للدستوريين ، ولكنه لم يشأ
:ن يعتمد في حكمه على الحزب ، وكان في ذلك الأسلوب ما يخمس القصر
الذى يتناقض مع الدستوريين - فالملك يريد أن يحكم بمفرده وهم يريدون
مشاركته هذا الحكم .

الحزب الوطني والانقلاب :

وإذا انتقلنا الى موقف « الحزب الوطني » فالتناجد أنه وقف موقفا
سلبيا باستثناء اعلانه في أخريات يوليو ١٩٣٠ ، أن الحكم النيابي أداة
في أيدي الأمة وأن البطش به ليس طريقا للإصلاح « (١) .

غير أن « الحزب الوطني » اتخذ موقفا آخر أكثر وضوحا بعد صدور
« الدستور » الجديد بأيام قلائل فاجتمع بلجنته الإدارية في ٢٤
أكتوبر ١٩٣٠ واصدار قرار بأدانة جميع الأحزاب بما فيها الوفد بتهمة
العبث بالدستور طيلة السبع سنين الماضية ثم أدان الحكومة الصورية في
نفس الوقت باعتبارها قد « أصدرت دستورا جديدا مسموحا قام على
فكرة أن الدستور ليس حقا مكتسبا بل منحة تعطى وتسلب دون أكراس
بارادة الأمة وحقوقها » (٢) .

ومناقشة موقف الحزب الوطني تكشف عن التناقض الغريب بين
ماضية وحاضرة فالحزب كان أيام « مصطفى كامل » هو حزب النضال من
أجل الدستور واستمرار مطالبة الحزب بعد ذلك .. بجمعية ولجنة
تأسيسية تقرر أحكامه وتوطد دعائمه « (٣) سسير على نفس الاتجاه .
غير أن ذلك لا يعنى - وإن اختلف الحزب حول طريقة وضع الدستور بعد
ثورة ١٩١٩ فقد كان الوفد مختلفا كذلك - أعمال المكاسب والديمقراطية،
التي حصل عليها المصريون في دستور ١٩٢٣ وخاصة بعد تعديل قانون
الانتخاب الى الانتخاب المباشر وبالتالي الدفاع عن تلك المكاسب .. والموقف
من الحزب الوطني يعتبر غريبا إذا ما أدان « العبث بالدستور طيلة السبع
سنين الماضية » وإن يشارك الوفد في هذه الادانة في نفس الوقت وهو
الحزب الوحيد الذى كان له شرف الدفاع عن الدستور وليس البعث به .
على أن الأعجب في موقف الحزب الوطني هو معاشته لذلك الانتهاك ليس
لحرمة الدستور فيحسب بل لكل القوانين في الفترة بين يونيو وأكتوبر ١٩٣٠

(١) جريدة الأهرام ٢٢ يوليو ١٩٣٠ .

(٢) ٢٥ ديسمبر ١٩٣٠ .

(٣) نفس المصدر .

دون أن يتخذ موقف المعارضة الصادقة على الأقل لذلك الانتهاك . إن أداة الكل وعدم تعديد المواقف هو في واقع الأمر محاولة من جانب الحزب الوطني لبلبلة الجماهير وبالتالي لدعم حكم صدقي ورغم أننا يمكن أن نختلف في جدوى الاداة التي أعلنها الحزب لصدقي والآخرين بعد تمام الانقلاب . إلا أن المواقف العملية هي المحك للحكم دون الاختلاف على صديق هذا الموقف أو زيفة . لقد اضطر حزب الأحرار الدستوريين بعد اعلان صدقي لدستوره أن يشهر معارضته الشديدة له ولأى انتخابات تجري على أساسه وأن يعتبر أى اشتراك للحزب في « أى عمل من أعمال الانتخابات التي يقتضيها نفاذ الدستور وتشير إليها نصوصه يعتبر اشتراكا مع الوزارة في الاعتداء على حقوق البلاد » (١) الخ . أما الحزب الوطني فقد شارك - رغم احتجاج لجنته الإدارية بعد صدور « الدستور » - في الانتخابات الصدمية التي جرت في ١٩٣٦ واقاطعتها البلاد بأسرها - وأكثر من ذلك فقد شارك الحزب الوطني في تزيف ارادة الناخبين بإعلانه قبول الاشتراك في انتخابات زائفة وفي برلمان زائف هو نتاج لها . على أن من أخطر الأمور التي شارك فيها الحزب هو تقنين نظام صدقي الذي اعتمد على حزبين إداريين أولهما « حزب الاتحاد » الذي أنشأه القصر في عام ١٩٢٥ وثانيهما « حزب الشعب » الذي كوته عناصر من كبار الملاك والموظفين ورجال الإدارة الصدمية بمباركة القصر ، والذي جمعت تبرعاته وأشياء الرجال فيه تحت ارباب السلطة وعسفها ، ويعنى ذلك انتقاد صدقي والقصر ونظامهما إلى مساندة أى حزب سياسى حقيقى . في بلاد وكان اشتراك الحزب الوطني في انتخابات صدقي وبرلمانه هو بمثابة التقنين ومحاولة اضعاف الشرعية على هذا النظام . لقد أدان « عبد الرحمن الرافعى » - وهو أحد قادة الحزب - موقف الحزب من نظام صدقي وقال بأن صدقي اغتبط بقرار الحزب الوطني دخول الانتخابات ، لأنه رأى في دخوله إقرارا لدستوره الذى على أساسه جرت تلك الانتخابات واعتبر الحزب مؤيدا للنظام الذى أصطنعه ، وكان يزعم في أحاديثه بأن هذا مؤيد من ثلاثة أحزاب وهي حزب الاتحاد ، وحزب الشعب ، والحزب الوطني ، (٢) .

(١) عبد الرحمن الرافعى : في أعقاب الثورة المرجع السابق ذكره ص ١٤١ - ١٤٢
٦ نوفمبر ١٩٣٠ .

(٢) جريدة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ قرار حزب الأحرار الدستوريين في اجتماع ويقول الرافعى بعد هذا الموقف « إن اللجنة الإدارية للحزب قد انقسمت بشأنه - فكانت الأقلية (وكنت منها) إلى جانب المقاطعة ولكن الأغلبية قررت عدم المقاطعة » .

وإذا اعتبرنا موقف الحزب الوطني - قبل اشتراكه في البرلمان
الصدقي - موقف تردد وضعف يخاف سطوة الكتلة الشعبية المثلثة في
الوفد ويستحي أن يكون نصيرا ظاهرا للسر والحكم الاستبدادي ، (١)
فإن الحزب قد أدان نفسه علانية وكشف عن سياسته الحقيقية حتى
الانفضاح حين نكص عن بيان ٢٥ أكتوبر ١٩٣٠ الذي أدان فيه دستور
صدقي بعوله ، وزعمت الحكومة تسويقها لعملها أنها تقصد إصلاح مساوئ
الماضي ولقد أدان الحزب الوطني أكثر من مرة أن إصلاح هذه المساوئ يأتي
عن طريق الجهاد القومي الصحيح وتنبيه الأمة الى واجباتها وأن هذا
الإصلاح لا يأتي بحال عن طريق المساس بالدستور ، (٢) ذلك هو ما أعلنوه
غداة دستور صدقي أما في أول يوليو ١٩٣١ وفي الجلسة الخامسة
لمجلس النواب الصدقي فقد أعلنوا كلاما آخر .. وإذا علمنا أنه من
أكتوبر ١٩٣٠ حتى يوليو ١٩٣١ لم يكن هناك من جديد الا تنفيذ الدستور
الذي عارضه الحزب الوطني والا اجراء الانتخابات الزائفة على أساسه
وأساس قانون الانتخابات الرجعي .. وإذا علمنا بذلك فأننا نقول أن
بيان ٢٥ أكتوبر لم يكن الا تقريرا زائفا من الرأي العام . وأما موقف الحزب
في جلسة أول يوليو ١٩٣١ فهو - الموقف الحقيقي الذي صرح فيه مصطفى
الشوربجي المحامي - وعضو اللجنة الإدارية للحزب واحد موقعي بيان ٢٥
أكتوبر بما يلي « أرى أننا في مبدأ الحياة الدستورية رغم أننا بدأناها في
سنة ١٩٢٤ وأدانا الآن في دور التجربة . لذا يصح أن نرى اليوم خطأ
فنعدل عنه عودا الى الصواب والعكس . لا أستطيع القول أن هذه التعديلات
انقصت حقوق الأمة أو أن أقول أنها مؤدية بنا الى أسوأ أو أحسن مما
كنا فيها » لقد كنا في مرض ، بل في غمرة من سوء الحال (٣) واستمر
« الشوربجي » في تأييد الانقلاب فذكر أن « قانون الانتخاب المعدل هو
الذي أبعد هؤلاء (يقصد ممثل الحياة النيابية السابقة) عن الكراسي التي
تجلسون عليها اليوم » (٤) هذا الموقف السافر دفع عبد العزيز
الصوفاني - عضو اللجنة الإدارية للحزب - الى الاحتجاج على كلام
الشوربجي فقال بأنه لا يوافق على هجوم الشوربجي على المجالس النيابية
السابقة بل العكس يقرر « أن تلك الهيئات كانت مثالا حسنا ، ثم هاجم

(١) محمد زكي عبد القادر : حنة الدستور للرجح السابق ذكره ص ٧٢ .

(٢) جريدة السياسة ٢٥ أكتوبر ١٩٣٠ .

(٣) مجموعة محاضر دور الانقاذ المادي الأول لمجلس النواب ١٩٣١ مطبعه الجلسة

الخامسة أول يوليو ١٩٣١ ص ٥٠ - ٥١ .

(٤) نفس المصدر .

كلام الشوريجي كذلك بالنسبة لاقاربه ماحدث من التعديلات في الدستور
 وساجم تبريره « بأن يترك للظروف المستقبلية اقرار أو انتقاد هذا
 النظام » ثم أعلن الصوفاني « ان مبدئي الحزبي لا يمكن أن يتجزأ ، وإذا
 نطقت به فأنني أنطق به صحيحا صريحا ، اننا ننكر كل اعتداء يقع من أية
 هيئة كانت على سلطة هذه الأمة » (١) كان صوت «الصوفاني» في المجلس
 آخر صدى من أصوات الحزب الوطني الذي أسسه كامل وفريد ، فقد
 غادر القاعة على الفور - وعقب دفاع الصوفاني عن سلطة الأمة - نواب
 الحزب الوطني وبينهم رئيس الحزب « جافظ رمضان » حتى اكتملت
 المهزلة بمنع الصوفاني من الكلام . وعاد « عبد الحميد سعيد » أحد
 المبرزين في قيادة الحزب الى الجلسة ليعلم « بأن الحزب الوطني لا يوافق
 على ماقاله حضرة عبد العزيز الصوفاني أفندي « وليصفق المجلس تصفيقا
 حادا متواصلا » (٢) على أن الأعجب من ذلك أن تنتهي تلك الجلسة بموافقة
 المجلس بالاجماع على الثقة بحكومة صدقي والموافقة على خطاب
 العرش (٣) رغم ادعاء الحزب الوطني بأنه حزب معارضة .

الانتخابات الزائفة والارهاب :

سار صدقي في طريقه معتمدا على تلك القوى الاجتماعية الرجعية
 وعلى تلك الجبهات السياسية المشوهة الوطنية وعلى ارهابه الثقيل .
 وكان ارهاب صدقي أكثر مما شهدت البلاد من قبل فابتداء من يونيو ١٩٣٠
 وحتى اجراء الانتخابات سير الجيش لحصار البرلمان مرتين وسقط عشرات
 من القتلى ومئات من الجرحى في شوارع بلبيس والمنصورة والاسكندرية
 والقاهرة وبور سعيد والسويس وغيرها وكانت وسائل النشر تحارب كما
 لم تحارب في ظل المعتمدين البريطانيين . ولم يمض كثير من الوقت حتى
 كانت أغلب الصحف قد عطلت أو ألقيت فقد عطلت نحو من ثلاثين صحيفة
 في بحر شهرين(٤) وكان المرء يستطيع أن يطالع أنباء تعطيل أو ائذار
 الصحف في كل يوم يطالع النشرة الجوية . وسرى أمر مصادرة الحريات
 الى وسائلها المختلفة فاجتماع الجمعية العمومية للمحامين يمنع وتستحجم في
 منعه القوة المسلحة حتى قيل أن مثل ذلك الاجراء « لم يقع مثله حتى أيام

(١) نفس المصدر السابق ص ٥٣ .

(٢) نفس المصدر ص ٥٤ .

(٣) جريدة مصر ٤ أكتوبر ١٩٣٠ .

(٤) جريدة مصر ٤ أكتوبر ١٩٣٠ .

الأحكام العرفية ، أيام ان كانت السلطة العسكرية تطارد الاجتماعات « (١) كذلك منعت الحكومة احتفال المصريين بعيد الجهاد الوطني الذي تآب الوطنيون على الاحتفال به منذ ثورة ١٩١٩ .

وإذا كانت حكومة صدقي قد عملت على مصادرة حرية الأبرياء ومهاجمة المنازل فإنها قد عملت أيضا على مصادرة حرية العمل والرفق - فعزلت القضاة والعمد وكبار الموظفين (٢) وحتى لا يفلت الوطنيون من ذوى المهن الحرة من عسفها ، ولكي تضطربهم الى الذلل والاستكانة - والانضمام الى صفها ، لم تتورع عن اقفال المحال والمصانع لأسباب منقعة للتفكيك بأصحابها وجعلهم عبدة لغيرهم . كذلك اختصت الوزارة أنصارها والمنفذين لسياساتها الارهابية بالمزايا والترقيات الاستثنائية وزادت على ذلك منح بعض صفقات من أملاك الحكومة مقابل ما سمي استبدالا جزئيا من معاشهم ، خولفت فيها اللوائح والقوانين . وشجعت فيها مصالح الدولة والأهلين لحساب هؤلاء الموظفين « (٣) وبتلك الوسائل ضمنت الحكومة الأنصار سواء من الأعيان أو العمدة أو الموظفين ورجال الشرطة والجيش . وهؤلاء جميعا هم من اعتمدت عليهم فى إنشاء « حزب الشعب » الذى رأسه اسماعيل صدقي ، وهو الحزب الذى ولد ميتا كزميله «حزب الاتحاد» والذى لم يعد أن يكون لافتة فى أرض مهجورة من الجماهير .

هكذا وبهذه الوسائل أو تلك مهد صدقي لانتخاباته القادمة معتمدا على طبقة اجتماعية رجعية فى الريف ومعتمدا أيضا على كبار الرأسماليين الذين يشاركون الرأس مال الاستعماري أمثال أحمد عبود ، الذى دأب على تأييد الانقلاب فى الخارج والداخل وعبد الرحمن البيل رجل الرأسمالية المصرية الكبيرة ، وطاهر اللوزى وغيرهم من الذين أيدوا ودعموا الانقلاب أو اشتركوا فى برامانه الزائف . ومصلحة الرأسمالية المصرية الكبيرة ومنها صدقي نفسه كانت من المصالح الأساسية فى الانقلاب الذى يكفل لها تعامللا مستقرا مع رأس المال الاستعماري فى استغلال الجماهير وضرب العمال - فكان قانون صدقي الانتخابي يشترط فى المنتخب أن يكون مالكا لأبوال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية أو ساكنا فى منزل لا يقل

(١) جريدة السياسة ١ نوفمبر ١٩٢٠ .

(٢) جريدة مصر ٤ أكتوبر ١٩٢٠ وانظر أيضا عبد الرحمن الرافى للمصدر السابق ص ١٧٤ .

(٣) عبد الرحمن الرافى : المرجع السابق ص ١٧٤ - ١٧٥ .

ايجاره السنوى عن اثني عشر جنيها ، أو مستاجرا لأرض زراعية لا تقل
ضريبتها عن جنيهين سنويا ، أو حائزا على الشهادة الابتدائية أو
ما يعادلها .

وهؤلاء الندويون هم الذين ينتخبون أعضاء البرلمان ٠٠٠ وكان
معنى هذا حرمان الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين من انتخاب أعضاء
البرلمان (١) ولم يكتف صدقي بحماية لمصالح الرأسمالية المصرية الكبيرة
بعزل العمال عن انتخاب أعضاء البرلمان بل سعى إلى القضاء على نشاطهم
وتركهم فريسة لرأس المال فأسرعت حكومته إلى إغلاق دار الاتحاد العام
للعامل في ١٥ مارس ١٩٣٠ « وشنت على النقابيين حربا في أرزاقهم
فكانت تفصلهم ، وتلقى القبض عليهم بين وقت وآخر ، وتزوج بهم في
سجون يختلف أعضاء القاهرة » (٢) .

وهكذا مهد صدقي لانتخابات مايو ١٩٣١ ، ومضى في تلفيقها رغم
مقاومة الوفد وانضمام الأحرار الدستوريين إلى هذه المقاطعة ورغم « احتجاج
رغمه رؤساء الوزارات والوزراء السابقون » فقد كان صدقي معتمدا في
انتخاباته على السلطة والارهاب وحكما مصداقا لقول « الجود » « وإن أي
رئيس وزارة في مصر ، إذا توافر له الحزم والعزم قادر على أن يفعل مايشاء
مادامت في يده أداة الإدارة والجيش والشرطة » (٣) .

وقد قاطعت الأمة هذه الانتخابات مقاطعة نامة ، أشبهت في روحها
واتساع مداهها مقاطعة الأمة للجنة ملنر في عام ١٩١٩ ، بل إن تضحيات
البلاد من القتل والجرحى في هذه الانتخابات كانت أعظم وأكبر من
تضحياتها في مقاطعة لجنة ملنر ، وقد عمست الحكومة إلى تزوير عملية
الانتخابات ، فأوعزت إلى لجان الانتخابات أن تزور محاضرها بحيث تثبت
فيها حضور الناخبين كذبا وزورا « (٤) .

ويصعد ما جرى في انتخابات صدقي من تزوير فمن المهم أن ننقل
بعض ما كتبه « جارفيس » - بك - في كتابه « الصحراء والدلتا » ساخرا
من عملية تلفيق هذه الانتخابات - قال « وفي مدة تلك الانتخابات كلها

(١) رؤوف عباس الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ دار الكاتب العربي ١٩٦٨
ص ٨٩ .

(٢) نفس المرجع ص ٩٤ .

(٣) ب-ج- المبرد .. للرجح السابق ص ١٢٨ - ١٣٩ .

(٤) عبد الرحمن الراعي : في أعقاب الثورة. للصدر السابق ص ١٥٠ .

كانت ترد على سيناء الأنبياء من القاهرة ومبواها بما لا يصدق من الأرقام فان بنادر ومديريات كانت وفدية عن بكرة أبيها اقترعت « شعبية » - نسبة الى حزب الشعب - بأرقام دلت على أن ٩٠ في المئة من الناخبين سجلوا أصواتهم * « ويمضى جارفيس - في سخريته بقوله : « وقد زعموا أنه في إحدى الدوائر التي كانت تتولى الانتخابات فيها هيئة نشيطة أقل الانتخاب فيها في الوقت الكافي لمنح الحصول على أكثرية ١٠٥ في المئة من غير عد أصوات الأموات فان انتخابات سنة ١٩٣١ اشتهرت بهذا الأمر وهو أن كل رجل مات في السنوات الخمس السابقة للانتخابات يست من لحده في الوقت اللازم ليقترع ضد الوفد « أما كيف حدث ذلك الانتخاب القريب الناجح فليسوف يبقى لغزا وسرا كاتما * فقد يصدق المرء اذا شاء أن الناخبين الذين قاطعوا الانتخاب أنبتهم ضمائرهم في آخر ساعة فازدحموا على صناديق الانتخاب بضائير صالحة « أو قد يصدق اشاعات مختلفة ووشايات فيها ما فيها من التنمية وهي أن صناديق الانتخاب ملئت بتذاكر الانتخاب اللازمة قبل ارسالها الى الدوائر الانتخابية أو أن المحافظ أو المدير كلف حكمدار البوليس في محافظته أو مديريته وأمره أن يبذلوا وسائل الاقناع للحصول على النتائج المرضية « (١) * وكان مما سهل للحكومة القيام بهذه العمليات أن أجهزة الدولة كانت قد هيأت لذلك « فاعتاد الموظفون في عهد صدقي باشا التلقيح والتزوير في الأوراق الرسمية « والف « الموظفون الاداريون التزوير وفساد الضمير واعتاد رجال البوليس والجيش التكنيل بكل معارض للحكومة دون مراعاة للمعدل والقانون وأبيع لهم القتل وسفك الدماء في هذا السبيل « (٢) لذلك فان المقاومة الجماهيرية التي واجهت تلك الانتخابات قد قوبلت من الجيش والبوليس بمنتهى القسوة والعنف واطلاق الرصاص وبلغ عدد القتلى في تلك المقاومة في القاهرة وحدها طبقا لبلاغ الحكومة الرسمي ثلاثة عشر قتيلا وفي الدقهلية كان الضحايا سبعة عشر وعدد آخر من القتلى في ميت غمر وشبين القناطر وجوان كما حدثت مصادمات دموية في بعض القرى * ورغم أن « الوفد « قد قدم بلاغا الى النائب العام مؤيدا بالوثائق لما ارتكب في تلك الانتخابات فان الأخير لم

(١) جريدة المصري ٢ سبتمبر ١٩٣٨ ويقول الشهود المعاصرون لانتخابات صدقي ان الحكومة كانت تقوم باستحضار النشأين والقسيسين من أقسام البوليس ليقرعوا بالصوت ٠٠ وان هذه العملية قد شامها نواب من حزب العمال البريطاني والصحافة الأجنبية *

(٢) عبد الرحمن الراعي : المصدر السابق ذكره ص ١٧٤ *

يكثرث • وأكثر من ذلك فقد كافأت الحكومة الذين اشتبكوا في الارهاب والتزوير (١) بل ان صدقي قد اذاع عقب الانتخابات تصريحاً بان الانتخابات جرت على خير وجه ، وفي جو من الهدوء والسكينة ، وأن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت في أى انتخاب سبق ، (٢) وكأمثلة للاحصاءات الرسمية بشأن تلك الانتخابات فإن بعض أحياء القاهرة الشعبية التي شهدت مقاومة شعبية دموية ضد الانتخابات كحي بولاق قد أعطيت نسبة ٣٨٥ ٪ لعدد الناخبين الذين حضروا كذلك أعطى لحي السيدة زينب نسبة ٣٩٥ ٪ وكانت النسبة في حي الخليفة ٦٢٤ ٪ والجميلية ٤٨٩ ٪ وباب الشعرية ٥٨٥ ٪ أما النسب في مدينة الاسكندرية التي شهدت المقاومة المبكرة ضد صدقي فكانت أكثر إيغالا في التلغيق فهي ٧٨ ٪ في حي العطارين مثلاً و ٨٧ ٪ في مينا البصل • إلا أنه في النتائج العامة لم يستطع صدقي أن يحقق بوسائله بالنسبة لنسب المدن كالقاهرة ، والاسكندرية وبور سعيد والسويس ودنياط أكثر من ٥٠ ٪ وكان مما هبط بتلك النتائج فشل الارهاب الحكومي في مدينة بور سعيد بالذات التي بلغت نسبتها طبقاً للاحصاء الحكومي ٣٩ ٪ (٣) •

عل أن صدقي قد استطاع الحصول على نتائج أفضل في التزوير في مناطق الصعيد حيث الاجراءات تكون بعيدة عن عيون المراقبين الأجانب مثلاً فضلاً عن ضعف وقلة العناصر المثقفة • بالإضافة الى قوة الاقطاع هناك ما كان يضيف الى سطوة الحكومة قوة كبيرة فكانت النسبة العامة في بلاد الصعيد هي ٧٣٧ ٪ بينما كانت هذه النسبة أقل في الوجه البحري بنحو ١٢ ٪ (٤) •

ومهما يكن من أمر فإن النسبة العامة في القطر وهي ٦٦٨ ٪ (٥)

(١) نفس المصدر ص ١٥١ •

(٢) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ذكره ص ٣٤٥ •

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - وزارة الداخلية - قسم الادارة - قلم الانتخابات كلف بيان نتيجة الانتخابات العامة للمنتخبين عن الاقسام الخمسينية لعمليات الانتخاب في سنة ١٩٣٦ مطبوعة الداخلية ١٩٣٦ - انظر الملاحق •

(٤) نفس المصدر وكانت النسبة في الوجه البحري هي ٦١٣٩ ٪ •

(٥) نفس المصدر : ويلاحظ أننا اعتمدنا هنا على الوثائق الرسمية ولم نتمد على ما جاء من نسب في المراجع الأخرى فقد ذكر محمد حسين هيكل مذكرات في السياسة - المرح السابق ٣٤٥ - أن النسبة العامة في القطر كانت ٧٦ ٪ •

دلت على التزوير الصارخ فضلا عما بيناه بما يؤكد تزوير الانتخاب فان الحكومة عادة الانتخاب كانت في رعب بالغ من الجماهير حتى اضطرت الى اصدار مرسوم بقانون تاريخه ١٨ يونية ١٩٣١ الى بعد الانتخاب بنحو الشهر - يقضى بالمحبس والسجن عن التعبير بواسطة الكتابة أو القول الخ - اذا تضمن هذا طعننا في الملك أو قلب نظام الحكومة أو كراهية أو تحييد مبادئ الدستور أو تحريض الجنود على عدم الطاعة أو العيب في حق رئيس دولة اجنبية أو مثلها أو فقد الحكومة بمباراة مؤذية أوفتح اكتتاب أو الاعلان عنه بقصد التعويض من الغرامات أو المصاريف ٠٠ وقد سرت أحكام هذا القانون الى تعطيل واغلاق ومحاكمة كتائب واصحاب الصحف (١) لقد عجز الانقلاب عن الحصول على أي سند شعبي أو جماهيري وكانت محاولاته في سبيل الحصول على التأييد فاشلة اما بسبب اعتماده على الارهاب الحكومي المقتن أو لأن القصر والانجليز وهما دعائمه الاساسيتان كانا مكروهين تساما من الجماهير ٠٠ كذلك فان قاعدته الاجتماعية من كبار ملاك الأرض كانت واهية فهي فضلا عن تناقضها مع الجماهير وخاصة الفلاحين فانها كانت منقسمة على نفسها مما اضطرها الى أن تملن - مثله في حزب الأحرار الدستوريين - معارضتها للانقلاب بسبب الموجة الشعبية الطاغية من كراهية الانقلاب ٠

(١) مجموعة القوانين والراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣١ مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ للجنة الأميرية بالقاهرة ١٩٣٤ ص ٥٢٩ - ٥٥٩ ٠

الفصل الثالث

مقاومة الانقلاب

حولوا النيل واحجبوا الضوء عنا
واملاؤا البحر ، ان اردتم ، سفينا
واقيموا للعصف في كل شبر
اننا لن نغول عن عهد مصر

وامسوا النجم واحرمونا النسيما
واملاؤا الجو ، ان اردتم ، نجوما
(كونستبل) بالسوط يفرى الاذيما
او ترونا في الترب عظمنا وبعما

(الشاعر : حافظ ابراهيم)

تصدي « الوفد » لمناهضة انقلاب اسماعيل صدقي ، ونهج في ذلك
أساليب النضال المختلفة ، استند في بعضها الى الحقوق الدستورية وأستند
في الأخرى الى مواجهة أساليب الانقلاب بما يتفق معها ، فهو يلجأ في
الاجتماع الذي فرضه على الحكومة بعقد البرلمان في ٢٣ يونيو ١٩٣٠ الى
حقوقه الدستورية ازاء اغلاق الحكومة للبرلمان بالقوة . ثم يتطور بهذا
الأسلوب الذي يشهد فيه المقاومة الجماهيرية الى التمهيد لما يشبه اعلان
المصيان المدني بعدم شرعية الحكومة فيعقد مؤتمرا وطنيا يحضره النواب
والشيوخ وأعضاء مجالس المديریات في ٢٦ يونيو ١٩٣٠ (١) « بالنادي
السملي » - نادي الوفد المصري - حيث يقترح « النحاس » « خطة عدم
التعاون » كخطة عملية لمقاومة الاعتداء على الدستور . وفي المؤتمر ناقش
« مصطفى النحاس » حق الملك «المطلق» في تعيين وإقالة الوزراء فقال انه

(١) مركز تاريخ مصر للعاصر - وثائق عابدين - قرار الوفد المصري في ٢٦ يوليو
١٩٣٠ «بيان مطبوع بالعروف وتسخ أخرى بالاستئسلة» (انظر للاتاق) ملحق رقم (٢)

مرهون بنصوص الدستور الذى ينص على أن «الوزراء، مسئولون بالتضامن أمام البرلمان وعلى أن أوامر الملك شفاعة أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية فإذا قرر النواب علم الثقة بالوزراء وجب عليها أن تستقيل فوراً (١) وقد أقر المؤتمر اقتراح « النحاس » واتخذ فى هذا السبيل ثلاثة قرارات « أولها » الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه بكل ما يملكه كل مصرى من قوة ومال وتضحية « ثانياً » تقريراً مبدأ عدم التعاون وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه فى حالة ما إذا لم تتقدم الوزارة إلى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل « وثالثها » القسم الذى أقسمه النواب فى جلسة البرلمان فى ٢٣ يونيو ١٩٣٠ (٢) .

وكان الهدف من « خطة عدم التعاون » هو اللجوء إلى أسلوب ثورة ١٩١٩ فى مقاطعة الحكومة ولكنه فى هذه المرة كان « أقوى وأوسع » (٣) فإنه شمل كما سيوضح - استقالات العمدة والمنسايخ والمناداة بعدم دفع الضرائب ، كما شمل كذلك مقاومة إجراءات الحكومة المصادرة للحريات عن طريق الجماهير وتحديدها بما يعنى شل قدرتها على السيطرة على أمن السلطة .

تعبئة الجماهير للمقاومة :

وقد هاجمت القوى المعادية للدستور - ممثلة فى حزب الأحرار الدستوريين الذى كان لا يزال مؤيداً لصدقي - خطة عدم التعاون ، كما علت القسم باحترام الدستور دون شموله للملك تحريضاً عليه (٤) وفى هذا كان « الدستوريون » يخشون لجوء الوفد إلى الجماهير أو كما يفهمون هم « حشد جموع الفوغاء التى قادت فى ساحة القصر الملكي سنة ١٩٢٤ » سمه أو الثورة « (٥) وهو نفس فهم الاستعماريين الذين وصفوا خطب آلوفد « بالصينائية » (٦) .

على أن الوفد لم يعبأ بهذه القوى كما لم ينتظر موعد انتهائه

(١) جريدة الأحرار ٢٧ يونيو ١٩٣٠ .

(٢) جريدة الأحرار ٢٧ يونيو ١٩٣٠ .

(٣) جريدة اليوم ٢٨ يونيو ١٩٣٠ .

(٤) جريدة السياسة ٢٩ يونيو ١٩٣٠ .

(٥) نفس المصدر ٢٥ يونيو ١٩٣٠ .

(٦) ج.ج. - الجرد : المرجع السابق ذكره ص ١٢٨ .

تأجيل البرلمان ، فقد كان يعلم من خبرته أن التأجيل هو الخطوة الأولى في حل البرلمان . فلجأ بسرعة إلى تعبئة الجماهير ودعوتها إلى المقاومة فتشرع دعاية واسعة عن اعتزام رئيسه وأعضائه الطواف بالأفانيم . وحشد الشرقية مكانا لبدء هذه الجولة الكبيرة التي بدأت في أول يوليو ١٩٣٠ فاستعملت لها الحكومة بأن جابت « مظاهرة كبيرة من رجال البوليس والحراس النظاميين » الشوارع الرئيسية في مدينة بليس في مظاهرة ارهابية ثم عسكرت في ديوان المركز بعد ذلك « وفي مفارق الطرق » المؤدية إلى محطة بليس « وعلى جانبي شريط السكة الحديد خصوصا داخل المحطة حيث نظمت قوة كبيرة بينادقهم وعصيمهم لمنع الأهالي » من دخول المحطة لاستقبال رئيس الوفد ولكن الجمهور أراد ان يدخل المحطة أو يقف على شريط السكة الحديد ليتمكن من تحية زعيم الوفد معظم على رجال الحفظ ذلك وصاروا يضربون الأهالي بالكرباج. والعصى ضربا مبرحا « (١) على أن الجماهير لم يفرعها الارهاب وإنما حاولت اقتحام صفوف المساکر لدخول المحطة وعندئذ أطلق البوليس النار في الهواء وقاومت الجماهير بالقاء الطوب فسقط قتيلان (٢) وذكرت مصادر صحفية مؤيدة للحكومة آنذاك أن القتلى كانوا ثلاثة وأنه أريق دماء أخرى من الأهالي والبوليس (٣) . وهؤلاء الشهداء الثلاثة هم عباس عبد المنعم محمد خريبة (١٩) سنة ومحمد رجب طرطور (١٧) سنة وعبد الجليل عبد المال الأشرم (١٤) سنة .

انتهت جولة « بليس » التي رمى الوفد فيها إلى تجميع الجماهير في مقاومة سلمية حول قسم الدفاع عن الدستور ، وجاءت حادثة « المنصورة » لتؤكد استمرار عدوان الحكومة على المحاولات السلمية للدفاع عن الدستور وإصرارها على الخوف في خططها واستهانتها بدماء المواطنين .

وكان استمداد السلطة لزيارة المنصورة إستعدادا حرييا ففي الثامن من يوليو ١٩٣٠ سافر إلى المنصورة في الصباح الميرالي « فوربس بك » رئيس هيئة أركان حرب الصليبات والميرالي «عبد العظيم على بك» - الذي كوفئ فيما بعد نتيجة جهوده في قتل الأهالي بجعله قائدا للواء الأول - والقائمقام « لوکاس بك » مساعد حاكمدار العاصمة (٤) وقبل ذلك

(١) جريدة البلاغ ٢ يوليو ١٩٣٠ نقلا عن « الأهرام » .

(٢) جريدة البلاغ - للرجع السابق .

(٣) جريدة السباسة ٣ يوليو ١٩٣٠ .

(٤) جريدة الأهرام ٩ يوليو ١٩٣٠ .

كانت لجنة الوفد في المنصورة قد أبلغت مدير الدقهلية بأنها ستقيم اجتماعا لاستقبال مصطفى النحاس وسماع خطابه عن الوضع الحالي وقد علم مدير الدقهلية بأن الاجتماع سيضم خمسة آلاف مدعو منهم ٢٢ يمثلون الصحافة الأجنبية ، واثنان يمثلان شركات الانتاج السينمائي و ٤٠ من أعيان القاهرة وعلى ذلك قرر مدير الدقهلية منع الاجتماع لأنه يعد اجتماعا عاما وأبلغ بذلك محمد بك الشناوى ومحمود بك نصير - من لجنة الوفد -

يوم ٦ يوليو (١) وقد رد الأخيران ببرقية يعلنان فيها المدير بعدم اعترافهما بهذا المنع ووصفاه بالتعسف وعدم الاتفاق مع الدستور وذكرت برقيتهما أنها تلقى مسئولية النتائج المترتبة على منع الاجتماع على الإدارة (٢) وردا على ذلك أرسل المدير يحمل لجنة الوفد مسئولية النتائج التي ستترب على ما أسماه انتهاكا للمادة ٤ من قانون منع الاجتماعات العامة ، كما أرسل برقية أخرى الى رئيس الوفد يبلغ فيها بمنع الاجتماع أو على حد زعمه « لكي يمنع النتائج الخطيرة التي ستترب على إصراره على الرغبة في عقد الاجتماع (٣) ، ولكن مصطفى النحاس رد مؤكدا أن منع الاجتماع يعتبر « اعتداء على الحرية التي يضمنها الدستور » ومحدرا بأن النظام والأمن العام لا يصدى عليهما الا بقيام رجال الأمن بالتدخل بالقوة ضد الأهالي للمسلمين وغير المسلمين « وأنهى النحاس برقيته منذرا مدير الدقهلية بقوله « عليك وعلى كل الذين يتعاونون معك والذين يوجهونك ، تقع مسئولية أى اعتداء على الدستور ، وكذلك كل فوضى تنتج للنظام والأمن العام من مثل هذا الاعتداء » (٤) •

على أن تحذير « النحاس » لرجل الأمن المسئول في الدقهلية .. وكذا ... تحذيرات لجنة الوفد لم تسفر عن أى تراجع من جانب السلطة عن خططها فقد حاول المدير الاستيلاء على خيمة الاحتفال ولكنه عجز في البداية لأن لجنة الوفد كانت قد جعلت عددا كبيرا من الأهالي يقيمون بها عند ٧ يوليو ، وأخيرا تمكنت السلطة بعد تكليف حكامدار وقائد الكتيبة

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - حكم محكمة الجنايات في مسألة الأحداث التي وقعت في المنصورة في ٨ يوليو ١٩٣٠ - صورة من جزيئات الحكم باللغة الفرنسية .. •

(٢) نفس المصدر .

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : حكم محكمة الجنايات .. المصدر السابق •

(٤) نفس المصدر السابق •

الثانية وبمساعدة رئيس النيابة بالنصورة من طرد الأهالي وممثلي الصحافة من خيمة الاجتماع في صباح ٨ يوليو (١) .

لكن السلطة واجهت حشدا من الجماهير لم يسبق له مثيل فبرغم الاستعدادات الحربية من الجيش والبوليس والحفراء المسلحين بالمتريوزات والبنادق والصبي والحوذات ٠٠ هذا الاستعداد الذي وصفه مراسل «الأهرام» بأن الاجنبى الذى لا يكون واقفا على حقيقة الحال يعتقد ما يراء أنه قادم على معركة حربية (٢) برغم ذلك كله فان جماهير كبيرة تمكنت من دخول مدينة المنصورة حتى أكد البعض أن عددها كان يفوق المليون (٣) وكان هذا يعنى استجابة الجماهير لنداء لجنة الوفد المركزية ونداء لجنة الطلبة الذى نشر صبيحة يوم ٨ يوليو والذى دعا الجماهير الى ضرور أن تتم الزيارة كما دعاهم الى عدم السماح « لآى شخص بأن يعتدى على كرامتكم » وأن القروا على أى شخص يتحداكم مسئولية انتهاكه للقانون » (٤) وهكذا حولت جهود الوفد مركز الحكومة فى المنصورة الى موقع الاتهام فنجد عن طريق الجماهير فى أن يضع السلطة أمام خياراتين كلاهما مر : فاما أن تتراجع السلطة وتتم الزيارة بنجاح وفى هذه الحالة تزداد ثقة الجماهير بنفسها كما يزداد الوفد نفوذا واما أن تتحدى السلطة فى بطشها وفى هذه الحالة تزداد كراهية الجماهير لها . وقد اختارت السلطة الخيار الثانى - فحاولت منع مكعب الوفد حتى لا تمكن زعيمه مع بعض زملائه من الوصول الى مكان الدعوة سيرا على الأقدام ثم سمحت لسيارة « النحاس » وحلها بعبور الخطوط التى أقامها الجيش والبوليس ثم عادت فسمحت لعشر سيارات أخرى معها ومنعت الجماهير الحاشدة من أن تستمر فى موكبها بداية من شارع البحر (٥) ولكن حدث بعد أن اجتازت سيارة « النحاس » نطاقى القوة المسلحة الأول ثم الثانى أن « أوقف جنود مسلحون بينادقهم وسنجاتهم السيارة عند النطاق الثالث ثم صوبوا « سنجاتهم » الى جميع ركاب السيارة ومنهم النحاس باشا نفسه ، فلما رأى « سينوت بك حنا » - عضو الوفد المصرى - جنديا

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) حادثة الأهرام ٩ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) نفس المصدر .

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر - حكم محكمة الجنائيات للمصدر السابق .

(٥) مركز تاريخ مصر المعاصر - حكم محكمة الجنائيات للمصدر السابق .

يصوب السنبجة الى ظهر النحاس باشا أسرع لمنع سهم الجندي فتلقى السنبجة في ذراعه الأيمن وأصيب بجرح بالغ « (١) » وكان النحاس واقفا في السيارة فجلس بعد ذلك وقال للجنسود هل ألتهم حضرتكم للمحافظة علينا أم لقتلتنا وسفك دماثنا « (٢) » وبعد حادث العدوان على سيارة « النحاس » بدأ إطلاق الرصاص في الهواء وأنفرتهم القوات بالعودة أو يقتلوا فخاف من كانوا بالسيارة والعربات العاقبة إذ لم يكن أمامهم الا الموت إذا استمروا في السير ومع الشجاعة الحارقة التي أبدتها الناس في تلقى الخطر فان سائقي السيارات والعربات هربوا فتراجعت العربات والسيارات التي كان بعضها على وشك السقوط في مجرى النيل - هنا أسرع المدعوون في دخول فناء منزل على بك القرصي للاحتباء من الرصاص والسنبج وقد شاهد ذلك مراسلو «التيمس» وأخذوا صورا فوتوغرافية بذلك « (٣) » .

وتوضح الرواية السابقة أن السلطة قد اعلنت كميناً لضرب الاجتماع فركزت استعداداتها الحربية « قرب مكان الاحتفال وتركت سيارة القيادة » لتدخل في الكمين ثم تضربها ليكون سهلا بعد ذلك ضرب الجماهير .

وكان طبيعياً أن يرد الأهالي العزل عدوان قوات الجيش والأمن المسلحين فقاوم الأهالي عند النطاق الأول فقدفوه بالأحجار من « البلكنات » والأسطح ومن الدور الأول (٤) وتزايد اصرار الأهالي على المقاومة بعد إطلاق النيران وتجمعت جماهير عديدة في شارع « ياسين » المزدى الى « شارع البحر » وفي « شارع سيندى هالا » المتقاطع مع « شارع سيندى ياسين » والموازي « لشارع البحر » وأخذت في القاء الأحجار على الجنود الواقفين هناك فاستخدمت ضدهم فرسان الجيش الذين عجزوا عن انشاء الأهالي عن المقاومة فتدخلت قوات من خيالة البوليس أيضاً (٥) على أن خلف الجماهير لم يكن هو مقاومة عدوان القوات المسلحة

(١) جريدة الأهرام ٩ يوليو ١٩٣٠ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - حكم محكمة الجنايات - للمصدر

السابق .

(٥) نفس المصدر .

فحسب بل كان «يهدف فتح» نفرة يصلون منها الى مكان الاجتماع المنوع «واستخدموا في ذلك قذوف الطوب وزجاجات الرمل ونصب البنية من الأسلاك في طريق فرسان الجيش والبوليس (١) واستمرت مقاومة الجماهير حتى أمرها مصطفى النحاس في النهاية بالتفرق (٢) وذلك حين رأى «سكك دماء الأبرياء تنعيزنا لسياسة رجعية ترمي الى القضاء على الدستور (٣)»

وكانت جريمة الحكومة في المنصورة موجهة ضد الجماهير وضد حياة النحاس ورفاقه كذلك، فرغم ادعاء القوة العسكرية أنها أطلقت الرصاص على الأهالي ردا على قذفهم بالطوب (٤) إلا أن شهاد عيان ذكر «ولكننا لاحظنا أن الجنود لا يركزون على قاذفي الطوب سيوا كان من منزل و الظاهري» أو سيوا وإنما كانوا يمدون أفواه بنادقهم ويطلقون الرصاص على المدعويين الذين ليس معهم طوب أو غيره «(٥) إن هذا يجعلنا نؤكد أن الجيش بدأ يضرب سيارات القيادة حتى يضرب الاجتماع كله وأن الجماهير أرادت حماية القيادة الوفدية فدارت المعركة التي أسفرت عن ثلاثة من القتلى حسب بلاغ الحكومة الرسمي كما جرح نحو ١٤٥ منهم أحد عشر من الجنود (٦) وكما حاولت الحكومة أن تتخلص من تهمة الاعتداء على حياة النحاس قائما ادعت كذلك أن سيارة «النحاس» هي التي صنعت حرايب الجنود «فقد استمرت في سرعتها ومرت من أول «كردون» وقام التابعون لها بالاصطدام مع الكردون الثاني والثالث اللذين كانت قواتهما قد وضعت الحراب على البنادق وأجنحت موقف الدفاع وبعد هذا الاصطدام تحطمت بعض البنادق وبعض الحرايب وأصيب سينوت حنا بك وغيره من الأفراد» (٧)

ولكن رواية البوليس السابقة وهي واضحة الكذب لم تستطع أن

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر .

(٣) جريدة «اليوم» ١٠ يوليو ١٩٣٠ .

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - حكم محكمة الجنايات للمصدر السابق .

(٥) جريدة الأحرار ٩ يوليو ١٩٣٠ .

(٦) جريدة «اليوم» ١٠ يوليو ١٩٣٠ .

(٧) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - حكم محكمة الجنايات للمصدر السابق .

تعمل اصابة « سينوت حنا » أو غيره أو « تحطيم جسم سيارة وستفيا » كما اسرف بدين تقرير البوليس المقدم الى المحكمة (١) وادعى بيان الحكومة الرسمي كذلك ان قائد الفرقة لا راي سيارة النحاس « مقبله يمثل ما كانت عليه من السرعة ويتبعها عدة آلاف من الاهالي لاختراق النطاق أمر المساكن بتثبيت السنكات في ينادقهم لاياف السيارة » وأن الاصابات ترتبت على ذلك (٢) لكنه حسب تقرير البوليس المقدم الى المحكمة فان الاصطدام مع سيارة « النحاس » جاء بعد « الكردون » الثاني - فهل اخترقت هذه الآلاف من الاهالي هذا النطاق ؟ ثم ان اتكار الحكومة في بيانها الرسمي أن رجال الجيش كانوا يعرفون أنها سيارة النحاس جاء مقاليا في الكذب - فقد كان معروفا أن أول سيارة سمح لها باختراق النطاق هي سيارة « النحاس » ثم أن « النحاس » كان واقفا في السيارة المكتشفة فهل يعقل أن تلك القوات جميعا بما فيها قائدها عبد العظيم على لم تتعرف على شخصية النحاس ؟ .

ان ماحدث يجعلنا نغيب الى أن ثمة محاولة كانت تدبر ضد حياة « النحاس » شخصا - كما أكد هو ذلك - وعلى أية حال فان هذه الحادثة لم تؤثر في شجاعة « النحاس » الذي أعلن بياننا حمل فيه الحكومة المسؤولية مؤكدا أن العمل الذي دعا اليه الوفد ويدعو اليه انما هو الدفاع عن الدستور وختمه بقوله « أما ما يهدد به رئيس الوزارة من اتخاذ تدابير صارمة فانني « لأعيا به مادمت قائما بواجبي في دائرة الحقوق التي كفلها الدستور ونظمتها القوانين » (٣) .

المقاومة تعرى حياد الانجليز :

ترتب على أحداث « بلبيس » ثم « المنصورة » وسقوط الضحايا من قتل وجرح واعتقال المئات أن ماجت البلاد بالنفص . ورتب الوفد ضربته التالية لتكون في مدينة « الاسكندرية » العريقة . وكانت الحكومة قد أعلنت فض المورة البرلمانية في ١٢ يوليو ١٩٣٠ قبل أن يحل موعد انتهاء تأجيل البرلمان . وزاد ذلك من غضب المدافعين عن الدستور ودعت لجنة الوفد المركزية بالاسكندرية الى اعلان الحداد على شهداء بلبيس

(١) ليس للصدر -

(٢) جريدة « كوكب الشرق » ١٠ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) جريدة اليوم ١٠ يوليو ١٩٣٠ .

والمتنصورة وحلّت ١٥ يوليو يوما للحداد ثقيل فيه محلات الاسكندرية ساعتين من العاشرة حتى الظهر وتقول « الأهرام » بصدد دلت انه من الساعة ٩٣٠ صباحا « انتشر بميدان محمد علي واشوارع المركزية جمهور كبير من الرعاع من أولاد السيالة وكفر عسرى وغيرهم وطافوا متظاهرين هاتفين للوفد » ثم تقول انها في الساعة ٩٢٥ اشتدت الجلبة في ميدان محمد علي وشارع شريف وشارع سعد زغلول وشارع توفيق والمنشية الصغرى فلم يتردد التجار في اقفال جميع مخازنهم ولم تنقضى دقائق قليلة حتى لم يعد في تلك الشوارع وغيرها محل مفتوح للعمل وتضيف « الأهرام » أن بعض ضباط البوليس والصولات قد تقننوا لدفع جماعة من المتظاهرين كانوا يكرهون بعض أصحاب المحلات على اقفال محلاتهم فجرت مصادمة بين الفريقين « (١) واشترك بيان الحكومة الذي أعلنت فيه تعطيل صحف « كوكب الشرق » و « البلاغ » و « اليوم » غداة الحادث مباشرة في وصف الجماهير « بالثغاة » الذين يؤدي تحكيمهم في الشئون العامة الى تهديد أركان النظام الاجتماعى وصعد بنيانه (٢) .

ولم يناقش أعداد الجماهير ابتداء من صحيفة « الدستوريين » حتى الحكومة القضية التي قام من أجلها الاسكندريون وانما أنكروا فحسب حق الشعب في مناقشة قضيتة الديمقراطية - فالشعب عند « الأهرام » « رعاع » لأنهم أبناء « السيالة » « وكفر عسرى » من العمال والصيادين الفقراء .. وهو عند السلطة « غوغاء » يهدون أركان النظام الاجتماعى وهو عند الدستوريين يرتكبون جريمة « السلب والتعطيل والقتل والولوغ في الدماء » (٣) وكل هذا الاحتقار والازدراء للجماهير كان بسبب محاولة الاسكندريون تنفيذ اعلان الحداد على الشهداء حتى اذا حاولت السلطة منهم لجأوا كفرهم الى مقاومة عنوانها فقاوموا نيرانها وقاوموا لوريات الاعتقال ودفعوا من أرواح بنينهم ٢٥ من القتل وعدة مئات من المرحى كما اعتقل من بين المحامين والطلبة والعمال والتجار عدد كبير (٤) .

وقد نبه حادث « بلبيس » ثم « المتنصورة » الوفد الى جسامة الانقلاب

(١) جريدة الأهرام ١٦ يوليو ١٩٣٠

(٢) جريدة الدياسة ١٦ يوليو ١٩٣٠

(٣) نفس المصدر

(٤) ذكرت جريدة الأهرام ١٦ يوليو ١٩٣٠ أن عدد القتل بلغ ٢٥ قتيلاً وذكر

« الرامس » أن عدد القتل كان عشرين قتيلاً .

واعتمد « مصطفى النحاس » - وله ميرره في ذلك - انه يراد اغتياله وحـ
 ما ذهب اليه الدفاع في قضية المنصورة (١) وكان استخدام فصائل الجيش
 وقوات الأمن المختلفة .. واستخدام الوحشية في مقاومة الجماهير العزلاء
 ما أكد عند « الوفد » اصرار القوى الرجعية على خطتها ضد الدستور
 والاستقلال . ولذلك فاتفقنا نلمس لدى الوفد والنحاس بصفة خاصة تهديدا
 بالعمل الثوري - فقد صرح « النحاس » لجريدة « الدنيا » الفرنسية قبل
 أحداث الاسكندرية بقوله « اننا خرجنا من دكتاتوريات ثلاث، وقد تتجاوزون
 انتم الفرنسيون عن ذلك ولكن ليس بعد ثلاث دكتاتوريات في نحو أربع
 سنين وأنهم يهتموننا بالثورة ولكن هذا القانون - يقصد الدستور -
 يحمي البلد من الثورة » ثم أضاف النحاس « أية جساسة لها - أي
 للحكومة - بأن تدعى أنها دستورية وأعضاؤها التسعة لا تجد بينهم واحدا
 من أعضاء الشيوخ والنواب » ثم أعلن النحاس بقوله « الحرية الداخلية
 والخارجية لا تنفصلان وان الدستور هو جوهرى ولازم للاستقلال فمن
 يلومنا اذا ما كانت هذه أفكارنا على أية الحالات لن تكونوا انتم الفرنسيين
 أبناء ١٧٨٩ » (٢) .

وقد كان هذا الانذار من جانب « النحاس » وهو الانذار الذي حدثت
 بعده أحداث الاسكندرية الشديدة مما دفع بالإنجليز الى أن يخرجوا عن
 حيادهم المزعوم فقد صرح « مك دونالد » رئيس الوزارة الانجليزية في
 مجلس العموم بأنه على أثر حوادث الاسكندرية أوصلت التعليمات الى
 المندوب السامي « برسي لورين » بأن يقابل صدقي ويلفه « بأن بريطانيا
 تعلمه مسئولاً عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم في مصر وكلف السير
 برسي لورين أيضا بأن يبلغ النحاس باشا بأنه يجب أن تحمل مشاكل
 مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر وأننا
 نعلم كذلك مسئولاً مع الحكومة اذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم
 للخطر » (٣) وأضاف مك دونالد بقوله « وفي خلال ذلك رأت حكومة جلالتـه

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - حكم محكمة الجنايات لمصر
 السابق .

(٢) جريدة الاحرام ١٥ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) نفس المصدر ١٧ يوليو ١٩٣٠ .

نظرا لما يهدد أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر في الاسكندرية أن تصدر أوامرها الى بارجتين حرييتين بالسفر الى مياه ذلك النهر » (١) .

والواقع أن هذا التحذير « البريطاني كان تطبيقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - المتضمن حق بريطانيا في حماية الأجانب - غير أن توجيهه مثله الى الوطنيين كان يعنى تدخلا مسلحا ضد مناهضة الوطنيين للاعتداء على الدستور وهو ما دفع بالنائب العمالي مستر « توتل » الى أن يتساءل في مجلس العموم بقوله « لا أريد أن أعرب عن رأى ولا أطالب احدا بالاعراب عن رأيه - وكل ما أريد السؤال عنه هو هل في نية الحكومة أن تؤيد بالقوة المسلحة ملكا استخف بالسلطة البرلمانية » (٢) .

ولقد سلم « التحذير » البريطاني الى الوطنيين عن طريق كتاب بعث به « برسي لورين » الى « مصطفى النحاس » في ١٧ يوليو قال فيه أن مستر « هندرسون » وزير الخارجية قد طلب اليه - أى الى « لورين » أن يلفت نظر « النحاس » الى تصريح الحكومة البريطانية في مجلس العموم ويعنى بالذات الفقرة الخاصة باعتبار « النحاس » مسئولا عن أرواح الأجانب .

على أن الوطنيين لم يكن أمامهم الا رفض هذا التصسف الانجليزي الذي لا يعنى سوى اجبارهم على التخل عن أهدافهم لذلك فإن « النحاس » رد على هذا التحذير بقوله : ان الحوادث انما جر اليها « مسلك الوزارة في الأزمة الدستورية القائمة حيث وقفت البلاد موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الأمة » ثم أعلن « النحاس » في رده اصرار الوطنيين على القيام بواجبهم فقال : « اننا لذلك حريصون كل الحرص على الدفاع عن دستورنا في دائرة حقوقنا ونأمل أن تتغلب الديمقراطية على الحكم المطلق فتزول لذلك الأسباب التي تجر الى هذه الحوادث المشؤمة » (٣) .

(١) جريدة الاحرام : للرجع السابق .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) نفس المصدر السابق ٢٠ يوليو ١٩٣٠ .

واخيه . ان منظمى الوطنيين كان مقبولا حتى عند بعض الدوائر الانجليزية التي كانت ترى الخطر فى المسلك الاستعماري المتعصب احاس بحماية الانقلاب فى مصر وعبر عن ذلك أحد الكتاب « الانجليز فقال » اذا كان العمل الذى يراد اتخاذه من شأنه أن يعرض السلام للخطر ويجر بريطانيا الى المتاعب فانه ينبغي أن يصارح بالقول كل رجل مسئول عن ذلك العمل ولو كان الملك فؤاد نفسه « (١)

وذهب واحد من أعضاء « لجنة ملتر » هو مستر « سينتر » وهو ايضا من الذين انحوا باللائمة على « النحاس » لرفضه مشروع معاهدة هند رسون - النحاس - الى حد السخرية من الموقف البريطانى بقوله « .. فماذا يستطيع الوطنيون أن يفعلوا والحاله هذه (يقصد الاعتماد على الدستور والحريات) غير أن يثيروا القلاقل والاضطرابات ويقاوموا هذه الأمور بالقوة ويصطلعوا مع البوليس والجند - فهل لا نقول فى هذه الحاله أن الأجانب معرضون للخطر وربما نرسل ونبعث جنودنا فى الشوارع » (٢) .

لقد عرت المقاومة الجماهيرية للانقلاب السياسة الانجليزية الاستعمارية وكشفت عن حياها الكاذب وبينت أنه « فى الواقع ستار يحتوى وراه الملك ورئيس وزرائه بما يمكنهما من الاستبداد بالشعب المصرى » (٣) وهو ما ذهب اليه مستر « سينتر » نفسه .

ولقد كشف « الأدب الوطنى » الراصد للمقاومة عن زيف ذلك الحياء فكتب حافظ ابراهيم يقول :

قصر البوابة قد نقضت العهد نقض الفاسد
أخفيت ما أضمرته وأبنت ود الصاحب
الحرب أروح للنفس من « الحياء » الكاذب

على أن المقاومة لم تقتصر على تعرية « الحياء » الانجليزى المزعم بل أنها كشفت عن وحشية الاستعمار ازاء الشعوب المقهورة و « ديمقراطية » القرب الزائفة . فمنذ أحداث « بلبس » والصحافة الاستعمارية لا تنى

(١) بريئة الأهرام ١٥ يوليو ١٩٣٠ .

(٢) نفس المصدر ١٤ يناير ١٩٣١ .

(٣) نفس المصدر .

حي ناييد القتل فتذهب « مورننج بوست » .. الى تسميته جرائم صدهي
 باخزم والعزم ويعلو صوتها بالنحيب على ما أسمته الالفاظ الفوصويه
 التي سمع عن الملك وللنوب السامي . وكعادة الاستعماريين بعد ذهب
 المورننج بوست الى حد اتهامهم بالعماله للخارج فتساءلت « من هم معلو
 الوفد ومن أين يتلقون تعليماتهم وما هي تلك القوة المخربه التي تؤيد
 الوفد في خارج مصر » (١) أما « المانشستر جارديان » فهي تدعو الى
 التدخل الأجنبي لحماية الانقلاب وتقول أنه اذا لم يحدث « فان الوفد يربح
 المعركة » (٢) واستنادا الى تأييد الأسطول البريطاني ... وتأيد الصحافة
 الاستعمارية مضى الانقلاب في خطه فعاقب أولئك النفر الشرفاء من
 رفضوا انتهاك دستور الأمة فأحيل الى الاستبداد الصاغ « محمد أمين »
 الذي عمل على حقن الدماء وأبى استعمال القسوة مع الأهلين بالزقازيق .
 أما الذين نفذوا مخطط السلطة فقد نالوا ثوابها فكافأت الحكومة والسراي
 الأميرالاي عبد العظيم على - قائدة قوة الجيش الذي قاد الحملة الحربية في
 المنصورة ضد الشعب وهي الحملة التي ارتكبت هذه الفظائع - بترقيته من
 رتبة أميرالاي الى رتبة اللواء بصفة استثنائية (٣) .

استمرار المقاومة :

ورغم لجوء صغى الى العنف فان الانقلاب كان عاجزا عن تثبيت همة
 الجماهير في مقاومته ، فلجأ أيضا الى سلاح الدين وتحت سطوة السلطة
 استخرج المتقلبون « نصيحة » من العلماء الى الشعب المصري وقبها - مع
 الأسف - الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الحنفية والشيخ أحمد نصر شيخ
 المالكية والشيخ محمد الأحمدى القوامري شيخ الجامع الأزهر ... ولقد
 أنكر هؤلاء على الشعب حقه في المطالبة بما اغتصب منه ورأوا في مقاومته
 المزلاء « المبت بالنظام العام » والتحريض على القطيعة والتدابير واحداث
 الفتنة والشغب - وأنها « من أكبر الجرائم » . لقد تنامى هؤلاء المشايخ
 تاريخ مشايخ مصر الأجله الذين وقفوا ضد العسف المملوكي والتركي
 والفرنسي والإنجليزى وادعوا أن « ولي الأمر هو الملك فؤاد الذي يجب
 اطاعته وأنه « حق على الأمة ان تتفانى في الاخلاص لجلالته والاحصاء المتين

(١) نفس المصدر ، ٣ ، ٤ يناير ١٩٣٦ .

(٢) جريدة الاحرام ١٧ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ذكره ص ١٢٠ - ١٢١ .

بعرشه المفدى « (١) ولقد تبع « نصيحه » هؤلاء نداء أكثر هزلا يخلص على السكينة والهدوء وطاعة ولى الأمر ٠٠ الخ دون أن يتعرض لنا وقع على الإحالي من اعتداء مثل سابقه ووقعه بعض مفتشى الأزهر ومدرسيه (١) .

على أن لجوء الانقلاب إلى رجال الدين لم ينقذه من مقاومة الجماهير فوسط صيحات « المشايخ » بطاعة ولى الأمر ، كانت مدن المنصورة وسويس وبور سعيد ودمياط (٢) تهدر بالفضب كما كانت هذه المدن مسرحا لحوادث مقاومة جديدة فى ٢١ يوليو ١٩٣٠ وهو اليوم الذى كان النواب قد حددوه للاجتماع الذى منع بالقوة المسلحة حيث احتلت قوات الجيش البرلمان وأنذرت النواب والشيوخ « بإطلاق النار عليهم إذا هم حاولوا دخول البرلمان » (٤) وقد كان هو السبب المباشر لانتفاضة الجماهير فى المدن الأريمة . وكتبت الصحف الألمانية معبرة عن قوة المقاومة فقالت ان جميع مراكز «الاضطراب » - ومن بينها مدينة السويس - كانت فى قبضة الوفد أثناء معركة الاثنين - ٢١ يوليو - كما أضافت « بأن الحالة الآن فى منتهى الخطورة وخصوصا فى العاصمة إذ لم تفتح فى ذلك اليوم سوى محال قليلة تحت حماية جنود مصريين على رأسهم الحوذ وسنكهم مرفوعة بينما ثبتت البنادق أمام البنايات العامة وفى المواقع الحرجة » (٥) ولقد راح ضحية هذه المقاومة عدة قتلى وكثير من الجرحى كما اعتقل الثقات (٦) .

على أنه بعد أحداث الاسكندرية والقاهرة وغيرها و بعد احتلال الجيش للبرلمان لمنع اجتماع ٢١ يوليو - فإن الوفد رأى تأجيل هذا الاجتماع حتى ٢٦ يوليو كما رأى أن يتم الاجتماع بالنادى السعدى وكانت لذلك أسباب منها احتلال البرلمان بقوة الجيش بما يندرج بأحداث جسام ومنها أسباب تتعلق بالموقف داخل الوفد - فكانت ثمة اتجاهات متخاذة مسا دفع « النحاس » الى أن يتجنب المخامرة بمعركة جديدة . على أن ذلك لم

(١) جريدة السياسة ١٨ يوليو ١٩٣٠ .

(٢) جريدة الأهرام ٢١ يوليو ١٩٣٠ .

(٣) مركز تاريف مصر للمطبع - وثائق عابدين - قرار الوفد المصرى فى ٢٦ يوليو

١٩٣٠ المصدر السابق .

(٤) نفس المصدر .

(٥) جريدة الأهرام ٢٣ يوليو ١٩٣٠ .

(٦) عبد الرحمن الرافى - للمصدر السابق ذكره من ١٢٦ - ١٢٢ وانظر كذلك

جريدة الأهرام للمصدر السابق .

يعلن عدم استمرار « الوفد » في « خطه عدم التعاون » - فقد عقد الوفد بالفعل اجتماعا لمجلس النواب بالنادى السعدى في ٢٦ يوليو ١٩٣٠ وأعلن من هناك قرار النواب بعدم الثقة بالوزارة وهو القرار الذى أعلن الوفد بمقتضاه قراره التاريخي في ٢٦ يوليو ١٩٣٠ - على شكل منشورات - قال فيه « يسعو الوفد المصرى الأمة المصرية الى الامتناع عن دفع الضرائب بجميع أنواعها مادامت الوزارة الحاضرة قائمة فى الحكم » وبين الوفد فى نفس البيان أن ذلك يعتبر « كخطوة أولى فى سبيل عدم التعاون » (١) .

وفى رأينا أن خطوات الوفد السابقة - سواء فى المقاومة أو اتخاذ القرار - قد دفعت الأحداث بالنسبة للمستقبل فى غير صالح للانقلاب . كما أن القرار الأخير بالدعوة الى عدم دفع الضرائب قد أسهمت بشكل مؤثر فى تسمية الانقلاب خاصة فى ظروف الأزمة الاقتصادية وإشاعة المقاومة على الأقل بالريف المصرى .

تحالف الوفد والأحرار الدستوريين :

أدت سياسة « الوفد » ضد الانقلاب لا الى تعريضه فى مصر فحسب ، بل فى الخارج أيضا . فقد اشترك « الوفد » فى المؤتمر البرلماني الدولي فى ذلك الحين وهاجم أعضاؤه بشدة الدكتاتورية فى مصر (٢) وإذا نظرنا الى هذه السياسة من وجهة النظر القائلة بأنها قد أدت الى زيادة شعبية الوفد ونفوذه فائنا نلمس عند الجبهة المعادية للدستور زيادة فى التناقض بين « الدستوريين » الذين يريدون « دستورا » مفصلا يتفق مع مصالحهم وبين الانقلاب الذى يريد اهدار كل شيء ولا يعبأ بالجماهير . ان مقاومة الجماهير قد أدت الى زيادة شعار الانقلاب وبالتالي الى زيادة نفور الجماهير ومقاومتها وزيادة نفوذ الوفد أيضا . فالانقلاب اذن لم ينجح فى اضعاف قوى الوفد كما أمل الأحرار الدستوريين كما أنه غير راجح ، بل معرض عن أسلوب الدستوريين . كان الخلاف يتزايد يوما بعد يوم بين « الدستوريين » والحكومة . فالأول لا يقبلون بسلطة الملك المطلقة وإنما يريدون اجراء تغيير أساسى فيه، قانون الانتخاب (٣) وهو التغيير الذى

(١) مركز تاريخ مصر للمصر - وثائق هابدين - قرار الوفد المصرى فى ٢٦ يوليو ١٩٣٠ المصدر السابق ذكره .

(٢) انظر الصفحة المصرية يوليو ١٩٣٠ .

(٣) انظر الفصل الثانى .

من شأنه ان يبعد الجماهير عن حلبة الديمقراطية ويفر من الهيكل الاجتماعي للجماهير النخبين - وبالتالي فليس من الضروري تغيير اسس المنسور حتى لا تزيد سلطة الملك . انهم يريدون « ديمقراطية » من شأنها ان تدفع بهم الى الحكم بجانب الملك . ٠٠٠ وتدفع بالجماهير بعيدا عن ممارسه الحرية . لقد كان الاحرار الدستوريون معارضين لأتوقراطية الملك شأن « حزب الأمة » القديم الذي عارض أتوقراطية الحديوي . كانوا يريدون « ماجنا كرتا ضد الملك ولا يريدون في نفس الوقت دستورا ديموقراطيا ، وقد ترجموا هذا فور اعلان صدقي لدستوره الجديد بقولهم « بذل حزب الاحرار الدستوريين كل ما استطاع من مجهودات - يقصدون مناقشاتهم مع صدقي - لكي لا تمس الحكومة الحاضرة أسس الدستور . ومع ماعدلت الحكومة عنه من الآراء فان ماظلت متمسكة به يناقض سلطة الأمة ويشل البرلمان في تصرفاته ويجعل الحياة النيابية معطلة في أهم خصائصها - يقصدون بذلك زيادة سلطة الملك - لذلك يعلن الحزب أسفه لما تصر الحكومة على المضي فيه من اصدار دستورها الجديد وينكر عليها هذا التصرف ولا يستطيع تأييدها فيه بحال (١) »

ولم يكن « الدستوريون » وحدهم هم الذين يعارضون زيادة سلطات الملك - فان بعض الدوائر الاستعمارية كانت ترى أيضا مثل ذلك فقالت « الايكونومست » « لكن علاج افراد حزب بالحكم ليس بتحويل السلطة الى العرش » وشاركت « الايكونومست » « الدستوريين » رأيهم في ضرورة اضعاف الوفد فزكت « ٠٠٠ أن يترك الوفد ينقسم على نفسه الى حزبين أو أكثر بعد ما تنتهي تسوية علاقات مصر الأجنبية » (٢) .

خطا الدستوريون خطواتهم الحامسة في معارضة النظام الجديد بعد اجتماع مجلس ادارة الحزب في ٦ نوفمبر ١٩٣٠ فقرروا « علم الاشتراك في الانتخابات التي تقع تحت نظام دستور الوزارة الحاضرة » (٣) وكان قرارهم هذا ، بعد ما رأوه من مساندة الانجليز لنظام صدقي خاصة وأن الوفد قد أشار الى أن « الوزارة ما كانت تجرؤ على احداث الانقلاب الا وهي على ثقة من أن الحكومة البريطانية تظاهرها وتؤيدها وتستندها » وقد أيد هذا الامتناع الاجتماع الذي عقده صدقي باشا وعلى ماهر باشا وبعوى باشا

(١) جريدة المقطم ٢١ أكتوبر ١٩٣٠ .

(٢) جريدة الأهرام اول نوفمبر ١٩٣٠ .

(٣) جريدة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ .

وحضره مستر « هور » المندوب السامي بالنيابة (١) كما ان « اندسنوريين » راوا جريدتهم نفسها تتعرض وشيكا للتعطيل فقد تلقت اندارا يذنت (٢) لقد رأى « المستوريون » ان الملك تم الانجليز قد وقعوا يسادون صدقي ، اذن فليجبروا الملك والانجليز على تغيير خططهم ولهذا قرروا التحالف مع الوفد بهدف تقويض نظام صدقي ٥٠ على ألا يتعدى الأمر ذلك - فهو تحالف تكتيكي محدود ومصداقاً لذلك ما رواه « هيكل » من أنه بعد انقطاع المفاوضات بينهم وبين صدقي ذهب البعض منهم الى ضرورة الاتفاق مع الوفد ، وحقيقة كان عند غير قليل من الدستوريين يعارض هذا الاتفاق « ولكن محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومن كان يفكر مثل تفكيرهما في هذا الأمر ، رأوا ويحق - الكلام لهيكل - أن الاتفاق مع الوفد ادعى الى تحقيق ما تقصد اليه ، وأن الاتفاق مع الوفد لن يطول أجله الى ما بعد ذلك (٣) »

لقد اكتسب الوفد ثقة جماهيرية ضخمة مقابل صلابته في الوقوف ضد صدقي فمحتي بعد نجاح صدقي في اعلان « الدستور » الجديد فان الوفد ظل يتحمله بشدة - فيعلن « النحاس » في وفد لجنة الدرب الأحمر بالنادي المصري علم اكترائه بالحبس والسجن واننا « سنقاوم مهما كانت النتيجة ومهما طال الأمد ، ولن يستطيع صدقي باشا أن يحكم مصر بالقوة والنار الى الأبد » (٤) ثم يعلن قراره في اليوم المحدد في الدستور الذي انناه صدقي - لفتح البرلمان باعلان الحداد « يمتنع فيه عن العمل جميع اصحاب المهن والأعمال الحرة من المصريين عدا الأطباء والصيادلة » (٥) وكما نجح الوفد في انجاح نقيبه بين محامي المحاكم الأهلية والشرعية كما نجح في زيارته للأقاليم التي قوبلت « بمظاهر الحماسة » حتى كتبت « الجورنال » تقول « من الجبل اذن أن أنصار الوفد باقون على اخلاصهم له وأنه اذا جرت الانتخابات قريباً فسيقاطعونها على رغم قوة الوزارة التي لا تستند الا الى الجيش والبوليس » (٦) .

(١) جريدة مصر أول نوفمبر ١٩٣٠

(٢) جريدة السياسة ٤ نوفمبر ١٩٣٠

(٣) محمد حسين هيكل - المصدر السابق ذكره ص ٣٣ .

(٤) جريدة مصر أول نوفمبر ١٩٣٠

(٥) نفس المصدر ١٤ نوفمبر ١٩٣٠

(٦) جريدة الاحرام ٣٠ ديسمبر ١٩٣٠

كانت مجموعة هذه العوامل هي التي دفعت بالأحرار الدستوريين الى التعاون مع الوفد ، فقد رأوا في التعاون معه ما يجنبهم الانزلاق عن الحياة السياسية ، كما رأوا فيه ما يكسب معارضتهم لصدقي قاعدية ، ويلفت أنظار الانجليز مرة أخرى اليهم • وهكذا بدأ محمد محمود التعاون مع الوفد عليا فشاركه دعوته الى مقاطعة الانتخابات المقبلة ووجه نداه في نفس اليوم الذي وجه الوفد فيه نداه بمقاطعة الانتخابات ونشرته جريدة الدستوريين (١) •

على أن المسألة الرئيسية التي جعلت « الاحرار الدستوريين » يلجأون الى متشاركه الوفد معارضه نظام صدقي ، هي مسألة تفويض في الريف الذي تعرض لزيد من التهديد خاصة بعد إعلان الوفد « خطة عدم التعاون » ودعوته الى استقالة العمدة والمشايخ • ونلمس نشاط الوفد في هذا الصدد في تقرير سجل توجيهها من النحاس لأعضاء الوفد « بضرورة سفرهم للبلاد لبذل أقصى جهد في حمل العمدة على الاستقالة (٢) » كما سجل تقرير آخر هذا النشاط كما يلي : « أما أهم حوادث الاسبوع الماضي فقد كانت استقالات العمدة ويظهر أن هذه المحاولة ستفشل وإن كنت قد سمعت - العبارات لكاتب التقرير - في قهوة اللبان بالمتبة الخضر في الساعة ٨ يوم ١٦ يناير شقيق عبد الرحمن عزام ومعه نحو العشرة وكانوا يتناقشون في كتابة استقالات عمدة الجيزة وكانوا يقسمون المراكز رفي أثناء المناقشة حضر حسن ياسين - نائب وفدى وأحد قادة الطلبة بعد ثورة ١٩١٩ - واشترك معهم وبعد برهة حضر أحد العمدة وقال لهم بصوت عال كل هذه المحاولات لا تجدى فالعمدة يقدمون الاستقالة اليوم ويسحبونها غدا وقال له حسن ياسين لم يسحب أحد استقالته وإنما هذا تهريش من الحكومة » (٣) •

على أنه من الواضح أن استقالات العمدة والمشايخ قد نجحت في أحداث الارتباك لحكومة صدقي ، التي اضطرت الى اتخاذ اجراءات شديدة ضد هؤلاء العمدة والمشايخ ومثال ذلك ما حدث لعمدة مركز بنى مزار اذ بلغت الغرامات التي فرضت عليهم ألفى جنيه منها ٤٠ جنيه على عمدة

(١) حريفة السياسة ٧ نوفمبر ١٩٣٠ نداه محمد محمود وقرار الوفد المصري •

(٢) مركز تاريخ مصر للعاصر - وثائق عابدين - تقرير مطبوع على الآلة الكاتبة وهو أحد التقارير التي كان يكتبها رجال الأمن قبل صياغتها الرسمية •

(٣) مركز تاريخ مصر للعاصر - وثائق عابدين - تقرير خطي كالمسابق بتاريخ

سلكام ٢٠ جنيه منها لتمارضه يوم انتخابات « الشيخ » - اى متساخ
 البلد - و ٢٠ جنيه لانه استقال وقد دفع العمدة هذه الغرامات بعد ان
 ألحقت بهم إهانات بالغة . أما الذين لم يدفعوا أو تأخروا فقد سيرت اليهم
 قوات الجيش والبوليس واللوريات المسلحة فاذا لم يجنوا العمدة « اقتضت
 البلد الرهائن على نحو ما كان المحاربون يصنعون فى الحرب حين يفتحون
 بلدا من البلاد وكانت هذه الرهائن تؤخذ لتجسب بالمركز حتى تسترد الغرامة
 المحكوم بها على العمدة والشيخ من ذلك ما حصل بكفر الشيخ ابراهيم
 اذ اعتقلت زوجته كى يسدد هو المبلغ وأريد أخذها للمركز فى احدى
 لوريات الحكومة لولا أنها هددت بأن تقتل نفسها . وقد أخذ الحاج
 عبد الله حساتين بخيت والشيخ ابراهيم الجارحى وخادم الشيخ مبروك
 لهذه الغاية « كذلك هاجمت قوات الجيش والبوليس بعض القرى وحاصرتها
 وفزع الأهالى ولجأوا الى الحقول (١) و«ضيف « الرافعى » ما يؤكد ازدياد
 حركة استقالات العمدة بالشكل الذى أزعج الحكومة التى لجأت الى ارهاب
 العمدة بالمحاكمات والغرامات ومع ذلك بلغت الاستقالات « اربعمائة
 استقالة » (٢) .

تلك هى المسألة الهامة التى شغلت « الأحرار الدستوريين » فى
 الريف المصرى ، فأقلقتهم ازاء نشاط الوفد المتزايد هناك اذ رأوه يدعم
 نفوذه فى عمر دارهم ولهذا قرروا ضرورة التعاون مع الوفد ففقدوا بعد
 مباحثات مع الوفد ميثاقا أطلق عليه « عهد الله والوطن » قرروا فيه
 مقاطعة الانتخابات فى ظل دستور ١٩٣٠ وتأليف جبهة لاعادة النظام
 الدستورى « ليعودوا اليكم النيابة بكل تقاليد الصريحة فتتولى الأغلبية
 النيابة شئون الحكم فى حدود التقاليد النيابية » (٣) وسنرى فيما يلى أن
 هذا التحالف كان وقتيا من جانب الدستوريين وانهم لم يرغبوا حقا فى
 تنفيذ نصوصه .

وعلى أية حال فقد كان توقيع ميثاق ٣١ مارس ١٩٣١ بين الوفد
 والدستوريين خطوة أخرى كشفت عن حيوية الوفد فى النضال الدستورى ،
 وقد أثمرت تلك الخطوة محاولتين أزعجتا نظام صدقى وتعنى بهما محاولة
 الوفد والدستوريين زيارة كل من طنطا وبني سويف - ويقون « هيكىل »
 بصدد ذلك أن لجنة الاتصال - وهى اللجنة التى قامت بهمة التنسيق

(١) جريدة « الأحرار الدستوريين » ١٥ يناير ١٩٣١ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ذكره ص ١٤٣ .

(٣) نفس المصدر .

بين الوفد والدستوريين - قد أقرت في أول « اجتماع لها رأيا رآه الأحرار الدستوريون » ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية لا يمكن أن تنجح ثمرة ما إذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب في هذه المقاومة « (١) ولكن الحقيقة أن هيكلا تجاهل عن عمد أن الزعماء أمثال مصطفى النحاس وويصا واصف وسينوت حنا وغيرهم قد تقدموا الصفوف في معارك كسر أغلال البرلمان و « بليسي » و « المنصورة » قبل تصيحة الدستوريين .

ولما عن نتائج الزيادة فقد أمر صدقي بتحويل القطار - المتوجه الى طنطا والذي استقله زعماء الوفد والدستوريين - الى صحراء البحاسية ثم الصف ثم الجزيرة وترك هناك حتى يشعر هؤلاء بعدم جدوى الرحلة ، ولكن اصرار « مصطفى النحاس » و « محمد محمود » على البقاء في القطار جعل الكثيرين من الأهالي يسرفون بما حدث ويتواندون على القطار يحملون الماء والطعام وعاد بعضهم الى القاهرة لينذع ما حدث وانتهى الأمر بأن أمرت الحكومة بأن يتحرك القطار بالليل و « عند محطة للمسافرين المعادي وطره » أمرت القوة الركبين « بالنزول طوعا أو كرها » حتى اضطروا الى العودة (٢) . أما رحلة بنى سويف فقد انتهت عند محطة بنى سويف نفسها فقد حاصرت المحطة حصارا كاملا وتقدم قائد قوات الجيش من مصطفى النحاس ومحمد محمود وأنهم « أن الأوامر لديه صريحة في مقاومتهم بالقوة » ولو أدى الأمر الى إطلاق الرصاص وقتل من يقتل « (٣) » وقد دفعت بهم القوة الى قطار آخر للعودة .

لقد أسهم حادثا طنطا وبنى سويف في زيادة الشعور بالكرامية ضد صدقي خاصة قبل الانتخابات .

أما المقاومة الجماهيرية فقد اختتمت أحداثها عام ١٩٣١ بنضال شمل أنحاء متفرقة من البلاد يوم انتخابات صدقي فضم مناطق عمالية كما ضم أخرى فلاحية . ومثال ذلك مقاومة الفلاحين في بلدة « قادوس » بميت غمر حيث قتل مساعد حكمدار الدقهلية في مظاهرة لأهلها (٤) ورغم أن الحكومة قد أصدرت بلاغات رسمية عن ضحايا مقاومة الانتخابات الصنفية فذكرت أن عدد القتلى بالقطر قد بلغ ثلاثين قتيلًا إلا أن هذا العدد

(١) محمد حسين هيكلا : المرجع السابق ذكره ص ٣٣١ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(٣) نفس المصدر ص ٣٣٣ - ٣٣٤ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ذكره ص ١٥١ .

كان دون الحقيقة بكثير » (١) على أن تخصيص القاهرة بضحايا بلغوا ثلاثة عشر قتيلًا فإن هذا الرقم قد دل على ضخامة المقاومة بالقاهرة وبالذات في الأحياء العمالية وخاصة بولاق . كما كانت المقاومة عنيفة في الدقهلية التي قدم فلاحوها وغيرهم من الفئات الشعبية سبعة عشر قتيلًا .

لقد دلت المقاومة بين العمال والفلاحين على الطابع الطبقي للثلاثاء الذي أصاب حياة الجماهير الشعبية بمزيد من الفقر . وكانت الحكومة مضطرة إلى أن تسكت على الفور تلك المقاومة العمالية التي اندلعت من عنابر بولاق والورش الأميرية بها فقابلت مظاهرات العمال بمنتهى القسوة والعنف وسلطت عليهم قوات البوليس والجيش ، وأطلق الجند الرصاص على العمال فقتل منهم كثيرون » (٢) .

لقد قدم عمال بولاق في مايو ١٩٣١ لحياتهم فحسب ، بل قدموا حريتهم وأزاق أسرارهم وأفصح عن ذلك سؤال قدمه المدعو أحمد رشدي « نائب بولاق بعد الانتخابات المزيفة إلى رئيس الحكومة ووزير الداخلية في جلسة النواب في ٦ يوليو ١٩٣١ إذ قال إن الضغب الذي حدث في دائرتي عنابر بولاق والورش الأميرية في ١٤ مايو قد أعقبه أمر بإغلاق العنابر والورش وأنها مازالت كذلك وأن الكثير من أسر العمال قد لجأت إلى الاستدانة على حلى نسوتهم أو منقولات منازلهم . (٣) ورغم أن المدعو أحمد رشدي لم يقصد إلى فضيحة الحكومة إلا أن تقديمه للسؤال انما يدل على أنه كان مرغبا على ذلك تحت ضغط الأهل ، فقد كانت اجابة إسماعيل صدقي تعني اعترافا بما ارتكب في حق العمال وأسرانهم فقد قال ان عدد المتهمين من عمال العنابر والترسانة بمناسبة الانتخابات بلغ ١٤٤ محبوس منهم ٦٩ ، وأن العمل قد استؤنف إلا أنه اعترف بأنه قد رأى الاكتفاء بالعدد الذي يحتاج إليه العمل كما أنه قد استبعد كل عامل ثبت عليه سواء من التحقيقات التي أجرتها النيابة أم من تحريات البوليس أنه كانت له يد في الجريمة المذكورة » (٤) .

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق ص ١٥٠ - ويقول شهود ماسرون لمولود عنابر بولاق والورش الأميرية أن الضحايا كانوا كثيرين حتى لقد دفن البيض منهم أحياء .

(٣) مجموعة محاضر دور الانقذ المصلى الأول لمجلس النواب ١٩٣٠ مطر الجلسة السادسة ٦ يوليو ١٩٣١ ص ٦٣ .

(٤) نفس المصدر .

لقد دلت أحداث المقاومة العالية في يولاق خلال اضراب ١٤ مايو ١٩٣١ على الطابع السياسي للحركة - فرغم أن الأحكام القضائية قد صدرت في حق العمال في أول فبراير ١٩٣٢ إلا أن الحكومة عادت فأصدرت عن طريق مصلحة السكك الحديدية قرارات أخرى « بفصل أعداد كبيرة من العمال بلغ عددهم ٤٧٧ عاملاً لاتهامهم « بالوقدية » ولأن لهم ميولا سياسية ضد حكومة صدقي » (١) .

لقد كانت المقاومة الباسلة للجماهير ضد نظام صدقي هي البؤرة التي تجمعت حولها كل التناقضات الأخرى للإجهاد في النهاية على ذلك النظام الكريه بالنسبة للوطنيين .

(١) عبد المنعم الغزالي : تاريخ الحركة النضالية للرجع السياسي في مصر ١٩٧٠ :

الفصل الرابع

انهيار نظام صدقي وعودة الدستور

« ان الانجليز يفلأوسون الآن وحبل المشنقة
يملق على رقابنا فمحال ان نستمتع لهم مادام
حكم الارهاب قائما »

مصطفى النحاس (باشا)

ظل الاستعمار البريطاني - وهو بلا جدال كان أعلى سلطة في مصر وقتئذ - هو المهيمن الرئيسى على الأحداث ، وعلى الرغم من أنه كان يبدو على السطح أن ثمة دورا كبيرا للقصر وللرجعية المصرية .. الا ان قوى الاستعمار البريطانى كانت وراء ذلك . فالاستعمار البريطانى لم يكن قوة سياسية تتمثل فى عظم نفوذ المندوب السامى والأجهزة الأخرى من بوليسية وغيرها ، ولكنه كان قوة اقتصادية وسيطرة اقتصادية فى نفس الوقت .

على أننا لا نقتل من دور القصر أو الرجعية بحال - فقد كانا تكتا أساسية للسياسة الاستعمارية فى مصر ، فحين تملو على الاستعمار الانجليزى الاتفاق فى مشروع هندرسون - النحاس ، فان « النحاس » ترك فريسة لعنويه اللدودين .. القصر والرجعية « الدستورية » . وإذا لم يكن « الحياذ » الذى تذرع به الانجليز ازاء الانقلاب الملكى الصدقي ، هو الضوء الأخضر أمام السراى لتبدأ عملية تاريخية .. كانت بلا جدال تحمبها وتحصى الوجود البريطانى اذا لم يكن ذلك كذلك ، فهل ظل الانجليز محايدين حقيقة حتى حين بعثوا بقطع من أسطولهم الى مياه الاسكندرية فى يوليو ١٩٣٠ لتهديد المقاومة الجماهيرية .. ؟

على أية حال فان الاستعمار البريطانى لم يكن هو القوة الواعدة على مسرح السياسة المصرية - فعمل الجانب الأخر كان هناك قطب رئيسى

مضاد له ، هو الوفد الذى ظل يناضل ضد الاستعمار ومن أجل الدستور طيلة الأحد عشر عاما السابقة على انقلاب صدقي . وقد ظل هذان القطبان هما محور أحداث الانقلاب ، الوفد من ناحية يحاول إضعاف الانجليز وارغامهم على عودة الدستور ، والانجليز من الناحية الأخرى يعملون فى إضعاف الوفد بل القضاء عليه . وإذا كان الوفد قد نجح فى النهاية فى اجبار الانجليز والقوى الأخرى على عودة الدستور فانما كان ذلك لنجاحه فى تعبئة الجماهير والاستفادة من الظروف الدولية بالصورة التى سنعرض لها فيما يلى .

محاولات إضعاف الجبهة المعادية لصدقي :

تشير الوثائق المصرية الى وجود اتصالات بين البريطانيين والوفد حول المسألة المصرية فى أعقاب الانقلاب وأن الوفديين لم يتوصلوا الى اتفاق مع اللوردوين البريطانيين وقد طلبوا - أى الوفديين - تأجيل البت فى مسألة السودان وبذلك يمكن عرض المعاهدة على برلمان منتخب حيث أصبحت بريطانيا منتهية من البت فيه وبذا يمكن إسقاط الوزارة وعودة الدستور .

وتمضى الوثيقة قائلة : « وقال الوفد انه لا يوجد فرد فى البلد يستطيع أن يتنازل عن جزء من السودان لبريطانيا » (١) ونذكر من هذا ان البريطانيين كانوا مشغولين بتسوية المسألة المصرية حسبما يفتون مستغلين الانقلاب فى الضغط على الوفد . غير أن « النحاس » يدرك هذه المساومة فيرفضها ويقول مصطفى النحاس تعليقا على هذا الضغط « ان الانجليز يفاوضون الآن وحبل المشنقة معلق على رقابتنا فمحال أن نستمع لهم مادام حكم الارهاب قائما » (٢) وثمة دليل آخر يضاف الى سابقة على أن الانجليز أرادوا اختيار عريكة الوفد فى تلك الظروف - ذلك أنهم أرسلوا يطلبون مكرم عبيد فى لندن ولحقوا الى أن هناك حلا قد يقبله الوفد والحكومة البريطانية » (٣) غير أن الانجليز بعد أن فشلوا

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - وثيقة خطية مؤرخة ١٩٣١/١/١٧ بدون توقيع وهي إحدى الوثائق الإسلامية للأمن التى كان يكتبها أفراد من قوى الكتلة المتأثرة والمتصلين بالدوائر السياسية العليا .

(٢) نفس المصدر .

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - وثيقة مكتوبة على الآلة الكاتبة مؤرخة ٥ يولية ١٩٣٠ تبدأ ببساطة « ضاحك السعادة » وهي أحد التقارير السابقة التى أخذت طريقها الى الأمانة العامة .

مع الوفد بداية يلجأون إلى أسلوب آخر وذلك بعد ماراؤه من اشتداد المقاومة ومن نجاح الوفد في ضم الدستوريين إلى مناهضة نظام صديقي . ويقول هيكل بهذا الشأن أن المتدوب السامي يرسي لورين لم يشأ ترك الحكومة المصرية « تعالج الموقف تحت مسئوليتها » ذلك أنه عندما « اشتدت الأزمة وكانت معركة بنى سويف رأى - أى برسي لورين - أن سياسة العنف وحدها لا نجاح لها وأن الخلاف بين حكومة مصر وشعب مصر يوشك أن يتقلب إلى ثورة تلقى على السياسة البريطانية تبعاتها وهذا وضع لا يرضاه مندوب سام له من حصافة السياسى ما يمكنه من اللقاء الماء البارد على النار المتأججة » (١) .

وكان ما لجأ إليه برسي لورين هو محاولة اصطيد عصفورين بحجر ، فاما أن ينجح في احتواء الوفد بالضغط عليه لقبول ما يسمى « بلوزارة القومية » وبذلك يتساوى الوفد مع « المعتدلين » وتنهار بالتالى شعبيته بمرور الزمن ، أو ينجح من ناحية أخرى في ضرب « التعاون » بين الوفد والدستوريين . وفى هذا الاتجاه ذهب برسي لورين إلى أن عرض على عدلى يكن (باشا) أن الحكومة البريطانية مستعدة - إذا تألفت وزارة قومية في مصر برئاسة رجل كعدلى باشا - لأن تعقد مع مصر المعاهدة التى انتهت إليها مفاوضات ١٩٣٠ ، وأن تفسير باعادة دستور الأمة إليها » (٢) وقد سأل لعاب الدستوريين لهذا العرض فطمعوا في العودة إلى الحكم ونقضوا عهدهم مع الوفد وإن كان ذلك على استحياء فإن « العهد » لم يكن مداده قد جف بعد وكان هذا مصداقا لما وصف به « الرافعي » سياسة الدستوريين اللاحقة على عهدهم مع الوفد بأنها « برهنت على أنهم لم يكونوا صادقين فيما عاهدوا الله والأمة عليه » (٣) .

وبرر « هيكل » قبول عرض الوزارة القومية من جانب الدستوريين بأنه « إذا كفل تأليف وزارة قومية إبرام المعاهدة مع إنجلترا وإعادة دستور الأمة ، فمن ذا يستطيع أن يعارضه أو يعترض عليه » (٤) غير أن هيكل هنا كان يناقض نفسه في « العهد » الذى وقعه حزبه وكان ضمن موقعه وكان يقضى بضرورة تحكيم الناجحين وتولى الأغلبية الحكم . وبالإضافة إلى ذلك فإن عرض الإنجليز كان يقضى بعقد المعاهدة أولا وهذا ما يعنى

(١) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ذكره ص ٣٣٧ .

(٢) محمد حسين هيكل المصدر السابق ص ٣٣٨ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٤٦ .

(٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ذكره ص ٣٣٨ .

الضبط وقبول الشروط الانجليزية علاوة على أنه ليس هناك حتى بعد ذلك - أي ضمان لعودة الدستور .

على أن المعاهدة مع انجلترا لا تعنى مجرد توقيع علىصوص - مثلما حدث بالنسبة الى مساعدة ١٩٣٦ - وإنما تعنى كذلك تطبيقا لتلك النصوص ، وقد ذهب الوفد بصدد مشروع معاهدة هندرسون - النحاس الى انها « تكاد تكون مقبولة » منه « لولا أن الوفد تأكد أنه بعد إبرامها سيقتضى عن الحكم ويناوأ من القصر الملكي مناوأة تنتشط على حسابها الرجعية نشاطا عظيما » (١) وأضافت وجهة نظر الوفد تقول : « ان المعاهدة لأجل هذا لا يمكن أن يبرمها الوفد الا اذا ضمن البقاء في الحكم حتى يباشر تطبيقها على يد حكومته والا فلن تكون معاهدة وأولى أن تذهب الحوادث التي تترتب على ذلك بالمستور من أن يبقى المستور هدفا للتعطيل والتغيير والتبديل » (٢) على أنه مهما كان في رأى الوفد هذا من « دبلوماسية » التعبير كاسلوب مرن في اتصالاته مع الساسة البريطانيين بعد اسفاطه عن الحكم ، الا أنه يعنى أيضا أنه لم يكن يقبل المعاهدة كلها ، ومن ناحية أخرى فانه كان يشترط ضمنا لأية خطوة في التحرر أن تقابلها خطوات في ارساء الدستور وانتزاع الضمانات من الملك وبذلك يكون هناك ضمان للاستقلال في المستقبل وهو ما يؤكد ما سبق أن ذهبنا اليه (٣) .

وعلى أية حال فان مناوأة برسي لورين قد نجحت جزئيا - فمن ناحية نراها قد وضعت أول مسمار في نغش « الثقة » بين الوفد والدستوريين الذين قبلوا هذا العرض ، ومن ناحية أخرى كانت مناوأة لورين الأساس الذي بنى عليه الحلاف داخل صفوف الوفد فقد رفضها بشدة كل من مصطفى النحاس ومكرم عبيد وغيرها ووافق على العرض من أعضاء الوفد فتح الله بركات (باشا) وعلى الشمسي (باشا) ونجيب الغرابي (باشا) كما أشار الى ذلك هيكل (٤) وكان ذلك الحلاف مصدر انقسام الوفد فيما بعد .

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - وثيقة خطية بغير تاريخ أو توقيع وهي إحدى التقارير الأصلية للأمن .

(٢) مركز تاريخ مصر وثائق عابدين - وثيقة خطية بغير تاريخ أو توقيع المصدر السابق .

(٣) راجع النص الأول .

(٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ذكره ص ٣٣٨ .

استمر الوفد في معارضته لنظام صدقي يشاركه الدستوريين الذين فشلوا في إقناعه « بالوزارة القومية » • وعشية انعقاد البرلمان الصدقي الشريف - ١٦ ديسمبر ١٩٣١ - وجه الوفد نداء مؤثرا إلى المصريين المذكرا بضحايا خمسين عاما من أجل الدستور مشيرا بذلك صراحة إلى أن بدء الكفاح هو ثورة عرابي ومعرضا بالتالي بالملك • كما اتهم النداء الاستعمار صراحة بالوقوف وراء الانقلاب يحميه ويدعمه فقال أن شيوخ الانقلاب ونوابه تقف وراءهم « قوات المحتلين تحمي ظهورهم وتشدد عزائمهم وتفريغهم بنهضتكم وتقف حائلا بينهم وبين غضبتكم » (١) •

وفي يناير ١٩٣٢ عاد الأحرار الدستوريون إلى فكرة الوزارة القومية • ويرجع أصل هذه الفكرة إلى دار المنسوب السامي إذ تكلمت « الصرخة » عن خطة سياسية وضعتها « هور » الوزير البريطاني في دار المنسوب السامي تتصل بتأليف الوزارة القومية ورددتها الصحف في يناير ١٩٣٢ وكانت « بمثابة السكين التي شطرت الوفد وفصمت عرى الائتلاف » (٢) ويؤكد الراقص أن الانجليز ذهبوا إلى هذه الفكرة أيضا لما راوا « أن صدقي لم يقلح في أن يضم الأمة إلى صفه ، ولم يريدوا أن ينفرد الوفد بالحكم إذا جرت انتخابات حرة » (٣) •

وفكرة « الوزارة القومية » لا تبدو أن تكون استكمالا للمناورة التي بدأها لورين ١٩٣١ وهي كتحجبة « تكون عرضة للسقوط إذا أوعزوا هم - أي الانجليز - أو السراي إلى بعض أعضائها بالانقضاء عليها كما حدث في سنة ١٩٢٨ » (٤) ولكنها كانت مقبولة لدى الدستوريين أولا • لأنهم استنطاوا عودتهم إلى الوزارة وطال انتظارهم أكثر مما يحتملون بعد ما سلخ صدقي في الحكم قرابة سنتين (٥) وثانيا لأن الدستوريين كانوا - في اعتقادنا - أداة من أدوات ضرب الوفد ، وعند الانجليز والسراي يتساوى أن يضرب الوفد اسماعيل صدقي أو يكون الضارب هو محمد محمود ، والمهم أن يصل الجميع إلى إضعاف الوفد • وقد ظلت فكرة الوزارة القومية هي المحور الأساسي للعبة الاستعمارية في مصر منذ مطلع المقاومة البامثلة ضد صدقي وحتى انهيار نظامه •

(١) جريفة السياسة • ١٦ ديسمبر ١٩٣١ •

(٢) عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية •

(٣) عبد الرحمن الراقص : المرجع السابق ذكره ص ١٧١ •

(٤) نفس المصدر •

(٥) نفس المصدر •

انسلاخ الوفد :

على أن فكرة الوزارة القومية إذا كان هدفها إضمار الديمقراطية أو على حد تعبير الرافعي « أن يضمن الانجليز عدم استقرار الحكم الدستوري فيها » (١) فإنها تكون مقبولة فقط لدى الرجعيين الذين يطلبون الحكم فحسب ولا يريدون تحقيق خطوات ذات أثر بالنسبة للاستقلال والديمقراطية . وإذا كان ذلك كذلك فإنها ليست مقبولة لدى الدستوريين فحسب . بل نرى العناصر التي فرز خارج الحركة الوطنية تبعاً للتطور السياسي والاجتماعي في البلاد . وقد كان الوفد كأي حزب آخر عرضة لخروج هذه « الأفرات » منه مع تطور التضال الوطني والديمقراطي . فأصحاب المصالح الضيقة ، والمعالجة - تزعمهم حركته الجماهير كما يزعمهم عدم استقرار النظام . فتلجأ عناصرهم - ربما إلى « المصالحة » على حساب المصالح الوطنية . وتكشف لنا الوثائق عن وجود اتجاه بالوفد يعارض مقاومة نظام صديقي تحقيقاً لمصلحه وتقول إحدى الوثائق « وأنا كشيخ قننت حماية الشباب أقول لك كوفى بصراحة أن التضال الذي شرع فيه باراقة الدماء في بلبس سيمكون وخيم النواقب على البلاد من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . وأنا واثق بأن الانجليز يترصدون الفرصة لترسيخ أقدامهم في البلاد على يدنا وبواسطتنا المتجارب وكان من رأيي أن نكسب فرصة العطلة الحالية لعلاج أزممتنا الاقتصادية وبث الطمأنينة ونحن على أبواب موسم القطن على الأقل » (٢) (كذا) ! لقد كان هذا الاتجاه الذي يمثل هذا الشيخ تعبيراً عن أصحاب المصالح الذين لا تهمهم الديمقراطية في البلاد إلا بقدر تحقيق مصالحهم الضيقة . وفي الاتجاه الماكس الميرس على المصالح الوطنية عبر عبد الرحمن عزام - الوفد أيضاً - بقوله حينذاك : « الظاهر أن الواقعة الكبرى ستقع مبكرة فالاصطدام هذه المرة قد يستهدف لخطره عدداً من النواب وإذا أريقت أول قطرة من دم هؤلاء فالنار

(١) للسلي المنصور .

(٢) هو الشيخ محمد نصار بك نائب سري الوفاي .

(٣) مركز تاريخ مصر للعناصر - وثائق عابدين - وثيقة مكتوبة على الآلة الكاتبة مؤرخة ٥ يوليو ١٩٣٠ المصدر السابق ذكره .

(٤) للسلي المنصور .

مستثمل في البلاد كلها وسيكون الهدف الذين عطلوا الدستور فواحد من اثنين، أما ذهينا نحن عن آخرنا وهذا مستحيل وغير معقول وأما ذهبوا هم وهذا محقق « (١) » .

وشتان بين منطق هذا الشيخ « المحنك » .. وبين منطق عبد الرحمن غزvam .

ان الذين انفضوا عن الوفد وأحدثوا « انسلاخ » عام ١٩٣٢ كانوا اما من أصحاب المصالح الضيقة أو من الذين تعبوا من النضال ضد صديقي ، وكان بين الذين تعبوا في الطريق عبد القادر حمزة صاحب « البلاغ » - ولقد عبر عن ذلك حين دخل عليه محرورو « البلاغ » لترجيح أن يستمر في صف مصطفى النحاس فرفض بقوله : « أنا لى ثلاث سنين وأنا طافح الدم من النحاس باشا » واستمر عبد القادر حمزة في اصدار مقالاته « بخصوص الوزارة القومية » (٢) .

كما انفسم كداعية لزمرة المنسلخين الذين نهافتوا مع « الأحرار الدستوريين » على كرسى الحكم . يقول « الرافعي » ان الدستوريين الذين اعتنقوا فكرة الوزارة الائتلافية « اجتذبوا الى صفهم ثمانية من أعضاء الوفد فراجت الفكرة وأيدها أشخاص كثيرون . ورقضها النحاس وماهر والنقراشي ومكرم لاستبساسهم بالميثاق القومي الذي عقده في مارس ١٩٣١ » . ويضيف « ومن هنا نشأ الخلاف بين أعضاء الوفد وتطور حتى صار انشقاقا » (٣) (وما أشبهه) الليلة بالبارحة - فقد كان المنسلخون عام ١٩٣٢ يمثلون نسبة كبيرة من أعضاء الوفد كما كان المنشقون على الوفد وسعد زغلول يمثلون الغالبية - ومثلما خرج هؤلاء على « الشرعية » بخروجهم على ميثاق « عهد الله والوطن » ، بل كان بعضهم متصلا بإسماعيل صدقي نفسه وهو « نجيب الغرابي » (٤) وقد لقيت هذه الأغلبية مصير سابقها فلم تخرج معها الا شرائح أقل عددا وتأثيرا .

حقيقة أن انسلاخ ١٩٣٢ في الوفد قد أحدث بعض الاضطراب فكان مصطفى النحاس مضطرا الى اعلان ضم أعضاء جدد للوفد بدلا من

(١) نفس المصدر .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - تقرير سري سيلي برقم ٢٥٢٢ في أول ديسمبر ١٩٣٢ وهو أحد التقارير الرسمية لادارة الأمن العام - القلم للخصوص -

(٣) عبد الرحمن الرافعي : للرجع السابق ص ١٧٢ .

(٤) نفس المصدر .

المنسليخين ، كما أصدر الوفد كذلك قرارا بمقاطعة جريدة « البلاغ » التي أيلت الحارجين عليه ، ونظم دورياته بحيث يسلم « كوكب الشرق » لتكون جريدته المسائية و « الجهاد » لتكون جريدته الصباحية (١) كذلك اضطر الوفد الى اعادة تنظيم لجانه فبعت « حالة بعض لجان الوفد في الاقاليم والاستقلالات التي قدمت من بعض اعضائها » (٢) الا أن هذا كله لم يؤثر على وحدة الوفد أو قوته فقد فشل فريق « الثمانية » المنسلخ أو الذين اطلق عليهم « السيمة ونس » في ضم لجان الوفد اليه فلجأ الى تكوين لجان جديدة تحت دعوى أنهم أنصار سعد زغلول وعودة الدستور وزوال الأزمة الاقتصادية الا أن دعوته لم تلق تأييدا من الجماهير (٣) .

تزاييد الضغط الشعبي :

فشل الانجليز في احداث الصدم المطلوب في جبهة المقاومة ضد صدقي . حقيقة أن عرى « التحالف » بين الوفد والاحرار الدستوريين صارت أضعف بكثير مما كانت عليه من قبل ، الا أن المسألة الرئيسية كانت هي مسألة الوفد نفسه ، فطالما ظل الوفد قويا ، بقيت الجبهة المناهضة لنظام صدقي قوية كذلك ، وعندنا أن محاولة احداث الصدم بالوفد لم تحث الا أثرا عكسيا ، فمن وجهة النظر الواقعية نجد أن « المنسليخين » قد اختقلوا - كما رأينا - التأييد الجماهيري ، وقد كان ذلك لأن هؤلاء دعوا الى الاتفاق مع من كانوا في نظر الجماهير سلبى حرياتهما ومهددى دستورها من قبل وهذا وحده سبب كاف لزيادة ثقة الجماهير وتعلقها بالوفد . لقد جرد الصراع في مصر نظام صدقي من نقابته وبدا وجهه البشع تماما أمام الجماهير بكل وضوح .

وصدقي هو فرس الرهان بالنسبة للكثيرين من المعادين لمصالح الشعب ، وتستند حجة بعض هؤلاء على ما يسمى « كفاءته الاقتصادية » (٤)

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر - وفاق عابدين - تقرير مؤرخ ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢ وهو أحد التقارير الأولية للأمن وللمستغاة من مصادر عليا . « في الجور السياسي » ملحق رقم (٣) .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر - وفاق عابدين - تقرير مؤرخ ١٩ ديسمبر ١٩٢٢ مثل سابقة . « احصاء الوفد المصري » ملحق (٤) .

(٣) نفس المصدر .

(٤) محمود متولى : الاصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها (الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٩٧٤ ص ١٤٢ .

غير أن هذه الكفافة قد أسفرت عن إرهاب الشعب فاستعملت القسوة في تحصيل الضرائب ، واستخدمت الكرياج في بعض القرى لجبايتها من الفلاحين حتى اضطروا إلى بيع ما يملكون من ماشية وزرع وأثاث بأبخس الأثمان سدادا لطلوباتها منهم (١) وقد رفع حزب الأحرار الدستوريين مذكرة إلى الملك في ١٧ يونيو ١٩٣٢ جاء فيها أنه طال بالناس إمعان هذه السياسة في نزع ثروتهم عنهم حتى تضائل أملهم في انفراج الأزمة وصار كل واحد منهم ينتظر دوره في الخراب « (٢) » وحفز الحزب الملك مما تؤدي إليه الأزمة من تهديد للنظام الاجتماعي بقوله « ومن شأن اليأس أن يحدث في النفوس من الأمر ما يخشى معه أن يحدث في الحالة الاجتماعية من أسباب الانقلاب ما لا ترصده جلاتكم وما لا يعلم مدى أثره إلا الله وحده » (٣) .

على أن « كفافة » صدقي لم تقف عند حد اضطراب الناس إلى بيع ما يملكون بل أنها وضعت كذلك في تسليق رجال الحكومة للجدران بالقوة المسلحة وأخذ المواشي بالقوة نظير الأموال الأميرية ، وضرب الفلاحين ونسألتهم بالكراييج وسوقهم إلى السجن في « حالة مزرية » (٤) لقد بدأت « كفافة » صدقي بالاشتطاط في الجزء على المحاصيل والمواشي وبيعها بأبخس الأثمان . وانتهت بحبس الناس وهنا لسداد الضرائب ثم ضربهم وتذليلهم ومطاهرة القرى (٥) .

على أن الأمثلة على الحراب الذي لحق بالريف تتجاوز بيانات الأحزاب السياسية إلى الوثائق الحكومية - فقد حجزت للبيع الطينان ومواشي ومعنولات وحاصلات في مديريات البحيرة والغربية والشرقية والمنوفية والدقهلية والقليوبية والجيزة والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقتنا « (٦) » كانت كفافة « صدقي إذن صفرا إذا كان الأمر يتعلق بمصالح فقراء الفلاحين ولكنها كانت حقا ممتازة إذا كان الأمر ماسا بكبار الملاك » فقد أعلنت حكومة صدقي « مشروعا لإنشاء مصرف زراعي يحل الرايين الأجانب ويتقدم لاقتاذ أصحاب المكبات

(١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ذكره ص ١٦٤ .

(٢) جريدة الحياة ١٧ يونيو ١٩٣٢ .

(٣) جريدة السياسة ١٧ يونيو ١٩٣٢ .

(٤) نفس المصدر ٢٢ أغسطس ١٩٣٢ .

(٥) نفس المصدر .

(٦) الوثائق الحزبية أغسطس ١٩٣٢ من ص ١٨ - ٥٣ .

الزراعية » (١) ، وخرج هذا المشروع الى حيز التطبيق فى يوليو ١٩٣١
و ه كان عدد القضايا التى تدخل فيها البنك لصاحب المزارعين ٨٧٤ قضية
سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ووصلت مساحة الأرض التى أوقفت الحكومة نزح
ملكيتها وأبقته لأصحابها حوالى ٣٢٤٤٢٦ فداناً ، ١٢ قيراطاً ، ١٩ سهماً
كلها تمثل ملكيات عائلية كبيرة » (٢) .

كان تدخل الحكومة الصديقة لاتقاذ ضحايا الأزمة الاقتصادية لحساب
كبار الملاك وليس لحساب صغار الفلاحين وفقرائهم ، أما سياسته صدقى
الاقتصادية بالنسبة لفقراء المدن - ونعنى بهم العمال وصغار الموظفين -
فلم تكن تختلف عن ذلك ، فنحن نجد أن معظم الاضرابات العمالية - مثل
اضراب عمال النقل يمينا البصل وعمال شركة سيارات تويتركوفت
وعمال طرق النحاس بالقاهرة (٣) - التى جرت بالبلاد فى الفترة ما بين
عامى ١٩٣١ و ١٩٣٤ كانت نتيجة لسياسة تخفيض الأجور ، كما أثقلت
الحكومة أبواب التوظيف وأوقفت الملاوات وحدت من الترقيات « مما أبرز
مشكلة المتعلمين الماطلين بشكل واضح لأول مرة فى تاريخ مصر
الحديثة (٤) » .

وإذا كانت الحكومة قد ضيقت وسائل العيش حتى الكفاف أمام هذه
الطبقات الفقيرة فإنها من الناحية الأخرى لم تنس الاغداق على الأغنياء
- فقد دفعت حوالى أربعة ملايين من الجنيهات لصالح الملاك الكبار المدينين ،
وكانت هذه المبالغ مدفوعة منها أو بمشاركة البنك الذى أنشأته (٥) كما
أغدقت المال كذلك لحساب الرأسماليين الانجليز فهدت الى بعض الشركات
الانجليزية بالقيام بتنفيذ مشروعات جعلتها تحو مليون جنيه مصرى (٦) .
ان سياسة الارهاب التى لجأت اليها حكومة صدقى ، كانت جزءاً من

(١) محمود متولى : المرجع السابق ذكره ص ١٤٨ .

(٢) محمود متولى : المرجع السابق ذكره ص ١٤٩ .

(٣) عبد الله الغزالى : المرجع السابق ذكره ص ١٦٧ - ١٦٩ . وانظر كذلك
د/سليمان مصد الحيل للربح السابق ذكره ص ١٤٨ - ١٥٠ .

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى الحاضنة
دار المعارف ١٩٦٧ ص ١٨٠ .

(٥) محمود متولى : المرجع السابق ذكره ص ١٤٩ .

(٦) نفس المرجع ص ١٥٠ وانظر أيضاً د/عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق
ذكره ص ١٧٨ .

سياسة افقار المواطنين ، فاذا هي أسرفت في الرشوة (١) وانتهاك الحريات ، وبث العيون والجواسيس وتتبع الناس في حياتهم الخاصة ، (٢) وانتزاع أموال جديدة منهم فقد أدى هذا الى زيادة السخط بما يترتب عليه زيادة الارهاب ، ومصادق ذلك ما كشفت عنه حادثة البدارى التي أصدر فيها عبد العزيز فهمى حيثيات : « وصبت المهد كله أقبح وصمة فقد بلغ من تعذيب الادارة للناس في مديرية أسيوط ان كانوا يدخلون المعنى في أدبارهم وان كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء ١٠٠٠ !! » (٣) وحقا عبر حافظ ابراهيم عن وطأة نظام صدقى بهذه الأبيات :

لقد مر عام بإسعاد وعام وابن الكنانة في حماه يضام
صبوا البلاء على العباد فنصفهم يجبى البلاد ونصفهم حكام
كذلك كان تمير حافظ ابراهيم صادقا عن كراهية المصريين لهذا النظام بقوله :

ودعا عليك الله في محرابه الشيخ والقسيس والخاصام
لاهم احبى ضميره لينوثها نحصا وتنسف نفسه الآلام (٤)

٢٦

نظام صدقى يتروح :

كان من الضروري بعد تلك المقاومة التي واجهت نظام صدقى وتمثنت في ممارك شملت الشارع في المدينة كما شملت القرية ، وعبرت عنها العناية الواسعة للمتصدى الأسمى لمناخضة صدقى وهو « الوفد المصرى » - أقول كان من الضرورى بعد تلك الكراهية الشاملة وبالتالى تفجر متناقضات النظام أن يبدأ النظام نفسه فى الانهيار . وقد بدأ انهيار نظام صدقى يتضح لا حين اقتضحت جرائمه السيامية فحسب ، ولكن أيضا حين بدأ للناس أن المواطن العادى لا يمكنه أن يأمن على حريته فضلا عن حياته فى ظل ذلك النظام فحادة « البدارى » التى أشرنا اليها قد دفعت محكمة النقض حين نبشت الوقائع الى أن تصدر ادانة لأعمال بوليس صدقى فوصفتها بأنها « اجرام فى اجرام » بل وذكرت « أن من وقائعها ما هو جناية متك عرض يعاقب عليها بالأشغال الشاقة » ، وأنها من أشد

(١) جريدة السياسة ١٧ يونية ١٩٣٢ .

(٢) نفس المرجع .

(٣) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٣٥٢ .

(٤) عبد الرحمن ابراهيم : المرجع السابق ذكره ص ١٦٢ .

المخازى اثاره للنفس واحتياجا لها ودفعها بها الى الانتقام» (١) وكان من اثر تلك الجريمة - وهي سمة للنظام - أن اضطرت وزارة العدل الى الامر بالتحقيق فى الحوادث المماثلة ورأى صدقي أن استمرار هذا التحقيق « سيكشف عن فظائع لا يريد أن تظهر » (٢) فرفع استقالته الى الملك ليتسنى له أن يطيح بالذين اختلفوا معه حول درجة هذه السياسة وهما على ماهر وزير العدل وعبد الفتاح يحيى وزير الخارجية - وذكر صدقي فى كتاب استقالته فى ٤ يناير ١٩٣٣ « ان الوثائق وحسن التفاهم اللذين كانا رائد الوزارة فى القيام باغواء الحكم ، فضلا عن كونهما من اهم عوامل نجاحها فيه ، قد أصابهما فى الآونة الأخيرة شيء من الوهن » (٣) .

لقد بدأت فتران السفينة تهرب عندما حددها الفرق ، وأعيد تشكيل الوزارة برئاسة صدقي نفسه بعد طرد ماهر ويحيى . على أن محاولات الملك فى الإبقاء على نظام صدقي نفسه لم يكتب لها النجاح أو الاستمرار. فقد أصيبت المحاولات الإرهابية الموجهة ضد الحكومة وصدقي تعقيدا جديدا - فمنذ يوليو ١٩٣١ حتى ١٩٣٢ وقعت حوادث إرهابية عديدة بين إطلاق الرصاص وانفجار القنابل ضد عبد برلمان صدقي المزين - بل لقد وضعت القنابل فى طريق صدقي والملك ذاته وانفجر بعضها قرب دار المنسوب السامى كذلك فانه بين يناير ١٩٣٣ - حين شكل صدقي وزارته الثانية - ويونيو من نفس العام أقيمت ست قنابل بأشياء مختلفة من القاهرة ووقعت مطولة لأغتيالك (٤) .

ويمكن القول أن البطش الصدقي المتزايد كان له رد الفعل الذى أحدث أثرا عكسيا بالنسبة لما كانت تريد السياسة الاستعمارية ، فإذا كانت الحكومة البريطانية قد أملت الانقلاب حتى يقهر الشعور الوطنى فان هذا الشعور قد « زاد قوة واتساعا » (٥) ومما لا شك فيه أن السياسة البريطانية كان لها أن تبحت عن مخرج من مأزقها ، ووفقا للتقاليد البريطانية الراسخة المتبعة منذ « كرومر » كان تغيير السياسة البريطانية يقنى البلد بتغيير أشخاصها وكان من الشخصيات الهامة التى اعتمدت عليها السياسة البريطانية فى مصر منذ مطلع الانقلاب السيد

(١) عبد الرحمن الرامسى : المرجع السابق ذكره ص ١٧٦ - ١٧٧

(٢) نفس المرجع .

(٣) فؤاد كرم : التفارقات والوزارات - المرجع السابق ذكره ص ٣٣١ .

(٤) عبد الرحمن الرامسى : المرجع السابق ذكره ص ١٥٢ - ١٥٩ .

(٥) نفس المرجع ص ١٧٨ .

يرمى لورين المنسوب السامى لها فى مصر ، وقد تم نقله فى أغسطس ١٩٣٣ . ويعمل « الرافعى » أسباب هذا النقل بأنه « أسرف فى تأييد سياسة البطش التى سارت عليها وزارة صدقي باشا حتى انكشف ذلك الحياذ الكاذب الذى كان يتظاهر به حيال الانقلاب الثالث » (١) .

والحق أن مسألة « الحياذ » الانجليزى كانت قد كشفت منذ وقت طويل ، « فبرى لوريس » نفسه كان مضطرا الى مهاجمة المناهضين لصدقي فوصف معارضتهم « بالتقيق » وتلقفت ذلك صحافة الرجعية فهاجمت ما أسمته « تقيق الضفادع » (٢) . على أن مازق السياسة البريطانية لم يكن فى انكشاف سياستها وانفضاحها فحسب ، بل كان أيضا فى أنها حين ارتضت الانقلاب وأيدته فانما كانت تفرط فى سياسة التوازن بالنسبة للقصر كما سنرى .

لقد أرادت السياسة البريطانية بنقل لورين فى صيف ١٩٣٣ أن تبدأ بتغيير السياسة فى البلاد وليس من الصدفة أن ينقل لورين فى أغسطس من نفس العام وأن يستقيل صدقي فى الشهر التالى . على أن تغيير صدقي إنما كان جزءا من سياسة يجب أن تتبع فى المستقبل بالنسبة للموضع السياسى كله فى البلاد . ورغم أن الرافعى يذكر بصدد استقالة صدقي « أن السراى قد انتهت من استخدامه فى اذلال الشعب » ، ووضع نظام الحكم القائم على أساس انتهاك حقوقه والزراية بإرادته فانتهت مهمة صدقي فى نظرها » (٣) وعلى الرغم من وجهة ما ذهب اليه الرافعى إلا أنه يجب النظر الى مسألة تغيير صدقي برؤية أكثر شمولاً من ذلك وهذا مايمكن أن تكشف عنه الوثائق التالية .

كيف تعدد خلع صدقي على جهود الوفاق :

كان طبيعيا أن يقوم الوفد بالاتصال بالذوائر السياسية الانجليزية لايضاح وجهة النظر الوطنية والموار حولها . ويكشف لنا تقرير الدكتور حامد محمود عضو الوفد المصرى وللقدم منه الى رئيس الوفد عن نتائج

(١) نفس المرجع : ويقصد بالانقلاب الثالث انه تم انقلابين سابقين على المبعوث هما انقلاب زيور ١٩٢٥ والانقلاب بجهد محمود ١٩٢٨ (انظر الجلبه السابق) .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٩ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ١٧٩ .

اتصالاته بلندن رأى مختلف الدوائر السياسية من انجليزية ومصرية حول الموقف السياسى الذى سبق تفسير يرمى لورين على النحو التالى :

أولا - رأى الدوائر الانجليزية المسئولة عن الحالة القائمة فى مصر .

ثانيا - العلاج الذى يروونه لهذه الحالة .

ثالثا - رأى هذه الدوائر بعد مذكرة الوفد الأخيرة .

رابعا - المساعي التى تبذلها بعض الأحزاب والدوائر العالية فى مصر .

خامسا - اثر هذه المساعي فى دوائر لندن .

سادسا - رأى الدكتور حامد محمود فى الموقف .

سابعا - وثائق تعبر عن رأى دوائر انجليزية مسئولة (١) .

ويقول مقدم هذا التقرير أنه استقى معلوماته هذه من « مصدر وفدى كبير » (٢) .

وبالنسبة لراى الدوائر الانجليزية فهناك أولا : رأى بعض المحافظين .. يرى هذا الفريق من الوزراء المحافظين « أن نظام حكم صدقي باشا قد نجح الى حد كبير فى اضعاف شوكة المتطرفين المصريين والقبض على ناصية الحال فى مصر بما يتفق والمصالح الانجليزية » (٣) غير أن هذا الفريق قد أثار قلقه واضطرابه مرض صدقي الأخير وأخذ يفكر « فبين محل محل لهوام استقرار النظام الحاضر » (٤) ثم يضيف هذا الفريق أيضا تأكيد موقفه ضد ما أسماه « المتطرفين المصريين » بأن مذكرة الوفد الأخيرة حجة تؤيد رأيه « فى أن الوفد حزب لا يستحق سوى القضاء عليه وأنه لا أمل مطلقا فى التفاهم معه » وينتهى هذا الفريق الى

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - تقرير مؤرخ ٢١ يوليو ١٩٢٢ جزء من تقارير عامة - سبق الإشارة اليها - ويعرض عل وزير الداخلية وقد وجدنا من هذه المجموعة جزءا أصليا كتب بالفرنسية وترجمة دقيقة لهذا الاصل بمعرفة المصادر الرسمية نفسها . « فى الجو السياسى » ملحق (٥) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر وثائق عابدين تقرير مؤرخ ٢١ يوليو ١٩٢٢ .
المصدر السابق .

(٤) نفس المصدر .

• بقاء النظام الحاضر في مصر طالما أن صحة صدقي باشا تساعد على رئاسة الوزارة • أما إن كانت صحته تعجز عن القيام بعمله فتري هذه الدوائر اسناد الوزارة الى محمد محمود باشا على أن يسير في حكمه وفق الأسس التي وضعها دولة صدقي باشا « (١) •

وهناك ثانيا : فريق آخر من المحافظين ووزراء العمال في الوزارة الائتلافية الإنجليزية يرى : « أنه وإن نجحت دولة صدقي الى حد كبير الا أنه من مصلحة إنجلترا تحقيق بعض رغبات الشعب المصري « ثم يضيف « انه من مصلحة الشعب المصري والانجليزى تأليف وزارة قومية • وقد عرض على الوفد فعلا الاقتراح التالي :

١ - تأليف وزارة برئاسة وزير بعيد عن الأحزاب •

٢ - اشتراك جميع الأحزاب في الوزارة ومن ضمنها الوفد بأربعة وزراء •

٣ - تعديل الدستور الحالي والعودة الى دستور ١٩٢٣ •

غير أن هذه الدوائر من المحافظين والعمال تضيف أنه قد خاب إملها من شدة مذكرة الوفد الأخيرة وأن من رأيها « ان لم يرجع الوفد عن هذه الخطوة العنيفة - ويعتون بها التشدد في المطالب الوطنية والديمقراطية - فسيكون رأيها في علاج الحالة كراى فريق المحافظين تماما « (٢) •

على أنه لاستكمال الآراء السياسية للدوائر الانجليزية المستولة فمن المهم جدا أن نعرض أيضا لرأى « كبار الموظفين الانجليز في مصر » وهذا الرأى كما تقول الوثائق قد أورده الانجليزى المستول « نقلا عن بياناتهم - أى هؤلاء الموظفين - الشخصية (٣) وهم يرون :

١ - « ان نظام صدقي باشا كان خير نظام استيفادات منه مصر لما كان متمتعا بصحته الجبارة ولكن من اللحظة التي أوهقه فيها المرض بدأ الفساد يلب في هذا النظام وظهرت عوامل الفوضى تهدم بنيانه » •

(١) نفس المصدر •

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - تقرير مؤرخ ٢١ يوليو ١٩٢٣ •
للمصدر السابق •

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - وثيقة مؤرخة ١٩٢٣/٧/٢٤ مؤثر عليها « ممرض لمال الوزير » جزء من التقارير الهامة السابقة التي لها أصولها الفرنسية « في الجبر السياسى » وثيقة ملحقة بـ « وزير الدكتور حامد محمود » • ملحق (١)

٢ - « أخطأ صدقي باشا الخطأ كله في تجريد وزارته من الكفاءات الممتازة إذا استثنينا وزيرا أو اثنين » .

٣ - « يمكننا أن نقرر بكل صراحة أن النظام في ذاته لا عيب فيه ولكن لابد من التغيير في الوزارة ليقوم وزراء أقوياء بتدعيم هذا النظام وتثبيت أركانه لأن كثيرا من الوزراء الحاليين لا يتمتعون بنفوذ شخصي أو احترام خاص » .

٤ - « أثبتت الأمة علم استحقاقها لمستور ١٩٢٣ وأنه أرقى بكثير من حالتها ... الخ » (١) .

٥ - « أن الوفد المصري لا يزال يتمتع بنفوذ كبير في البلاد - إلا أن هذا النفوذ قد أصابه وهن شديد أثناء قوة صدقي باشا وإدارته وادارته شتتت البلاد بحزمه وحكمته . ومن الممكن إذا تولت الحكم وزارة قوية من أنصار النظام الحاضر أن يتطرق الضعف إلى الوفد تدريجيا حتى يصل إلى حالة لا يستطيع بعدها البقاء كقوة معارضة خطيرة » (٢) .

٧،٦ - يرى هؤلاء الموظفون أن صدقي قد فشل في تكوين حزبه وأن حالة حزب الشعب ، مثلها مثل أحزاب الأحرار الدستوريين والاتحاد والوطني - « تتمتع جميعا بحظ ضئيل من ثقة الأمة واحترامها . فمن الحكمة دائما عدم الاعتقاد لحظة واحدة أن في مقدور هذه الأحزاب بتأليفها الحالي تكوين أغلبية برلمانية صحيحة في البلاد » (٣) .

٨ - أن تكون فكرة الوزارة القومية بدون الوفد سيترتب عليها استرداد الوفد لقوته ونفوذه .

٩ - « لا خوف مطلقا على المصالح التجارية الانجليزية لأن المصريين أثبتوا في جميع حركاتهم عجزهم التام عن استعمال المقاطعة كوسيلة من وسائل الإرغام » .

وتنتهي هذه الوثيقة إلى إيضاح « الانجليزى المسئول » بأن هذه الآراء - أى آراء الموظفين الانجليز الكبار في مصر - لها احترام خاص في الدوائر الانجليزية إذ لا يمكن أن يحدث تغيير سياسى في مصر بدون استطلاع رأى كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية » (٤) .

(١) نفس المصدر السابق

(٢) نفس المصدر السابق

(٣) نفس المصدر السابق

(٤) نفس المصدر السابق

أما بالنسبة لرأى بعض الأحزاب والموانر العالية فى مصر فياتى
فى مقدمتها رأى الملك فؤاد الذى أوردته « الانجليزى المستول » نقلا عن
البيانات الرسمية فى وزارة الخارجية الانجليزيه (١) وتلخص الوثيقة رأى
الملك فى الآتى :

١ - « يرى جلالتة أن الدستور الحالى هو الدستور الذى يتفق مع حاجة
البلد ودرجة تقدمها » ويضيف الملك الى ذلك رأيا وردته الرجعية
المصرية وهو أن تطبيق دستور ١٩٢٣ أدى الى قيام « دكتاتورية غير
صالحة للحكم » .

٢ - « يرى جلالتة أن الوفد المصرى كحزب سياسى لا يصلح بحال من
الأحوال لقيام حكومة صالحة تعرف الواجب عليها للعرش وتعمل
ما فيه مصلحة البلاد ... الخ » .

٣ - « أن نظام الحكم الحالى فى البلاد نظام صالح وقد سادت بسببه
الطمانينة فى البلاد وظهرت آثار التقدم فى كل ناحية من النواحي .
وقد ارتاح عظماء الأمة ومفكروها له ولم يبق معاديا له سوى فلول
الوقديين ... الخ » .

٤ - « قد أدى دولة صدقى باشا خدمات كبيرة للأمتين المصرية
والانجليزية - فقد ساعد الى حد كبير فى القضاء على روح التمرد
والتنجهر التى ظهرت بوادرها فى نفوس الشعب المصرى من ثورة
١٩١٩ حين توليه الحكم وظهرت على أثر ذلك الوطنية الحقيقية
العامة ... الخ » .

٥ - « اذا عجز صدقى باشا صحيا عن العمل فى الامكان استمرار نظام
حكمه لأن فى البلاد رجالا فى مقدورهم السير وفق برنامجهم وقد كانوا
اليد اليمنى لصدقى باشا وتفاذ هذا البرنامج وتحقيقه » .

٦ - « يرفض الملك فكرة الوزارة القومية وإن أى وزارة قومية لا يشترك
فيها الوفد لا معنى لها » سوى القيام بتجربة جديدة لن تصل
ناتجها بحال من الأحوال الى أحسن مما قد أنمره النظام الحاضر .
أما اذا اشترك الوفد فسيطغى بنفوذه على الأحزاب المثلثة فيها
ويشترك فى البلاد تمثيل مأساة دكتاتورية عاجزة ... الخ » .

(١) مركز تلويغ مصر للماسر - وثائق هابدين - تقرير مؤرخ ١٩ يوليو ١٩٢٣ جزء
من التقارير السابقة .

ثم ينتهي الملك في النهاية إلى ضرورة « عقد مساعدة بين مصر
وانجلترا يكون من نتائجها استقرار الحالة السياسية في البلاد وتمتع البلاد
بحقها في الاستقلال وتحقيق المصالح الانجليزية التي لا تتعارض مع هذا
الاستقلال » (١) وينتهي التقرير بأن هذه الآراء التي وردت في الوثيقة
معبرة عن ملاحظات ورغبات « الملك قد علق عليها المستول الانجليزي
الذي نقلها » بأنها محل احترام الدوائر الانجليزية المستولة وتقديرها
وأنها مستبشرة بها. في أي تجربة تحاول القيام بها في البلاد » (١) .

رأى الدوائر السياسية المصرية

نأتى بعد ذلك إلى رأى الدوائر السياسية المصرية والتي يمكن
تلخيص موقفها في الآتى على ضوء الوثائق :

★ يرى « الوفد السعدى » - وهو الاسم الذى أطلقه الذين خرجوا
على الوفد في نهاية عام ١٩٣٢ على أنفسهم -

أولاً - تأليف وزارة « أغلبها منهم ومن الأحرار الدستوريين وتشترك فيها
باقى الأحزاب الأخرى » .

ثانياً - مهمة هذه الوزارة هو اعلان برنامج شامل لعلاج الأزمة الاقتصادية .

ثالثاً - تعلن هذه الوزارة احترامها للدستور ١٩٢٣ « الا انها ترى من
مصلحة البلاد حكمها بفون برلمان لمدة ثلاث سنوات تنفذ خلالها
برنامجها الواسع ... الخ » (٢) .

على أن من أخطر المسائل التي أوردتها هذا « الوفد السعدى » - في
مقترحاته التي تقدم بها في شكل مطالب في مذكرات وأحاديث مع « كبار
الانجليز المشتغلين بالمسألة المصرية » (٣) - رأيه الخاص « بأن تعلن

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - تقرير مؤرخ ١٩ يوليو ١٩٣٣

المصدر السابق .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - موقف الوفد السعدى تقرير مؤرخ

في ٣٠ يونيو ١٩٣٣ جزء من التقارير الهامة السابقة . « في الجور السياسى » ملحق (٧) .

(٣) نفس المصدر .

الوزارة - التي يقترحونها - عدم مساسها بحرية الأحزاب وحقوقها المشروع في تنفيذ سياستها الا انها من ناحية أخرى ستسمن قوانين تنظم بها هذه الحرية وتحدد بها الحد المشروع الذي لا يصح بحال من الأحوال لهذه الأحزاب مجاوزته في بث دعايتها « (١) ولكن هذا الرأي عبر عنه « الوفد السعدي » لم يلق ارتياحا في دوائر المحافظين وقد اعتبرته بعض الدوائر الانجليزية « برنامجا عمليا تقتضيه مصلحة مصر القومية ولكنه في الوقت نفسه يتعارض مع المصالح الانجليزية الى حد كبير » (٢) .

وكان موقف الأحرار الدستوريين « يتلخص فيما يلي :

- ١ - قبول نظام الحكم الحاضر .
 - ٢ - « احترام جميع المشروعات التي قامت بها الوزارة الحاضرة والتي استلزمتهما في الوقت نفسه المصالح الانجليزية » .
 - ٣ - توجيه كل القوى لمحاربة المتطرفين .
 - ٤ - اشتراك الأحزاب الحالية في الحكم معهم في وزارة أغليبتها منهم .
 - ٦ - منح وزارته سلطة مطلقة في التفسير والتبديل في الوظائف الكبرى وتخفيض ماهيات الموظفين .. الخ .
 - ٧ - استصواب حكم البلاد بدون برلمان ودفاع عن الحكم الا برلماني وتقول الوثيقة أنه كان لهذه الآراء « أكبر الأثر في ازدياد غطسة المحافظين وتمسكهم بسياسة الجشع والشدّة .. الخ » (٣) .
- أما الحزب الوطني: فقد كان أحد عمد النظام المزيف للحياة النيابية في عهد صدقي .

يبقى أمامنا رأي من يسمون بالمستقلين وتمثلهم شخصيات حسب ماورد بالوثائق وهما أولا عدلي يكن (باشا) وثانيا محمد توفيق نسيم (باشا) ورأي عدلي يكن يمكن عرضه على النحو التالي : أولا : ضرورة عودة دستور ١٩٢٣ ، ثانيا تشكيل وزارة محايدة اجراء الانتخابات وفق القانون

(١) نفس المصدر .

(٢) مركز تاديب مصر الحاضر - وثائق عابدين - موقف الوفد السعدي . المصدر السابق .

(٣) مركز تاريخ مصر الحاضر - وثائق عابدين - تقرير مؤرخ ٢٧ يونيو ١٩٣٢ جزء من التقارير الهامة السابقة .

المباشر . ، ثالثا : أن تحكم الأغلبية البرلمانية البلاد . . رابعا : إذا لم ير الملك تولى الوفد منفردا للحكم فيجب أن يتفاهم مع زعيم الأغلبية بالشروط التي يرتضيها الوفد « إذ يترك للوفد المصري كامل الحرية في تنفيذ البرنامج الذي أعلنه للأمة » (١) .

أما توفيق نسيم فقد كان رأيه يمثل وجهة نظر الوفد حسب ما يتضح من الآتي : أولا وثانيا يرى عودة دستور ١٩٢٣ وأن تجري الانتخابات على القانون المباشر وهو يطابق رأى عدلى يكن السابق الا أنه أكثر وضوحا في ثالثا ورابعا حيث يرى تولى الأغلبية الحكم وعدم وضع العراقيين أمامها « ومنح الوزارة سلطة مطلقة في التغيير والتبديل في الوظائف الكبرى وفقا لرغبتها وتنفيذا لبرنامجها » (٢) .

وفي خامسا نرى توفيق نسيم أشد حسما فيما يتعلق بالحياة الدستورية وحمايتها فهو يطالب بأن « يكون للوزارة - وزارة الأغلبية - كامل الحق في إصدار قانون يقضى بأشد عقوبة على كل من تحدته نفسه بأحداث انقلاب في البلاد بالاعتداء على دستور الأمة وقوانينها لتضمن لنفسها اليوم لتنفيذ برنامجها من ناحية ومقاومة عبث الرجعيين من ناحية أخرى « ويضيف نسيم « في النهاية أنه مستعد لتأليف الوزارة من حزب الأغلبية إذا قبلت الجهات العالية في مصر وإنجلترا شروطه » و « أنه واثق من موافقة النحاس باشا على هذا الرأي » (٣) الخ وهو ما يؤكد عندنا أن « نسيم » كان يعكس وجهة نظر الوفد المصري « في علاج الموقف القائم إذ ذاك » .

ونخلص من مجموعة الآراء التي أوضحتها الوثائق السابقة إلى الآتي :

أولا : ترى أغلب الدوائر الاستعمارية سواء أكانت عمالية أو محافظة أو مثلية في كبار الموظفين الانجليز في مصر أن تجربة صدقي هي تجربة ناجحة سواء فيما يتعلق بالضرب على أيدي الوطنيين أو حماية المصالح الانجليزية . . وبالتالي فهذه الدوائر ترى استبعاد الوفد تماما .

بـ

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - تقرير مؤرخ ٨ يوليو ١٩٢٣ جزء من التقارير الهامة السابقة « في الجو السياسي » ملحق (٨)

(٢) نفس المصدر .

(٣) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - تقرير مؤرخ ٨ يوليو ١٩٢٣، بصدر السابق ذكره .

ثانيا : تتمسك تلك الدوائر كلها بنظام صدقي دون ضرورة وجود صدى نفسه وهذا ماورد في آراء كبار المواطنين بوضوح من حيث أن النظام - نظام صدقي - في ذاته لا عيب فيه لابد من التغيير في الوزارة ليقوم وزراء أقوىاء بتدعيم هذا النظام وبنيت أركانه لأن كثرة من الوزراء الحاليين لا يتمتعون بنفوذ شخصي ٠٠ الخ » (١) ويؤكد المحافظون هذا الاتجاه في قولهم بضرورة « تقوية النظام الحالي » وتعتبر الوزارة الحالية بحيث تبخلها عناصر قوية يكون في قدرتها تثبيت هذا النظام وتوطيده ويرشحون صدقي ما دامت تسمح صحته للعمل أو محمد محمود باشا » (٢) .

أما التصر فهو كما رأينا يتفق مع هذه الدوائر في استبعاد الوفد والابقاء على النظام الصدقي .

كذلك فإن « الوفد السعدي » يؤكد ضرورة بقاء نظام صدقي باقتراحه بقاء دستور ١٩٢٣ مطلقا كما سبق الايضاح .

اذن فإن الرأي بين الدوائر الاستعمارية والرجعية في مصر متفق في معظمه على استبعاد الوفد وبقاء النظام الصدقي مع استبعاد صدقي نفسه إما بحجة أن صحته لا تسمح أو بدعوى دعم النظام بعناصر قوية . لكنه يستثنى منها رأى عدل يكن وتوفيق نسيم الذي هو رأى الوفد نفسه في أسلوب التعامل مع الدوائر الاستعمارية .

عل أنه من المهم أن نعرض لرأى الوفد نفسه كما جاء في التقارير الخاصة باتصالات الدكتور حامد محمود في لندن . فقد عرض الأخير الآراء المختلفة عند الدوائر الانجليزية أو المحلية وضمنها تقديره أو رأيه هو . وقد شكل الوفد لجنة من أربعة انتهت الى مخالفة حامد محمود في رأيه « الذي يقترح العمل به وهو تبادل المذكرات بين بعض الرجال المستولين في إنجلترا والوفد والقصد من هذه المذكرات فتح باب الأساس الذي يراد تأليف الوزارة القومية بمقتضاء » وللقصود بذلك أن حامد محمود يريد من الوفد التفاهم مع حزب العمال بشأن الآراء التي طرحها والخاصة بالوزارة القومية كما سبق الايضاح وقالت لجنة الأربعة أن حامد محمود يقصد بهذا التبادل للمذكرات « عدم مهاجمة الدوائر

(١) راجع ما سبق من صفحات .

(٢) مركز ترويج مصر للماصر - وثائق عابدين - تقرير مؤرخ ١٥ يوليو ١٩٢٣ جزء

من التقارير الهامة السابقة « في الجبر السيلسي » ملحق (٩)

الانجليزية بمذكرات شديدة اللهجة لا أثر لها - في رايه - سوى استناد
وسخط هذه الدوائر على الوفد وموافقتها على كل مشروع يراد به عدم
الوفد والقضاء عليه « (١) وخالفت لجنة الأربعة حامد محمود نماء في عدا
وهاجمت رايه فذكرت (ان نظرية الدكتور حامد محمود منهاها تسليم
الوفد للانجليز بأن لهم حقا مشروعا في مصر يجعل لهم حق المنع والمنح
وهو مما يعارض مع برنامج الوفد وحق الأمة » وأضافت لجنة الأربعة
أيضا قويا لموقف الوفد في هذه الاتصالات مع الدوائر الانجليزية فكانت
بأن الوفد « يقصد من تبادل المذكرات مع انجلترا بيان وجهة نظر الأمة
المصرية ازاء اعتداءات انجلترا كملولة مغتصبة تستعين بقوتها وجبروتها على
اختصاص الأمة المصرية واذلالها » (٢) .

وقد اذانت لجنة الأربعة الاسلوب الذي يراه حامد محمود فكانت
« ان كل تساهل يبديه الوفد للانجليز معناه امان انجلترا في جشعها
ومطامعها » وختمت اللجنة تقريرها بضرورة « ارسال مذكرة للدوائر
الانجليزية المسئولة يصمم فيها الوفد على موقفه ويتمسك بحقه تاركا
للقوة أن تفعل ما تشاء » (٣) .

ونخلص من هذا كله الى أن الموقف ظل على ما هو عليه - فالانجليز
والقوى الرجعية يرفضون بشدة عودة الوفد والمستور ، والوفد من
ناحية أخرى شديد الوضوح في رفض كل الحلول الوسطى أو المساومة
حولها وهو ما انعكس على قطبين للسياسة المصرية أحدهما عدل يكن
المحافظ الذي كان مدركا لرأي الوفد جيدا وعبث النقاش حوله - والثاني
« نسيم » الذي كان مضطرا الى أن يعكس آراء الوفد بوضوح أشد .

ولم يبق إذن أمام الانجليز الا محاولة تنقيح النظام الصديقي وتدعيمه
بشخصيات أقل اقتضاحا من صديقي أو هي على الأقل قد اختلفت من
قبل مع صديقي - وقد جاء هذا الرأي متفقا مع مذهب اليه الملك من أنه
« اذا عجز صديقي باشا صحيا عن العمل ففي الامكان استمرار نظام حكمه
لأن في البلاد رجالا (بإمكانهم) السير وفق برنامجهم وقد كانوا اليد اليمنى
لصديقي باشا ونفذ هذا البرنامج وتحقيقه » (٤) .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر ما سبق .

وهكذا جاء عبد الفتاح يحيى باشا أحد الرجلين اللذين كانا اليديمينى فعلا لصدقي فقد كان الآخر هو علي ماهر الذي استقال أو أقيل مع يحيى من قبل وهكذا أيضا يمكن القول بأن الانجليز أساسا قد ضحوا بصدقي في محاولة انتقاد نظامه . فهو بالإضافة الى أنه مريض ومفتقر الى كفاءة وزرائه فإن الانجليز كانوا رافضين المفاوضة معه فقد فشلت مساعي برسي لورين المتوالية في اقناع وزارة الخارجية بالمفاوضة (١) معه ويؤكد ذلك أن المقابلة التي أرادها صدقي مع السير جون سيمون في جنيف في ٢١ سبتمبر ١٩٣٢ والتي وسط حافظ عفيفي باشا فيها قد انتهت الى لا شيء سوى تبادل الرأي وتقديم صدقي للذكرى يدافع فيها بحرارة عن نظامه ، وبالرغم من أن جون سيمون ذهب الى اقتراح المفاوضات في شتاء ١٩٣٢ (٢) الا أن اثر هذه المقابلة كان معدوما . ويبدو أن الحكومة البريطانية لم توافق على المفاوضة مع اسماعيل صدقي لعلها بحقيقة افتقاره الى أي تأييد شعبي باعتباره هو نفسه في تلك المقابلة مع جون سيمون في جنيف فقد قال « فقد يحكمها أي مصر - في الواقع فئة اقلية (أو ليباركية) قريبا كان الحال كذلك في عهد أخرى » (٣) .

ونحن نخرج من هذا الى أن التأييد الذي كان يحظى به صدقي في الدوائر الانجليزية كان قد ضعف وكان نقل برسي لورين الذي يتمتع صدقي باشا بثقله (٤) مصبرا عن ذلك على أننا نؤكد أن نقل برسي لورين وتعيين « مايلز لامبسون » مكانه ليس تعبيرا عن افتقار صدقي الثقة الشخصية التي تمتع بها من جانب ممثل الاستعمار البريطاني في مصر ونعني به سير برسي نفسه ، وإنما عبر هذا التفسير في الأشخاص عن محاولة في التفسير أيضا بالنسبة للسياسة البريطانية في مصر . ولم تكن الآراء التي فصلت في الوثائق السابق عرضها الا محاولة من السياسة البريطانية لدراسة الموقف في مصر . وعلى ذلك فإن اخراج صدقي ومجيء « يحيى » إنما كان محاولة لتلمس الخطوات القادمة بالنسبة للسياسة الاستعمارية في مصر وفي تحركها بين القوى المختلفة ودراسة ردود الفعل لذلك .

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر تقرير مؤرخ ٢٢ أغسطس ١٩٣٣ أحد التقارير الهامة الخاصة بالأمن « حول نادي الولد السدي » ملحق (١٠)

(٢) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ مذبوعة وثائق منظورة عن القضية المصرية نشرتها المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٩٥٥ .

(٣) نفس المصدر السابق ذكره .

(٤) نفس المصدر

لقد جاء صيف ١٩٣٣ وفي أغسطس وعلى وجه التحديد - حين نقل برسي لورين والبلاد مليئة بالحديث عن التغيير السياسي القادم - فتمت اذاعات في دوائر الوفد « بأن الحالة السياسية ستتغير قريباً بسبب نقل السير برسي لورين » وأضافت هذه الدوائر بأنه « وإن كانت الوزارة الآتية ستكون غير وفدية إلا أن ذلك سيكون خطوة لإعادة الوفد الى الحكم » (١) وهناك تقرير حول هذا الموضوع ترى فيه « دوائر الوفد أن حقيقة الأزمة الأخيرة ودواعيها في جزء كبير منها لم يكشف عنه بعد وأن الأيام المقبلة ستوضح افتقاد الوزارة للتأييد من الدوائر العالية المسئولة (٢) » .

أما في الدوائر غير الوفدية فقد صرح الغرايلي باشا - أحد اقطاب الانسلاخ على الوفد - في نادى « الوفد السعدى » برأيه فيما عر حادث في البلاد بعد نقل المندوب السامى ، فقال انه يفهم من الظروف وتطورها أن وزارة صدقي قد « أصبح مفروغ منها » لاقتناع الدوائر الخارجية المسئولة بأن صدقي باشا لا يزال مريضاً « وغير قادر على الادارة » ، وأضاف الغرايلي : « ويلوح لي بأنه سيعقبها - أى وزارة صدقي - وزارة لا وفدية لاتمام الدور الذى مثله صدقي باشا وسيرأسها فى الغالب رجلهم - يقصد الانجليز - حافظ عفيفى باشا ، أو رجل اتحادى ترضى عنه السراى كمل ماهر باشا (٣) » .

ومن ذلك كله يتأكد شبه اجماع مختلف الدوائر السياسية على افتقاد صدقي الى التأييد من الدوائر العالية المسئولة . وعلى أية حال فقد كانت استقالته فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ ثم تاليف وزارة « عبد الفتاح يحيى » فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ مطابقاً للتكهنات التى كانت سائدة وقد أكد

(١) مركز تاريخ مصر للماسر - وثائق عابدين - تقرير برقم ٢٢٦ مصرى سياسى
مكمدانية يوليس الامسكندرية فى ١٦/٨/١٩٣٣ وهو جزء من تقرير القلم السياسى
بالمخيلية .

(٢) مركز تاريخ مصر للماسر - وثائق عابدين - تقرير مؤرخ ١٢ سبتمبر ١٩٣٣
جزء من التقارير الهامة السابقة التى اشرنا الى اهميتها باعتبارها مكتوبة من مصادر عليا
وهذا التقرير مؤرخ عليه مرسوم لحال الوزير وهو تقرير شامل لكل اجراءات اللجان
وارى لفت نظر البوليس مرة أخرى الى ما جاء به وكذلك للديريات (التوقيع) الخليفة
١٩/١٢ .

(٣) مركز تاريخ مصر للماسر - وثائق عابدين - تقرير مؤرخ ٢٢ أغسطس ١٩٣٣
للمصدر السابق ذكره .

عبد الفتاح يحيى الذى أسهم فى الانقلاب بجهد كبير من ذلك فى كتاب تشكيل وزارته بقوله « كان لى شرف الاشتراك فى وضع أسس النظام الحاضر والسهر على تنفيذه حتى استقر نهائيا » (١) كما أن أعضاها كانوا هم نفس الشخصيات التى تولت الوزارة فى فترات مختلفة من حكم صدقي باستثناء ثلاث شخصيات جديدة أحلهم هو نجيب الغرابي وهذا ما يؤكد لنا بالتالى أن التغيير الذى حدث فى نهاية ١٩٣٣ جاء محصلة للآراء الاستعمارية والرجعية بما فيها رأى الملك بأن يكون التغيير فى إطار النظام الصدقي وإرضاء كذلك للدوائر الرجعية الأخرى المستعدة للتعاون مع الانقلاب ممثلا فى شخص نجيب الغرابي . على أن هذا لا يعنى أن ما حدث كان هو المقصود وحله بالتغيير ، فأننا نؤكد مرة أخرى أن التغيير طرأ على السياسة كلها وأن مجيء يحيى بدلا من صدقي كان مجرد بداية ومحاولة لجس النبض تمهيدا للمرحلة المقبلة .

انهيار نظام صدقي :

جاءت وزارة « يحيى » ليقبض الرجل على الحكومة وحزب الشعب معا ، فرغم أن صدقي قد أعلن فى كتاب استقالته أنه سيكون من أسباب سعادته أن يجد فى نفسه من القوة ما يسمح له بأن يضم جهوده الى جهود العاملين على تأييد هذا النظام ويخص منهم حزب الغالبية البرلمانية الذى يرأسه (٢) إلا أن « عبد الفتاح يحيى » لم يكن قد نسى خلافة القديم مع صدقي الذى أطاح به فى أوائل عام ١٩٣٣ فجاء هو كذلك ليطيح بزعيمة ويصبح هو زعيما لحزب الشعب ورئيسا للحكومة . وأثبت حزب الشعب أنه حزب إدارى حكومى هوال « للدكتاتور » الذى يمسك بأزمة الحكم ، فلم تختلف سياسة « يحيى » عن سياسة صدقي - فقد واصل إرهابه حتى أودى بتقابة المحامين بإصدار قرار بحلها فى يوليو ١٩٣٤ بأن تشمل كثيرا فى انتخابات النقابة واستخدم فى ذلك أجهزة القمع (٣) .

ومع مقسم سير مايلز لاميسون - لورد كيلرن فيما بعد - لتولى منصبه فى يناير ١٩٣٤ كمنسوب سام ، فإن ثمة علامة بارزة على التغيير المنشود . فإذا كان نظام صدقي قد أصبح محلا للدراسة كما رأينا فى خلال عام ١٩٣٣ وكان ذلك بلا شك نتيجة السخط الشعبى والتناقضات

(١) فؤاد كرم : النظارات .. المصدر السابق ذكره ص ٢٢٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٣٠ .

(٣) عبد الرحمن الرافى : المصدر السابق ذكره ص ١٨٢ - ١٨٦ .

الداخلية ، فان عام ١٩٣٤ جاء ليحمل نذر سوء الموقف الدولي باستفحال قوة ألمانيا وإيطاليا وتهديد الأخيرة لحدود السودان ومصر . (١) فإذا كان الأمر كذلك فان نفوذا للإيطاليين بالقصر يكون مرفوضا بشدة بطبيعة الحال من جانب الانجليز ، وهذا النفوذ كان واضحا - فقد أشار لورد كيلرن في مذكراته الى ثروة الملك الكبيرة التي كانت بالبنوك الإيطالية (٢) وتشير الوثائق البريطانية كذلك الى نفوذ الإيطاليين وأن البريطانيين قد طلبوا طرد فيروتشي الإيطالي الذي كان يعمل كبيرا للمهندسين بالسراى (٣) وأنهم نسبوا اليه أنه يعمل لحساب دولته كما اعترضوا عامة على النفوذ الإيطالي بالقصر (٤) ونفهم من ذلك أن الانجليز أرادوا أيضا تقليل أظافر الملك والحد من نفوذ القصر فقد تعمد بيترسون - القائم بأعمال المندوب السامي - احراج السراى بصورة غير مألوفة ، فتقدم اليها بطلبات عديدة تتعلق بصحة الملك - الذى كان مريضا - وطالب بتعيين قائم مقام يتولى السلطة أثناء مرضه ، كما حمل الانجليز فى صحافتهم حملة شديدة على السراى وعلى الملك (٥) وأشاروا الى ثروته (٦) كما « تقدموا الى السراى بطلبات تتعلق بتربية الأمير فاروق ، وأشاروا بارساله الى انجلترا فارسله الملك مكرها » و« إضافة الى ذلك فان بيترسون قد زار مبنى انبوليس والمطافىء بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٣٤ » وأخذ يستعرض قوات بلوك الحفر ، محاطا بمظاهر التفخيم والتكريم فكانت هذه الزيارة لحظة شديدة للوزارة « كما تدخل الانجليز » فى المناصب الكبرى بالسراى منذ أن استقال منه محمد توفيق نسيم باشا فى أغسطس ١٩٣١ على عهد وزارة صدقي باشا فاستجابت السراى الى طلبهم ، وعين أحمد زيور باشا رئيسا للديوان فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٤ » (٧) .

وبعد تعيين عبد الفتاح يحيى حاولت السياسة الانجليزية أن تصل الى حل مع الدوائر الوطنية والسياسية فى البلاد كجزء من عملية الاستكشاف التى أشرنا اليها وعن ذلك أن اتصالات بين المندوب السامي

(١) محمد ذكى عبد القادر المرجع السابق ذكره ص ٧٦ .

(٢) كمال عبد الرؤوف : البدايات حول القصر كتاب اليوم - دار اخبار اليوم لبراير

١٩٧٤ ص ٢٤ .

(٣) مصطفى النحاس جبر : الطلبة للصريون فى الحركة الوطنية بحث غير منشور .

(٤) عبد الرحمن الرافى : للرجع السابق ذكره ص ١٨٩ .

(٥) نفس المرجع

(٦) كمال عبد الرؤوف : للرجع السابق ذكره ص ٢٤

(٧) عبد الرحمن الرافى : للرجع السابق ذكره ص ١٨٩ .

والوفد المصري قد تمت في نهاية عام ١٩٣٣ - وقد عرض المندوب السامي
الوفد الآتي :

أولا : عدم التمسك بالنظام القائم والرغبة في تغييره .

ثانيا : الرغبة في تأليف وزارة من الوفد بقسميه والأحرار الدستوريين
دون باقي الأحزاب الأخرى .

ثالثا : عمل انتخابات جديدة وفقا للدستور القائم مؤقتا .

رابعا : يكون للوزارة الحق في تغيير الدستور باتفاقها مع الملك (١) .

غير أن الاتصالات المذكورة - لا تشير الى نتائج جديدة . ففي نفس
الوقت الذي تشير فيه الوثيقة السابقة الى « أن دار المندوب السامي جادة
في عرضها الجديد رغبة في تنفيذه » فإن الوفد « قد أبدى بعض اعتراضات
على هذا العرض وقد قسمت هذه الاعتراضات فعلا الى دار المندوب
السامي » (٢) .

أما الأحرار الدستوريون فقد قبلوا المقترحات البريطانية وأبدى
محمد محمود وارتياحه التام لهذا العرض وتمنى أن يوافق الوفد عليه
ليستسنى تنفيذه « بل وأكثر من ذلك لقد ذهب الدستوريون الى أن « وسطوا
دولة توفيق نسيم باشا ليقتنع الوفد بالموافقة على هذا الاقتراح » (٣)
الخ . .

على أنه وإن كانت الوثائق تشير الى عقد الوفد عدة اجتماعات
و للبحث في الحالة الجديدة (٤) الخاصة بالمقترحات البريطانية إلا أننا لا يمكن
أن نقول أن هذا البحث كان يهدف قبول هذه المقترحات أو حتى تعديلها
- فهي لا تخرج عن «كرة» الوزارة القومية « التي رفضها الوفد من قبل
ومن بعد » . وإذا أضفنا الى ذلك أن هذه المقترحات كانت تحمل شروطا

(١) مركز تاريخ مصر المعاصر - وفاق عابدين - تقرير مؤرخ ١٩ نوفمبر ١٩٣٣ أحد
التقارير الهامة السابقة أشرنا اليها كأصول لتقارير الأبن التي ترد من جات عليا وهي
مترجمة عن الأصل الناطق الفرنسي الفرنسي للتقرير للوجود بالمركز . « في الجور السياسي
١٠ ملحق (١١) .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر - وفاق عابدين - تقرير مؤرخ ١٩ نوفمبر ١٩٣٣ .
للمصدر السابق .

(٣) نفس المصدر

(٤) نفس المصدر

بالنسبة لنشاط الوفد الجماهيرى فانها بلا شك تكون مرفوضة من الوفد - فقد « أبدى الانجليز فى حديثهم مع رسول الوفد ضرورة إيقاف الدعاية التى ييشها الوفد ضدهم والرغبة الشديدة فى إلغاء لجان الشبان - وقد جعل الانجليز تنفيذ هذه الرغبة شرطاً أساسياً لتنفيذ العرض الجديد » (١) .

ونحن نتساءل هل يساوى تأليف وزارة من الوفد والدستوريين وعمل انتخابات وفقاً للدستور صدق مؤقتاً ١٠٠ الخ ١٠٠ هل يساوى هذا تنازل الوفد عن مبدئه فى ضرورة عودة الدستور (١٩٢٣) وحكم الأغلبية ١٠٠ الخ ؟ - ثم هل يساوى هذا كذلك أن يلغى الوفد لجان الشبان ويوقف دعايته ضد الانجليز فيعرض شعبيته للخطر ؟ ان الغرض الكامن وراء إعادة الوفد لتنظيم لجان الشبان هو أن تكون له تشكيلات « فى أنحاء القطر بجانب لجانه ليكون الكل على استعداد فى الوقت المناسب لتنفيذ أوامره وليمكن للوفد عند حضور المندوب السامى الجديد أن يحكم نفاذ خطته فتظهر قوته بادية للمندوب السامى أو غيره وبذلك يكون فى استطاعة الوفد إغلاء إرادته كممثل حقيقى للأمة » (٢) ولا يمكن للوفد ، وغرضه هو ذلك من إعادة تنظيم لجان الشبان ، أن يلغى بسلاحه ليستسلم لإرادة الانجليز فضلاً عن علم قبوله للعرض الأصلى نفسه .

ويمكننا القول أن اتصالات ١٩٢٢ بين المندوب السامى من جهة ودوائر الوفد والرجعية من جهة أخرى لم تفرز نتائج ذات شأن . لمفتاح الموقف كان فى يد الوفد وحده فهو القوة الوطنية الوحيدة فى البلاد وهو اذا كان واضحاً فى موقفه من الانجليز والسراى فقد كان كذلك بالنسبة للدستوريين الى درجة اننا نعتقد أنه كان مهملًا تماماً لمسألة « التعاون » معهم وبالتالى فان أية ضغوط من جانبهم كانت لا تقابل من الوفد الا بالرفض . وثمة وثيقة لدينا تؤكد هذا دون ذرة من شك - فقد أرسل محمد محمود كتاباً الى الوفد فى أكتوبر ١٩٢٣ يعرض فيه « وضع سياسة اقتصادية ينفذها الوفد المصرى وحزب الأحرار الدستوريين » . كما أشار محمد محمود الى تعاون الحزبين فى سنة ١٩٣١ « (٣) غير أن

(١) نفس المصدر

(٢) مركز تاريخ مصر للعاصر - وفاق عابدين - تقرير مؤرخ ١٢ سبتمبر ١٩٢٢

المصدر السابق ذكره .

(٣) مركز تاريخ مصر للعاصر - وفاق عابدين - تقرير مؤرخ ٢٣ أكتوبر ١٩٢٢

جزء من التقارير الهامة السابقة . « فى الجرس السياسى » ملحق (١٢)

الوفد قد أجاب على هذه المذكرة بإدانة خطة الدستوريين وتمسكه بالمطالب الوطنية فقال : « وقد كان يود الوفد المصرى وهو الممثل للأمة المعبر عن ارادتها أن يقابل فكرة الأحرار فى الوقت الحاضر بالارتياح التام لولا أن نريد هذه الفكرة نشأ بعد محادثات ذاع خبرها فى طول البلاد وعرضها بين صدقي باشا وحزبهم - أى حزب الأحرار - للتعاون اقتصاديا لمحاربة الوزارة الحاضرة » (١) - يقصد وزارة عبد الفتاح يحيى - ومضى الوفد يدين حاضر الدستوريين وماضيهم معا فقال : « وما يؤلم النفس حقاً أن حزب الأحرار ينسى بين لحظة عين وانتباهتها ما جناه صدقي باشا على البلاد فيمدون يدهم اليه - كما غاب عنهم فى الوقت نفسه أن أزمنا الاقتصادية يرجع جزء كبير من أسبابها إلى الحالة السياسية فى البلد وأنه محال لمصر أن تقوم من عثرها إلا إذا رد إليها حقها المسلوب ودستورها المفقود وأطمأنت لحالتها السياسية وكيانها كأمة مستقلة يجب أن تتمتع بحقها فى الحياة » (٢) ويكرر الوفد المصرى مع الأسف استحالة التعاون فى مثل هذا السبيل فى ذلك الوقت لأنه شتان بين حالة الأحرار فى صيف سنة ١٩٣١ وفى ذلك الوقت ، كما أن الوفد من ناحية أخرى لا يجب أن يقع فى سياسة خاطئة يملئها صدقي باشا ويرعاها خمسة لأغراضه الشخصية وأن كرامة البلاد ومجدها القومى فى استهجان مثل هذه السياسة والقضاء عليها . أن الوفد المصرى سيعرف كيف يقاوم الوزارة الحاضرة وكل وزارة لا تستمد سلطتها من الأمة وأن غدا لناظره قريب » (٣)

وما تقدم يتأكد عندنا ثبات سياسة الوفد سواء ضد الانجليز أو ضد الرجعية وأصراره على إنهاء نظام صدقي بكل ما يحمله وبالتالى فهو حذر يقط سواء لهذه الأجيولة أو تلك الأنشوطه ! خاصة وأن الدستوريين كانوا فى حقيقة الأمر معادين تماما لعودة دستور ١٩٢٣ . ويكشف عن ذلك تقرير لاحق جاء فيه « يرى الأحرار أن النظام النيابى فى مصر قد فشل تماما سواء فى عهد الوفد أو غيره وأن هذا النظام قد أسىء استخدامه إلى حد كبير فضاعت الثمرات المرجوة من الأنظمة البرلمانية وأنه لا يمكن الرجوع إليه إلا بعد سنوات تهدأ فيها البلاد من الفوضى » (٤) (كذا)!!

(١) نفس المصدر

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - تقرير مؤرخ ١٩٣٤/٢/٢٨ مؤرخ فى نهايته « مرسوم جمال الوزير وهو تقرير من مصدر كبير وموثوق به » وهو جزء من التقارير الهامة السابقة . « فى البحر السياسى » ملحق (١٣) ، (١٤) .

وكانوا يقصدون بالفوضى « الوفد المصري » نفسه إذ أنهم قد ذكروا بعد ذلك اقتراحا بتشكيل وزارة وأنه « لا تأثير لمارضه الوفد المصري » لها « طالما أن الوزارة ستعمل على تنظيم فوضى الأحزاب فلا يستطيع الوفد حينئذ البقاء .. الخ » (١) .

وعلى ضوء ما سبق كله يتبين لنا أن السياسة البريطانية في عام ١٩٣٤ التي قصد بها تقليص أقطار الملك والسراي - وهي أساسا نتيجة النفوذ الإيطالي في القصر - كان مقصودا بها فوق تشديد القبضة ارضاء الأحرار الدستوريين بقوة سياسية وحيدة ذات شأن ترضى بالتعاون مع الانجليز وهو ما يؤكده هيكل « باشا » الذي تكلم عن مقابلاته في ذلك الحين مع مستر جرافتي سميث مساعد السكرتير الشرقي . قال هيكل بصدد هذا الموضوع : « وقد أراد زعماء الحزب عندنا أن يقفوا على اتجاهات الانجليز في سياستهم الجديدة ، ورغبوا الى في الاتصال بالرجل على أعرف منه ما سيحدث وقابلته غير مرة » ثم قال هيكل « واني لأذكر كلمة له ذات مغزى . فقد أشرت مرة في حديثي الى أن سياسة القصر في ذلك الوقت تحمل معظم التبعة لما وصلت اليه علاقات مصر وانجلترا ، وأن من الخسر عدم الامعان في تأييد هذه السياسة » (٢) ويضيف هيكل أن سميث قال - وهي العبارة التي يسميها ذات مغزى - أن من السهل دائما تغيير سياسة القصر في أربع وعشرين ساعة لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة في البلاد لا يدرك دائما بمثل هذه السهولة » (٣) .

محاولة تهدئة البلاد والفقه دستور ١٩٣٠ :

واخذ فالسياسة البريطانية حتى عام ١٩٣٤ لم تدرك « جو الهدوء والسكينة في البلاد » فإذا كان الهدوء غير متوفر في البلاد مع وجود الخطر الفاشستي الخارجي الذي يتزايد يوما بعد يوم .. فاننا ندرك كذلك أنه كان على السياسة البريطانية وقتئذ أن ترضى الى حد ما القوى الوطنية وذلك بأن يتولى ممثل بريطانيا تدبير التغيير رقم (٢) كما تسميه الوثائق البريطانية المنشورة (٤) وهو المقصود به مجيء حكومة شعبية سواء أكانت وفدية أم على الأقل على علاقات طيبة بالوفد وهو ما توضح الوثائق البريطانية أنه هو الذي حدث في عام ١٩٣٤ عندما تولى ممثل بريطانيا

(١) نفس المصدر .

(٢) محمد حسين هيكل - المرجع السابق ذكره ص ٣٦٨

(٣) نفس المرجع .

(٤) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ذكره .

« اخراج حكومة (صدقي) » - ويقصد بها حكومة « يحيى » باعتبارها
اشتماراً لنظام صدقي - « وإحلال حكومة توفيق نسيم وكانت حكومة
شعبية نسبية » (١) .

وهكذا اضطرت السياسة الانجليزية تحت ضغط القوى الوطنية
وضغط الموقف الدولي - في نهاية ١٩٣٤ الى الأخذ جزئياً باقتراح توفيق
نسيم - المؤيد من الوفد - ومضمونه تشكيل وزارة لاعادة دستور
١٩٢٣ .

وهكذا أبدى توفيق نسيم عزمًا قويًا بالترحاب حيث حمل الملك
على إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ وعلى أن يحكم بلا برلمان . وبرنامج بسيط
يتلخص في إزالة آثار العهد البائد من الاضطهاد السياسي والمحسوبية
والعمل على اجتناب مساوئ الادارة من جنورها ، « وهذه مهمة عظيمة »
حسب تعبير « الجود » (٢) لقد أجبر الملك كما أجبر يحيى - وهو آخر
صهم في نظام صدقي - على الاستقالة . وقد أشار « يحيى » صراحة في
كتاب استقالته الى التدخل الانجليزي فقال « على أنه في الشهر الأخير ،
والمصريون جميعاً يضرعون الى الله أن يتم لجلالتكم أسباب الصحة ابلفت
رغبات للحكومة البريطانية لا يسعني قبولها دون التفريط في حقوق
البلاد » (٣) وكان عبد الفتاح يحيى يقصد « برغبات الحكومة البريطانية »
أن مسبقاً يبتزسون القائم بأعمال المنلوب السامي - قد فاتحه « في شأن
مرض الملك وتلميحه - أي ببتزسون - « الى أن هذا المرض يستدعي تعيين
قائمقام له يتولى سلطته أثناء مرضه ، وزاد في التدخل فطلب الإطلاع على
وثيقة الرصاية على العرش وأسماء الأوصياء في حالة وفاة الملك » (٤) .

ولما كان التغيير الذي تم في ١٩٣٤ بتسليف وزارة نسيم في
١٤ نوفمبر مقصوداً به تهدئة القوى الوطنية أي الوفد ، فقد وجد نسيم
فرحياً وتأييداً من الوفد المصري وفي نفس الوقت لقي تحفظاً من
المنشغلين واتجاهاً متحفظاً الى ماضيه لانه « وفدى الهوى » (٥)

(١) المرجع السابق ذكره .

(٢) الجود : حبر : المرجع السابق ذكره ص ١٤٠ مع ملاحظة أن هذا الجزء الإنجيزي
في الكتاب للتدخل بحكومة نسيم قد أضيف الى الكتاب وليس من وضع هالورد .

(٣) عزاد كرم : المصدر السابق ذكره ص ٣٣٦ .

(٤) عبد الرحمن الرافعي : المرجع ذكره ص ١٨٩ .

(٥) « محمد حسين ميكل : المرجع السابق ذكره ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

والواقع أن وزارة نسيم « قد بلغت بوقف الارهاب الذي استهدفته له البلاد في ظل نظام صديقي - يحيى ، وهي انما لقيت الترحيب من الوفود لان مجيئها كان تعبيراً عن انتصار القوى الوطنية - وحسب تعبير توينبي . فقد كانت نقطة تحول في السياسة المصرية وكان مجيئها يعكس في هذه ذاتة : تضاول نفوذ القصر كما أنه يمهّد الطريق لعودة القوى الوطنية الى الحكم (١) وهو تعبير من توينبي أيضا . ومصدق ذلك أن نسيم قد أفضى الى الملك في نوفمبر ١٩٣٤ عقب تشكيله وزارته بضرورة اعادة دستور ١٩٢٤ (٢) وفي سبيل ذلك بدأ نسيم باستصدار أمر ملكي بالقضاء دستور ١٩٣٠ وحل البرلمان الصديقي المزيف (٣) .

ومن الناحية الأخرى أسرع الوفد بتأكيد مركزه ففقد المؤتمر الوطني العام بين ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ بمدينة رمسيس بالزمالك وحضره زهاء ٢٥٠٠٠٠ وقد بحث المؤتمر مختلف الشئون الدستورية والسياسية وكذا الأزمة الاقتصادية ومشاكل الشعب من صحة وعلاج وأيضا مشاكل المال (٤) وأكد المؤتمر تمسك الأمة بإعادة دستور ١٩٢٣ (٥) .

لكن الانجليز والقصر لم يتركوا نسيم يمضي في سياسته فقد وضع الأولون صعوبات في طريقه وكان القصر كذلك « لا يبذل له من التأييد ما يطمئن له ، ففكر في مخرج من هذا الموقف وإن أدى الأمر الى استقالة الوزارة ، مع ثقته بتأييد الوفد تأييدا خالصا صريحا ، وهذه تفكيره فكتب في ٢٠ ابريل ١٩٣٥ الى (جلالة) الملك كتابا ذكر فيه ما أنجزته الحكومة من الأعمال التي تترجى منها للبلاد الخير ، وأشار الى اعادة دستور ١٩٢٣ منقحا طبقا لنص الدستور المذكور لو رأى جلالة الملك تنقيح فيه ، أو وضع دستور تقرر جمعية تأسيسية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلا

(١) كمال عبد الرؤوف : المرجع السابق ذكره ص ٢١ .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - الكتاب الأول المجلد لاستقالة توفيق نسيم ١٩٣٦ ، وهو عبارة عن عدة مسودات خطية تختلف في بعض العبارات وبعضها يتكلم الى الملك بضمير المخاطب والبعض الآخر بضمير الغائب وفي مجموعها تختلف عن النص الرسمي للشور بالوثائق الرسمية .

(٣) نفس المصدر .

(٤) مصطفى الخامس جبر : المرجع السابق ذكره .

(٥) مركز تاريخ مصر المعاصر - وثائق عابدين - الكتاب الأول المجلد لاستقالة

توفيق نسيم . المصدر السابق ذكره .

صحيحاً « (١) غير أن كتاب « نسيم » الأصل والذي عثرنا عليه ضمن وثائق عابدين يضيف عبارة عامة وردت في هذا الشأن تصحح نص العبارة السابقة والتي وردت في كتاب محمد حسين هيكل - فنسيم يذكر الآن فلماذا التمسست من جلالته اما إعادة دستور ١٩٢٣ على أن يتفق طبقاً لقواعده اذا رأى تنقيحه وكانت الضرورة تقتضيه (٢) وهذه العبارة الأخيرة تعني أن نسيم لم يترك للملك الرأي في تنقيح الدستور الا بشرط الضرورة .

لقد واجه نسيم مؤامرات الملك على الدستور فطلب منه ازالة ما يصادفه من «عقبات وصعوبات داخلية حتى تترك النجاح كله » (٣) وكان كتابه الى الملك « غير مألوف ومنطوي على ممان كثيرة » (٤) وهو ما يعنى ان « نسيم » قد ضغط على الملك وحده بالاستقالة الأمر الذي اضطر الملك الى اجابة توفيق نسيم لما يطلبه فأصدر الأمر الملكي في ٢٠ ابريل ١٩٣٥ مسلياً بإقراره « دستور ١٩٢٣ على أن يعدله ممثل الأمة طبقاً لاحكامه بما تدعو اليه مقتضيات الأحوال » - كما اجابه الى المطالب الأخرى (٥) .

مساهمة الانجليز على دستور ١٩٢٣ :

على أن الانجليز لم يتركوا الأمور تسير في مجراها الطبيعي ولجأوا الى المساومة مع القوى الوطنية فيذكر نسيم أنه صادف بعد ذلك تسخلاً صريحاً من جانب المندوب السامي البريطاني فعل رغم « أن الجبهة البريطانية العليا » كما يقول نسيم كانت « على بينة مما طلبنا - يقصد كتابه الى الملك - وعلم به أصلاً وترجمه فلم يعترضنا عارض وتركنا نمضي في سبيلنا ، الا أنه « لما أردنا التنفيذ - أي إعادة دستور ١٩٢٣ - أبلغنا سعادة المندوب السامي أن الحكومة البريطانية مع موافقتها موافقة تامة على الرغبة في عودة الحياة الدستورية ترى أن البلاد قد تستفيد من تأجيل هذه المسألة في الوقت الحاضر وأنه متى منحت الفرصة فإن مصلحة البلاد

(١) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٢٧٦ .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر : الكتاب الأصل الخطى لاستقالة نسيم المصدر السابق ذكره .

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ذكره ص ٢٧٦ .

(٥) مركز تاريخ مصر المعاصر : كتاب استقالة نسيم المصدر السابق ذكره .

تفرض أن يكون شكل الدستور الجديد موضوع درس مسهب يتناول جميع وجوه المسألة ، (١) لقد نذرع الانجليز في أسباب التأجيل الذي يروونه لاعادة الحياة الدستورية بما وصفوه « بتصفية الجرح تماما وتركيز الأعمال تركيزا حسنا وأن يتم الله على جلالته نعمة الشفاء العاجل والبرء الكامل ولأسباب أخرى تتعلق بالسياسة الدولية » (٢) .

أما نذرع الانجليز فيما يتعلق بالسياسة الدولية فقد يكون امرا حقيقيا . ففي أوائل صيف عام ١٩٣٥ بدأت مشكلة إيطاليا والمبشة تتخذ أبعادا خطيرة كما يذكر كيلرن في مذكراته (٣) . لكن قول المندوب السامي لنسيم « بأن يكون شكل الدستور الجديد موضوع درس مسهب » وأن يبلغ نسيم الوفد ذلك اذا أراد ، وأن تدرس الحكومة المصرية « المسألة الدستورية من جميع وجوها وأن تبحث عن شكل للدستور الجديد يلائم حاجات مصر الحقيقية على أن ينفذ في الفرصة الملائمة » هذا لقول من المندوب السامي - الذي أضاف اليه أنه « يفضل أن يكون ذلك - أي وضع الدستور بواسطة لجنة تشمل ان أمكن عناصر من جميع الأحزاب (٤) انما يعنى المساومة مع الوفد والضغط عليه وإرضاء الجماعات الرجعية في البلاد .

وقام نسيم « تبعا لذلك فأبلغ رئيس الوفد المصري برغبته في عقد اجتماع يحضره بعض زملاء رئيس الوفد وزملاء نسيم وقد وافقه مصطفى النحاس على ذلك وأبلغه بأنه سيسطحب معه من أعضاء الوفد مكرم عبيد ومحمود فهمي النقراشي والدكتور أحمد ماهر وتم الاجتماع في أول يونيو ١٩٣٥ بحضور ممثل وزارة نسيم وهم وزراء المالية والحقانية والمارف والأوقاف (٥) حيث أطلع نسيم أعضاء الوفد على تفاصيل الحالة وأطوارها وكذا نص مذكرته الى الملك في ١٧ إبريل ١٩٣٥ ثم ختم حديثه معهم بإطلاعهم « على اقتراحات المندوب السامي الأخيرة » (٦) .

(١) نفس المصدر .

(٢) مركز تاريخ مصر المعاصر : كتاب استقالة نسيم للمصدر الأصل السابق .

(٣) كمال عبد الرؤوف : المرجع السابق ذكره ص ٢٢ .

(٤) مركز تاريخ مصر المعاصر - كتاب استقالة نسيم للخطي المصدر السابق ذكره .

(٥) المصدر السابق . . وكان هؤلاء الوزراء هم أحمد عبد الوهاب باشا ولبن

أليس باشا وأحمد نجيب الهلالي بك وعبد العزيز سعيد بك . . انظر في ذلك فؤاد كرم

المصدر السابق ذكره ص ٣٢٨ .

(٦) مركز تاريخ مصر المعاصر - كتاب استقالة نسيم للمصدر السابق .

كان وقع هذه المقترحات شديداً على الحاضرين من أعضاء الوفد وعلق مصطفى النحاس بقوله : « ان المسألة في هذه الحالة ليست فقط بمنزلة اعتراض على عودة دستور ١٩٢٣ بل هي ترسم فوق ذلك برنامجاً معيناً لوضع دستور جديد » (١) وكانت هذه هي الحقيقة تماماً - فرغم أن نسيم قد قال للمنسوب السامي رداً على سؤاله له عن رأيه في المقترحات البريطانية « ان اقتراحه - أي المنسوب السامي - ربما لم يكن بعيداً عن الحل الثاني الذي كنت تشرفت بعرضه على جلالة الملك وهو وضع دستور تفرقه جمعية وطنية تأسيسية تمثل البلاد تمثيلاً حقيقياً » على ما ذكرنا من قبل ٠٠ الا أن اقتراح المنسوب السامي كان مخالفاً لذلك جوهرياً فان رأى المنسوب السامي كان أن يوضع دستور جديد « بواسطة لجنة تشمل - ان أمكن - عناصر من جميع الأحزاب » - كنا ذكرنا أيضاً - وهذا ما يخالف تماماً اقتراح نسيم « بجمعية وطنية تأسيسية » يختار أعضاؤها من « مختلف الهيئات والطبقات » (٢) وهو ما يفهم منه تمثيلها للبلاد عن طريق الانتخاب ٠٠ وتمثيلها للأمة وليس للأحزاب ٠

وفي هذا الاجتماع بين ممثل الوفد وممثل نسيم عرض الأخير أن يقدم استقالته ، الا أنه تقرر « أن الاستقالة ليست ضرورية ولا موجب لها وأن الوزارة يجب أن تستمر في الحكم ٠ كما تقرر أن يوجه نسيم الى المنسوب السامي خطاباً « بشأن المسألة الدستورية المعترف بأنها من شئون مصر الداخلية البحتة » ٠ وقال ممثلو الوفد في النهاية « ان هناك أملاً بأن تتغير الحال وتعود الى ما كانت عليه من قبل » (٣) ونعتقد أن الوفد في هذا الموقف لم يرد أن يفقد حكومة نسيم باعتبارها أحد أسنحته في الضغط لاعادة دستور ١٩٢٣ خاصة وأن الوفد كان يواجه نشاطاً رجعياً داخلياً مضاداً تمثل في الآتي :

أولاً - نشاط جمعية « مصر الفتاة » التي بدأ في صورة مشروع القرش ثم تحول لحساب الجماعة الرجعية في البلاد حتى أن هذه الجماعة كانت تدعمها مالياً عناصر من كبار الشخصيات الرجعية المعادية للدستور من أمثال اسماعيل صلفي ومحمد محمود ومحمد علي غلوبة ومحمد زكي علي وغيرهم (٤) وتشير الوثائق الى أن علي ماهر (باشا)

٠٠ (١) نفس المصدر السابق .

٠٠ (٢) نفس المصدر السابق .

٠٠ (٣) نفس المصدر السابق .

(٤) دار القضاء المال - للتحف القضائي - ملف قضية محاولة اغتيال مصطفى

النحاس ١٩٣١ « تقرير شري ضياعي » في ١٠/١١/١٩٣٤ ٠

رئيس الديوان وأحد أعمدة نظام صندقى كان ينفع لها ماليا كما تشير أيضا إلى تزايد نشاط هذه الجماعة الفاشستية ضد الوفد ولصالح الدعاية الإيطالية في البلاد (١) .

ثانيا - يشير النشاط بين الجماعات الرجعية في البلاد وقتئذ إلى أن ثمة اتفاقا بينها جميعا لاجهاض الحركة الديمقراطية الدستورية تحت شعار « الوحدة القومية » وهو الستار الجديد « للوزارة القومية » وأن هذه الجماعات قد استخدمت جماعة « مصر الفتاة » التي روجت لهذه الوحدة المزعومة في سبيل المطالب القومية مع اهدان المطالبة دستور ١٩٢٣ (٢) .

ثالثا - أن مصر قد مهدت كما لم تهدد من قبل . فقد زحف الجنرال الإيطالي دى بونو - المنتخب السامي لأفريقيا الشرقية الإيطالية - بجيشه في ٣ أكتوبر ١٩٣٥ بينما كان صهر موسوليني الكونت تشيانو ونجلا موسوليني فيتوريو وبرومو يطيرون إلى عدوه . وادجرات ويلقون عليها القنابل . وما هو الا أن تقدم الضحي حتى كانت حشود القمصان السوداء التي برح بها الانتظار والسأم في قاعدة أسمره تسير في حماية المدفعية الثقيلة والدبابات والطائرات لعبور نيو مارب متجهين من مستعمرة اترريا الإيطالية إلى الحبشة . وتلا هذا تميز للقوات الإيطالية على الحدود المصرية الليبية ورسا في طبرق أسطول بحرى قوى وغواصات وطائرات مائية وعزز الطيران الإيطالي والدبابات والسيارات المصفحة على حدود ليبيا (٣) .

وطبيعة الظروف في أولا وثانيا كانت تدفع الوفد إلى التريث والمرونة في مواجهة خصومه في الداخل وعدم المقاومة بخسارة وزارة نسيم . غير أن الظروف الأخيرة وتهديد حدود مصر من جانب الإيطاليين كانت ظروفنا خطيرة تدل على الوفد أن يكون أكثر ديناميكية في مواجهة خصومه ومواجهة الخطر الخارجى على السواء . فلقد أدرك الوفد طبيعة الخطر الإيطالي القابع على الحدود ذلك الخطر الذى لا يهدد بضياع استقلال مصر الجزئى وإنما بما هو أكثر من ذلك . وتبعا لذلك فقد سعى مصطفى النحاس - فى تلك

(١) نفس المصدر : تقارير « سرى سيملى » بتاريخ مختلفة بين ١٩٣٤ - ١٩٣٥ .

(٢) مصطفى النحاس جبر : المرجع السابق ذكره .

(٣) المصدر السابق .

الظروف الجديدة تماما على الحركة الوطنية - الى التخطاط مع الجانب البريطاني الأكثر ميلا للتفاهم في خطية له « لقد عاد بالأمس السير مايلز لامبسون - المندوب السامي - وقد كان في مصر وخبر حالة الشعب وتبين مقاصده وعرف مرامييه في التفاهم الحر الشريف بين البلدين » ثم نبه النحاس الى أهمية تجنب انجلترا لعداء الشعب المصري في الظروف القائمة اذ ذاك فقال « ها نحن اولاء في الظروف مددنا أيدينا الى انجلترا وقلنا نريد صداقة حقيقية ، صداقة خالصة بين شعبين حريين . الشعب البريطاني والشعب المصري الذي له مكانته بين الأمم الشرقية لاحظ أن هنا أن الاشارة الى الشعوب الشرقية تعني التنبيه الى الخطر الألماني - الايطالي وامكان أن تلعب مصر دورها ضده) والذي يريد أن يتضافر معكم ويتعاون واياكم على أساس صداقة نقية لا غبار ولا مآرب الا أن تعود الحقوق الى أهلها » (١) .

غير أن الجانب البريطاني لم يكن مدركا حتى هذه اللحظة المصاعب التي يمكن أن يسببها للوفد اذا لم تستجيب بريطانيا الى مطالبه ، فضلا عن ذلك فقد أراد الجانب البريطاني الاستمرار في ضغطه على الوفد لكي تلين صلابته ، فادلى وزير الخارجية البريطانية سير صمويل هور بتصريح في لندن كان له وقع القنبلة على الحركة الوطنية - وقد قال « عندما استشارونا نصحتنا بأن لا يعاد دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٣٠ » (٢) وهو يشير هنا الى حديث المندوب السامي واقتراحاته التي قدمها لتسييم في مايو ١٩٣٥ على نحو ما أشرنا من قبل .

انفجار الغضب الوطني :

غير أن هذا التصريح قد أثار كوامن الغضب بين الوطنيين . وفي اعتقادنا أن صمويل هو و مايلز لامبسون رغم انهما كانا من مهندسي التفسير الذي يرمى الى التفاهم مع الوطنيين الا أن هور أراد اختبار قوة الوفد والقاء آخر سهم في السياسة الاستعمارية تجاه الوطنيين في مصر - خاصة والموقف الدولي خطير للغاية - حتى يمكن الضغط بقسوة بما يمكن الجانب الانجليزى من المساومة والحصول على اتفاق مرض لمصلحته في المفاوضات المقبلة بما يحمي مصالحه الاستعمارية وخاصة فيما يتعلق

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

بالناحية العسكرية التي كانت تميل إلى اعتبار « أن المركز الحربى العالمى هو الإسكندرية . وبالتالي فإن مصر ستلعب دورا استراتيجيا فى الحرب المقبلة » (١) .

على أن الانجليز أرادوا كذلك من هذا الضغط أن يدعوا من مراكز الرجعية فى مصر ويجعلوا لها مكانا فى المفاوضات المقبلة خاصة وأن هذه الرجعية قد بدأت بمغازلة بريطانيا فذكر محمد محمود ، أن مصر على استعداد لتقديم قواتها فى الحرب » (٢) .

وعلى أية حال فقد أدى تصريح هور إلى انفجار الغضب الوطنى ومبادرة الوفد بالعمل . فبعد أيام من هذا التصريح اجتمع الوفد للاحتفال بيوم ١٣ نوفمبر وبدأ مكرم عبيد - سكرتيره العام - بخطاب أثار فيه الجماهير بشدة . كما تكلم مصطفى النحاس عن نجاح الوفد فى إرغام الحكومة على المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ ووجه تحذيره إلى الانجليز بقوله « إن عليهم أن يمتثلوا على مصر كحليف فى الظروف الدولية لمواجهة الخطر المشترك » كما « رفض أن يضع الانجليز أيديهم على الحصون والتكنات والموارد والسياسة دون مشيئة الأمة » (٣) .

وتحدد الموقف للقوى المختلفة إزاء تصريح هور على النحو التالى :

أولا - القوى الرجعية :

ومثلها الأحرار الدستوريون وغيرهم . وقد ظلوا ثابتين على إهمال المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ وكانت مطالبهم - كما عبر عن ذلك الدستوريون - هى أن تحقيق الاستقلال يكفى فيه وعده من الانجليز بالمفاوضة بعد انتهاء الأزمة الدولية وتمسكوا جميعا بما يسمى « وحدة الزعماء » (٤) .

ثانيا - الوفد :

١ - رفض أى تعاون مع الانجليز فى ظل الاعتداء على الدستور والاستقلال .

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

- ٢ - مطالبة نسيم بالاستقالة - تطبيقا لحطة عدم التعاون وهو الموقف الذى رفضه الوفد فى يونيو ١٩٣٥ لتغيير الظروف .
- ٣ - اشترط الوفد للوحدة القومية التى ينادى بها زعماء الرجعية أن تكون مرهونة بارادة الأمة وأنها تتحقق بأن يطالب الجميع بالدستور وعدم عنوان الانجليز على استقلال البلاد (١) .

وكان موقف الوفد تعبيرا عن المبادرة الصحيحة فقد سحب تأييده لوزارة نسيم واعتبر استمرارها فى الحكم بعد تصريح حور تأييد لهذه السياسة . وبت معارضة الوفد واضحة فى اجتماع ١٣ نوفمبر الذى حضره جمهور كبير لوحظ فيه وجود السيدات والآسيات بكثرة وتعالفتية شعارات الثورة والدستور وسقوط الاستعمار . واتخذت الحكومة اجراءات ارايية فهاجمت « بيت الأمة » حيث عقد الاجتماع واستخدمت القسوة فى الضرب كما أطلق البوليس النيران فأصيب البعض واعتقل عدة مئات وعمت المظاهرات منطقة « بيت الأمة » بالفلكي وعابدين وقم الخليج وباب اللوق وقصر النيل وبولاق وباب الشعيرة والأزهر .

أما احتفال الطلبة بيوم ١٣ نوفمبر بساحة الجامعة فقد كان مهيبا حيث زحفت جموعهم بعد ذلك تعبر عن الغضب والاحتجاج ، وقوبلت جموعهم بالاعتداء البوليسى القاسى واتسعت مظاهراتهم فشمملت القاهرة بأكملها كما امتدت الى أنحاء من الأقاليم حيث سقط شهيدان فى طنطا (٢) .

لقد انتهى « شهر العسل » بين الوفد وحكومة نسيم وأعلن الوفد اعداره لشرعية الحكومة بعد أن أصدرت فى دم الشهداء . وفى ١٧ نوفمبر ١٩٣٥ أذاع الوفد احتجاجه على حكومة نسيم ووصف استمرارها فى الحكم بعد اعلان تصريح حور بأنه « اقرار لهذا المدون » كما أذانبها بالديكتاتورية و بعد اصدار الدماء ومصادرة الحريات ، (٣) . وكانت حكومة نسيم قد أصدرت مرسوما بقانون يضييق على حرية النشر ويجيز إيقاف وتمطيل الصحف (٤) ، وذلك غداة ١٣ نوفمبر ، كما وزعت فى ١٤ نوفمبر قوات الجيش فى المدينة وحديقة الأزبكية وحدثت مصادمات شديدة بين

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر للكلية لسنة ١٩٣٥ مرسوم بقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٣٥ فى ١٤ نوفمبر - الطلبة الأمية ببولاق ١٣٦ ص ٣٥٣ .

الطلبة والطالبات من جهة والبوليس من جهة أخرى وأطلقت النيران على المتظاهرين فسقط محمد عيد المجيد مرمى أول الشهداء من الطلبة وفي الأيام التي تلت ١٤ نوفمبر شملت المظاهرات القاهرة والزقازيق واستمرت حتى نهاية نوفمبر حيث سقط شهيدان آخران هما علي م عفيفي الطالب بدار العلوم الذي توفي في ١٧ نوفمبر ، وفي ١٩ نوفمبر لحق به شهيد آخر من الطلبة هو محمود عيد الحكم الجراحي (١) .

وهذه التطورات الدامية في البلاد أدت لا إلى اشتعال المظاهرات الجماهيرية والطلابية فحسب بل إلى احتجاب الصحافة واضراب المحامين والمجلات العامة وخاصة (٢) .

نجاح « تكتيك » الوفد في عودة الدستور :

كانت فكرة الوفد المصري التي طرحها فور الأحداث التي تلت تصريح هور هي الدعوة إلى الاضراب عن تشكيل الوزارة من جانب الجميع حتى يعود للبلاد دستورها ويعترف بحقوقها . وأما الزعماء الرجعيون فلم يس لديهم من شيء اللهم إلا شعار « الوحدة » في سبيل الففز على كراسي الحكم . وقد أثمر نضال الطلبة في الكشف عن زيف شعار الوحدة المزعوم ، فحين ذهبوا إلى مناقشة هؤلاء الزعماء في فكرة الائتلاف بينهم وبين الوفد على أساس رفض تولي الحكم حتى عودة الدستور وموافقة لندن على تسويبه للسألة المصرية كان رأي اسماعيل صدقي علم استحسان فكرة الاضراب أما محمد محمود فقد اشترط موافقة لندن على المعاهدة وليس على الدستور . وأما فكرة الأحزاب نفسها فقد رفضها إلا إذا أتيق عليها الكل ؟ ، وكان رأي بهي الدين بركات باشا أحد زعماء الانسلاخ على الوفد عام ١٩٣٢ هو أن الطلبة عاجزون عن عمل أي شيء ورفض أحد هؤلاء الزعماء - وهو حلمي عيسى باشا قطب حزب الاتحاد - أن يتكلم (٣) .

« وهكذا اكتشف الطلبة عبث موقف هؤلاء الزعماء وذهبوا إلى الموافقة على فكرة النحاس الذي وافق على الائتلاف إذا ارتبطت بعودة الدستور وإبرام المعاهدة (٤) » .

(١) مصطفى النحاس جبر : للرجع السابق ذكره .

(٢) نفس المرجع .

(٣) نفس المرجع .

(٤) نفس المرجع .

وهكذا أيضا ردت سياسة الوفد وتكتيكة سلاح الزعماء الى منحورهم
وبات هو بطل الساعة المهيمن على الجماهير وحركتها وأصدر الطلاب بيان
يمبرون فيه عن تأييد وجهة نظر الوفد ووقعت على البيان شخصيات
قيادية من الطلبة نذكر منهم على سبيل المثال الآتي ذكرهم وهم من اللجنة
التنفيذية للطلبة :

فريد زعلوك ،	عبد العزيز الشوريجي	عن طلاب الحقوق
سهير القلماوي ،	محمد حسن الزيات	عن كلية الاداب
قاسم فرحات ،	محمد يلال	عن كلية الطب
جلال الدين الحماصي		عن الهندسة

الى جانب غير هؤلاء من ممثلي الطلاب في التجارة والزراعة والعلوم
ودار العلوم والجامعة الأزهرية والفنون الجميلة (١) .
 واجتمع مؤتمر الطلبة العام بدار اتحاد العمال حيث أعلن قراراته
ومنها :

★ السعي لائتلاف الأحزاب على أساس خطة اللجنة التنفيذية -
يصنون بها أن يكون أساس الائتلاف الاضراب عن الاشتراك في الحكم حتى
عودة الدستور وتحقيق مطالب البلاد .
★ المطالبة بالدستور والاستقلال (٢) .

وقد أدى هذا الموقف الذي وقفته الكتلة الغالبة من الطلاب الى سقوط
ما يسمى بحركة « الطلبة القوميين » الحاضمين لتوجيهات جماعة « مصر
الفتاة » ولحزب الأحرار الدستوريين من دعوا الى استئناف الدراسة كما
اعترفوا في بيانهم بأنهم أهملوا المطالبة بدستور البلاد (٣) ومرة أخرى
فشلت خطة « الطلبة القوميين » في استقطاب الطلبة حول عودة الدراسة
بحجة أن « تصفو النفوس » وأيد الطلبة من جديد قرارات اللجنة
التنفيذية والمؤتمر للعام واستمرار النضال فاستمرت المظاهرات في
الأسبوع الثاني من ديسمبر وحدثت معارك جديدة بين الطلبة والبوليس
واعقل عدد كبير من الطلاب . وتميزت هذه المظاهرات باشتراك الجماهير

(١) المرجع السابق وقد أصبح كثير من هذه الأسماء شخصيات عامة مثل الشوريجي
الذي أصبح تقريبا لثعلباً - والزيات الذي تولى الخارجية الخ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) المرجع السابق .

الكثيرة من غير الطلبة حتى امتدت الى أنحاء القاهرة وتوالى إجراءات الإرهاب ضد الحركة الجماهيرية فأصدرت الحكومة بيانا رسميا أندرت فيه بإطلاق الرصاص عليها ثم أصدرت بيانا آخر يمنع نشر قرارات الطلبة وبياناتهم في الصحف كما أصدر مجلس الوزراء قرارا بإغلاق الجامعة وأصدرت وزارة المعارف بيانا بأنذار الطلبة بالفصل اذا اشتركوا في المظاهرات أو شوهوها بناد لا يخص الطلاب .

ورغم هذه الإجراءات فقد استمرت حركة الطلبة والطالبات وامتدت الى طنطا ودمنهور والمنصورة والفيوم وبني سويف كما استمرت بالقاهرة وشبين والمنيا وملوى وبني سويف وأنحاء أخرى من الأقاليم (١) .

لقد نجح الوفد في تكتيكة الجديد باللجوء الى الجماهير بدل من الدبلوماسية واستخدم الوفد في معاركة الجماهيرية (نوفمبر - ديسمبر ١٩٣٥) النضال الطلابي خاصة حيث ضغط على الانجليز بشدة مطالب باعادة الدستور . ومن خلال هذه الممارك أكد النحاس من جديد عرضه بالتحالف مع انجلترا لمواجهة خطر الفاشية المشترك فقال في تصريح له لجريدة « نيويورك تايمز » : « نحن ندرك أن من مصلحتنا كما ان من مصلحة انجلترا أن تكون الدولتان حليفيتين ولكن هذا غير ممكن الا مع احتفاظنا بكرامتنا وشرفنا » . ثم أضاف مصطفى النحاس « سنتابع جهادنا في سبيل حقوقنا الى آخر نفس » (٢) .

واضطر الاستعمار الانجليزي تحت ضغط الوفد الجماهيري الى أن يرضخ في شتاء عام ١٩٣٥ لمطلب اعادة الدستور ، بعدما تأكد للاستعماريين « أن المصريين مجمعون على الديمقراطية بعد ازالة الايراشي وجماعة السراي في ابريل الماضي » (٣) . وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ اتصل المندوب السامي بتوفيق نسيم ليبلغه موافقة بريطانية على إعادة دستور ١٩٢٣ . وفي نفس اليوم كتب نسيم الى الملك قائلا بعودة الحق الى الملك والشعب في وضع الدستور « وهو الاتجاه الذي أليه تصريح صمويل هور وزير خارجية انكلترا ، الذي قرر في خطبته الأخيرة بتاريخ ٥ ديسمبر البرلمان الانجليزي . أن أمر الدستور متروك لصر ، وأنه لم يقصده قيعا قال .

(١) مصطفى النحاس ج. : للرجع السابق .

(٢) للرجع السابق .

(٣) للرجع السابق وقد طرد الايراشي بلاشا وزمره به أن قام « نسيم » بذكره في ابريل ١٩٣٥ عن المقليات التي تضمها هذه الجماعات في طريقه .

لا املاء شيء ولا الإلزام بأمر . ثم أنهى نسيم كتابه الى الملك بقراره إعادة دستور ١٩٢٣ وبهذه العبارة « مات الدستور . فليحي الدستور » (١) وهي العبارة التي عبرت عن الانتصار الذي حققه نضال الحركة الديمقراطية الدستورية في البلاد طيلة خمس سنوات . وفي اليوم التالي أصدر الملك أمرا بإعادة الدستور معترفا بأن « رغبة الأمة قد ظهرت جلية في إعادة دستور ١٩٢٣ » (٢) وأعقبت ذلك عودة العمل بقانون الانتخاب المباشر .

(١) مجموعة القوانين والراسم والأوامر الملكية لسنة ١٩٣٥ المجلد السابق ذكره.

(٢) نفس المجلد من ٥٨٨ - ٦١٤

من ٥٨٦ - ٥٨٧ .

ملاحق القسم الثاني

مولاى

منذ تكللت هذه الوزارة لم تزل تفسر المصالح لأصحاب اليد من قوائم الأوفياء بحيلة الشرف والطمع
الاساسية للدولة - تخبرنا ما يتبع توثيقه من الاسباب لاستقرارها كتمانها من اليد وتصرف الاسباب بما
يهمها من الشؤون .

وقد هدها البحث فان غير مخرج للحالة الحاضرة فلو تم الاستمرار في قانون الانتخاب الحالية على
الوجه الجديد في المشروع الذي ينشرف الزمان برقمها الى ستم مكرمة منقوبه بيان في اسباب تلك التدهور
والمسما

ولم يكن يجب في الزمان من ان تلك الاوضاع لم يربطه التفتيح الذي رسمه الدستور اذ هي قوة الجبهة
بان مجلسه - وليكون - فيهما الاموال اليدوية لصحة التفكير في ان تكون الحياة النيابية فيها اصالحة الاساس
مرفقة اكثر - فلو تروى في قول التفتيح في اسباب خلاسته التي تقدمها الزمان في صراحة وبيان ولكن لا تلتفت
ان قول ذلك من مجلسه الحالية .

وما بالوزراء ان زواعضا المجلس جملة او فرادى بانهم يتبدلون العمل لغير صحتهم اليدوية ولكنها
تبدل الظروف التي غشت على الحياة النيابية في مصر ، ولما تم تظلم الى المجرى ، فلونها عن قدرها
ولم يجره منه وجوه الطريقة الاحمرية كحاجة استغنى الدولة .

لذلك لم يكن يمكن ان نغفد آمال تفتيح يدور في مثل هذا الجو وعندها هذه الروح
فلم يجره اذن الا ان محمى الاوضاع بما له وما عليه وان يصدر دستور جديد تفتيح به صيغة جديدة في تاريخ
مصر ترجعها الزمان بحسنة .

واذا كانت الظروف التي تجلي الزمان في الزمان هذا السبيل فالسراج العام للحياة النيابية حائل
مثل هذه الظاهرة فلا تفرق ابدان دستور دستور .

على ان لا تعرفه الزمان على هذا يتم من الابدال لما بعد انما هو ان تقع في جزمه لا يمكنه
السلطة وانما قد تملكت به الاموال العامة في استقرار الامر ومصوح الحال . واذا كان مشروع الدستور
في حقيقته صرح المالك الحق استغنى عنها ان يكون في فعل ذلك بالامعان في اصول الدستور الذي صدر

في سنة ١٩٢٢

ويعلم الوزراء بأمره وأن أسكنهم الله مجرد حساب وتقدير ، وقد اطلعت انظر فيما عرضت له منه شأن
 هذا التفتيح وهي تدبر الثقة بانها لم تخطئ الحساب ولم تجوز في التقدير . على ان التفتيح هما الممنوع
 وانهم تفتيح لا يكون قولا ، فحزنا فخذ الطفل اذا كان من المستطاع ان يبرمه بوجهه الى التفتيح
 فلكي توفي التجربة الجريئة بما يجب ان تكون ثابتة مستقرة وان يؤمنه مستقر لها . لذلك ترى
 الوزير - اسوة بما تقتضيه لثقة منه الرضا به - ان يحرم تعديل الدستور الجديد قبل عرضيه منه
 والعمل به .

وطلعن الوزارة بما تفكر منه سهر جهودكم على صلاح هذه الدولة وحرصكم على توفير اسباب
 التقدم والرفاهية لها وما شهد به القريب والبعيد من اقرب نظركم وعلى محنتكم ان تجوز الشروط
 والبيان قبوله من جهودكم . فاذا اعدت هذه الوثائق اشرفت رضا جهودكم تفتيحهم باصراركم
 انكم بغير الدستور الجديد والتصديق على قانون الانتخاب .

وان الوزراء وهي ترفع الى سيديكم بعلية آيات اهدوا لها التفتيح الى الله بالرضا بان يجعل
 هذه البقول محروقة ببارك الله على البذل وان يفي به عليها فاعول الدولة والرفاهية وان
 يحفظ للبلاد ذات جهودكم الكريمة توفيق بنوفه الله .

١٠ أكتوبر ١٩٥٢

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

محترم

قرار الوفد المصرى

أن الحياة النيابية التى استردتها الأمة بعد جهاد عشرين عاماً قد حاق بها الخطر من جديد . وهذه هى المرة الرابعة التى عطلت فيها الحياة النيابية منذ سنة ١٩٢٥ ومحب هذا تعطيل فى كل مرة تقلل خطر فى حياة الأمة من الوجهة الاقتصادية والعنيفة والادبية والسياسية .

فلما وليت الوزارة الدستورية الحكم فى أول يناير سنة ١٩٣٠ أريدت أن تضمن للإصلاحات الداخلة فى الملو والاضطراد والسياسة الخارجية السلامة والاستقرار بتبع أسباب هذا التخلف الذى أجمع الكل على ضرورة بمصالح الأمة فالتمت فى بيانها الوزارى أن تحيط الدستور بسياس من التشريع يضمن له حياة منصفة ويحفظه منيع الجانب مصون الاحكام ونص على ذلك فى خطاب العرش .

وبعد أن وضعت مشروع قانون بيان أحوال مسؤوليه الوزراء تنفيذاً لنص المادة ٦٨ من الدستور رفعت إلى السراى الملكية وكانت فى ذلك موفية بهدها بأرة يسما حريصة على نهر الإصلاحات الداخلة ولزدهارها منية باستقبال جو الصعاق الذى انتهت فيه المفاوضات الرسمية الأخيرة حتى تبدأ المرحلة الثالثة لاستئنافها . غير أنها حيل بينها وبين تقديم هذا المشروع إلى البرلمان . وبقي الدستور مكشوقاً لمجبات المعتدين فلم يكن من شأنها الاستمرار فى الحكم على هذه الصورة سوى تشجيع عوامل الرجعية والاستخفاف بسلطة الأمة ونسبة الفرصة المناسبة للثوب على الدستور .

فراحت الوزارة من واجبا أن تتخل عن الحكم لعنه تمكثها من القيام بتنفيذ واجبا ولذلك قدمت استقالتها فى ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠ فوئب إلى الحكم ووردة كين لا أكثر وجافاً طلع فى الاعتقالات الماضية كما أن الأمة خفلت الذين تقدموا إليها منهم فى الانتخابات العامة وقد ضمنته الوزارة بإياها تهديد الأمة بالانحلال إلى وسائل غير طبيعية والاخذ بأسباب غير نظامية

ومع أن الدستور نص فى المادة ٦١ منه على أن الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة فإنها لم تقدم إلى البرلمان ليقول مجلس النواب كلمته فى ذلك . وكان هذا قول اعتذار منها على الدستور

ومع أن الأمة لم تحل لعنه الوزارة سلطة الاستمرار فى الحكم طبقاً لنص المادة ٢٣ من دستور التوكتس على أن جميع السلطات مصدرها الأمة فإنها انتطت لنفسها حقوقاً لا يعترفها الدستور إلا لوزارة تعين نة النواب فاستصرت فى ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ مرسوماً بتأجيل انعقاد البرلمان معتبة ذلك على أحكام الدستور . وفى يوم ٢٣ منه الذى كان معدداً لانعقاد على الأخير من النواب طوقت دار البرلمان بقوة المسلحة وأقيمت إياها

حتى اضطر رئيس مجلس النواب الى أن يأمر رئيس قوة البرلمان بأن يكسر السلاح ويضع الايواب وبذلك تمكن أعضاء المجلس من الاجتماع فكان ذلك اعتداء جدياً منها على الدستور احدى نص في المادة ١١٧ من على أنه لا يجوز لآلية قوة مسلحة التدخل في المجلس ولا الاستمرار على مقربة من أبوابه الا بطلب رئيسه . وقد اتخذه رئيس مجلس الشيوخ على هذا الاعتداء بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٠

ونظراً لهذه الاعتداءات المتكررة اجتمعت الجمعية الوطنية المكون من الشيوخ والنواب وأعضاء مجلس المديريات في الثاني السدي بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٠ وقرروا مبدأ عدم التعاون مع هذه الوزارة وتشكيل لجنة تعمل بالرفد لتنظيم أساليه وتنفيذه في حالة ما اذا لم تقدم الوزارة الى البرلمان عند انعقاد فترة التأجيل وقد توخى المؤتمر في ذلك انهاء الوزارة فرصة لتراجع قسماً وتكثف في مسلكتها احكام الدستور ولكن الوزارة بدلا من أن تقرر الموقف الحكيم الذي وقته البلاد بأزاء اعتدائها على الدستور لم ترد الا ايماناً في هذا الاعتداء وأظهرت استعصافاً كبيراً بأرواح الاحمال الغزل من السلاح حيث قابلت حركتهم الطيبة في البهائم عرس الدستور بالطلاق الرصاص عليهم وطمعنهم بالمحارب فوقعت بذلك حوادث مؤلمة في بلبيس والمنصورة والاسكندرية .

واصدر رئيس الوزارة تصريحات و بلاغات رسمية عن هذه الحوادث يرى بها الى التظهير في سير العدالة فسردها حسناً اراد واصدر فيها حكمه كما شاء وقضه بما وصلت اليه يده من عقاب ونواب وجرى التحقيق في ظل تصريحات رئيس الوزارة وبلاغاته الرسمية شائخا الى ما منه من مشوة وما أزعجه من عقاب ستم حاجت هوز اذ سخره المنطقة فألقت ثلاث صحف يومية كبرى القلة تهايماً وذهي البلاغ ، وه كوكب الشرق ، وه اليوم ، حتى لا تردد صدق مطالبها في البلاد مخالفة بذلك نص المادة ١٥ من الدستور التي نصت على أن اخبار الصحف او قضاها او ثنائيا بالطريق الإداري عطور الا ان كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي وقد دعت الوزارة أن هذا التمثيل اقتضته ضرورة وقاية النظام الاجتماعي في حين أن النظام الاجتماعي في مصر لم يمس والازمة الحالية إنما هي أزمة دستورية لا اجتماعية

ولم تقف الوزارة في اعتدائها عند هذا الحد بل استصدرت في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٠ مرسوماً بغير عهد اعتماد اليه يدعو أعضاء مجلس من حتى لم يوزعوا لم تلق سلطة مباشرة بالحكم عن الامه تطبيقاً لنص المادة ٢٣ من الدستور فضلاً عما في ذلك التصرف من الاعتداء على نص المادة ٩٦ من الدستور التي نصت على أن يقوم دور الاعتماد المعادى مدة ستة شهور على الأقل وهي مدة لا تدخل فيها فترة التأجيل لان البرلمان لا يصدق في تلك الفترة

كذلك فان نص دور الاعتماد على هذه الصورة هو اعتداء على نص المادة ١٤٠ من الدستور التي تنص بأنه ، لا يجوز نص دور اعتماد البرلمان قبل الفراغ من تقرير المديانية .

ومن الملم به أن ميزانية الازهر والمعاهد الدينية لم تقر بعد وقد نصت المادة ٢ من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٧ على أن . يتبع في ميزانية الازهر والمعاهد الدينية الاحكام المقررة في ميزانية الدولة . وهذه الاحكام هي الواردة في الباب الرابع من الدستور ومن ضمنها المادة ٤٤٠ السابق ذكرها

١٠٠٠ وازدات الوزارة في عدولها فاصدرت في يوم ٢٠ يوليوس سنة ١٩٣٠ بلاغاً رسمياً يجمع مجتمع الشيوخ والنواب بالقوة المسلحة في يوم ٢١ ١٠٠٠ هو اليوم الذي كان حده المجلسين للانتقاد بعد انتهاء فترة التأجيل وأتخذهم بلاغاً للثوار عليهم اذا تم حاولوا دخول دار البرلمان وطوقها بقوات الجيش المسلحة وأتخذت قوة يوليس البرلمان عترة من ككنها واستولت على السجل الذي دون فيه رئيس القوة هذا الاعتداء ثم كسرته بأبواب قمرية للحدود وفتحته فيه وكردت بذلك الوزارة الاعتداء الذي ارتكبه في يوم ٢٢-٢٣ يوليوس سنة ١٩٣٠ ولكن بصورة أشد اثماً كالمرة المستور وقد كرز رئيس مجلس الشيوخ احتجاجه على هذا الاعتداء بتاريخ ٢١ يوليوس سنة ١٩٣٠ كما استج على وكيل مجلس النواب بالنبابة عن رئيسه لنيابة وقد أدى تصرف الوزارة الى وقوع عدة حوادث مشتمة في اليوم المذكور في مصر وبور سعيد والسويس ودمياط وغيرها حيث أطلقت النار على الاهل النزل من السلاح بدون مبرر لذلك ومع صدور بلاغ الحكومة بمنع أعضاء البرلمان بالقوة من الاجتماع وأعداد الجيش لاحتلال الطر على مبنى الامة قد استقلت الامة برزائها.

وكانت الوزارة قد تلقت في ١٦ يوليوس سنة ١٩٣٠ تليفاً من الحكومة البريطانية بسبب حوادث الاسكندرية تحمل فيه رئيس الوزارة مسؤولية المسار بمصالح الاجاب كما أن زعيم الامة قد تلقى مثل هذا التبليغ في ١٧ منه وأرسل كل منهما رده عليه الى الحكومة البريطانية التي أرسلت بعض يوارها الى الملك المصرية أولاً هذا الاعتداء المتواصل على احكام الدستور الذي أدى الى حكم البلاد حكماً أوتوقراطياً بواسطة وزارة لم تتقدم الى البرلمان ونظراً الى انه السياسة الحقيقة التي جرى بها ملك الوزارة رأيت الاغلبية البرلمانية أن تستعمل حقها المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور التي تقضى بدعوة البرلمان الى الاجتماع متى طلب ذلك بمرئىة توفرها الاغلبية المطلقة لاجل المجلسين ورفضت أغلبية مجلس النواب عرضة الى جلالة الملك طلب دعوة البرلمان الى اجناع غير عادية عقد في يوم السبت ٢٦ يوليوس سنة ١٩٣٠ وذلك أولاً لاستجواب الحكومة عن تصرفات ولاء لاهلها المينى بمرئىة اتخاذ قرارات التي يراها المجلسان في ذلك وثانياً لاقتراع مجلس النواب على الثقة بالوزارة

ومع أن المادة ١٥٥ من الدستور تحضى بأنه على أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انقضاء الشروط المقررة بينا الدستور ومع أن شرط الدعوة الى الاجناع غير العادية قد توفر وهو تقديم عرضة بذلك بموقع عليا من أغلبية اعضاء اجد المجلسين بأن الوزارة قد اصدبت بلاغاً رسمياً في يوم ٢٢ يوليوس سنة ١٩٣٠ تمن في رفض طلب دعوة البرلمان المشار بها ديم أن الضرورة شرط لازم لاجابة هذه الدعوة مع أن الضرورة مشروطة بنص المادة للاجتماع الذي يدعو اليه الملك من تلقا نفسه وليست للاجتماع الذي يدعو اليه بناء على طلب أحد المجلسين

ولا أخذه في ذلك يجعل حق المجلس في ذلك وهما الأمر الذي لا يمكن التسليم به. هذا فضلاً عن أن النواب قد شروا في عريشهم الضرورة القصوى التي تدعو إلى هذا الاجتماع ويتوا فيها كثيراً من المخالفات للدستورية الخطيرة التي وقعت بعد إعلان مرسوم فض دور الانعقاد في أن الموقف الذي انتهى أدى إليه سوء تصرف الوزارة إنما استجد بعد صدور المرسوم المذكور

وكذلك زعمت الوزارة أن إجابة هذا الطلب يتعارض مع حق الملك في إعلان فض دور الانعقاد المنصوص عليه في المادة ٩٦ من الدستور وليس هناك شيء من ذلك لأن الحكيم قد تضمنها الدستور من أعضائها يتعلق بالاجتماع العادي والآخر متعلق بالاجتماع غير العادي ولذلك أن يعلن فض الاجتماع غير العادي بدون التقيد بمدة معينة خلافاً للاجتماع العادي الذي يدوم انعقاده ستة شهور على الأقل

وبما أنه يتبين مما تقدم أن الوزارة الحاضرة هي وزارة تائرة على الدستور تارة من وجه البرلمان وأخر الحكم القائم الآن في مصر هو حكم اتو قراطي لا يستند إلى سلطة الأمة وإنما يستند عليها ويحاربها وبما أن مجلس النواب قرر بتاريخ اليوم عدم الثقة بالوزارة

وبما أنه ليس لوزارة هذه حالتها أن تجي الضرائب من الأمة ما دامت ألتأت إلى الأمة بسبب دستوري على هي واقعة منها ومن دستورهما موقف العدا.

وبما أن الحرية لا تجب على الأمة إلا إذا كان انتصرف فيها موكولا لمن يمثيها وبما أنه ليس لهذه الوزارة صفة النيابة عن الأمة المصرية التي لم تقرها على القرار في الحكم يوماً واحداً وبما أن لجنة المؤتمر التي نظمتها وضع خطة عدم التعاون مع الحكومة قد وضعت رأياً إلى الوفد المصري فأقره وهو يقتضي بما يأتي كخطوة أولى في سبيل عدم التعاون

وهو امتناع الأمة عن دفع الضرائب الاميرية للوزارة الحاضرة -



بدعوة الوفد المصري الأمة المصرية إلى الامتناع عن دفع الضرائب بجميع أنواعها ما دامت الوزارة الحاضرة قائمة في الحكم

بنت الأمة في يوم السبت (٣٠) محرم سنة ١٣٢٩
(٢٦) يوليو سنة ١٩١٠

رئيس الوفد المصري
محيي الدين النحاس

١ - فريق النحاسيات

يظهر ان النحاسيات يريد ان يعلن اسماء الاصا الجدد في الوفد في هذين اليمين ليكون ذلك الرد المطبق من ناحية على الاعضاء الذين لهم والذين يتسكنون لان بعضهم للولد وستكون هذه المسألة محل بحث في اجتماع الوفد الليلة .

ويظهر في الوقت نفسه من اخبار المصادر المحلية ان النواب والسبع السابقين الذين لم يقدوا النحاسيات في موقفه لان غير راضين عن سياسته وفيهم من اعترض الصباة والتفريق الاخرى الاستمرار في تأييد اعضا الوفد الخارجين .

وقال في الوقت نفسه انه من المنتظر ان يعلن الوفد قرارات النواب والسبع السابقين الذين لم يقدوا في موقفه بمجرد اعلانها سيمثل الاعضاء الاخيرين الذين يحاضرون رؤسهم .

٢ - جملة البلاغ

ستقرر لجان الوفد مطالعة جملة البلاغ ان ان الجديدة ستعمل على تأييد فريق النحاسية وقد عقد الاستاذ عبد القادر رحيمه صاحبها انظارا مهمهم بخصوص ذلك .

وسمى الوفد من ناحية على تلبية جملة كوكب الشرق واختيار نخبة من المحررين الاكفاء لهذا لتظهر في جملة جملة البلاغ وهذا يكون للولد جلالته الصباة « الجهاد » ومجده السانية « الكوكب » .

٣ - بين الحليين

يحمل فريق من الحليين في هذين اليمين على تكوين هيئة منهم لتأييد فريق التماس والقيام بشؤون الدعوة لهم بحارة خطط النحاسيات وقد لقيت الدعوة نجاحا حده بعض الحليين الواعين الذين لم يرتاحوا الى تصرفات النحاسيات بالاعية وهذا للتأخير بهذه المسألة جهودا جبارة لنفس عدد كبير لتفريقهم ولما جئوا النحاسيات بهذا التأييد .

٤ - انتخابات نقابة الحليين

تتوالى الاجتماعات في مكتب الحليين للاستعداد لانتخاب النقابة هذا العام . وهذا سلاحيه محائل يك جهودا كبيرة لتفريق المراسلي باتا ومن هذه الجهود قيامهم بدفع الاشتراكات لفريق من الحليين الذين تأخروا عن

دفعها لتسقط لهم دخول الحركة الانتخابية .
 ويعلق فريق الثانية اهتماما كبيرا على نجاح الفرياقين بأشياء في الانتخابات
 لأن ذلك ان تم يكون مظهرا قويا من مظاهر تأييد الطبقات المستنيرة في الأمة
 لهم .
 وقد استأه النصارى بأشياء كثيرا لما يلقونه من قيام الفريق الآخر بدفع اشتراكات
 للحيامين لأن ذلك في نظره عبارة عن رشوة تقدم علانية وهذا مما لا يجوز بحال
 من الأحوال بل يجب ان يكون محل بحث في الجمعية المسبوبة للحيامين .

• - فريق الخامسة

يحاول فريق الخامسة هذين الوجهين الوصول الى تأليف لجان لتأييدهم في
 مختلف جهات القطر على نيط لجان الوفد وذلك بعد ان ثبت لهم انه ليس
 من السهل ضم لجان الوفد لهم . وهم يحثون هذه الدعوة الآن في الحياهير
 بواسطة فريق من الحيامين انصارهم على اعتبار انهم وحدهم الذين يعملون على
 تحقيق مبادئ سمد والوصول بالامتنان كامل حريتها . وان النجاس بأشياء
 اصبح لا يصلح بحال من الأحوال لنزعة الأمة وان الانقياد منهاه فقد كل
 أمل في استقلال البلاد . وان الأمة لو ايدتهم في موقفهم الحالي لم في اقرب
 وقت تملق رغبتها وعودة دستورها ونزوال الازمة الاقتصادية التي تعطلها
 البلاد .

وتم نقل هذه الدعوة لأن تأييدا من الحياهير .

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢

بجانبه

اجتماع الوالد البحرى

ر. اجتماع الولد المرحوم في الساعة السادسة والنصف في بيت الامة بمهاسنة النخس
باشا وقد استمر الاجتماع حتى الساعة الثامنة مساءً.

يؤيد دار البحث في هذا الاجتماع في مائتين -

هذا الاجتماع للتقرير يقدم من الأستاذ كامل مدني بك عن يوسف
الرحاوي نحو الأستاذ محمود بسوي

٢ - حانة بيش إيمان الوليد بن الاقاليم والاستقالات التي قدمت من بعض
اعضائها وقد خول لسانه النقراش بحالته هذه الحالة بما لهه
مصلحة الوليد *

أما فيما يتعلق بوقف الأستاذ محمود بسيوني فالأجل كبير يشهد أنه وساقدم على
التفكير فخلصا عن لحظ الحاحين في هذه الانتخابات ونسبة المؤيدين لكل من
المرشحين للثقة في كل من القاهرة والأكاديمية وكافة المقامات وهذا التفسير
يخلص من الحلول والدقة عن الحالة الانتخابية عند كل من الفريقين .

۱۹ دسمبر سنہ ۱۹۲۲

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 104

في انجسوا السياسي

علمت من بمدرولدي كبير اليوم بان اندكوير حايث وجود قد قدم للنحاس باسنا
تقريباً مطولا يشمل المسائل التالية -

اولاً - راجع الى التوازي بين الانجليزية المسئولة في الحالة الحاضرة في مصر
ثانياً - الملاح الذي يرونه لهذه الحالة

ثالثاً - رأى هذه الدوائر بمدة مكررة ان تولد التحيرة

رابعاً - انصاع التي يبدونها بمدة الاحزاب والدوائر العالمة غورمه

خامساً - اثر هذه النجاس في دوائر لندن

سادساً - رأى اندكوير حامد محمود في الموقف

سابعاً - وثائق تصير عن رأى دوائر انجليزية مسئولة

ويمكن كلاً اليوم موجزاً عن هذه المسائل وساقدم في تقاريرى القادمة بيانات
خاتمة عنها *

بل سابدل الجهد للحصول على صور طبق الاصل من بعض الوثائق الهامة *

عن المسألة الاولى

ينقسم رأى الدوائر الانجليزية في الحالة الحاضرة في مصر *

فبعض الوزراء المحافظين يرون ان نظام حكم مدققي باشا قد نجح الى حد كبير في اضعاف
شبكة المتطرفين المصريين والقضاء على ناصية المال في مصر بما يتعلق بالمصالح الانجليزية
- وقد اثار مريض دولة مدققي باشا الاحير قلق هذه الدوائر واضطرابها فابخذت تفكر في

حل محله لدوام استقرار النظام الحاضر *

وزراء اخرون من ضمنهم وزراء المال في الوزارة القومية يرون انه وان نجحت تجربة
دولة مدققي الى حد كبير الا انه من مصلحة انجلترا تحقيق بعض رغبات الشعب المصري
وساين تعامل الملاح الذي يراه كل فريق لهذه الحالة *

عن المسألة الثانية

دوائر المحافظين ترى ان النظام الحاضر في مصر طالما ان صحة مدققي باشا تساعد
على سياسة الوزارة * اما ان كانت صحته تضعفه عن القيام بعمله فترى هذه الدوائر
استناد الوزارة الى محمد محمود باشا على ان يدير في حكمه وفق الاسس التي وضعها
دولة مدققي باشا *

اما الفريق الاخر فيرى انه من مصلحة الشعب المصري والانجليز تأليف وزارة قومية

ولقد عرض على الولد فعلاً الاقتراح التالي -

١ - تأليف وزارة مهادية زهير محمد عن الاحزاب

٢ - اشتراك جميع الاحزاب في الوزارة ومن ضمنها الوفد بالمرصة وزراء *

٢ - جدول دستور الحاق والنموذ الى دستور سنة ١٩٢٢

عن المسألة الخامسة

رأى هذه الدوائر بمذكرة الوفد الاحمرية •
كان لشدة مذكرة الوفد الاحمرية اثرا كبيرا في الدوائر الوفدية •
مدوائر المحافظين ايجازت من هذه المذكرة حجة تبعد بها رأيا لها ان القليل من جريد
لا يستحق سوى التقاء عليه • وأنه لا أمل حلقا في التقاعص منه • والدوائر الاخرى
حاجب احدها من عدة هذه المذكرة ومن رأيا لها ان لم يرجع الوفد عن هذه الخطوة العقيمة
ليكون رأيا لها في علاج الحالة كراى فريق المحافظين تاياما •

عن المسألة الرابعة

يجد حزب الاحرار الدستوريين جهده في العودة الى الحكم بدون قيد أو شرط •
اما اعضاء وفد الشانبة لكل ساعهم متحمصة في تأليف وزارة قوية • وسانيد هذه المسألة
ايضاها في تقريرى القادم •

عن المسألة الخامسة

اتر هذه المسائل في دوائر لندن سنة كان لخطوة الاحرار الدستوريين تأثيرا كبيرا
في تلك المحافظين برأهم ووضعت في تمسكهم بحد وسياسي من حزبهم لولا تلك بعض
دوائر لندن بخطأ هذا الراى • ووضعت في التوفيق بين هذه الاراء المتباينة لاطمن
الحافظون برأهم صراحة •
وسانيد هذه المسألة بيانا في تقريرى القادم •

عن المسألة السادسة

لم يجد لان الدكتور حامد محمود رأيه في الموقف انتظارا لما يستقر عليه رأى الوفد
بمد الاطلاع على تقريره • يقال بأنه حطط برأيه غير رقيبى ابدائه الا احد المناقشة
في تقريره • وسانيد هذه المسألة وابين في تقريرى القادمة تطوراتها بالتفصيل •

عن المسألة السابعة

لم يمتد كلامى حديثى ان هذه الوثائق تمتع عن اراء خطيرة لجهات طالية في مصر ومن
اقتراحات تعرضها على بساط البحث بعض الدوائر الانجليزية المسئولة بحسبها برأى
هذه الجهات المالية في مصر •

• وطالعت في تقارير اللجنة تفاصيل هذه المسائل ان لم يكن عن مقتضى الاعتق النعم
سوى التوقف على هذه البيانات الهامة •

٢١ يونيو سنة ١٩٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة وثيقة بتقرير الدكتور حامد محمود تبصير عن رأي كبار الموظفين الانجليز

في مرفق الوقت اسماحي

~~~~~

تمت هذه الوثيقة رأي كبار الموظفين الانجليز في مرفق الوقت. يوجد في الانجليز  
المستور نقلاً عن بياناتهم الشخصية ويمكن أن الحصة هذه الوثيقة به يلي -

أولاً - يجوز أن يتم مديقي باشا كبحر نظام اسماحي. فتمت به مديقي باشا كان يتم  
مديقي باشا. وكثر من المصلحة التي ارعقها مديقي باشا. فتمت به مديقي باشا.

سبب من هذا النظام ونشرت عوامر القوي تسمى في مديقي باشا.

ثانياً - أحاط مديقي باشا الحظاً كثر في تعيين وزارته من كثر كانت مستوره.

أستمننا نذكر او اثنين.

ثالثاً - يمكن أن نقرر على دراجة ان النظام في ذاته لا عيبه وكثر لا بد من

التصميم في الوزارة ليقوم نذكر. فتمت به مديقي باشا. فتمت به مديقي باشا. فتمت به مديقي باشا.

كثيراً من اوزير. فتمت به مديقي باشا. فتمت به مديقي باشا. فتمت به مديقي باشا.

رابعا - أثبتت الامه المصرية عدم استحقاقها للدستور سنة ١٩١٢ وأنه ارضي بكثير من

حاشيا. بدليل حالة الرضا. انتم بالدستور الحالي ولو كانت اذمة تقدر

دستورنا الاول قدره. فتمت به مديقي باشا. فتمت به مديقي باشا. فتمت به مديقي باشا.

نوسل بها لانتخابه نوابه وشيوخه من الحصول على عدد كبير من الشعب.

المنازاة انصاف في مجلس نوابه وشيوخه.

سبباً - يوجد المصري لا يزال يتمتع بقانون كبير في البلاد الا ان هذا القانون قد

اضاهي وعن شديد اثنا قوة مديقي باشا وادارته شؤون بقدر بحزمه وحكمته

ومن استمر اذا تولي الحكم وزارة قوية من انه ار النظام الحاضر أن ينظر في

الضمم الى اوقد تنديها حتى يصل في حالة لا يستجيب بمديقي باشا. فتمت به مديقي باشا.

معارضة حكيمة.

سادساً - يوجد مديقي باشا ونصحه به. فتمت به مديقي باشا. فتمت به مديقي باشا.

انهم من عدم الكلمة لأن حزب الشعب الحالي جمع الكثير من الامم الذين

انضموا اليه لحر اخصائهم من اوزارة قادا ترك مديقي باشا حكمهم بمديقي

سبب حارف من الاستقلالات من الحزب فمديقي باشا لم يوفق بحال من الدول

في تكوين حزبه.

سابعاً - ان حله حزب. فتمت به مديقي باشا. فتمت به مديقي باشا. فتمت به مديقي باشا.

الوطني تمتع جميعاً بحظ قليل من ثقة العامة واستقامتها. فتمت به مديقي باشا.

الاعتقاد لخدمة واحدة أن في مقدره هذه الحزب يتبناها الحالي كغيره عليه

برلمانية صحبة في البلاد.

يبحث في تقرير السابق تفاصيل ما ورد في إحدى هذه الوثائق عن خطاب الإصرار  
أندستويين وأنهم واضع في هذا التقرير مجمل ما ورد في وثيقة أخرى تضمنت رغبات  
أعضاء الوفد السعدي \*

وعند الوثيقة عبارة عن بيان لأندستوي مسئول أورد فيه جميع الأعضاء إلى إبداء  
أعضاء الوفد السعدي سواء في مذكراتهم للدوائر الأجنبية أو في أحاديثهم مع كبار  
الإنجليز المشتغلين بالمسألة المصرية \*

وتتضمن خطاب أعضاء الوفد السعدي كما اثبتتها هذه الوثيقة فيما يلي - \*

أولا - تأليف وزارة قومية تتكون منهم أهميتها ومن الأعرار أندستويين ويشترك فيها  
أعضاء يمثلون باقي الأحزاب الأخرى \*

ثانيا - تعارض هذه الوزارة بمجرد تأليفها برنامج شامل لمعالجة الأزمة الاقتصادية  
والعمل على عودة حالة الرخاء والبر إلى الفلاحين \* وسيكون هذا البرنامج

يسمى على طريق حلقة بينة وحلقة للهدم بعيدا كل الهدم عن النظريات التي لم

يود العمل بها لأن إلى نتيجة حاسمة في معالجة الأزمة \*

ثالثا - تعلن الوزارة في بيان ثلاثة أنها تعقد دستور سنة ١٩٢٢ وستعده للامة

الا أنها ترى من مصلحة البلاد حكمها بدون برلمان لمدة ثلاث سنوات لتفقد فيه  
برنامجها الواسع وتقوم بتحقيق ما تتطلبه حلقة البلاد من اصلاحات \*

رابعا - تقدم الوزارة بعد انتهاء مدة الثلاث سنوات للامة بها لقيمتها من اعمال في

انها توليها الحكم وتعلن عودة دستور سنة ١٩٢٢ وتقوم بإجراء انتخابات

حرة تشترك فيها مع باقي الأحزاب لأن منحها المجلس النيابي المنتخب لفتح

بعض الحكم والا قدمت استقالتها \*

خامسا - لا تشترك الوزارة في مفاوضات الإنجليز الا اذا مضى البرلمان المنتخب لفتح  
وتأييده \*

سادسا - تحرك للوزارة كل الكمية في بحث مسألة الموظفين ورواتبهم وسيكون أول حلقة

من حلوات اصلاح التي ستقوم بها معاملة الموظفين وبحث مسائلهم على نحو

القوانين المعمول بها في البلاد التي تنطبق قوتها الخاصة والادبية مع مصر

سابعاً - مساعدة انجلترا للوزارة باقتاع الدول بغيرة الفاء الامتيازات الأجنبية لتسعى

للوزارة تحقيق برنامجها على الوجه الأكمل وتتمتع الوزارة في مقابل ذلك بعدم

قيامها بمقابلة مشروعات اصلاح التي قامت بها الوزارة المعاصرة والتي تضمنت

للإنجليز مصالح بها

ثالثا - تعلن الوزارة عدم مساهمة بحرية الأحزاب وحلها استوى في تنفيذ سياستها

١٦ انتباهه ناحية اخرى حشر قوائمهم فيها سوء حمية ومسد بها  
انتحت اسرورة احدى لا يحجج بحد من "حوال" لهذه الاحزاب بماوزنه في  
بث دعايتها \*

ناسما به لا توافق الوزارة بحال من "حوال" على أي اتفاقية تمقدها الوزارة انماضره  
محموس مسأنة كيونات الدين اذا تصمت هذه الاتفاقية تصا يتماش مع  
رقعة الامة اذا اتفق على مع انكواند دها لوالا نود سمو انفاقة مسع  
\* بيرقا \*

هذا هو برنامج الوفد الصمدى انهء تقدم به ندوات اسبوعية في مصر وشحن ولم  
يصادف هذا البرنامج ارنبا حار من دوائر محافظين وقد انتجته بمئة الندوات الانجليزية  
بانه برنامج عني نفعيه ميسر مبرمجة رسته في ايقب نفسه بنماش مع اعماليح  
الانجليزية الى حد كبير \*

وساين في تقايرى تقادمة ما تمقنته الوثائق الـ سرى وما قد يستقر رأى الوفء عنه  
في الموقف السياسي \*

قد غلب بان اللجنة القى وكل الهيا لم يمتقهر الدكتور حامد محمود قد قاومت الانتباه  
من عليها وستقدم نهية بحثها لرجل الوفء في عديم اليمين - ٨٨

٣٠ يونيو سنة ١٩٢٢

تمت

## في الجوانب السياسية

### الوثائق الملحقه بتقرير الدكتور حامد محمود

يتمثل في تقارير السابقة بمشروعات الوثائق وموضح في هذا التقرير وثيقة اخرى  
تجسدين رأي المستقل في الحقن السياسي الحاضر في عبارة اخرى تجمع بين رأي كل  
من صاحبي الدولة عدلي يكن باشا - وتوفيق نسيم باشا \*  
رأي دولة توفيق نسيم باشا

- أولاً - عودة دستور سنة ١٩٢٢ كما كان \*
- ثانياً - إجراء انتخابات على اساس قانون الانتخاب المباشر \*
- ثالثاً - تولي الاغلبية البرلمانية الحكم وعدم وضع العراقيل في سبيل تنفيذ برنامجهم
- رابعاً - منح الوزارة سلطة مطلقة في التسمية والتعيين في الوظائف الكبرى وفقاً لرؤيتها  
وتنفيذاً لبرامجها \*
- خامساً - يمكن للوزارة كامل الحق في اصدار قانون يقضي بأشد عقوبة على كل من تعدد  
نفسه بأحداث انقلاب في البلاد بدلاً من اصداره على دستور الامة وقوانينها لضمان  
الحياد والديمقراطية في تنفيذ برنامجهم من ناحية ومكافحة عيب الرجم من ناحية اخرى
- سادساً - بقاء الوزارة طالما منحها البرلمان ثقته ونسحبها وتساكنها لتأمين قدرتها او  
عجزها في ادارة شؤون البلاد \*
- سابعاً - عدم الدخول في مفاوضات سياسية لمقدد معاهدة بين البلدين والاكتفاء في  
اول الامر على قيام الوزارة بتوطيد الحالة الداخلية والقيام بمشروعات اصلاح  
التي تستلزمها حالة البلاد وعدم الانتهاء من ذلك يمكن للوزارة للقيام بالمفاوضات  
مع رغب الطرف الانجليزي في انها المصالح المتعلقة \*
- وقد اظهر دولة نسيم باشا استعداده لتأليف الوزارة من حزب الاغلبية اذا قبلت الجهات  
المالية في مصر وانحلت شروطه التي اوضحناها سابقاً وأبان ايضاً انه واثق من موافقة  
البرلمان على هذا الرأي وان الناحية باطل لن تمنع في تأليف الوزارة وتتخذ مسدداً  
البرنامج الذي هو في اعتقاده الوسيلة الوحيدة لاستقرار حالة البلاد وعودة الضمانات  
اليها \*

### رأي دولة عدلي يكن باشا

- أولاً - يرى ضرورة عودة دستور سنة ١٩٢٢
- ثانياً - تأليف وزارة جديدة ولا مانع من تأليفها بهيئته تكون مؤيدتها اخرى انتخابات  
حرة وفقاً للقانون الانتخابي المباشر \*
- ثالثاً - تولي الاغلبية البرلمانية الحكم في البلاد ولا يحجب دولته بحال من الاحوال  
الاختلاف معها في الحكم لانه يرى ضرورة تمكن هذه الهيئة من حكم البلاد

مدة تستطيع الأمة الحكم على صلاحته لو عدم صلاحته لحكمها .  
 رايها اذا لم ير جلالة امليك تولى انوفد الحكم منفردا ليسكن لبلالته بعد ظهور نتيجة  
 الانتخابات مقابلته زعيم الاعلمية والتفاهم معه على تأليف وزارة قوية بالشروط التي  
 يرضيها الوفد ويترك للوفد البحري كامل الحرية في تنفيذ البرنامج الذي اعلمته  
 الامة وضخته فبقها في الانتخابات لتفهمه .  
 حاشا! بحسب الوفد البحري للآن على رفض الوزارة القوية ولكنه يرفضه على اخبار انها  
 فكرة انجلية ولن متأخر الوفد عن تنفيذ الفكرة اذا ما ابداهها جلالة امليك -  
 ورجال الوفد معها قبل ان شأهم بهم قبل ان شأى استقرار التقايد اندستوية  
 الصحيحة في البلاد وكم يخلصون في الوقت نفسه ان لجلالة امليك كل الحق  
 في ان يشر عليهم بما يراه منطوقا مع صاحب البلاد .

هذه هي الشروط الى مراها دولة خيرية لمودة البلاد الى حالتها السابقة واستقرار  
 العلاقات بين الشعبين البحري والانجلزي . وقد عبرت هذه الوثيقة عن رأى كل من  
 صاحبي الوثيقة عدلى يكن باشا وتولى نصح باشا بانه رأى زعماء المستقلين ولم تتفهم  
 هذه الوثيقة نقلا عن بيانات الانجلزي السلولى شطا. خلافتها اوضحته في هذا التقرير .

٨ يوليو سنة ١٩٢٢

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

١ - رأي لجنة الأربعة في تقرير الدكتور حامد محمود

١٠٠ - اجتمع في تقرير عن قسم اجتماع للوفد الى تأليف لجنة من اربعة من اعضائه  
بحسب تقرير الدكتور حامد محمود وما احتواه من اراء ومقترحات وهل بالتقرير  
ما يد عالى في جميع خطه انقد وضعه في مذكراته الاخيرة للدوائر  
الانجليزية والى ايضا ما في التقارير السابقة . واضيف الى ذلك بان اللجنة  
قد اصبحت هذا وارسلت تقريرها برأيها لتتجاس باشا \*

٢ - محتويات هذا التقرير

اشار التقرير في مقدمته الى ان مجمل اراء الدوائر الانجليزية انواردة في  
تقرير الدكتور حامد محمود تنحصر في كواضيتها اشديدة للوفد واعتباره عاجلا  
من عوامل اطلاقها وانعاجها في الشرق وانها لا تضمن بحال من الاحوال اي  
احياء وحده في ادارة شؤون البلاد او بمباراة اخرى لا ترضي المتسلم بفضرة  
الوفد وما يتسلك به من حقوق محولها له دستور البلاد \*

وقد كان من اثار هذه الفكرة التي سيطر على رؤوس كبار الانجليز المسئولين  
ان انتقدوا رايهم في ضرورة تقيد الوفد اذا ما تولى الحكم . وكذا ما في الامر  
ان هذه القيود تختلف شدة ولينا باختلاف الاعزاب \*

وقد اظهر تقرير الدكتور حامد محمود ان الدوائر الانجليزية تتنازعها  
فكرتان لم ترجح للاق احدها عن الاخرى \*

اولا - المحافظون ومن رايهم تقوية النظام العالي وضمير الوزارة الحالية  
بحيث تدخلها خاص قوية يكون في قدرتها تثبيت هذا النظام وتوطيده  
ويرشحون لرئاسة هذه الوزارة دولة صدقي باشا نفسه ما دامت  
تسبح صحته للميل او حميد محمود باشا \*

ثانيا - المال ومن رايهم تأليف وزارة قوية بشروط سبق ان اوضحناها في  
تقريرنا السابق ومن ضمنها دخول اربعة اشخاص من انفسهم \*

اكثر من هذا ان المال يرون ان شروطهم ليست نهائية ويمكن للوفد  
التفاهم معهم فيها لاجراء اساس مائع لوزارة تعمل في تنمية  
العلاقات الودية بين الشمين المصري والانجليز \*

فهم من ان تقرير ان الدكتور حامد محمود اتفق وجوده بلندن قد  
يخلف جهودا جبارة ضد السير جون ونورد من رخص النجدة الانجليزية  
للصحية في البرلمان الانجليزي لاقناعه بحسن سياسة الوفد وحظا ان لجنة  
فيلد ذهبت اليه من آراء وجمعية لن يمكن ان تكون علاقا صحيحا لخدمة في  
مصر ولكن مساعدته لم تكفل بالنتائج \*

وقد حازت اللجنة في تقريرها رأي الدكتور - حامد محمود - الذي يفتقر بمعدل به  
وعو تبادل - مكررات - بين مصر - اورشل - استوسين في التفتا واؤود والمقد من  
هذه التكررات التي باب لتعديل الأساس الذي يراود ثابته - اورشل - قويمه  
بقتضاه وبمباراة اخرى عدم مهاجمة الدوائر الانجليزية بتذكرات شديدة الدهشة  
لا اثر لها سوى اشتداد سخطه على الدوائر على انؤود وبواقفها من كرمشرو  
يراد به حذق الوقت والقضاء عليه . وقد قامت اللجنة عن هذه المسألة ان  
نظرية ١١ كور حامد محمود معناها تصح انؤود لتفسير بان بهم حقا مشروفا  
في مصر بمعدل لهم حق التبع والتمتع وعوما يشارح برتبع انؤود وحق افعه  
اد ان انؤود يقصد من تبادل التكررات مع انجشروا بين وحشة نظر الامة المصرية  
ازا اعتدوا انجشروا كدوية بمنصبه تستعين بقوتها وبمروثها عن احكام الامة  
اصحبه واد لا نها .

وقد اشار تقرير اللجنة ان كل تساهل بيده انؤود ثلاثين معناه نهادة اسعوا  
في جسمها بظاهرها وقد حتمت اسجنة تقريرها بصورة ارسال مكررة للدوائر  
الانجليزية المسئولة بصم نهبها انؤود عن موقفه وتمسك بحقه ثنركا مقودا - تمس  
ما نشا .

## ٢ - الدكتور حامد محمود يدافع رأي اللجنة

وقد صم الدكتور حامد محمود عن رأيه الذي ابداه في تقريره وقدم تقريراً  
ثانياً للنحاس باشا يصبر له عن فكرته وسأبين مشكلاته في تقرير آخر

## ٤ - مقابلته لأم انه صيحين

وقد ظلمت السيدة صفية عاتق - الدكتور حامد محمود للتأغم معه في ذلك وقد  
انتهت هذه العقابلة بان قرر الدكتور حامد محمود بانه وان كان لا يزال متمسكاً  
بما يراه سياسة ناجحة كما ورد في التقرير المرسل منه للنحاس باشا الا انه هذا  
لا يمنع بحال من الاحوال من قيامه بتقليد ما يستقر رأي انؤود عليه كمضوومه  
ورسول له في لندن .

## ٥ - انؤود يستعمل بكتابة مذكورة جديدة للدوائر الانجليزية

على اثر تقديم لجنة الإنعمة تقريرها اخذ انؤود في وضع مذكورة جديدة تصبر عن  
رأيه ومحمود اتام وصحبها وانقذت عنها سابين تخليها في تقرير قائم ١١

١٥ يوليو سنة ١٩٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

قدمت صاحبها وأُس إلى نادي الوفد المسمى لاستطلع ما يدور  
حول الموقف الحاضر بعد نقل المندوب السامي - فلاحظت بأن حالة النادي  
لم يطرأ عليها تغيير يذكر عن ذي قبل ولا يزال حالتهم تدور على اليأس والنفوس  
وحركة الزائرين محدودة .

هذا ولقد حضر إلى النادي في منتصف الساعة الثامنة مساءً الفرابي  
باشا فقابلته رمى أحد أعضاء النادي فأخذ يحدثنا عن شئون مختلفة نفسها  
تماماً على :-

#### ١ - حول مركز الوزارة

قال الفرابي باشا يفهم الآن من ظروف الحالة وضوئها بأن الوزارة  
المستقبة أصبح خروغ منها نظراً لانتعاش الدوائر الخارجية المستعجلة بأن  
سدتي باشا لا يزال مريضاً واضح غير قادر على إرادة شئون الدولة -  
(١) ويخرج إلى بلاد سمعها وزارة لا ودية لانعام الدور الذي يملكه دولة سدتي  
باشا - وصبراً منها في الثالب رجلهم حافظ عيني باشا - أو رجل اعتمادى  
ترضى عنه العراقى كيلي ما هربها  
وقال بأن هناك فكرة أخرى تدور حول تغيير هذه السياسة بهذا المعنى  
وهى :- أن يحضر الدوائر الخارجية مستعدة لفتحها في مسألة تاليف  
وزارة قومية تشمل على تعمين الحالة العامة والوسائل المتعلقة بين البلدين -  
ويحل هذه الفكرة هو المستر طين ويخضع غالبية أعضاء اللجنة البصرية الانجليزية  
الذين اقتنعوا من مذكراتنا الشهادنة في هذا الظن . وفى هذه الحالة لا  
يمد عن الظن أن برأس مثل هذه الوزارة رجل عظيم كسدتي باشا أو العيسى  
باشا المحبوبين الدوائر المستعجلة جميعاً .

#### ٢ - نقل المندوب السامي ومودته

قال :- لقد كان من المتصور أن ينقل المندوب السامي من القطار  
الحافى وذلك بعد أن نقلت مساعده التوالية في اقتناع وزارة الخارجية  
في المناقشة مع سدتي باشا - هذا وأنه قد تمسك بمطالبة سدتي باشا لآخر  
لحظة وهذا بحالف رأى اللجنة الانجليزية السوية الذى توصلت منه . ويرى  
الى ضرورة الاسراع في تغيير هذا الموقف الشاذ بين البلدين . ويرى الحامى  
بأن عودته لآخر هذا اليوم تحت من أن المندوب الجديد لم يمتد بعد من  
مهام الممين التى لا يزال بعضها معلقاً . وبسبب على الظن بأنه سوف يسلم  
في الفترة الباقية من مده على تأليف وزارة جديدة . وفى رأى اللجنة الانجليزية  
اتصالهم بمسح كمار الانجليز

قال :- ان الوفد قبل انقسامه كان اتصاله وثيقاً بجميع كبار الانجليز  
السكوتيين الذين يسبقون على صر ولديهم صداقتها - والان أؤكد لكم





تمت من مصدر وقد كبر ان دار الندوب الساسي قد امتلأت بالوفد المصري اليومين  
الماضين وكذا برهني الاحرار الدستوريين وقتئذ كان موضع البحث دور حولي تدمير الحالة  
الحاضرة والوزارة التي تولف عقب ذلك .

وقال ان دار الندوب الساسي قد ابدى عدة ابداء مبالغاهم تكن تنقصه الاحزاب  
المعارضة .

ورأي دار الندوب الساسي للوفد يتلخص بما يلي . -

اولا - عدم التمسك بالنظام الحاضر والزمعة في تميمه .  
ثانيا - الزمعة في تأنيب وزارة من الوفد بنفسه والاحرار الدستوريين دون باقي الاحزاب

الاحزى .

ثالثا - مل انتخابات جديدة وفقا للشعور الحالي وقتنا .

رابعا - يكون للوزار الحق في تدمير الدستور باغاثها مع حلافة الملك .

وقد كان الدكتور حامد يحود على انمال مدار الندوب الساسي في اليومين الماضين  
بأن هذا المرء الجديد .

والذي علمته من الدوائر الوفدية الكيرة ان دار الندوب الساسي حادة في عرضها  
الحديد رغبة في تنقيده .

وقد قد رشح الوفد عدة احتفادات حضرها الاستاذ النقراشي والاستاذ مكرم والدكتور  
حامد يحود للبحث في الحالة الجديدة .

ولهم من ظروف الحادثة التي دارت بين دار الندوب الساسي ورسول الوفد ان الانجليز  
في هذه المرة لا يحلون ارادتهم على الوفد ولكنهم يهدون رأيا يطلبون من الوفد مناقشته  
عسى ان يحل الطرفان الى حل يكون علافا حاسما للحالة الحاضرة .

وتحيط دوائر الوفد الكيرة هذه الحادثة سبالكتمان الشديد ولم يخف الوفد الى رأي  
في هذا المرء الجديد .

وقد لمحرتي حديثا اتنا وصلنا الى حالة باردة ولكن لا يزال في الطريق امواك وقباب  
تضل من صبح فؤادنا المتلب غلبها رحمة بهذه الامة السكينة

وقد انحل في ان الوفد قد ابدى بحثا مقاضات على هذا المرء وقد قدمت عيده  
الاعتراضات فلا الى دار الندوب الساسي . وسابين في تقريي القادم جامعة فده  
الاستفتاءات في دار الندوب الساسي فيها .

دار الندوب الساسي ومحمد محمود باشا

علمت ان دار الندوب الساسي امتلأ بمحمد محمود باشا واحاطته بتفصيل المرء  
الحديد .

وقال ان دولته قد ابدى ارتياحه التام لهذا المرء فيصفي ان موافق الوفد عليه

لهنفسى تنفيذها .

وقد ترددت في دوائر الوفد بأن الأحرار الدستوريين قد وسعوا دولة توفيق نسيم باشا  
لحق الوفد بالموافقة على هذا الاقتراح لانقاذ البلد من الحالة التي نقاسمها .  
ويقول الأحرار الدستوريون ان لهم الفضل في هذا التعمير القومي في سياسة دار  
الغروب السامي لان كبار رجال الانجليز في لندن يعتقدون تماما انه لا يصلح لانقاذ  
الحالة في سوى محمد محمود باشا انه يتمتع بمسيرة حسنة في دوائر لجان الشبان

#### الانجليز ولجان الشبان

بعد ان قدم الانجليز في حديثهم مع رسول ابولود ضرورة ايقاف الدعاية التي يبذلها ابولود  
ضدهم والرغبة الشديدة في الماء لجان الشبان وقد حصل الانجليز تنفيذ هذه الرغبة  
شرطا اساسيا لتنفيذ العرض بالتحديد .

١٩ يوليو سنة ١٩٣٣

تمت

## في الجسر السياسي

قلت في تقريرى السابق ان حزب الاحرار الدستوريين ارسز مذكرة للوند المصرى يطلب فيها وضع خطة اقتصادية مشترك فيها الحزبان لمقاومة الوزارة العاصرة وقد ابكى الوفوف على صورة من مذكرة حزب الاحرار وصورة من رد الوند المصرى على هذه المذكرة . ونمط .

على نعى المذكرتين حربا

### ١ - مذكرة الاحرار الدستوريين

حضرة ..... رئيس الوند المصرى

تزداد الازمة الاقتصادية في البلاد سوءا وقد همز وزارة صدق باشا عيسى

بمعالجتها ولن تنتظر من الوزارة العاصرة خيرا في هذا السبل .

وقد كان المثل الوحيد متملقا بمنجاة الموترات الدولية التي انبذت قتل المجنة

الازمة الاقتصادية العالمة وقد ضاع هذا الرجا . بمثل هذه الموترات عيما

صمت اليه

لذلك يكر حزب الاحرار الدستوريين في ضرورة وضع سياسة اقتصادية بتلذها

الوند المصرى وحزب الاحرار الدستوريين في البلاد لمعالجة اسباب هذه

الازمة خشية ان تفقد البلاد روحها المعنوية ونشاطها القوي . وشعورها الوطني

وليس هذا الامر بعيد فقد كان فكرة الهيئتين من سنة ١٩٢١ وقد تألف لهذا

المرشوق لجنة بشتركة اجتماعت وبحثت تقريرا في طرق معالجة الازمة ولم

تصير اللجنة في اداء ما يرضها لاسباب لا دلى لتكرارها في الطرف العاصر .

بمعرض الاحرار الدستوريين بحسب نظريته للمرة الثانية لانه يستحيل على

احزاب المعارضة تحلق برنامجها السياسي والقضا على الوزارة العاصرة من

مهد تأليفها دون ايجاد هذه السياسة المشتركة وتلذها بروح الاخلاص وبما

لا يوجب له ان مثل هذه السياسة هي التي تنفق مع نهوض الصفاق الوطني وبرامة

ولي مخالفتها اهدار لكرامة البلد وكيانها الوطني ولن تنفر الاحمال البقلة لمن

بحارب هذه السياسة خطيته ومحموده بحق الوطن وابناؤه .

رئيس حزب الاحرار الدستوريين

### ٢ - رد الوند المصرى

بشارك الوند المصرى حزب الاحرار الدستوريين شعوره فيما وصلت اليه حالة

الازمة الاقتصادية في البلاد من سوء عززت من معالجته بطبيعة الحال الحكومات

التي تولت ادارة شؤنها بدون ارادة الامة وحيلة الناصبين وحدهم فالعسلة

بين الحكومة والشعب صلة سلطة عاصمة مستبدة لا صلة نظام ومعاونة .

وقد كان يود الوند المصرى وهو السبل للامة المعبر عن ارادتها ان يخلص

لكرة الاحرار في الوقت العاصر بالارتياح التام لولا ان ترد يد هذه الفكرة تشا

(٢)

بعد محادثات ذاع خبرها في طول البلاد وعرضها بين صدقي باشا ووزيرهم  
للصاؤون اقتصاديا لمحاربة الوزارة الحاضرة •  
وسما يؤلم النفس حقا ان حزب الاحرار يتصرف بين لحظة عين وانتباهها ما جناها  
صدقي باشا على البلاد فيمدون يدهم اليه • كما عاب عليهم في الوقت نفسه ان  
انقضا الاقتصادية يرجع جزئيا كغير من اسبابها الى الحالة السياسية في البلد وأنه  
• ما ان نرى ان تقوم من عثرتها الا اذا رد اليها حلقها الملوب ودستورها انفقود  
واطمانت لعائلتها السياسية وكانها كامة مستقلة يجب ان تمتنع بحلقها في الحياة •  
يشعر الاحرار في ذكرتهم الى الشقاق الوطني ونعوضه ويراميه ولا نود بطبيعة  
الحلل لمن تفكروا خالفات لاهل وطنيتنا واحداثهم على نموصه فان حالة البلد  
لا تسمح بهذا الاضاح الان • فكرر الوفد المصري مع الاسف استعانة الصاؤون  
في مثل هذا السبل الان لانه شتان بين حالة الاحرار في صيف سنة ١٩٣١ والان  
كما ان الوفد من ناحية اخرى لا يحب ان يقع في سياسة خاطلة يملها صدقي باشا  
وبراها خدمة لاغراضه الشخصية •  
وان كرامة البلاد ومجدها القوي في استهجان مثل هذه السياسة والقضا عليها •  
ان الوزير المصري سهر في مكتبه في الوزارة الحاضرة وكل وزارة لا تستسند  
سلطتها من الالة وان هذا لناظره قريب

رئيس الوفد المصري

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢

بموجب هذا القرار

## في الحزب النازي

اترعى تقوية سايك ان بعض الاحزاب المتصارعة قد جازت هذه الحدود بها  
الى النور مثل المندوب السامي كحطة سياسة مهم اذا ما توسع  
وقد تردد في شواثر سياسته معتمد ايجاب \*

وقال ان حطة الاحرار الدستوريين تنتمي في الوقت الحاضر الى  
اولا - يرى الاحرار ان اسمهم النهائي في حرة مثل تماما جوا في د اود اوعيه  
وان هذا النظام قد اسي استحدثه في حد كبير مصاحبة احزاب حرة  
الانظمة البرجانية وانه لا يمكن ان يجرى له الا بعد سنوات بعد ان يهيأ  
من اناوس افي لازمه ويمكن انشاء ذلك برحال اذونه اسلوبين اشرف افي مسا  
فيه هلجنة البلاد حتى اذا انتهوا من عملية الاحلال النواصبه افي تستنهيها  
حالة امهت الا شعاعه والا دايه والاقتصادية يمكن في ذلك الوقت فقط التفكير  
في التناهي النهائي لعالمة البلاد \*

ثانيا - نمك الوزراء البلد بلا برهان حتى يتبين لها ان الوقت اصبح ملائما لتفكير في  
عودة الحياة الانتدابية كما قدما وتكون مهمة هذه الوزارة انقاذ البلاد من المحسوس  
التي تقاسمها ومن الازمة الاقتصادية التي كاد ستؤدي بانحلال افي الحزب \*

ثالثا - تقوم احلوا من حانها بالعمل على الماء الامتيازات الأجنبية وتتمهيد الشؤون  
في مقابل ذلك بادخال صروب الاعمال المختلفة في الانظمة المكونة مستعينة  
في ~~البرلمان~~ بارشاد الرجال ايشانين من الانجليز الذين تعينهم لهذه الصلة  
وحدها \*

رابعا - تتولى الوزارة علاج مشكلة اسوقين فقد زاد مرجعهم افي حد لا يحاق كما افي  
كثير عددهم ملا ضرورة تمتعهم ذلك - وقد اعتاد انوزارات ايجزة ايجزة  
ابهيوب من بحث انسابه حشدة عصب اسوقين ما أسر بالبلاد واوحدها في حاش  
شادة لا يصح الصكوت عليها \*

خامسا - يترك الانجليز للوزارة حرية علاج فرض الاحزاب السياسية في مصر وتقوم بالوزارة  
من حانها ببحثها على ضوء النظم الموضوع لها في البلاد الأوروبية - ابقاء  
هذه المسألة بحانها الحاضرة بترتيب عليه استعانة تنفيذ الاعمال العدي اندي  
تدليه البلاد \*

سادسا - لا يكون للوزارة التي تتألف لونا حزبا بل تكون قسمة يمثل فيها الاحزاب الاخرى  
والوزارة للقوية في الوقت الحاضر من التي تستطيع درأ الاضرار عن بلاد وخلا  
مشاكلها المتعددة \*

سابعاً - لا تأثير لمصرحة الوفد المعرى مثل هذه الوزراء حاشا ان ترواه عمل على  
تنظيم نوص الاحزاب فلا يستطيع ان ينفذ حينئذ ابقا بحاشه نحصه بوجه حاشه

الاتفاق الملحقة بشقير الدكتور حامد محمود

- وثيقة برأى حزب الإحرار في الوقت . أوصحت هذه الوثيقة برأى ادى انتهى
- الاجراء الدستوريين اسمه في الوقت السياسي وهذا انراى يمكن تنحيه فيما يلي .
- ١ - قبول نظام الحكم العاشر .
- ٢ - احترام جميع الشروط التي قام عليها الوزارة الجامعة والتي امتنضتها في الوقت نفسه المصالح الاجتماعية
- ٣ - توجيه كل القوى لمحاربة احزاب المعارضة المنتزقة بسود النفاق حول علاقات العصبة الانجليزية .
- ٤ - الموافقة عليها على عقد مساعدة مع وزارته على اساس مشروع عند حسن - محمد محمود
- وانه كحل باحترام البلاد للمساعدة وقبولها لان حاسة الامة ايمانية قد تغيرت
- عما كانت عليه في عهد وزارته الاولى .
- ٥ - اشتراك احزاب الوزارة الحالية معه في وزارته على ان تكون اقلية الوزارة من الاحرار الدستوريين .
- ٦ - تعهد الانجليز بعدم تنحيهم الوزارة حتى يتم تنفيذ المداخلة ان يسمع هذه الوسيلة
- لا يضمن بحال من الاحوال تحقيق برنامجهم على الوجه الاكمل .
- ٧ - منح وزارته سلطة كاملة في التسمية واستبدال في الوظائف الحكومية الكبرى وتنقص
- ما هيات الموظفين الى الحد الذي يسمح به مالية البلاد لان سياسة مجاملة الموظفين
- لا تلقى بحال من الاحوال مع صانع البلد ولا مع صالح الموظفين بانفسهم .
- ٨ - قيام وزارته بتنفيذ برنامج اجتماعي واقتصادي واسع النطاق من مصلحة البلاد تنفيذه
- ليحضر الناس بتحسين في احوالهم فيعيشون في احوالهم بعد ان ساءت حالة
- البلاد الاقتصادية وانحطت اخلاق الناس لدرجة يخشى منها على كيان البلاد .
- وقد ورد في هذه الوثيقة ايضا ما يلهم منه بانه وان وافق على قبول نظام الحكم
- العاشر في البلاد الا انه من ناحية اخرى يستوجب حكم البلاد بدون برلمان لان التسمية
- اثبتت نساد النظام البرلماني وحملته دون تقديم البلاد وانه من مصلحة الامة ان تعرف
- الاحوال الطالفة التي يستلزمها هذا النظام في تحقيق مطالبها والقيام بشروط عامة
- تدعو اليها حالة البلاد . واستند في اثبات دعواه الى حالة التقدم التي وصلت اليها
- البلاد في عهده والتي مختلف مشاريع اصلاح التي قام عليها وزارته مع انها لم تكن
- تستند الى برلمان قائم لادارة شؤنها .
- وفي الوثيقة اشارة الى عركات اصلاح التي تبذلها في البلاد القومية . وقد كان
- اقبل لتناميها وتحاشيها الى حكم البلاد بدون برلمان .

وقد بينت الوثيقة بوضوح بان هذه "رغماتان تم تصادف قبولاً في اندواثر الديمقراطية  
 فحزب الاحرار مستعد للاشتراك في تأليف وزارة قومية بدخولها الوقت المعنى "مستدر  
 وتحكم هذه الوزارة اسياد ثلاث سنوات بدون اجراء انتخابات او قيام برلمان حتى يتمنى  
 لها تنفيذ برنامجها وسياستها \*

عده من احدى الوثائق المهمة ينقرر اندكور حامد محمود وعلى عبارة عن رسالة  
 انجليزية مملوءة بشرح فيها الرغبات التي ابدعها الاحرار الدستوريون في مطالباتهم في  
 مصر منذ "ثلاثين" \* وقد كان كما بينت في تقرير سابق لهذه الايام اكبر اثر في  
 ازدياد خطرة الاحداثيين ونسكهم بسياسة الجشع والشدّة التي يرمون في قيامها في  
 مصر \* ويمكن القول بانني لم اترك رأياً تحت عنوان هذه الوثيقة بدون ابراهيم \*  
 ... وسأعتمد في تقريري عما سبقه ما استقره الوثائق الاخرى من بيانات خلا

٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢

.....

.....



توسعت كائن عند الظهر الى منزل الشيخين بك وبني احمد اسديتاني - وهناك بعد ان ابرست بمخاطبة واذن لنا بالندحول - جلسنا على كبرى بك بعد ان نزلت حيث ان الباعل باشا لم يكن موجودا - وان الاعضاء الاخرين كانوا مجتمعين - وبعد ان حبان وزحبت من انا وزبلي - دار بيني وبينه آتحدث الاتي -

قلت - اتنا حثنا اليوم بالانابة عن - لستنا - لنجدد تأييدنا بكم - ولتستقي تصالحكم واوركم ؟

قال - اي كركم - واتفق عليكم عظيم التنا - وانا ياخيزي منون شك كثيرا انرا ؟  
بجهودك الكبيرة في سبل تأييدنا .

ثم قال نحن الان على وشك اتفاق حثتنا عليها - وان شاء الله عن تريب سوف نجتمع في - نادى - جميعنا مع انصارنا - وهناك يمكننا ان نتبادل الاراء ونسمع الصوف بانقاد هذا البلد اليكم من يد الوزارة المعاصرة التي استخفت بكل ما هو غير عظيم .

وكذلك لكاشفة الامة بعد امها اليه المعين القاديين على ايدادها التي بر التلازمة والاستقلال - ولعل بانالي الجيوسمين كالجناس باثا ومن معه الذين تناسوا اخوانهم في الخير والشر - تكلف بهم مع الامة الجديدة عنهم ! انهم مصبون مثال الوقت ونسوا ما وراء ذلك .

« ملحوظة » - سمعت من عاذر غارجه بان النادى سوف يكون بحجة حدان سولوس - وسيفتح في اول الشهر المقبل .

قلت - هذا حسن بمساعدة اليك - ولكن النادى غير كاف ليعرف ارائنا وخطتنا في جميع الاوساط وانما الميلاد ؟

قال - اتنا سوف نعمل على نشر جمع قرائنا في حيدة - البلاغ - على الاعرض - وبما المراكذ الاخرى الجديدة .

ونظرا لان اقلية الطبقات المعبر مستترة لا تقدر بحيدة البلاغ وغيرها من الصحف اليومية من الوحة الادبية والسياسية - فنعمل على انشاء - مجلة اسبوعية - نضمه بوز الوصف - تكون في تناول هذه الطبقات من ذلك يعلمهم اخبارنا - ويحسن على اسم اعتماد - وفي يقين باننا عندما ننشر غلانا وبمازل انتعاش باشا ورياء - سوف تكسب هذه الطبقات التي كسبوها باناسهم عن طريق التجهيز والتضليل .

ثم قال ولا شك بان ماليت الطبقات النملية نلهم حثنا وهدنا - ولقد ملنا كثير من التأييد اعترف بنشرها في الوقت المناسب .

قلت - وهل لبرين المستجيب ايضا ان يكون هناك جريدة بوجه بقدرة تعبر عن رأيهم

**قال** ان انشاء جملة جديدة يا عزيزي تطلب مجهودا عظيما بجانب الطلب الوفير حتى تفرج  
سوقها بصرف اسمها بين المجهور - وهذا يتطلب ايضا وقتا طويلا - ونحن في  
حاجة الى عدم ضياع الوقت .  
ولذلك فقد اكتبنا جملة - البلاغ - لنشر كل ما يلزمنا في اي سالنا - ثم اتجه .  
النا قائلا - عليكم ان تسمعوا هذه الحقيقة - ونحن الناس على شرائها - وطبكم  
ايضا ان تسمعوا صاحبها بكلفة تأييد ترسلونها له لنشرها - ولي ذلك تأييد ونمفيد  
ليا .

**قلت** افلا تستعمل كل ما يطلب منا - حتى نطلبوننا اي اللجان - الى الاجتماع ؟  
**قال** نعم في انتظار شفاء بركاتها - شفاء الله - ولي انتظار ايضا تجمع - المبراي  
ياشا - قلبا للمحامين - حتى اذا ما أصبح سواب حمل معنا وانصاره يرجال الاثيون  
لكم الطلبة السخاوة التي يرتكن عليها - واننا وانقون ان شاء الله ما به سيجع حيث  
ان غالبة المحامين بالقاهرة والوجه القليل والنوعية تهده .

**قال** ايضا وصفا من تر الناحى يا شا النقود الكثيرة على محترى المحامين مقابل تأييدهم  
- ليستنى بك - فضلا عن دونه اطباء اخرى كاتهم - فان المبراي سلف .  
**قلت** سمعت ان من اناس كثر من بان - بهي الدين بركاته بك - لا يحضر هنا - ولقد وقف  
الان موقف الصناديق لان

**قال** ان هذا الخبر مع صحيح - بهي الدين بركاتك - هو تلك الشعلة الوطنية التي  
تبع بين الذكاء والسلم والحنين - فضلا عن انه حق - لهو بذلك رجل كامل جدير  
بالقدرة والاحباب - ..... ومخصوص عدم حضوره هنا - واعتضاله  
بورشيواله ولكنه ضل بنا في كل وقت .

**ملاحظة** - ان كلمة التنازع فيها الظهور والضح والطيب الوجه - بهي الدين بك - احضر  
اليه فاكروى حبرا سمته من اولاد عديدة - حضراء بان هؤلاء المنفصلين من الوفد  
سوف يمتحنونه - ولما - لهم - يقال بان هذا هو العمل الوحيد لاختيار الهيئة  
لهم - لان كل من الباسل يا شا بركاتها والشخص يا شا - يضاق الى اسرارها .  
واحرزوا احد هم نها جرم للاخيرين .

**قلت** بمساعدة اليك - ان الامة من هوائكم تتنظر وسبب عظمكم في حل الموقف الحاضر ؟  
- وهذا خبر الشمس يا شا - طمس سبعا بعد ان حيانا .

**قال** ما قرب سواب تنتمر الامة - وتنمخ عطشها بان الله - ثم انتم الى الشمس يا شا  
**قال** - ولطيف لا يهلون سعادة الشمس يا شا - الله لبادي - حب القسبة  
الصعبة في الدخيل والمالج - وله انصار كثر من الاصلين في الكافة العالمية  
يرجع له الفضل في الهامسة لا تتغير حقيقة بركاته .

ويستلزم ذلك طال - الفار سندر - الذي كشف عن حقيقة الحكم العائلى - فضلا  
صاحبه من صرة الحكم الذي هو في حانها .



١ - قد بدأ أول أمين نادي انوار السمدى مهمل الصانع اساميه باشا وبشكل نذاك حتى اصاعة العاشرة فوجد بان نادي انباشل باشا - اشتمى باشا - فحرى بك عنة انور وبشرى باشا النادي ولا حظهما باقى -  
٢ - كما يوا غير مسرهين على غير عادة ويمت ان استقرى المقام احذنا نتحدث في امور السياسة وادركنا ان امتنا هم لنا تابع من عيوننا نحو اسامى امامهم واستقرار انتظام الحاضر تقريبا ان يكون هناك علائم جديدة تدل على التفكير في تغيير وجهة السياسة الخارجية خصوصا وان اعمالنا في بلادنا الاحمره انحاءه بمشروعات انزى الكبرى وعبرنا من انشئون المضيعة لا تدع محالا - شك باننا سائري نقضاه ونكتب من نوطه مركزه -

٣ - ولحقى من مناقشهم انهم لا يؤمنون تغييرا الان في انعالة السياسة الا في استثناء القادى قبل الدورة انبرجانية بعد ان كتب اسامهم يستنون في القيام السابقة بقرب تأليف وزارة قوية - ولقد احدوا بنسبون للحكومة اسرارها في احوال الامة الخ -

٤ - وقد وصل لنادى ولمان من السياسة والعلمية من الشبان محبوبها لا يتبد عن المشهين شايها ثلاثة منهم من شباب المحامين والآخرين من اشبان اناسهم ولقد اتفق مندوب من كل وفد كلمة تأييد اعلم فيها التمسك بمبادئ سعد وانعمل على تحقيقها فرد عنها الباسل باشا بكلمة ترحيب وشكر - وحلب الى الجمع بانف لبنان مستفظة في دعم وتشر مبادئ الحزب بين العامير وحث الدطية

٥ - وانى غريه قمين باننا حتى ان انهم يتألف منهم لجنة تهديهم معنى الكلمة بكل واحد انهم ان موضوع ان هناك بعض الاشبان تدفعهم عثرة حب الإستطلاع الى عمل مثل هذه الخفايا اساذية -

٦ - ولقد ارجى نشر بيان اللجنة العامة الذى اشترت اليه في تقهيري السابق حتى يسم تأليف اللجان الفرعية في انحاء السياسة وبذلك يكون هناك قيمة للنشر جبا -

٧ - ولقد استطعت الحصول من نفسي الدفاتر على اسما اعضاء مجيبي ادارة الحزب وكذا الاضاء الواسون الشفركون للنادى وهم المكونون للحزب الوندى السمدى وقد انتهي بالكشف فيه -

١١ تموز سنة ١٩٢٢

## في النحو السياسي

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ  
الشيخ

### ١ - مذكرة الوفد الاحمر للدوائر الانجليزية

سبق ان اشرفنا في تقاريرنا السابقة على ان الوفد المصري قد اعد مذكرة جديدة لاجلها للدوائر الانجليزية وان هذه المذكرة قد تم وضعها فعلا وتبقى عليها من مصادرو وفي كثير ايام ان هذه المذكرة لم ترسل بعد وانسحب في تسويقها لغرض سياسة طارئة جديدة في موقف السياسة وكم استعد اليوم بمعرفة جديدة هذه الظروف وساعد من ناحية على الموقف في تفاصيله ووضوحها في تقريره

النتيجة .

وكل ما نود في الدوائر ان نوضحه اليوم ان بياننا - معناه - هو ان الوفد من انجليز كثير في لندن قد يكون لها اثر في تغيير سنة الوفد وسياسة وقد تطلب الى الوفد ابداء رأيه بسرعة خشية ان تقام في سبيل هذه السياسات اسرارهم فتعوى به ان تتبين الى حجة ان انجاسا بسياسة في لندن نحو السنة انجاسة متفارقة فتمتنعوا عن اتخاذون كقوة لاقتصاد كز نسخة سنة ويسمى سون انجاسا ويهيون شهابهم في طلائع حتى قد تم في عهد دارغا وسازمه عدم اتمامه ووضوحا في تقاريرنا القادمة .

### ٢ - احبب انظر الى الاحيرة ورأي اندواتر الوفدة

ابدى وفدي كثير اندهاشه للوقوف الذي احتوى على انوزر مجرد رؤيا فلسفية فانطق استنهم جميعا اقوال بعيدة كل البعد عن الحبكة السياسية والوزانة الواجب توفرها في كل من يتولى المناصب في هذه الدولة . وفي اعتقادي ان تصرف انوزر الاسي يدل على انهم جعلوا الظروف السياسية المحيطة بوزارتهم داءا حاروا اسوأ من السياسة الديمقراطية - وهم - وانهم ولا تشبه الوفد وتمسك بحق البلاد الكامل فما يقبضه انوزرة في منا سها يوما واحد انتمكين انوزره من بعد الوفد يده من جميع المناهج التي منكرة واردة الامه مع حكمة .

وقد غلبت ان حالنا انجليزي وبني اخذ حريته من ذلك وفدي يشير من هذه المسألة فاشد مدعي ان ذلك حق من حقوق وفدي الوفد وحده فهو الذي يحرم من ارادة وفدي في انجاسه فدا من ناحية ومن ناحية اخرى ان انوزرة السياسة المعاصرة تستدعي سياسة انجاسه وانجاسه في ذلك فدا من ناحية

٢ - احبب انظر الى الاحيرة ورأي اندواتر الوفدة

بدأ الوفد بمذلة من الان جهودا عبارة ليكون الاحتفال باحياء كبرى سعد رائدا بتسايب مع ما توقع من كنهه في الامه واحترام من استقر وقد انه لوفد بجانها



١ - علمت من كثيرين من المسلمين على مواضع الزمر الواقعة على ما يدور في غلج رحال  
الود أنهم يخشون في انصروف الحاضرة بمناخ ما حصل بينهم من الاشتقاق والاعتصام  
أن تدبروا العمل في نواحيهم جهدهم ليعتدلوا بما يرضيهم والتمثال  
عليهم بالانصراف عنهم والافتقار عن حولهم . من أجل ذلك يرى جماعة المتطرفين  
شعب بل اتخذوا يدبرين لئلا تكون هذا الحركة تفرق بها نحن المسلمين فعملت على  
مخافة الأمة تأييدها لئلا نأخذوا واستأخذوا نؤاخذ الدارحين عليه انفسهم من  
حولهم بالنشيط بهم والحرص على كرامتهم .

٢ - ولعلنا نلاحظ ان طائفة من الخوارج في حجة الودج يميلوا إلى عدم بولاق  
على الحقيقة التي تنسبها للحاضرين في موقف الحاضر وتتهم لوكلائهم ان هذا  
العمل لا يملك ان يضر قريته .

### جريدة البلاغ

٣ - يقال ان الأستاذ عبد الادب حمزة وتأييد النصارى في موقفه كما يؤكد  
بأنه تعاليد لسمع ليق النصارى من ان يدخل ما بينهم من الخصامات في عمل  
تصوير وجهته السياسية الحاضرة وان هذا التعاليد قد وقع عليه من قبل الله  
مركباً بالاشارة على ان وجهته لا تنالهم ليق النصارى الا اذا بدأ هو  
في مهاجمتها وان ليق النصارى من علم شمله ويكون قد وقع ذلك تمصيل  
الجميدة على مناصره وعمل تأييده يرى النصارى ان ضرورة استأخذ هذه  
الجميدة يدبر في لاقية بل جميدة من ذلك الوجهين .

### جريدة كوكب الشرق

٤ - جريدة الود جميدة كوكب الشرق يعمل على ان تكون من هذا الموقد الحقيقي  
بفكر النصارى ايضا في الاغراق مع جميدة اسبوعية تعمل على شأنة جميدة روز اليوسف  
لتكون املن - اللهم .

وسلو كوكب الشرق بعد ذلك

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢

في يومه قد تم تأييد جميدة كوكب الشرق

## نداء للامة

### من الوفد المصري والاحرار الدستوريين

أيها المصريون

الآن وقد تجلّى رأى البلاد مرعياً تالفاً فيها أسدوه الزعيم الوطنى السلام من قرارات خطيرة أقرتها الأمة منذ في جميع جهاتها - ووقتها جميع قوى الرأى والكتابة فيها - والآن وقد أصبحت الأمة على التمسك بحريتها ودستورها - ولن يكون لها دون غيرها السلطان في شؤونها والقصل في معيها - 1 بين مصرى أن يلتبس الماذير أو يتردد في مقاطعة الانتخابات القوية - التي يراى بها أن نلجأ الأمة ميادها - وتقتد بين الام شخصيتها فتظل رازحة تحت يور الاستبداد مطوية على أمرها

تلكم انتخاباتهم - فاجلوا أيها المصريون باجمعكم على مقاطعة تمسككم بدستوركم وحرياتكم - وتناجيك في القود عن كراستكم - وازدراكم لكل قوة تبنى حكمكم على العدل من رايكم والتحول عن عيشتكم - واخذلوا بهذا الاجماع العجيب نزوة اعترت أن تسجل على دنسكم عن الخفوع لكل قوة عتشة نسل الدمى والرماس في دستوركم  
أيها الوطنون !

تدركتم من بشة البهجة الحبيبة ومن أول السيلين الذين بذلوا التضحية غالية في سبيل محوري بلادهم - حاشا أن تكونوا أقل من غيركم اياه اللغة - واستخاراً لوسائل البينة التي يراى بها أن تكونوا أهلية لظالمين في حكم ما ينتمى وبنت أسنكم - وفرض اليهودية عليها وعليكم - حاشا أن يكون منكم غير ذلك - وهو أقل ما تنتظره مصر من بني مصر - ليجتاز الوطن محنة ويسترد حريته .  
بني مصر !

واجبوا بقوة حكم - وصلاية عزيمكم - أعمال السب والظلم التي تسلمها الحكومة عليكم - سواء في ذلك معاصرة حرية القود والجماعة - وتسليل الصف ونسج الاتباع وتقتل الزعماء من مكان إلى مكان - ورويكهم بالرماس كالجمل الظاهر شعورك - وعياركم في أوزانكم وتسليل أعمالكم وسحب الرخيص منه أصحاب العين المرة منكم - وتكليف من يتوبن بالعدل من الوطنيين أن يتل بهم - فكل ذلك للظالم التي لم يسبق لها مثيل في عهد الاحكام العرفية انما يراى بها التهيد لأجراء الانتخابات مسلعة يقوم على أساسها للظالم الحكم الذي يحاولون فرضه عليكم - ولكن قوا والمطشوا - في الوقت الذي تسجل فيه الحكومة بهذه للظالم فضل التضاليم وبطلانها وتقرض يدها ماشادته من بنيها - يجعل الوفد والاحرار الدستوريون ذلك كله بأسم الأمة ويسنون أنهم قد جعلوا في رأس برعهم أن يردوا الحقوق لأصحابها وأن يرضوا للظالم عن كل من أصابه أذى في سبيل التمسك بحقوق بلاده - وأن لا يتساعروا في أى تلاعب أو تزوير أو إكراه يرتكبه أحد من سلكته الحكومة أجراء الانتخابات - أو الأشراف عليه - سواء من الأهالي أو الوطنيين - وإن لا نفر لركبكم من أن يلقى عقابه ويوقى حياجه  
أيها المصريون !

للجنة عسبية - والوقت وجب - والألم التي حلوتها الحكومة لانتخاباتها هي ألهم الفصل بين الحياة كريمة عزيزة - وبينها ذليلة مهينة - واعطوا ان الحكومة تحاول بانتخاباتها أن تفرض عليكم حكم الاستبداد فترجح بدمر الرأى والفرا، ايضاً فافعلوا عليكم وقد ولدكم مهامكم احراراً الا ان تيرهنوا ان في السويداء، وجلا - نواين الاحياء منكم جديرون بن ماتوا في سبيل مصر تحمى فيها - وإن الأمة مصير السلطات ان تمنح فضل ولن نضم في كلمة بنينا .

فليؤد اذن كل مصرى واجبه - تستردوا دستوركم - وترضوا منار الحرية والاستقلال عليا نكم - وتسنوا اقدام الحق والعدل في مصر - فلا تبقى ظلم بعدة باقية .

القاهرة في يوم الاثنين ١١ ١١ ١٩٢١  
١٣٤٩ قويمية ١٩٢٩  
رئيس الوفد المصري  
رئيس الأحرار الدستوريين  
مصطفى النحاس  
محمد محمود



٢٠ يونيو

## اليوم الاسود المشؤوم

أيها الصيرون الكرام

كان الذي ستم أن يكون ، ولان شبيل غير واقف وشان مزيف مدور مستعجب من ما راس عدك من الفكرت الامسالت الدائير الذين كاتو في كل أدولار الهمة القومية حوما على كلمة وروا على نصية الاستقلال والحرية - ذلك المذنب المصدق ادي انحدور من وكر الايجرام والندور مخرج بدمه الابوي -

تاعضا على أذلاء الشهداء منطفا بالحزبي والبار

تكون هذا البرلمان رغم اذنتكم طانية على الوزارة ولا تجيز يمدون افضله وذا لك الشبهة لا الحياة المنطبي والحيابة الكبرى وكل جاية أوشية أكرم عدائكم وعند الناس من مع هذا القتل ولا يجوز على البقية الباقية من الحرية التي اذنت بها بجزر الصحايا

ذلك البرلمان الذي افضله صدق ولا تجيز في كنف الحديد والبار وسرابة الجيش والفراس صبيتم بكل تلحق في يوم السبت ( ٢٠ يونيو ) ايدي زورا انه يذكم ويكلم باسمكم ويقره على عنكم فليكن هذا اليوم المشؤوم ( يوم حداد على الثورة الكبرى واضراب عام ) يتحلى فيه بغير امتيازكم وعلم

مخطكم وذاقكم شعورك حتى لا يقل حكمكم وضيم بالذل صانعين ومسترثم الدول غافلين

في هذا اليوم الاسود الذي تعدد الوزارة يوم عيد منصف الجند ونحرق لا اعلام والندو امتدلا بما أنتم له كارهون فليكن ( اعلان حدادكم واضراب العام ومظهر مخطكم واستياكم ) الممدود على فرج الوزارة

المصطنع وتقرضوا الصوت عاليا في تلك اليوم بما يستبر يا مدوركم وذا ينشوي على شعورك ( انبة وامرتمكم المجاهدين واستمسكا بدستور الامة الكبير ) تيرمضوا بذلك على انكم لمة شاعرة بمحتاجية بين الامم قد انصمت لتبشن حرة فلم تحنت بالتم ولا رضيت بين القمم

دستور سنة ١٩٢٢

الى الشعب المصرى الكريم

ايها المواطنون الاعزاء

ايها المصريون الكرام

الوطن يستحقكم ويستغيث بكم

وروح سعد من عليائها ترفرف عليكم

وارواح الضحايا تنادى بكم

بأن تقاطعوا انتخابات صدقى باشا

و بمقاطعة انتخابات صدقى باشا

تتقذون وطنكم وترضون أرواح

ضحاياكم وعين الله ترعاكم

فليحي الوطن وليحي النحاس باشا

الوطن بنا ديبكم للجهاد

فلبوا نداء الوطن

أيها المصريون :

لقد رأيتم ماحل بوطنكم من تكبات وما نزل بأرضكم من ويلات . لقد رأيتم كيف  
تصبح كرامتكم هدفاً للأهواء وهمة سائفة في فم الأعداء . لقد استغلّ الآثمون ودائعكم  
واغتنفوها فريسة لأطماعهم ومنفذاً لغلدهم

اغشوا على الدستور وهو عتوان نهضتكم وعلى البرلمان وهو رمز كرامتكم وعلى النيل  
وهو مصدر حياتكم . ولم يدعوا في أرض الوطن لسان ينطق بالحق أو قلماً يجري بالصدق  
ومدوا أيديهم إلى امتحان رجولتكم واحتقار عزتكم . وأظهروا أمام المستمرين وأمام  
اللائقين تقيصتكم لتطيل لهم لذات الناصب وشهوات الحكم في جو أسنون فيه صوتا  
بواجهم أو كلة تملوا في وجوههم

عاجروا طام قد يضيء والليل موحشة من دستورها جالية من على هيئة تشريعية فيها  
وما هي دماء الشهداء صارخة وأرواحهم في السماء متنادية . فلي أرى أحد يطمع فيكم لا يثمن  
ويبتاع على حسابكم الخائفون . تدفع لهم تمعة الميث ورفاهية الليال . يركبون رؤوسهم وأنساد  
في البر والبحر ويستيسعون غوايتهم بالليل والنهار . وتغشّى عليكم الأرض بما رحبت  
والأفان بما وسعت . وتنبشون عيش الطيور المحبوسة في أقفاصها . كأنهم لا يبالوا بالعد  
وكان وجودكم لم يكن إلا للفناء . وكان هؤلاء النسة الخونة هم أولى من أربعة عشرة  
مليوناً بالحياة والبقاء كبرت كلمة تخرج من أفواههم

أيها المصريون

من أجل حريتك أسلم الدماء أنهارا وسكبت دماءا على البسيطة مدورا . وأدخمت  
الأرواح وهي غالية وضحين بالحياة وهي عزيزة سامية . ومن أجل حريتك شاهدتهم كيف  
استلثت السجون بزيارتكم وعمر النفي بأنظاركم . ولقد شهد السلام لكم أنكم بحق قد  
استرجعتم أن تفسدوا في بلادكم أحرارا حتى إذا أذن لكم أن تبحروا تار جهادكم وأوشكنم  
على الغاية من غرادكم انبعت هؤلاء المستوزرون للتسعة تستدع حراب استعمارية لولا يمكن  
لهم منها عدة ومهاد . فغلبت بهم قدامهم ولكنوا عن بكرهاتهم سخرة المالمين ومبررة المناظرين

أيها المصريون

إن هذه الوزارة واهية البنيان تخلة الأركان خامرة الميزان . وكيف لوزارة شاذة

مثلاً أن تطعم في بقلها وادمة والحق أول اعدائها  
برهنوا له بانحدكم ويصدق بهادكم على أن دون مرادها ذهب أرواحكم وانقضاء  
جيلكم لتعلم هي ومن على شاكلتها من مرضى النفوس وموتى القلوب أن الكتلة المصرية  
الوطنية ما زالت تلمية وهي في غماء باقية وهي للبقاء

إن المرأة يثار على بيته من اللص وعلى ماله من اللصاب والوطن هو الحياة وأغلى من  
الحياة وبدونه لا تكون حياة شيئاً مذكوراً . وهام لصوص منتصبون قد حفروا المفاوية  
لا تجلأكم ودلوا رسل الموت على كيأنكم . قاصروا أمد حكمهم . وأزولوا غشاوة عهدهم  
وأزحوا التهمة والبلاد من شرم

#### أيها المصريون

لهم أشخاض وأنتم أمة : لهم أفراد وأنتم جماعة . انهم ضف وأنتم قوة . انهم  
يريدون المنصب وأنتم تريدون الحرية . والمنصب في مهدم ذل وعار والحرية شرف ووقار  
فانهم ان تركوا وشأنهم فلا تكونن أروامهم القابلة شراً من علمهم الحاضر وهما أنتم قرأون  
صحيفة سوداء من مخازينهم . وسلسلة آثام وجرائم من أعمالهم في عام واحد . فكيف بكم  
اذا توالت الأيام وتعاقت الأعوام

#### أيها المصريون

ما هي الانتمضة صادقة وقومة فائقة يسابق فيها شبيكم وشبانكم . ويدعوا اليها  
كباركم وصغاركم - حتى نروا شملها ممزقا وتصبح بدلك غايوة على عروشها لانصير ولا  
تليين ولا هون ولا مئين . وبذلك تأمنوا بلادكم من ظم ظم وموت يتهددها في حاضرها  
ومستقبلها ويجرد هؤلاء النفر الذين أصبحوا خلافا في صفوقها ووصة في وجودها وعالة  
عليها وعلة في طريق استقلالها

#### أيها المصريون

لقد اليوم عصيب والزقت رهيب والنصر من المجاهدين قرب . بجاهدوا قليلا  
لتبترعوا كثيرا وان كانت حياتكم غالية فالوطن أغلى . وان كانت ميتتكم عالية فالكرامة  
أغلى والموت خير للمرء من أن يمضي الحياة هوانا ودلا

جاهدوا فان الله مع المجاهدين واعملوا فان الله نصير العاطلين ولا يخلع مسمي الظالمين

#### أيها المصريون

اليوم وبكم هو الوطن ليكم والحرية حقكم . فبها الاقناعا قبل أن نحق على البلاد كله  
العمار والخراب . فنبثوا في الحق أقدامكم . وادفعوا بجهاد الصدق أعلامكم

## محتويات الكتاب

|     |                                                          |
|-----|----------------------------------------------------------|
| ٣   | مقدمة . . . . .                                          |
|     | ● القسم الأول : ١ - الانقلاب الدستوري في عهد أحمد زيور   |
|     | ٢ - الانقلاب الدستوري في عهد                             |
| ٩   | محمد محمود . . . . .                                     |
| ١١  | الفصل الأول : وضع دستور ١٩٢٣ والمعمل به . . . . .        |
| ٣٠  | الفصل الثاني : المدفوعات المالية والنيابية . . . . .     |
| ٥١  | الفصل الثالث : الائتلاف وعودة الحياة النيابية . . . . .  |
| ٨٠  | الفصل الرابع : تصدع الائتلاف ، انقلاب محمد محمود         |
| ٩٦  | الفصل الخامس : مقاومة الانقلاب وعودة الحياة النيابية     |
| ١٢٧ | ملاحق القسم الأول : . . . . .                            |
|     | ● القسم الثاني : انقلاب اسماعيل صدقي ١٩٣٠ - ١٩٣٥         |
| ١٤٥ | الفصل الأول : الانقلاب ومنزاه السياسي والاجتماعي         |
| ١٤٧ | الفصل الثاني : القوى التي اعتمد عليها الانقلاب . . . . . |
| ١٦٨ | الفصل الثالث : مقاومة الانقلاب . . . . .                 |
| ١٨٤ | الفصل الرابع : انهيار نظام صدقي وعودة الدستور            |
| ٢٠٦ | ملاحق القسم الثاني . . . . .                             |
| ٢٤٩ |                                                          |

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨١/٥١٩٤

---

٥١ - ٧٣٥٧ ١٧٧ ISBN





مطابع المبة المصرية

١٧٠ رشا